

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khiher-Biskra

Faculté des Sciences Economiques Et

Commerciales et des Sciences des Gestion

Département des Sciences des Economiques



جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

إنعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات
الاقتصادية الإقليمية
دراسة حالة الإتحاد الأوروبي
"أزمة اليورو"

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الاستاذ الدكتور:

رقية حساني

إعداد الطالبة:

سكينة حملوي

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	ا.د / حدة رايس
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	ا.د / رقية حساني
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ -	د / حياة بن سماعيل
ممتحنا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	ا.د / عمار زيتوني
ممتحنا	جامعة ام البواقي	أستاذ محاضر - أ -	د/ أحسين عثمانى
ممتحنا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر - أ -	د/ مراد خروبي

السنة الجامعية 2017/2016

المخلص

تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات إقتصادية إنعكست على مسيرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية ، وتختلف عدوى الأزمات التي تصيب أحد الدول الأعضاء ضمن نطاق التكتل ، باختلاف مستوى التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الإقتصاديات فيما يخص الإقليمية الجديدة.

وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مدى وحدة وتكامل التكتل الواحد، إثرى تعرضه لأزمة اقتصادية قد تهدد كيانه الاقتصادي ، قد خصصنا الدراسة " الإتحاد الأوروبي " الذي يصبو إلى تكامل إقتصادي ونقدي حقيقي تام. وتوصلت هذه الدراسة ان الإتحاد الأوروبي لم يسلم من عدوى الأزمة الإقتصادية العالمية ل2008، فالأزمة إنتقلت إلى دول منطقة الاورو ، وأول دولة تعرضت للأزمة هي اليونان ، وقد عرفت بأزمة الديون السيادية، ثم عمت منطقة الأورو، واتضح لنا أن هناك مشاكل داخلية في وحدة الإتحاد تبين الضعف الجوهرى لعملة اليورو نفسها، فعلى الإتحاد الأوروبي الإلتزام برقابة أشد وترتيبات مؤسساتية للمساعدات المشروطة التي يمكن أن تعطى لليونان وغيرها من الدول التي تعاني أزمات مالية، كما تبين لنا أن هناك إختلالات في بناء منطقة اليورو، إذ أن عملة موحدة تامة الشروط تتطلب بنكا مركزيا وسلطة مالية مشتركة ،و في نفس الوقت لا يمكن لعملة موحدة أن يكون لها بنك مركزي من غير أن يكون لها إدارة خزينة موحدة.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الإقتصادية، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، الإتحاد الاوروي، أزمة الديون السيادية ، أزمة منطقة اليورو.

Summary

The global economy is exposed to economic crises that have been reflected in the process of regional economic blocs. The contagion of a member states within the bloc differs depending on the level of integration of the traditional blocs and the degree of interdependence between the economies in the new region.

This study aims at shedding light on the unity and integration of the one bloc. Following the economic crisis that may threaten its economic existence, we have devoted ourselves to the study of the European Union, which seeks full monetary and economical integration actual complete.

The study found that the European Union did not get rid of the contagion of the global economic crisis of 2008. The crisis has spread to the countries of the euro area, the first country that was exposed to the crisis is Greece. It was known as the sovereign debt crisis. The European Union must adhere to stronger monitoring and institutional arrangements for conditional aid that can be given to Greece and other countries experiencing financial crises. We find that there are imbalances in the construction of the Eurozone. A fully unified currency requires a central bank and Joint financial authority, and at the same time it can't be a single currency to have a central bank is to have a unified treasury management...

Key words: economic crises, regional economic blocs, EU, sovereign debt crisis, euro area crisis.



" اللهم اننا نسالك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا "

إهداء

إلى واحة أحلامي وسراج حياتي..... إلى نبع الحنان الصافي والصدر الحنون

الدفء إليك أُمي الغالية

إلى تاج رأسي وفخري و ذخري وعوني في هذه الحياة إلى من يتعب لرتاح

ويشقى لنسعد... إلى أبي العزيز

إلى ابي الثاني.....إخى الاكبر

إلى أحبائ قلبي وأشقاء روحي إلى إخوتي كل واحد باسمه ، و إلى كل فرد من

أفراد العائلة كبيرا و صغيرا

إلى كل اساتذتي الذين سهروا على تعليمي من الابتدائي حتى التعليم العالي

إلى كل الزملاء والأصدقاء كل واحد باسمه الذين دعموني من قريب أو من بعيد

إلى كل من ينير شمعة العلم

اهدي هذا العمل

سكينة

كلمة شكر

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل،
وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة
الفاضلة الدكتورة رقية حساني التي تفضلت بالإشراف على بحثنا هذا ،
وعلى نصائحها وتوجيهاتها القيمة التي أفادتني بها، فأكن لها كل الاحترام
والتقدير كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز و إتمام هذا العمل

الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة .

الفهرس

I.....	الملخص
III.....	إهداء
IV.....	كلمة شكر
V.....	فهرس المحتويات
XIII.....	قائمة الجداول
XV I.....	قائمة الأشكال
أ- ي.....	مقدمة العامة
65-1	الفصل الأول : الأزمات الاقتصادية وقنوات إنتقالها
02	تمهيد:
03.....	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأزمات الاقتصادية.
03.....	المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية.
03.....	الفرع الأول: مفهوم الأزمة.
05.....	الفرع الثاني : مفهوم الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية.
08.....	الفرع الثالث : العلاقة بين مفهوم الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية.
13.....	المطلب الثاني: خصائص الأزمات الاقتصادية وأنواعها.
13.....	الفرع الأول: خصائص الأزمات الاقتصادية.
14.....	الفرع الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية.
18.....	المطلب الثالث: أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية.
19.....	الفرع الأول: عدم الإستقرار الإقتصاد الكلي.
19.....	الفرع الثاني: إضطراب القطاع المالي.
21.....	الفرع الثالث: المتغيرات السياسية الدولية.
21.....	الفرع الرابع: تشوه نظام الحوافز.
21.....	الفرع الخامس: عدوى الأزمات المعاصرة.
21.....	الفرع السادس: أسباب أخرى.
23	المبحث الثاني: الخلفية الفكرية للأزمات الاقتصادية الاقتصادية.

23	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية.....
24	الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية القديمة.....
26	الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية الجديدة.....
26	المطلب الثاني: المدرسة الماركسية.....
27	الفرع الأول: إمكانية حدوث الأزمة في الفكر الماركسي.....
27	الفرع الثاني: حتمية الأزمة في الرأسمالية.....
28	المطلب الثالث: المدرسة الكينزية.....
28	الفرع الأول: تحليل أفكار كينز.....
29	الفرع الثاني: إستنتاجات عامة.....
29	المطلب الرابع: المدرسة النقدية.....
30	الفرع الأول: تحليل أفكار النقاد.....
31	الفرع الثاني: ضعف النظام الرأسمالي وعودة أفكار كينز.....
31	المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن الأزمات الاقتصادية وطرق إنتقالها.....
32	المطلب الأول: الأزمات الاقتصادية التاريخية.....
32	الفرع الأول: الأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة.....
36	الفرع الثاني: الأزمات الاقتصادية الدول الناشئة.....
45	المطلب الثاني: أزمات القرن الواحد و العشرين " الأزمة الاقتصادية 2008".
45	الفرع الأول: أزمة الرهن العقاري 2007 وتداعياتها العالمية.....
49	الفرع الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري.....
53	الفرع الثالث: نتائج أزمة الرهن العقاري.....
54	المطلب الثالث: الأزمات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
55	الفرع الأول: قنوات عدوى الأزمات الاقتصادية و نماذجها.....
60	الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية معبر إنتشار الأزمات الاقتصادية.....
62	الفرع الثالث: عوامل تعيق الإنذار المبكر للأزمات.....
63	الفرع الرابع: السياسات الهادفة للتقليل من احتمال حدوث الأزمات الاقتصادية.....
65	خلاصة الفصل الأول.....
140-66	الفصل الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعبر الإقليمية " مفاهيم ونماذج"

67.....	تمهيد.....
68.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
68.....	المطلب الأول: لمحة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
69.....	الفرع الأول: رؤية تاريخية حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
73.....	الفرع الثاني: مفهوم التكتل والتكامل الاقتصادي.....
77.....	المطلب الثاني: مقارنة بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة.....
77.....	الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الاقتصادية.....
78.....	الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية "الصيغة القديمة".....
83.....	الفرع الثالث: الإقليمية الجديدة.....
86.....	الفرع الرابع: الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة.....
89.....	المطلب الثالث: أشكال ومراحل التكتل الاقتصادي.....
90.....	الفرع الأول: إتفاقية التجارة التفضيلية.....
91.....	الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة.....
94.....	الفرع الثالث: الإتحاد الجمركي.....
99.....	الفرع الرابع: السوق المشتركة.....
99.....	الفرع الخامس: الإتحاد الاقتصادي.....
100.....	الفرع السادس: تكامل إقتصادي وسياسي تام.....
102.....	الفرع السابع: آليات التكامل ومداخله.....
102.....	المبحث الثاني: نظريات حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
103.....	المطلب الأول: النظرية الإتحادية.....
103.....	المطلب الثاني: النظرية التعاملية.....
104.....	المطلب الثالث: النظرية الوظيفية.....
104.....	الفرع الأول: المقاربة الوظيفية.....
105.....	الفرع الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة.....
106.....	المطلب الرابع: النظرية التكامل الاقتصادي "الإتحاد الجمركي".....
108.....	المبحث الثالث: نماذج عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
108.....	المطلب الأول: نموذج التكتلات الاقتصادية شمال-جنوب "النافتا".....

109.....	الفرع الأول: إتفاقية التجارة بين كندا والولايات المتحدة و المكسيك.
110.....	الفرع الثاني: المقومات والمؤشرات الاقتصادية لتكتل "النافتا".
120.....	المطلب الثاني: نموذج التكتلات الاقتصادية البلدان الناشئة "الآسيان".
120.....	الفرع الأول: نشأة وتطور تكتل شرق وجنوب آسيا "الآسيان".
123.....	الفرع الثاني: مجالات إنجازات جنوب وشرق آسيا "الآسيان".
127.....	الفرع الثالث: جنوب وشرق آسيا "الآسيان" واقعها وأفاقها وتحدياتها.
128.....	المطلب الثالث: نموذج التكتلات الاقتصادية البلدان النامية "الكوميسا".
131.....	الفرع الأول: السوق المشتركة شرق وجنوب الإفريقي "الكوميسا".
135.....	الفرع الثاني: التجارة و المؤشرات الاقتصادية (كوميسا).
140.....	خلاصة الفصل الثاني.
191- 141	الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي بين الإقليمية وعبر الإقليمية
142.....	تمهيد:
143.....	المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي إرهابات الوحدة الأوروبية.
143.....	المطلب الأول: مراحل الوحدة الأوروبية.
143.....	الفرع الأول: الإتحاد الجمركي للدول البنلوكس.
143.....	الفرع الثاني: المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.
146.....	الفرع الثالث: منظمة التجارة الحرة الأوروبية EFTA.
147.....	المطلب الثاني: دوافع وإشكاليات وحدة الإتحاد الأوروبي.
147.....	الفرع الأول: دوافع وحدة الإتحاد الأوروبي.
148.....	الفرع الثاني: مقومات التكتل في تحقيق المكانة المنشودة.
149.....	الفرع الثالث: إشكاليات وحدة الإتحاد الأوروبي.
151.....	المبحث الثاني: النظام النقدي والوحدة النقدية "معاهدة ماستريخت وتطوراتها".
151.....	المطلب الأول: التطورات التاريخية لإتحاد المدفوعات.
151.....	الفرع الأول: قمة لاهاي ومخطط وينر.
152.....	الفرع الثاني: نظام الثعبان الأوروبي 1973.
154.....	الفرع الثالث: نظام وحدة النقد الأوروبي الإيكو.
156.....	المطلب الثاني: الوحدة النقدية.

156.....	الفرع الأول: تقرير دايلور.....
157.....	الفرع الثاني: قمة ماستريخت.....
162.....	الفرع الثالث: توسيع منطقة اليورو.....
163.....	المطلب الثالث: هيآت الإتحاد الأوروبي ومناهج التكامل الأوروبي.....
163.....	الفرع الأول: هيآت الإتحاد الأوروبي.....
170.....	الفرع الثاني: مناهج التكامل الإقتصادي الأوروبي.....
171.....	الفرع الثالث: مبادئ وأهداف التكامل الإقتصادي الأوروبي.....
172.....	المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي وعبر الإقليمية.....
173.....	المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطة.....
173.....	الفرع الأول: إعلان برشلونة. 1995.....
174.....	الفرع الثاني: سياسة الحوار الأوروبية والشراكة (ENP).....
176.....	الفرع الثالث: الآلية الأوروبية للحوار (ENI).....
179.....	المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط.....
180.....	الفرع الأول: أسباب قيام الإتحاد من أجل الإتحاد المتوسط.....
181.....	الفرع الثاني: أهم المشاريع وفق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.....
182.....	الفرع الثالث: الإدارة التأسيسية لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط.....
184.....	المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي عبر الأطلسي.....
185.....	الفرع الأول: لمحة عن التكتل عبر الأطلسي.....
187.....	الفرع الثاني: إتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والإستثمار.....
191.....	خلاصة الفصل الثالث.....
269- 192	الفصل الرابع: إنعكاسات أزمة اليورو على الإتحاد الأوروبي
193.....	تمهيد:.....
194.....	المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي والأزمات.....
194.....	المطلب الأول: الأزمات الإقتصادية للفترة 1992-1993.....
194.....	الفرع الأول: أزمة سبتمبر 1992.....
195.....	الفرع الثاني: أزمة اغسطس 1993.....
196.....	الفرع الثالث: أسباب الأزمات التي عرفها النظام النقدي الأوروبي.....

197.....	المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الإتحاد الأوروبي
199.....	الفرع الأول: إرهابات الأزمة في الإتحاد الأوروبي
200.....	الفرع الثاني: الضغوط على منطقة اليورو
201.....	المطلب الثالث: علاقة أزمة اليونان بأزمة اليورو
201.....	الفرع الأول: أزمة اليونان والإتحاد الأوروبي
202.....	الفرع الثاني: إرهابات أزمة اليونان وتوسعاتها
206.....	الفرع الثالث: أسباب أزمة اليونان
208.....	الفرع الرابع: آليات معالجة دول الإتحاد الأزمة
210.....	المبحث الثاني: أزمة اليورو "أسبابها، إنعكاساتها على الإتحاد الأوروبي"
211.....	المطلب الأول: أسباب أزمة اليورو
214.....	المطلب الثاني: أثر الأزمة على الإتحاد الأوروبي
214.....	الفرع الأول: أثر الأزمة على النمو الإقتصادي
218.....	الفرع الثاني: أثر الأزمة على قيمة اليورو
221.....	الفرع الثالث: أثر الأزمة معدلات البطالة
223.....	المطلب الثالث: أثر الأزمة على التجارة في الإتحاد الأوروبي
224.....	الفرع الأول: أثر الأزمة على التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي
228.....	الفرع الثاني: أثر الأزمة على التجارة الدولية في الإتحاد الأوروبي
231.....	الفرع الثالث: أثر الأزمة على الإستثمار في الإتحاد الأوروبي
236.....	المطلب الرابع: أثر الأزمة على السياسة النقدية وقدرة الائتمان
236.....	الفرع الأول: أثر الأزمة على السياسة النقدية
237.....	الفرع الثاني: أثر الأزمة على قدرة الائتمان
239.....	الفرع الثالث: أثر الأزمة على معدل التضخم
240.....	المبحث الثالث : حلول الأزمة اليورو وتداعياتها العالمية
240.....	المطلب الأول: الحلول المؤقتة والدروس المستفادة
240.....	الفرع الأول: الحلول المؤقتة
246.....	الفرع الثاني: الدروس المستفادة
247.....	المطلب الثاني: تداعيات عالمية لأزمة اليورو
247.....	الفرع الأول: نتائج عدوى أزمة اليورو

252.....	الفرع الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي
260.....	المطلب الثالث: خطة الإصلاح الإقتصادي والنقدي من أجل تكامل حقيقي
261.....	الفرع الأول: خطة الإصلاح الإقتصادي والنقدي الأولى 2012-2015
263.....	الفرع الثاني: خطة الإصلاح الإقتصادي والنقدي الثانية 2015-2025
268.....	خلاصة الفصل الرابع
270.....	الخاتمة العامة
277.....	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	أهم المؤشرات الإقتصادية المساعدة في إنشار الأزمات المالية والإقتصادية	(1.1)
41	ملخص الأزمات الإقتصادية التاريخية"الأسباب-النتائج - الحل"	(2.1)
89	مقاربة بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث	(1.2)
101	مراحل التكامل الإقتصادي	(2.2)
112	تجارة السلع الولايات المتحدة مع كندا 1993-2016	(3.2)
114	تجارة السلع الولايات المتحدة مع المكسيك 1993-2016	(4.2)
115	تجارة الخدمات الولايات المتحدة مع كندا 1993-2015	(5.2)
116	تجارة الخدمات الولايات المتحدة مع المكسيك 1993-2015	(6.2)
118	الإستثمار الاجنبي بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا 1993-2015	(7.2)
119	الإستثمار الأجنبي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك 1993-2015	(8.2)
130	مستوى التكامل الإقليمي داخل التجمعات الإقليمية المتعرف بها في الإتحاد الإفريقي	(9.2)
137	المؤشرات الإقتصادية لتكتل الكوميسا 2010-2014	(10.2)
161	أهم المراحل التاريخية للإتحاد الأوروبي	(1.3)
177	أهمية البلاد العربية في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي 2013	(2.3)
184	أهم مقومات تكتل عبر الأطلسي	(3.3)
189	ملخص قائمة قمم الولايات المتحدة الامريكية والإتحاد الأوروبي	(4.3)
200	عدوى الأزمات الإقتصادية في بعض دول الإتحاد الأوروبي	(1.4)

204	البيانات الإقتصادية لليونان 2001-2011	(2.4)
210	القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011	(3.4)
215	تباطؤ النمو الإقتصادي لمنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي	(4.4)
216	العجز الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	(5.4)
217	الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي	(6.4)
218	مستوى ثقة العضوية ومؤسسات الإتحاد الأوروبي	(7.4)
222	تزايد معدل البطالة 2011-2017	(8.4)
226	التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي 2003-2015	(9.4)
234	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الإتحاد الأوروبي 2005-2015	(10.4)
235	تدفقات الإستثمار الخارجة من الإتحاد الأوروبي 2005-2015	(11.4)
250	تغيرات أسعار السلع 2011-2013	(12.4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	الأزمات ذات أبعاد ثلاث	(1.1)
14	الدورات الإقتصادية	(2.1)
36	أهم الأزمات الإقتصادية وأكثر ذعرا في القرن العشرين	(3.1)
40	إنخفاض التدفقات المالية لدول جنوب-شرق آسيا 1997	(4.1)
48	مراحل الأزمة المالية والإقتصادية 2008	(5.1)
52	مراحل توريق الأوراق المالية	(6.1)
72	أهم التكتلات الإقتصادية الإقليمية في العالم	(1.2)
92	تطور عدد المناطق التجارة الحرة 1958-2013	(2.2)
98	أهم التكتلات الإقتصادية الإتحاد الجمركي في العالم	(3.2)
110	خريطة التكتل الإقتصادي الناقتا	(4.2)
125	الإستثمار الأجنبي في الآسيان 2010-2015	(5.2)
138	خريطة التكتل الإقتصادي كوميسا	(6.2)
153	الثعبان النقدي	(1.3)
163	خريطة الدول المنضمة في الإتحاد الأوروبي 2013	(2.3)
167	نظام البنك المركزي الأوروبي	(3.3)
169	هيآت الإتحاد الأوروبي	(4.3)
187	خريطة تكتل عبر الأطسي	(5.3)
198	النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة الكبرى 2008-2013	(1.4)
220	تطور سعر الصرف الفعلي الإسمي لمنطقة الارو 2005-2017	(2.4)
223	مقارنة تزايد نسبة البطالة في الإتحاد الأوروبي بين الفئات العمر 2000-2014	(3.4)
227	الميزان التجاري للسلع في الإتحاد الأوروبي 2006-2016	(4.4)
229	حصة تجارة السلع الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006-2016	(5.4)
230	حصة تجارة الخدمات الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006-2016	(6.4)

231	الميزان التجاري للسلع للإتحاد الأوروبي في التجارة الدولية 2007-2017	(7.4)
233	الإستثمار في الإتحاد الأوروبي 2007-2016	(8.4)
237	أصول المصرف المركزي الأوروبي 1999-2013	(9.4)
238	معدل النمو السنوي للإقراض المصرفي في المنطقة اليورو 2003-2013	(10.4)
239	التضخم السنوي % في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي 2007-2017	(11.4)
141	معدلات الفائدة طويلة الأجل معدلات الفائدة للسندات الحكومية 2009-2012	(12.4)
248	تدهور قيمة اليورو بالنسبة للدولار 2000-2012	(13.4)
260	بريطانيا تمثل سدس الإقتصاد الإتحاد الأوروبي	(14.4)
262	دول الإتحاد تحت نظام EDP	(15.4)

المقدمة



يشهد الإقتصاد العالمي العديد من التغيرات الهامة وعدة تطورات ناجمة عن عوامل كثيرة منها تحرير حركة رؤوس الأموال ، تحرير التجارة من القيود وتسارع العلاقات فيما بين الدول، في ظل هذه التغيرات الجذرية سعت العديد من الدول للتكامل الإقتصادي الإقليمي فيما بينها أو الإنضمام تحت لواء هذه التكتلات لتفادي البقاء لوحدها في بيئة إقتصادية يتخللها الكثير من المخاطر، ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات الإقتصادية بهذا الزخم ، يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهورها، وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الإقتصاد الدولي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه، والتي شملت المشاركين الفاعلين في الإقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول النامية مما جعلها ظاهرة دولية في أبعاد حدودها، فضلا عن كونها ظاهرة إقتصادية في منطقتها السياسي و ظاهرة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها، وأصبح الإقتصاد العالمي أكثر ديناميكية ، بعد أن ضم أنماطاً ودرجات مختلفة من التكتلات الإقتصادية .

وتعد التكتلات الإقتصادية الإقليمية من الآليات الهامة التي تُسهم في دفع حلقات النمو والتنمية، سواء كانت المداخل التكاملية المرتكز عليها إنتاجية أو تجارية أو تنموية، إضافة إلى أنّ تنسيق الجهود والتعاون في نطاق الإقليم المتكامل يكون له الدور الهام في ممانعة الأزمات قبل وقوعها، والتقليص من آثارها عند حدوثها، على اعتبار أنّ الدول المنتمية لنفس الإقليم تمتلك من التصور المتكامل لخصائص الإقليم ما يُمكنها من الإستفادة من نظم الإنذار المبكر، وهو ما يمنحها سرعة التنسيق في وضع خطط تصحيح الأوضاع قبل تفاقمها، وهو الأمر الذي يُفسّر التوجه الدولي المتزايد نحو الإقليمية، لكن ما نلاحظه في الآونة الأخيرة تزايد عدوى الأزمات الاقتصادية، ففي نطاق الإقليم المتكامل، الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال الداعمة لذلك (الأسواق المالية، والتبادلات التجارية، الإستثمارات البنينة)، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الإقتصاديات فيما تعلق بالإقليمية الجديدة، فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة، قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، أو في إطار إتحاد نقدي.

إن كانت صيغة التكامل الإقليمي الأوروبي تستقطب الإهتمام في هذا المجال بتمتعها بدرجة عالية من الإعتماد المتبادل في المجالات الاجتماعية والثقافية والإقتصادية، إلا أنه وبعد أزمة منطقة الأورو إنطلاقاً من أزمة الديون السيادية لليونان، أجمعت معظم الآراء على أن هذه الأزمة أربكت مسيرة أوروبا التاريخية صوب إتحاد تتوثق دعائمه دوماً، فقد كان تكامل إقتصاديات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة فلسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلسلة مضيئا أعضاء جديداً وملغيا الحواجز التي تقسم شعبه ومحققاً إزدهاراً متزايداً، وحالياً قد يتعرض هذا النجاح للخطر.

أولاً-الإشكالية:

تبدو أهمية تناول الأزمات الاقتصادية العالمية، على الأقل في إطارها العام لفهم العلاقة النظرية بين الأزمات الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ومدى قدرتها على تحمل آثارها، وفي ظل هذه التغيرات الإقليمية للعلاقات الدولية ظهرت إهيارات مالية بأوروبا أدت إلى زعزعة أهم الركائز الاقتصادية لقيام الإتحاد الأوروبي واهتزاز التكتل في حد ذاته، فإذا كان هذا التكتل الاقتصادي الأوروبي ما زال يعاني من إنتقال آثار أزمة الديون السيادية وصلت إلى منطقة اليورو، فإن إرهافات هذه الأزمة يمكن أن تؤثر على العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، و عليه فالتساؤل الذي يطرح نفسه في ظل هذه الظروف والمعطيات هو:

ماهي إنعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية؟ وهل يمكن للأزمة ان تهدد إستمرارية تكتل الإتحاد الأوروبي وتؤدي إلى تفككه؟

وتتفرع عن الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تنتقل الأزمات الاقتصادية بين الدول والكيانات الاقتصادية؟
- هل أدت أزمة منطقة اليورو إلى إضعاف الإتحاد الأوروبي إقتصاديا؟
- هل يساهم العمل المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية على تلاشي الأزمات وآثارها؟
- هل يمكن أن تصبح أزمة منطقة اليورو عامل في تفكك الإتحاد الأوروبي ؟ وما هي آثارها على مسيرته التكاملية؟

ثانيا-فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة يمكن تبني الفرضيات التالية:

- تلعب التكتلات الاقتصادية الإقليمية دورا ممانعا ضد إنتشار الأزمات الاقتصادية لحماية الدول الأعضاء.
- لم تؤد أزمة منطقة اليورو إلى تراجع الإتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية عالمية.
- تساهم الخطط المشتركة المحكمة والمدروسة من طرف أعضاء التكتل الإقتصادي الواحد على تقليص من حدة آثار الأزمات الاقتصادية .
- لا تعتبر أزمة منطقة اليورو من العوامل الأساسية لخروج بريطانيا من التكتل.

ثالثا-حدود الدراسة:

تركزت الدراسة على إنتقال الأزمات الإقتصادية بين الدول أعضاء التكتل الواحد من خلال مدى تأزم المشكلات الإقتصادية داخل التكتل الإقتصادي الإقليمي حيث تتضمن:

أ- الحدود الزمانية:

- غطت الدراسة النظرية الفترة الممتدة 1929 إلى 2008 ، إنطلاقا من مراحل تاريخية لتطور التاريخي لأهم الأزمات الإقتصادية وطرق إنتقالها إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية.
- غطت الدراسة التطبيقية الفترة الممتدة 2008 إلى 2017، التي تمثلت من مرحلة نشوء الأزمة إنطلاقا من عدوى الأزمة الإقتصادية 2008 في الإتحاد الأوروبي، وإنتقال أزمة الديون السيادية في اليونان 2011 إلى أزمة منطقة اليورو 2013، إنتقلت الأزمة إلى دول الأعضاء الإتحاد الأوروبي ككل.

ب- الحدود المكانية: منطقة اليورو داخل الإتحاد الأوروبي.

- ج- الحدود الموضوعية: إقتصرت الدراسة على بيان تأثير أزمة اليورو على الإتحاد الأوروبي من خلال تحليل بعض الإحصائيات والبيانات و المؤشرات الإقتصادية التقويمية لهذه الدراسة.

رابعا-أسباب إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لإختيارنا موضوع الدراسة أهمها:

- أ- أسباب ذاتية: بعد تطرقنا في رسالة الماجستير إلى آثار أزمة الرهن العقاري 2007 على المؤشرات الإقتصادية الكلية بين الإتحاد الأوروبي والشراكة الأورو-متوسطة المغاربية، إرتأينا أن نكمل الدراسة للتعرف على النتائج التي خلفتها أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي وهل سينجح في مسيرته التكاملية أم سيؤدي ذلك إلى تفككه في هذه الظروف، لأن أي أزمة في الإتحاد الأوروبي تؤثر بشكل مباشر على دول المغاربية نظرا لقوة الترابط بينهما سواء إقتصاديا أو تاريخيا.

ب- أسباب موضوعية: سبب إختيارنا لهذا البحث يعود إلى النقاط التالية:

- مدى أهمية الموضوع ضمن التغيرات الإقتصادية العالمية في ظل الأزمات الإقتصادية المتكررة.
- إظهار مشكلة التكتلات الإقتصادية الإقليمية الضعيفة إبان عدوى الأزمات الإقتصادية.

• إظهار علاقة عدوى الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على قوة التكتل الإقتصادي الإقليمي.

• محاولة تشخيص التكتلات الإقتصادية الإقليمية وكشف تأثير الأزمات الاقتصادية عليها وهل تؤدي إلى تقويتها أم يمكن أن يكون سببا في تفككها.

خامسا- أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها بصفة عامة من النتائج التي سيتم التوصل إليها والتي ستعزز فكرة أن التكتل ذرع حماية للدول المنطوية تحته من كل المخاطر وعلى رأسها عدوى الأزمات الاقتصادية، وكيف يمكن للعمل المشترك أن يساهم في دعم الدولة ضمن التكتل تتمتع بحماية أفضل، وهل يمكن لمجرد أزمة إقتصادية أن تضعف الروح التكاملية أم أن الأهداف المشتركة أقوى من الأزمات والمشاكل الظرفية، أم أن الأزمة يمكن أن تهد كل ما سبق ذكره بحيث تجعل الدول تفضل مصالحها الخاصة على المصلحة الجماعية الإقتصادية التي تنتمي إليها.

سادسا- أهداف الدراسة:

نهف من خلال هذه الدراسة الى:

أ- محاولة تسليط الضوء على التكتلات الإقليمية ومسيرتها الجديدة ، والتسلسل الزمني للأزمات الإقتصادية والكشف على مدى تقارب أعضاء التكتل الإقتصادي الواحد في ظل هاته الأزمات ، بالتركيز على تكتل الإتحاد الأوروبي .

ب- تحليل وتقييم علاقة التكتلات الإقتصادية الإقليمية وانتقال الأزمات الإقتصادية إلى دول الأعضاء.

ج- تجسيد أزمة منطقة الأورو 2013 وفق تسلسل زمني، أزمة الديون السيادية 2011 في اليونان وأزمة الإقتصادية العالمية 2008، وأزمة الرهن العقاري 2007.

د- تركيز على نقاط ضعف الوحدة الأوروبية والعوامل المساعدة على تقاوم أزمة منطقة اليورو .

سابعا- مناهج الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم الإعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة والمتمثلة في:

1. المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم لمعرفة الماضي من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.

2. منهج وصفي: إستخدم هذا المنهج لعرض بعض المفاهيم النظرية، لوصف الظاهرة و عناصرها وفق التدرج التاريخي للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك من خلال بعض الإحصائيات التقويمية لدراسة هذا البحث.

3. منهج تحليلي: تحليل البيانات والمعلومات لإستخلاص النتائج يمكن تعميمها وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات لدراسة البحث وإعطاء رؤية واضحة ومجملّة لتسلسل الوقائع وكذا ما تم التركيز عليه في معظم الفصول.

أما فيما يخص مصادر الحصول على البيانات والمعلومات فقد تم الإعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجلات، المذكرات، التقارير، الملتقيات الوطنية والدولية، بالإضافة الى مواقع شبكة الانترنت ذات الصلة بكل من الأزمات الإقتصادية والتكتلات الإقتصادية بإعتبارهما متغيري الدراسة، كما تم الإعتماد على التحليل العددي للجدول الاحصائية وتحليل البيانات المتحصل عليها حول الإتحاد الأوروبي ومؤشراته الإقتصادية أثناء الأزمة لإظهار آثار الأزمة على القوة الإقتصادية للتكتل.

ثامنا- الدراسات السابقة:

وتجدر الإشارة إلى بعض الدراسات التي تناولت جانب من هذا الموضوع نذكر منها:

1. دراسة أمال قحايرية : الوحدة النقدية الأوروبية -الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية دول الجنوب-، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

وقد توصلت هذه الدراسة الى :

- وجود وضع جديد في التجارة الدولية يجمع بين الحرية المطلقة فيما بين أعضاء الإتحاد و القيود في مواجهة الدول خارج الاتحاد ؛ ومن أجل تجنب الصدمات الخارجية الناتجة عن إستخدام الأورو، يتوجب على دول الجنوب أن تقوم برسم سياسات ملائمة محددة المعالم التي تسمح باستيعاب كل الفرص التي تتقدم لها بهدف الإستفادة من مزايا الإتحاد و التي تسمح بالحد من الآثار السلبية؛
- تعرض إقتصاديات دول الجنوب إلى صدمات خارجية، ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف بين الدولار و الأورو، مما تؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية لهذه الدول؛
- يكون تأثير الأورو على دول الجنوب بدرجة مختلفة، نظرا لإختلاف طبيعة العلاقات القائمة بين هذه الدول و الإتحاد الأوروبي؛
- تواجد عملة جهوية: الأورو و عملة دولية: الدولار يشكل عالم متناقض، حيث تجد دول الجنوب نفسها منجذبة من طرف قوتين متعاكستين الإتجاه، تتمثل في تضارب مصالح دول الإتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية؛

- تؤثر الحرب التجارية القائمة بين الإتحاد الأوروبي و أمريكا على إستقرار الأسعار بالنسبة لمبادلات السلع الأساسية على المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة و على مديونية دول الجنوب؛
- تتوقف إستفادة دول الجنوب من مزايا الإتحاد النقدي الأوروبي على القرارات الإقتصادية و السياسية للإتحاد نحو دول الجنوب من جهة و على انفتاح إقتصادياته على الخارج من جهة أخرى؛
- وضع النظام النقدي الدولي يثير مشكلتين مهمتين في دول الجنوب، أولهما عدم التأكد من حصيلة إيراداتها بالعملات الأجنبية الناجمة عن صادراتها من السلع و الخدمات، و الثانية أن السياسة المعمومة تؤدي إلى إعتقاد الدول المتقدمة بشكل أكبر على وسائل السياسة النقدية المحلية مما يؤدي إلى العديد من التقلبات في إقتصاديات دول الجنوب مما يؤدي إلى المزيد من الإقتراض، الأمر الذي يدفعها إلى تثبيت عملاتها بوحدة أو أخرى من العملات الدولية الرئيسية؛

2. دراسة عبد الوهاب رميدي: التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل في الدول النامية، رسالة دكتوراه بعنوان ضمن تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007.

وتوصلت الدراسة الى:

- زاد الإهتمام بالتكتلات الإقتصادية ولكن بالصيغة الجديدة بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذه التكتلات وسيلة للوصول إلى تحرير التجارة العالمية،
- البحث في التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن أصبح يأتي في إطار متغيرات وتحديات هامة، وذلك قصد التقليل من آثار هذه التحديات وحماية المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى للدول الأعضاء في التكتل.
- ضرورة التكامل الإقتصادي بالنسبة للدول النامية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ، فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الإرتقاء بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل إندماجها في الإقتصاد العالمي، ويرجع هذا الإختلاف أساسا إلى التغيرات التي طرأت على البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية العالمية؛
- تحقيق أهداف التكامل في الدول النامية يعتمد على الإرادة السياسية القوية والمستدامة، كما أن الإقليمية الجديدة تحتاج إلى تقوية إقتصاديات الدول النامية ذاتها، مع تأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الإقتصادية وإصلاح الهياكل المالية وفتح الأسواق وتحسين الأداء الحكومي وغيرها.

3. دراسة ايمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار المعالجات، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الإقتصاد العام، العراق، 2011. وقد توصلت الدراسة الى:

- إن الأزمة المالية 2007 سرعان ما امتدت من مركزها في الإقتصاد الأمريكي إلى بقية الإقتصاد العالمي كنتيجة لترابط الأسواق المالية واندماج بعضها مع البعض في ظل التحولات الإقتصادية المعاصرة وآليات العولمة الإقتصادية ، مما أفضى عن ذلك من تداعيات على أكثر من مستوى في جميع دول العالم لكن بنسب متفاوتة حسب قوة ترابط وتشابك هذه الدول أو تلك مع العالم، يستدعي صياغة نموذج خاص بالتنبؤ بالأزمات المالية والإقتصادية ويكون موضع التطبيق لضمان الإستقرار الإقتصادي؛
- إن الأزمات الإقتصادية المعاصرة للنظام الرأسمالي هي ذات طبيعة مركبة ، فالأزمات الإقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتداءً منذ مدة سبعينات القرن الماضي إمتدت لفترات زمنية طويلة دون نهاية وكلها أزمات مركبة ، أخذت بمرور الوقت تخلق أزمة إقتصادية أخرى دون أن تنتهي في وقت أو زمن معين لذلك إزدادت تعقيد وأصبحت أزمات دورية هيكلية.
- أهم الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية على قطاع الصادرات السلعية ، حيث في ظل الركود الإقتصادي العالمي الذي رافق الأزمة، إنخفضت الصادرات العربية التي كانت تتجه إلى أمريكا والدول الأوروبية وتأثر قطاع الإستثمارات العربية في الخارج، كذلك تأثر وبشكل مباشر حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى بعض الدول العربية، مما أفضى ذلك إلى إنخفاض معدلات مستويات الإنتاج في هذه الدول وزيادة معدلات البطالة وكذلك تأثر قطاع السياحة في بعض الدول العربية، فنتيجة لأزمة عام 2008 بدأ عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية في التناقص مما أفضى إلى نقص الإيرادات السياحية والدول التي تأثرت بذلك هي حسب الترتيب (مصر ، السعودية ، تونس ، المغرب ، الإمارات) ، ومن مظاهر الآثار السلبية للأزمة العالمية لعام 2008 هو انخفاض أسعار العقار في الدول العربية وخاصة دبي وكذلك أن معدل المعونات الإقتصادية التي كانت تأتي من دول منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية إلى بعض الدول النامية بدأت تنخفض.

4. دراسة نادية عقون، العولمة الإقتصادية والازمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية"، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الاخضر باتنة، 2013.

وقد توصلت الدراسة الى:

- رغم الآثار المدمرة للأزمات المالية، إلا أن الواقع أثبت أن كل أزمة تأتي لتكشف نقاط الضعف في النظام المعني، وتشكل بذلك دفعة جديدة للنمو، كما تمثل نقطة بداية فكر إقتصادي.
 - تعدد الأسباب وراء حالات عدم الإستقرار وتفاقم ظاهرة الأزمات التي أصبحت تميز الأسواق المالية العالمية، تتمثل أهم تلك الأسباب في التحرير المالي المفرط، إستفحال ظاهرة المضاربة، ضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وغياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات.
 - إن العولمة وما تفرزه من رهانات تخلق العديد من الثغرات التي تجعل من حدوث أزمات مالية جديدة أمرا ممكنا وفي أي وقت، كما أن العولمة المالية، بكل ما تتضمنه من تحرير مالي وتكامل للأسواق المالية العالمية، توفر أهم قنوات تدويل وعدوى الأزمات المالية.
 - علاج الأزمات مرهون بتدخل الدولة، من خلال تنظيم عمل الإقتصاد على النحو الذي يسمح بتجاوز أزماته، ويمنع بحصر لتقلباته.
 - فشلت الخطط المالية والإقتصادية في إحتواء الأزمات المالية، ويؤكد ضرورة إصلاحات عميقة على النظام المالي العالمي وإعادة النظر في مؤسساته؛
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ، بمناقشة آثار الأزمة داخل التكتل الإقتصادي الإقليمي ، وهل يمكن أن تؤثر على وحدة التكتل بحد ذاته وعلى وحدة العملة بصفة خاصة، ومدى ثقة العضوية داخل التكتل الإقتصادي الإقليمي، تمثلت في رهانات حول إنهيار الإتحاد الأوروبي في ظل عدوى الأزمة الإقتصادية 2008، كان أكبر ضحاياها اليونان، إيرلندا، قبرص، إسبانيا، والبرتغال، إضافة إلى تأثر فرنسا وإيطاليا بشكل كبير، وفي 2013 عانت القارة الأوروبية من أزمة أخرى تمثلت في أزمة منطقة اليورو ،مع إزدياد عجز الموازنة، تضاعف الديون السيادية، تباطء التجارة الدولية وإرتفاع نسب البطالة، زادت من الشكوك حيال قدرة العملة الموحدة، اليورو، على البقاء، غير أن أكبر إنتكاسة عرفها مسار الوحدة الأوروبية تتمثل خيار بريطانيا الخروج من الإتحاد الأوروبي، الذي شكل صدمة كبرى لدى القادة الأوروبيين، مع تحديد أهم الإستراتيجيات الإتحاد الأوروبي للخروج من الأزمة و المحافظة على مكانته الإقتصادية العالمية.

تاسعا- هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة أربع فصول نتطرق فيها إلى أهم محاور الموضوع المناقش وفق ما يلي:

▪ الفصل الأول : الأزمات الإقتصادية وقنوات إنتقالها

يتضمن هذا الفصل محاولة التعرف لأهم الأزمات الاقتصادية ، و طرق إنتقالها سواء دوليا أو على مستوى أعضاء التكتل الإقليمي ، إضافة إلى التطرق لأهم العوامل المساعدة في إنتشار الأزمة.

■ الفصل الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعبر الإقليمية"مفاهيم ونماذج"

يتضمن هذا الفصل تنامي ظاهرة التكتلات وصولا إلى مفاهيم الإقليمية الجديدة ، في حين هاته الموجة أصبحت بوجه جديد، إضافة إلى الصعوبات والإشكالات ، إستدلالا لذلك من خلال التعرف إلى بعض مسارات التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، وفقا لتنافس الدولي بين القوى الاقتصادية الكبرى، وبعض المظاهر الأخرى لهاته التطورات التكاملية.

■ الفصل الثالث: الإتحاد الأوروبي بين الإقليمية وعبر الإقليمية(نموذجا)

يتضمن هذا الفصل التطرق الى مسيرة التكاملية للإتحاد الأوروبي من الإتحاد الجمركي للدول البيبلوكس 1944الى الوحدة النقدية 2001، بالإضافة الى نشر علاقاته الاقتصادية بوجه جديد تكمل مساراته التكاملية عبر القارات.

■ الفصل الرابع: إنعكاسات أزمة منطقة اليورو على الإتحاد الأوروبي

يتضمن هذا الفصل تجسيد الدراسة النظرية في دراسة حالة "إنعكاسات أزمة اليورو على الإتحاد الأوروبي و تأثير قرار إنسحاب بريطانيا على الوحدة الأوروبية ، في حين هذا يعطي مجال لخروج دول أخرى.

الفصل الأول

الأزمات الاقتصادية وقنوات إنتقالها

تمهيد

شهد الإقتصاد العالمي أزمات كثيرة مثيرة للقلق والإهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، هددت الإستقرار الإقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلا على إنتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للإنتعاش الإقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول، وإنماجها في منظومة التجارة العالمية، فظهر ما يعرف بالمشنقات المالية أدى الى مضاعفة حجم وسرعة تدفقات الأصول المالية وتدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين دول العالم الى مستويات غير مسبوقة فاقت سرعة التطورات في التشريعات والأنظمة اللازمة لتنظيم هذه التدفقات، إضافة إلى الإفتتاح في زيادة حجم التبادل التجاري الدولي والإستثمارات الدولية بشقيها الحقيقي والمالي كل ذلك أدى الى زيادة التشابك والتداخل بين دول وأقاليم العالم وجعله يبدو كقرية صغيرة إذا ما وقع حدث في أي جزء منه أثر بشكل مباشر وفوري على كافة أجزائه الأخرى.

كما أن وتيرة الأزمات الإقتصادية والمالية تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك ودول أمريكا... إلخ، فالأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري 2007" التي كان مصدرها القطاع المالي الأمريكي، أدت إلى حدوث إختلالات إقتصادية كبيرة في الإقتصاد الأمريكي و العالمي، ولم تتمكن مبادئ الفكر الرأسمالي من منع وقوع الأزمات الإقتصادية، ووقف الآثار الكارثية لها لتضاف الى سلسلة الأزمات الإقتصادية في التاريخ الإقتصادي العالمي.

وسوف نتطرق في هذا الفصل لمفاهيم عامة حول الأزمات الإقتصادية التي واجهها الإقتصاد العالمي، وفق المباحث التالية:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الأزمات الإقتصادية

المبحث الثاني: الخلفية الفكرية للأزمات الإقتصادية

المبحث الثالث: الأزمات الإقتصادية والتكتلات الإقتصادية الإقليمية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأزمات الاقتصادية

بشكل عام ، يعتبر التناوب الزمني بين حالتي الإستقرار و اللا إستقرار مشهد طبيعي صحي ، وضروري للتحرك عبر ديناميكية للتطور والرقي ، وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكرا وممارسة...الخ، وفي علم الإقتصاد على غرار بقية العلوم يرى الكثير مفردة الأزمة هي بمثابة حالة "لا إستقرار" إستثنائية، صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو تؤكد بصفقتها الإستثنائية وليس الدائمة او الدورية" وهي في جوهر دلالتها خلل يحدث خلال مسارات صيرورة النشاط الإقتصادي، فقد شكلت الأزمة تطور الرؤى الرأسمالية المفسرة للأحداث الجارية ، او المؤصلة للمتوقع او المرتجى من السياسة الإقتصادية.¹

المطلب الأول: ماهية الأزمة الاقتصادية

هناك إسهامات فكرية تحدد مفهوم الأزمات الاقتصادية، إعتبارا أنها تنشأ غالبا من وجود أزمة مالية نتيجة وجود إختلالات عميقة واضطرابات حادة مفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها إنهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان...) ، أو لدى أسواق المال (حالة الفقاعات)، أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها) تخلق أزمة إقتصادية، وهناك تعريف مختلفة حاولت تحديد مفهوم الأزمة المالية، إعتبارا أنها حالة تمس أسواق البورصات وأسواق الائتمان لبلد معين او مجموعة البلدان تكمن خطورتها في منعكاساتها على الإقتصاد، مسببة أزمة إقتصادية يليها إنكماش إقتصادي يصاحبه عادة إنحصار للقروض متبوع بأزمة سيولة نقدية وإنخفاض في الإستثمار، وحالة من الذعر والحذر في تعاملات أسواق المال،² سوف نحدد العلاقة بين الأزمات المالية والأزمات الاقتصادية من خلال التطرق لمجموعة من تعريف في ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الأزمة

سوف نتطرق لعدة مفاهيم للأزمة

أولا: أصل كلمة الأزمة:³

تتحدّر الكلمة الفرنسية "crisis" (أزمة) من اللاتينية "crise" تتحدّر بدورها من اليونانية "κρίσις" ، وتكتب عادة "krisis" وفق الحروف اللاتينية:

crise ← crisis ← (krisis) κρίσις

¹ نور الدين جوادي، مقاربة نظرية حول: "أزمة قروض الرهن العقاري" الأمريكية، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية...مفهومها أسبابها وإنعكاساتها، المركز الجامعي الوادي، 03/02/2009، ص3.

² عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 48-49، بيروت، خريف 2009-شباط 2010، ص45.

³ إبراهيم ابو العلاء، أحمد مهدي بلواقي، وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص5-6.

قد ظهرت عبارة "أزمة مالية" (crise financière) عند الكاتب الكونت دي لاس كاز (Comte de Las Cases) (1766-1842) في سنة 1823.

"وعبارة" أزمات تجارية (crises commerciales) عند الكاتب هونوري دي بالزاك (Balzac) (1799-1850) في سنة 1837.

وألف الطبيب والإقتصادي كلمون جوجلار (Juglar) (1819 - 1905) كتابا عنوانه "الأزمات التجارية ورجوعها بشكل دوري في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة" في سنة 1862.

ثانيا: الأزمة لغة

أ- تعدد مفاهيم الأزمة

- 1- التعريف الأول: اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالفترة التي يمكن أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع.¹
 - 2- التعريف الثاني: حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء²، ينتج عن ذلك تراكم الخسائر في مقومات النظام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض النظام.³
 - 3- التعريف الثالث: يعرفها ستيف ألبرت ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أي كانت درجة استعداد المنظمة.⁴
- من خلال هاته التعاريف يمكن أن نميز أربع خصائص للأزمة (تقع فجأة، مخيفة لدرجة الإرباك، ضيق الوقت لإتخاذ الحلول و القرارات، خسائر كبيرة غير متوقعة).
- 4- التعريف الرابع: من الناحية الاجتماعية، فيقصد بها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، وإضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السليم لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

إذن الأزمة نتيجة لتراكم مجموعة من التأثيرات او حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل الأزمة تهديد كبير وصريح وواضح لبقاء النظام كما أن حالة التوتر وعدم الرضا نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف والوصول إليها، وهي السبب لحالة غير مرغوب فيها.

¹- المرجع السابق، ص6.

²- محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، 2008، ص09.

³- احمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص15.

⁴- محمود جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص9.

ب- العناصر الأساسية للأزمة¹:

- عنصر المفاجأة : إذ أن الأزمة تنشأ وتتفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضاً؛
- عنصر التهديد : تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر ؛
- عنصر الوقت : أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتاً ضيقاً ومحدداً؛

ج- المراحل الأزمة هي² :

- * مرحلة الميلاد؛
- * .مرحلة نمو) الإتساع ؛
- * مرحلة النضوج ؛
- * مرحلة التقلص) الإنحسار؛
- * مرحلة الإختفاء ؛

الفرع الثاني: مفهوم الأزمة الاقتصادية والأزمات المالية

ترتبط الأزمة بذروة الدورة الاقتصادية، أما الدورة الاقتصادية فهي إيقاع عملية الإنتعاش والركود وتواليهما، لقد تعددت مفاهيم الأزمة الاقتصادية، سوف نحاول جمع أهم التعاريف لهذا المصطلح الإقتصادي:

اولاً: **تعريف الأزمة الاقتصادية:** سوف نتطرق لمجموعة من التعاريف لتحديد مفهوم الأزمة الاقتصادية:

1-**التعريف الاول:** عرفت الأزمة الاقتصادية على أنها الإستخدام الإقتصادي المعاصر فيبين أن النظرة للأزمة تأتي من قبل الفاعل الإقتصادي (رجل أعمال، مستثمر، مستهلك) ومصالحه المحلية، لأن النظام يحتفظ بينيته سواء كانت دورية (périodique) أو فوضوية (chaotique) على حسب تصور نموذج السوق . و هذا يدل على ضرورة فهم ما يحصل حقيقة من جهة، والحصول على المعلومة المناسبة من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير التربية اللازمة التي تحقق الفهم الصحيح، والقانون الذي يحدد الحقوق والواجبات، والرقابة التي تحفظ السير الجيد للنظام، والشفافية التي توفر المعلومات الضرورية والمطلوبة. و تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الإقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع إقتصادي . وتتميز عادة بإنخفاض عنيف للإنتاج (dépression) و لمعدل النمو (récession)، و بإرتفاع معدل البطالة³.

ويقسم الإقتصاديون دورات الإنتاج الى أربع مراحل متتالية⁴:

¹ إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار المعالجات، رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الإقتصاد العام، العراق، 2011، ص23.

² عدنان أبو فحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006، ص22.

³ إبراهيم ابو العلا، أحمد مهدي بلوافي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص14-15.

⁴ نفس المرجع، ص15.

1-مرحلة النمو أو التوسع يتبعها إرتفاع الإنتاج؛

2-مرحلة الأزمة، وتمتاز بإنخفاض عنيف لإرتفاع الإنتاج؛

3 -مرحلة الكساد، وتمتاز بإنخفاض الإنتاج؛

4-مرحلة عودة النشاط الإقتصادي؛

ومن هنا يتضح بالمعنى الدقيق للكلمة، أن الأزمة الإقتصادية هي المرحلة المحددة التي يقع فيها قلب عنيف للوضع الاقتصادي والتي تُبنى بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الإقتصادي ، ولكن في الإستعمال الفعلي أخذت كلمة الأزمة الإقتصادية معنى أعم لتشمل في الغالب فكرة الكساد الإقتصادي نفسها.

ب-التعريف الثاني: تعريف آخر على أنها إضطراب فجائي يطرأ على التوازن الإقتصادي في قطر او عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن الإقتصادي بين الإنتاج والإستهلاك.

ويستعمل الإقتصاديون الغربيون إصطلاح "الدورة" بدلا من "الأزمة" التي تدل عن الأزمة، بينما يلاحظ هناك فرقا بين التعبيرين ، فالأزمة تدل على الإختلاف او الإضطراب في حين إن الدورة تدل على الإنتظام الذي يخضع له الظواهر الطبيعية.¹

ج-التعريف الثالث: وصف فريدريك أنغلز الأزمة الإقتصادية وصفاً تقليدياً: بأنها تتوقف التجارة، وتزدحم الأسواق، وتتراكم البضائع بكميات هائلة لا طريق لبيعها، ويختفي النقد السائل (السيولة النقدية)، كما يختفي التسليف، ثم تتوقف المصانع، وتفقد جماهير العمال وسائل عيشها، لمجرد أنها كانت قد أنتجت الكثير من هذه الوسائل، بعد هذا تنتالي الإفلاسات، كما تنتالي عمليات البيع القسري، ويستمر هذا الإنسداد القاسي سنوات طويلة، فنتدمر القوى المنتجة والمنتجات إجمالاً، حتى الوقت الذي تمتص فيه السوق فائض البضائع المتراكمة أي حتى الوقت الذي يستعيد فيه الإنتاج والتبادل مسيرتهما بالتدرج.²

إن الأزمة الإقتصادية هي مرحلة أو طور إنحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضاً عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي، وتركز معظم التعاريف المعطاة على كونها إختلالاً عميقاً و إضطراباً حاداً و مفاجئاً في بعض التوازنات المالية، يتبعها إنهيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أدائها، يظهر في الإنخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول هي:

¹ عمار مصطفىاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية أسبابها ونتائجها، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية...مفهومها أسبابها وإنعكاساتها، المركز الجامعي الوادي، 2009/02/03، ص12.

²مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الاقتصادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، سوريا، 2009، ص12.

- إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية؛
- إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي؛
مثل الأسهم و السندات وحسابات الإيدار؛
- وإما حقوق ملكية للأصول المالية تتمثل في المشتقات المالية مثل: العقود المستقبلية للنفط و العملات الأجنبية؛

ثانيا: تعريف الأزمة المالية

إن صياغة مفهوم دقيق للأزمة المالية ليس بأمر الهين ، سنحاول رفع الإلتباس الذي يحيط بهذا المفهوم ، وذلك من خلال التطرق لبعض التعاريف القليلة المقترحة:

❖ **التعريف الأول:** فاستنادا لكتاب (Cours d'économie politique) عرف E.Barthalon

الأزمة المالية " أنها عبارة عن نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية : عرض السندات والأسهم ، اسعارها ، الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية وسعر الصرف " .¹

ومن ثم فمصطلح الأزمة المالية يقترن بتغير (إنخفاض) معتبر لقيم هذه المتغيرات المذكورة آنفا .

❖ **التعريف الثاني:** كما عرفت على أنها تلك الذبذبات التي تؤثر كليا او جزئيا على مجمل التغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات...²

❖ **التعريف الثالث:** الأزمة المالية وهي : انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع إنكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي.³

❖ **التعريف الرابع:** هي تدهور او إنخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الإقتصاد القومي، والإنخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل يقلل من النشاط الإقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك⁴، وهذا يدفعنا لفحص نوعين من الأزمات التي يحتمل أن تكون معدية:

◆ الإنهيارات المفاجئة في سوق الأسهم والسندات؛

◆ الأزمات في العملات "ميزان المدفوعات"؛

¹ أبت بشير ، " الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي " دراسة الأزميتين المكسيكية والأسبوية " ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 10 .

² رمزي محمود، الأزمات المالية والإقتصادية في ضوء الرأسمالية و الإسلام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص13.

³ عرفان تقي الحسيني ، " التمويل الدولي " دار للنشر ، الأردن، 1999 ، ص 200.

⁴ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم " عدوى الأزمات المالية" ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص32.

❖ **التعريف الخامس:** و يعرف النقديون، وعلى رأسهم فريدمان 1963 Friedman و شواتز (Schwartz)، الأزمة المالية بأنها الهلع أو الذعر في الوسط البنكي، وينجم هذا الهلع من جراء تعليق قابلية تحويل الودائع إلى نقود سيولة أو إفلاس مؤسسة مالية، ما يترتب عليه انخفاض في كمية النقود المتداولة، والذي يؤدي بدوره إلى حدوث تقلص في حجم النشاط الإقتصادي حالة الإنكماش وعلى هذا الأساس فالتحليل النقدي للأزمة يرجع أسباب نشوبها إلى ندرة السيولة.¹

فالأزمات المالية تمثل إنهيار حاد في عدد من المؤشرات المالية كأسعار الأصول "الأسهم، العقارات، الأراضي وإفلاس في القطاع التجاري... الخ. وهذا يؤدي الى إنهيار الثقة المفاجئ لجزء أو كل النظام المصرفي وإضطراب غير متوقع في سوق العملات بسبب إنهيار أسعار الصرف مما يجعل البنوك المركزية تتدخل مستخدمة الإحتياطات النقدية دفاعاً عن العملة الوطنية برفع أسعار الفائدة، وقد تواجه الحكومات تعثر البنوك في رد أموال المودعين وسداد إلتزاماتها محددة وقصير الأجل مما يجعل الحكومات تتدخل للحيلولة دون إنهيار النظام البنكي برمته.

الفرع الثالث: العلاقة بين مفهوم الأزمات الإقتصادية ومفهوم الأزمات المالية

نظراً لتداخل مفهوم الأزمات الإقتصادية والأزمة المالية سوف نتطرق للعناصر التالية:

أولاً: العلاقة بين الإقتصاد العيني والإقتصاد المالي

لذلك يجب أن نميز بين الإقتصاد العيني وهو ما يتعلق بالأصول العينية فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر السلع الإستهلاكية أو بطريق غير مباشر السلع الإستثمارية، ظهرت الحاجة إلى أدوات أو وسائل تسهل التعامل في الثروة العينية، ولعل أولى صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة الحقوق على الثروة العينية، وأصبح التعامل يتم عن طريق الأصول المالية بإعتبارها ممثلاً للأصول العينية تتمثل في الأسهم التي تعرف بأنها حق الملكية على بعض الموارد المصانع والشركات و أما السندات هي حق الدائنية و النقود أصبحت تعطي صاحبها الحق في الحصول على ما يشاء من الإقتصاد، أي من السلع والخدمات المعروضة، وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على إنتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها على الإستدامة، فمن ناحية أخرى ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية.

فالعلاقة بين الإقتصاد العيني والإقتصاد المالي، تكمن في تمييز بين نوعين من الأصول المالية:²

✱ **أصول تمثل الملكية:** أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساساً ملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات تأخذ عادة شكل أسهم، بالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك-عادة-حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية وإذا كان يمكن المبالغة بإصدار أسهم

¹ أيت بشير، "مرجع سبق ذكره، ص 10.

² عمر خضيرات، الأزمة الإقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان-الأردن، 2/1، ديسمبر 2010، ص 5-6.

بقيم مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمتلكها إلا أن الأمر يظل محدودا لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية.

★ **أصول المديونية:** فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها وهنا أصل المشكلة فقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، وهي ليست مديونية فردية وإنما تأخذ شكل مديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونية العامة فهي جزء من الثروة المالية ، و يرجع التوسع في الإقراض الى النظام المالي المتبع في الدول الصناعية ، قد إكتشفت وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق إختراع جديد إسمه المشتقات المالية وهو إختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وقد بدأت ظاهرة بما يسمى بالتوريق، فقد دعت المؤسسات المالية إلى تحويل المديونات الخاصة بالمقترضين إلى مديونيات عامة ومن ثم المتاجرة بها من خلال صكها لسندات تمثل هذه المديونيات وهو ما يسمى بالتجارة بالديون أو التوريق.

وهذا "العالم الإفتراضي"، والذي يسميه الفيلسوف الألماني كارل ماركس "رأس المال الإفتراضي"، يخلق ويدمر ثروات طائلة، في ثوان معدودة، وكلما كانت معدلات الربح في القطاع الإنتاجي ضعيفة، تهرب الإستثمارات من مجال التوسع الإنتاجي، من مصانع وبنية تحتية... الخ، وتتراكم في هذا القطاع المالي الإفتراضي، وكلما تضخم هذا القطاع وكلما إبتعدت القيمة الإفتراضية الورقية عن القيمة الحقيقية، أي عن قيمة الشركات بأدوات إنتاجها ومنشأتها، وأرباحها الإنتاجية، كلما أصبح النظام عرضة لأزمة مالية أكثر عنفا.

ثانيا: تحول الأزمة من صيغتها المالية إلى صيغة إقتصادية: إن أهم أسس التنمية الإقتصادية ترتكز على الإستثمار الإنتاجي، والذي يحتاج بصورة أساسية إلى عامل رأس المال لتمويل الأنشطة الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال قناتين أساسيتين: إما من خلال السوق المالية عن طريق إصدار الأوراق والمشتقات المالية المختلفة، أو من خلال الوساطة المصرفية، وهما الطريقتان الأكثر إنتشارا في الإقتصادات الحديث وعلى الرغم من أن الأزمات المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية أو المنظومة المصرفية، لكن المثبت تاريخيا، أن أغلب الأزمات ترتقي من صيغتها المالية إلى صبغة إقتصادية من خلال الآليات الآتية:¹

◆ **أزمة مالية مصرفية:** فالبنوك والتي تمثل جزء من أهم مؤسسات الإقراض، تمول عمليات الإقراض من خلال الأموال المودعة في حساباتها، وعندما تتحول قروض البنك إلى ديون مشكوك في تحصيلها، يضطرّ البنك في النهاية إلى إعدام هذه الديون، وإعدامها هو في الحقيقة خصم من رأسمال البنك، مما يقلل من قيمة رأسماله، ، يحجم البنك على القيام بعمليات إقراض جديدة، وبالتالي زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها يقلل من التسليف، ويؤدي

¹ عقبة عبد اللاوي، لطفى مخزومي ،واخرون، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 - 2008"،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، عدد 05 ،ورقلة، ديسمبر 2016، ص ص169-170.

ذلك إلى ظهور بذور أزمة في المنظومة المصرفية، عن طريق تخفيض الائتمان وتخفيض الإنفاق في الإقتصاد عموماً، وربما يلجأ البنك في هذه الحالة إلى المطالبة بديونه، بسبب التخوف من وقوع المقترضين في أزمات ويؤدي ذلك إلى تأثير أكثر إنكماشاً على الإقتصاد عموماً، وربما يعاني البنك نفسه من صعوبات بحيث لا يتمكن من سداد ما ترتب عليه من إلتزامات إتجاه البنوك الأخرى، وكلما إتسع حجم التعثر في عدد أكبر من البنوك كلما أشّر ذلك على إحتمال حدوث أزمة مالية تمس سوق النقد.

◆ **تحول إلى أزمة إقتصادية:** تصبح عمليات الائتمان أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، خاصة مع زيادة خطر التخلف عن السداد، ما يؤدي بالمقرضين إلى زيادة شروط ومتطلبات الضمان، مع إحتمالية حدوث أزمة ثقة على نطاق واسع، تُجفف قنوات الإقراض بين البنوك، ومع تضيق الائتمان وما ينتج عنه من حالات الإعسار التمويلي المؤدي إلى إنخفاض الإستثمار، يحدث تدهور وإنخفاض في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني، وهذا الإنخفاض يقلل من النشاط الإقتصادي الكلي مباشرة، من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين، مما يترتب عنه آثاراً سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيها بين الأسواق المالية الدولية.

ثالثاً: تحول الأزمة من صيغتها الإقتصادية إلى مالية: هناك علاقة عضوية بين رأس المال المالي ورأس المال الإنتاجي، فمالك المصنع مثلاً يحتاج إلى الإقتراض من البنك حتى يتمكن من شراء أدوات الإنتاج وقوة العمل، حتى تتم العملية الإنتاجية، ثم يتم بيع السلع المنتجة في السوق، وتحقيق الربح، وبالمقابل فإن البنك لن يتمكن من تحقيق الفائدة، وهي السبب الوحيد لتقديم الائتمان، إلا إذا إستثمر ذلك الائتمان بشكل منتج، وحقق الأرباح التي سيدفع منها المستثمر، قيمة ما إقترضه، بالإضافة إلى الفائدة، ولكن مع توسع وتطور النظام الرأسمالي، تصبح العلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال الإنتاجي أكثر تعقيداً،

¹ يمكننا القول أن الأزمة تنتقل من صيغتها الإقتصادية إلى صيغة مالية من خلال الأبعاد الآتية: ²

- كلما كانت معدلات الربح في القطاع الإنتاجي ضعيفة، تهرب الإستثمارات من مجال التوسع الإنتاجي، من مصانع وبنية تحتية ... وتتراكم في القطاع المالي الإفتراضي، وكلما تضخم هذا القطاع، كلما إبتعدت القيمة الإفتراضية الورقية عن القيمة الحقيقية، أي عن قيمة الشركات بأدوات إنتاجها ومنشأتها وأرباحها الإنتاجية، وبذلك يصبح النظام عرضة للأزمة المالية؛
- وإنخفاض الأرباح في القطاع الإنتاجي كذلك تأثير على الدورة المالية لرأس المال، والتي بدورها تجعل الأزمة العامة أعنف وأشد، فعندما تتم عمليات تمويل فائض الإنتاج من خلال

¹ سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الإشتراكية للنشر، مصر، 2008، ص 5.

² عقبة عبد اللطيف، لطي مخزومي، وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص 171-172.

الإقراض، على أساس أن المستفيد سيكون قادرا على رد القرض مع الفائدة خلال فترة محددة، وعندما لا تتحقق الأرباح المتوقعة على القروض التي قدمتها البنوك تعجز الشركات عن الدفع وتصبح قروض البنوك قروضا معدومة، وفي أسوأ الأحوال يمكن للبنك المطالبة برد القروض، وبسبب تعثر الشركة عن السداد، تُعتبر مفلسة ويتم عرض أصول الشركة للبيع بأسعار منخفضة لاستعادة أموال المودعين، ويزيد ذلك من حجم الأزمة وعمقها تماما كما ساهم النظام المصرفي في توسيع وزيادة حجم الرخاء؛

رابعا: تزامن الأزمة الاقتصادية والمالية في آن واحد

إن الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية تربطهما علاقة قوية، فالدخول في ركود أين يكون هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي، يتزامن غالبا مع أزمة في نظام المصرفي والمالي من خلال شح في عرض التمويل، وإنهيار أسعار الأصول المالية، وإفلاس وإعادة بناء القطاع البنكي، وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية، كما أن الأزمة المالية تعطي الإشارة وتعتبر كسبب في الإنعكاس نحو الأزمة الاقتصادية¹، وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بمسببات النظام المالي، فإن توسعها وتفاقمها يؤدي الى آثار مضرّة بالإقتصاد الحقيقي، من خلال تضيق الائتمان وانخفاض الإستثمار، مما يجر الى أزمة إقتصادية، بل وحتى الى ركود اقتصادي، وقد تنتشر الازمة لتتحول الى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية.

إذا كان تمويل إنتاج السلع الرأسمالية يتم عن طريق الائتمان، فإن البنوك تقوم بالإقراض عند سعر فائدة أسمى أقل من السعر الطبيعي، مما يحفز الطلب على الإستثمار وبالتالي الطلب على السلع الرأسمالية على حساب الطلب على السلع الإستهلاكية، مما يخفض الإستهلاك ويرفع نصيب الإذخار من الدخل القومي، ومع التوسع في إنتاج السلع الرأسمالية ترتفع الدخل ويرتفع معدل الإنفاق على السلع الإستهلاك نظرا لإرتفاع دخول العناصر المشاركة في إنتاج السلع الرأسمالية، وإرتفاع الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية يرفع أسعارها وبالتالي يرفع إنتاج السلع الإستهلاكية، لكن قبل هذه المرحلة الاخيرة يوجد فائض في السلع الرأسمالية الممولة من خلال الائتمان المصرفي مما يعني إنخفاض أسعارها وبالتالي عدم قدرة منتجها على سداد إلتزاماتهم فيبدأ الإفلاس ومن ثم الركود.

وعلى جانب آخر فان البنوك سوف تبدأ في المعناة من أزمة سيولة نظرا لإفراطها في منح الائتمان مع تزايد الإفلاس والديون المعدومة، مما يدفعها لرفع سعر الفائدة للحد من طلب الائتمان وللحفاظ على قدر من السيولة تواجه به طلبات السحب من عملائها او اذعانا لسياسة سعر الخصم من قبل البنك المركزي، وهذا الوضع سوف يقلل من قدرة المشروعات على إنتاج سلع رأسمالية، ومع ببطء القدرة على التحول من إنتاج السلع الرأسمالية الى إنتاج السلع الإستهلاكية، فسوف تحدث بطلاة ويبدأ الركود.²

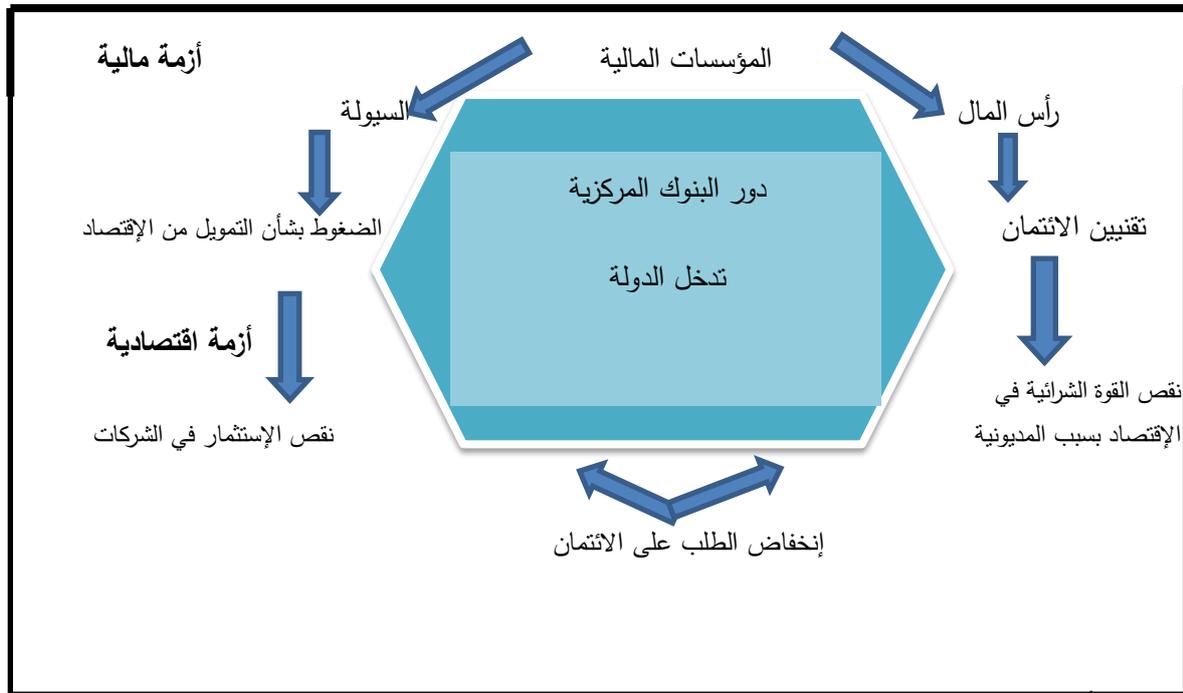
¹ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج" دراسة الأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2013، ص6.

² جلال جويبة الفصاح، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من منظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص23.

لا تشكل الأزمات الاقتصادية والمالية ظاهرة خاصة بالفترة الراهنة أو الحالية، وإنما هي ظاهرة شهدتها البشرية عبر التاريخ، في حين تطور النظام الرأسمالي أعطى خصائص دقيقة لتطورها، فالأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد، أو لإقليم، أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء إنبهار لأسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس، والتوترات الإجتماعية، وإنخفاض القدرة الشرائية ، و الأزمة المالية هي أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلاد معينة، وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية، وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي: تضيق الائتمان وبالتالي إنخفاض الإستثمار، مما يجر إلى أزمة إقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي.¹

إذ تعد الأزمات الاقتصادية أخطر مراحل الدورات الاقتصادية التي تحدث في الإقتصادات الرأسمالية وتنتقل تأثيراتها الى الإقتصادات الأخرى وحسب درجة الإرتباط، ومنشأ كل الأزمات الاقتصادية هو التقلبات الشديدة في بعض او كل متغيرات طرفي الإقتصاد، الجانب الحقيقي (السلعي) والجانب المالي (النقدي)، وسرعان ما تتفاعل التغيرات في المتغيرات الحقيقية والمالية لتشكل خليطاً من التأثيرات المتبادلة بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-1): الأزمات ذات ثلاث أبعاد



Source :BANQUE DE FRANCE, LA CRISE FINANCIERE, DOCUMENTS ET DEBATS N° 2 , FÉVRIER 2009,p3.

¹ إبراهيم ابو العلا، وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص19.

الشكل(1-1) يوضح أن للأزمات في الآونة الأخيرة ثلاثة أبعاد: أزمة مالية، أزمة الإقتصاد الحقيقي ، وهذا ما يبرره اليوم من إندماج الإقتصاد المالي مع الإقتصاد الحقيقي في المعاملات الإقتصادية وخصوصا المشتقات المالية، وهذا البعد الأخير يبرر الحلول الممكنة ومعالجتها عن طريق الدولة والحكومات التي يفرضها الإقتصاد الحقيقي والمشاكل التي حدثت مؤخراً في أزمة الرهن العقاري 2007 والإتحاد الأوروبي 2010 .

المطلب الثاني: خصائص الأزمات الاقتصادية وأنواعها

خلال ما يزيد على المائتي عام عرف النظام الرأسمالي نحو ثلاثة وثلاثين أزمة إقتصادية مختلفة، تختلف من حيث خصائصها وأنواعها وتأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي، والمنتبع لتاريخ الأزمات أو الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي يلمس بوضوح وقوع إقتصاديات الدول التي تتبنى هذا النظام بأزمات أو دورات قصيرة جداً، ودورات متوسطة الأجل، ودورات طويلة الأجل، أصبحت أكثر عمقاً وتأثيراً .

الفرع الأول: خصائص الأزمات الاقتصادية

أن الأزمات الاقتصادية تتميز بخاصيتين رئيسيتين بصفة خاصة هما:¹

أ - خاصية الدورية :

تعود الأزمات أو التقلبات الاقتصادية الظهور في فترات قد لا تكون متساوية تماماً من حيث المدة الزمنية، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلنا نسلم بخاصية الدورة أو التكرار التي تنسم بها التقلبات الاقتصادية.

ب- الشمول والتوافق الزمني:

تشمل التقلبات الاقتصادية معظم أجزاء الجهاز الإقتصادي، يتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى ضمن النشاط الاقتصادي القومي.

ويرصد الإقتصاديون عادة أربعة ظواهر مصاحبة للأزمات هي:

1- إنخفاض مشتريات المستهلكين مقابل زيادة مخزون قطاع الأعمال ؛

2- إنخفاض الطلب على الأيدي العاملة تدريجياً حتى يصل إلى عمليات تسريح جماعي للعمال وارتفاع معدل البطالة؛

3- تباطؤ التضخم بسبب تقليص الإنتاج وميله إلى الإرتفاع بأقل سرعة في حالة التراجع الإقتصادي.

4- إنخفاض الأرباح يؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم العامة ؛

ومن أهم خصائص الأزمات الاقتصادية والمالية بصفة عامة:²

¹ مصطفى عبد اللطيف ، بن سانية عبد الرحمان، تحليل منطقي إقتصاديات الأسواق المالية ودورية الأزمات الاقتصادية الرؤية... ومنطلق الحل، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص ص14-15.

² محمود جاد الله، مرجع سبق ذكره، ص 161.

- * محطة تحول حاسم غالبا ما تتسم بالفجائية في نسق داخلي أو دولي، تهدد مصالح دولية معينة، وتشير نوعا من الذهول والهرج لدى القوى المعنية بها؛
 - * تتسم بالتعقيد والتشابك في عناصرها وأسبابها، وتستحضر إهتماما كبيرا ونشر نوعا من الخوف.
 - * تتطلب جهدا كبيرا لمواجهتها لتتلاقى تطوراتها التسلسلية قد يمتد خطرها للمستقبل؛
 - * تضع صانعي القرار في محك حقيقي، بحيث تتطلب إتخاذ قرارات وإجراءات سريعة ؛
 - * نتاج تراكم مجموعة من التأثيرات السابقة التي يتم حسمها؛
 - * تصارع نوعا من الإرتباك والشك في الخيارات المطروحة عند التعامل معها خاصة في غياب معلومات دقيقة وكافية حولها؛
 - * تخلق حالات توتر، وخصوصا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها، مما يزيد الصعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته؛
- أصبحت الأزمات الاقتصادية أكثر حساسية في الآونة الأخيرة، نتيجة السياسات الحكومية الضعيفة أو غير الحكيمة مع مرور الوقت ، فان المؤشرات يجب أن تساهم في تفسير أسباب حدوث الأزمة.
- الفرع الثاني: أنواع الأزمات الإقتصادية والأزمات المالية**

يمكن تمييز ثلاث أنواع من الأزمات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي: الأزمة الدورية، الأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية، أما الأزمات المالية يمكن تقسيمها وفق دورة حياتها، او حسب طبيعتها.

أولا: أنواع الأزمات الإقتصادية

أ- الأزمة الإقتصادية الدورية: هي تلك التناقضات وإختلال توازن في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، أزمة عامة تصيب كل القطاعات الإقتصادية، تكون أكثر عمقا إذا ما قورنت بالأزمات الأخرى، وتمر الأزمة الدورية بأربع مراحل: مرحلة الإنتعاش، مرحلة الرواج، مرحلة الأزمة "الإنكماش"، مرحلة الكساد.

الشكل رقم (1-2): الدورات الاقتصادية



المصدر: محسن احمد الخضيرى، ادارة الازمات، مكتبة مديولي، الاسكندرية، 1997، ص77.

إن مصطلح الدورة الإقتصادية بالمبدأ العام هو تكرار ظاهرة معينة و قد عرف Pagon الدورة الإقتصادية 1997 بأنها: ذلك التتابع ما بين مرحلة القمة والقاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الإقتصادي للدولة "، في حين يقترح الإقتصاديين الأمريكيين Arthur Burns و Wesley 1946

تعريف أكثر شمولية للدورة والمتمثل في : "تتكون الدورة من مرحلة رواج تتبع بركود، إنكماش، ثم إنتعاش حيث تتكرر جميع مراحل السابقة في الدورة الموالية"¹ .

فالأزمات الاقتصادية ليست قاصرة فقط على مرحلة الركود او الإنكماش في الدورة الاقتصادية، ولكنها أيضا توجد في مرحلتي الإنتعاش والرواج أيضا نتيجة لما قد يحدث من إختلال بين قوى الإنتاج في هذه المراحل او قد يحدث تصارع بين القوى...

ب- **الأزمة الاقتصادية الجزئية او الوسيطة** : تحدث نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج، ولكنها أقل إتساعا وشمولا من الأزمة الدورية، تنقل الى خارج الدولة مشتتة، منعزلة، وحيدة الجانب .

ج- **الأزمة الهيكلية**: تصيب عادة مجال معين من القطاع الاقتصادي مثل أزمة الطاقة، أزمة الغداء... الخ، وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من القطاعات، فإنه قطاع بالغ الأهمية، ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن للأزمة الهيكلية التحول الى أزمة دورية وذلك لعدم شموليتها على القطاعات الاخرى.

ثانيا: أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية على النحو التالي :

1- حسب دورة حياتها: هذا المعيار يقسم الأزمات المالية حسب المرحلة التي تمر بها من النشوء إلى الإختفاء، وانبثق منه خمسة أنواع هي:²

- ◆ **مرحلة الميلاد:** في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالظهور لأول مرة، حيث يكون هناك شيء ما مبهم يلوح في الأفق، وينذر بموقف غير محدد المعالم أو الإتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه، ويرجع هذا إلى إتساع نطاق المجهول في الأزمة، وغياب الكثير من المعلومات حول أسبابها وقوة الدافع المؤددة لها، وهنا يصبح من الممكن إكتشاف العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الأزمة، والتحضير والإستعداد بما يكفل الحيلولة دون حدوثها.
- ◆ **مرحلة النمو والإتساع:** فيها يتعاطم الإحساس بالأزمة ويشعر بها الكثيرون، ولا يستطيع متخذ القرار إنكارها نظرا لوجود ضغط مباشر، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة، سواء لإمتداد خطرها إليهم أو لخوفهم من نتائجها، وهنا على متخذ القرار التدخل لإفقادها روافدها المحفزة والمقوية لها .
- ◆ **مرحلة الإنفجار:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما يخفق متخذ القرار في التعامل مع العوامل التي حركت الأزمة، والمتغيرات التي سببت حدوثها، وفي هذه المرحلة تصل إلى

¹ عبد الصمد خلدون، **الأزمات والدورات الاقتصادية**، المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، جامعة الجنان، لبنان، المجلد الثاني - العدد1، 15 مارس 2016، ص384.

² كمال رزيق ، حسن توفيق، **الجوانب النظرية للأزمة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات -الفرص- الأفق" ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة الأردن، 10/11 نوفمبر 2009، ص6.

أقصى قوتها وعنفها، حيث تنفجر مولدة طاقة ضخمة ذات أبعاد مختلفة، يصعب حصرها وحتى قياس حجمها.

◆ مرحلة الانحصار والتقلص :عندما يتم مجابهة الأزمة بعد إنفجارها، للتخفيف من أضرارها والتقليص من شدة آثارها، تبدأ في الإنحصار والتقلص وتفقد جزءا هاما من قوة الدفع لديها، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الأزمات تتجدد عندما يفشل الصدام في تحقيق أهدافه.

◆ مرحلة الإختفاء : تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها، أو لعناصرها وجزئياتها التي تنتمي إليها، ومن ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها .ويختفي الحديث عنها، إلا باعتبارها حدثاً تاريخياً قد انحصر وانتهى.

2- على حسب طبيعتها: ويمكن تقسيم الازمات المالية على نحو التالي:

◆ أزمات مديونية خارجية : و هي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية (تسديدها).كما يمكن إرجاع سبب هاته الأزمات الى أسباب داخلية وأسباب خارجية تتمثل:

- الأسباب الداخلية: الإستدانة من أجل التنمية، سوء توظيف القروض، الإهتمام بالصناعة على حساب الزراعة.

- الأسباب الخارجية: إرتفاع اسعار الفائدة، إنخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام، آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية.

◆ أزمات مصرفية : تظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بتوظيف هاته الأموال ، ويحتفظ بجزء بسيط لمواجهة طلبات السحب اليومي، و بالتالي يحدث أزمة سيولة، إذا حدث مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى البنوك الأخرى، فتسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، أما إذا كان العكس وكان الإشكال الخوف من منح القروض ، ففي هذه الحالة تسمى أزمة الائتمان، مثل ما حدث لبنك الولايات المتحدة الأمريكية 1931 (BANK OF UNITED STATES) وما حدث للبنوك الأمريكية خصوصا اكبر إفلاس للبنك ليمان برادر 2007.

وأهم العوامل الأكثر تأثيرا في حدوث الأزمة المصرفية هي:¹

- ارتفاع في التدفقات المالية القصيرة المدى من الخارج؛
- توسيع في توزيع القروض؛
- تحرير مالي مبرر في ظروف تنظيمية ورقابية غير ملائمة؛
- تراجع النشاط الإقتصادي؛

¹ أوكيل نسيم، " الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها- مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا، "مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008،ص90.

- إنخفاض أسعار الأسهم وأسعار الأصول مثل العقارات.

♦ أزمات عملة وأسعار الصرف : يحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة في أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتسمى أيضا أزمة ميزان المدفوعات مثل ما حدث المكسيك 1994.

وهناك ثلاثة أسباب تؤدي إلى حدوث أزمة سعر الصرف وهي:¹

- التجارة الخارجية والتي تعتبر المحدد الأساسي للأزمة، فعند قيام الشرك التجاري لبلد ما له سعر صرف ثابت بتخفيض قيمة عملته لتحسين قدرته التنافسية من خلال البضائع الأرخص نسبيًا، هذا يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري للبلد الآخر، والذي ينتج عنه إهلاك تدريجي للإحتياطيات الأجنبية ومن ثم هجوم على سعر الصرف الثابت.

- التغيرات المعنوية في توقعات المستثمر الأجنبي حول البلدان التي لها مؤشرات كلية متشابهة، فالهجوم على سعر صرف ثابت لبلد معين قد يسبب خوف المستثمرين الأجانب من حدوث هجوم على نظام سعر الصرف في بلدان لديها مؤشرات كلية متشابهة، بشرط أن إحتمالية الحدوث تعتمد على مستوى إلتزام وقدرة الحكومة على التقيد بالنظام المنشأ.

- المشاكل التي يسببها مستوى سيولة الأسواق المالية، وبالتالي إختبار دور مؤسسات الوساطة المالية خلال حدوث أزمة سعر الصرف، هذه المؤسسات تقدم للمستثمرين الأجانب أصولا سائلة وتشجع تدفق رؤوس الأموال، وفي حالة الصدمات الخارجية يسحب المستثمرون ودائعهم، وهذا يسبب حدوث أزمة مصرفية عند تحويل الودائع إلى نقد وتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية تنمو لتصبح أزمة سعر الصرف.

♦ أزمات مالية شاملة : هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة، و تؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، و يتضمن هذا النوع صورًا مختلفة أهمها ما يلي :

- أزمة سيولة : التزاحم على سحب الودائع ظاهرة عامة تتعلق بكل النظام المصرفي ، فإن تنافس البنوك على التصرف في أصولها و محاولة تسهيلها يؤدي إلى إنهيار قيمتها، و من ثم تتحول مشكلة السيولة إلى مشكلة عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات؛

¹ المرجع السابق، ص78.

- أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات : و تنتج عن إختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، و عدم توافق هياكل الإستحقاق بين أصول و خصوم البنوك و محدودية رؤوس أموالها، عندما تتعرض المشروعات و البنوك إلى التعثر و تصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها؛¹
- أزمة إنفجار فقائيع الأصول: تحدث عندما تتكون الفقاعة، أي عندما ترتفع الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو إرتفاع غير مبرر، و خير مثال عن ذلك أزمة الكساد العظيم في 1929 في الو.م.أ، ما حدث في الآونة الأخيرة أزمة الرهن العقاري 2007 بالولايات المتحدة الأمريكية "فقاعة الرهن العقاري"²؛
- أزمة إستراتيجيات وقف الخسائر : يحصل هذا النوع من الأزمات عند إصدار المضاربيين و التجار أوامرهم بالبيع أو الشراء إلى السماسرة بسعر معين، فإذا ما إنتشرت هذه الممارسات ، فإن إنخفاض الأسعار سيتفقم بشكل ضخم، و من أشهر الأمثلة على ذلك أزمة أكتوبر 1987 في الو.م.أ؛
هناك أسباب عامة في حدوث أزمات مالية شاملة طرحها خبراء إقتصاديون، والمتمثلة في ما يلي:³
- تراكم الديون العامة والديون المشكوك في تحصيلها؛
- الإسراع في معدلات النمو في إقتصاديات الدول بشكل لا تستوعبه طاقاتها الإقتصادية؛
- إستخدام القروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات ذات فترات طويلة الأجل؛
- نقشي الفساد في الجهاز المصرفي؛
- وصول الطلب إلى أدنى مستوياته بما يخلف حالة من الركود.
- المضاربات في أسواق المال؛

¹ أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع اشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا ، دار النيل للطباعة و النشر، مصر ، 2001 ، ص ص 16 – 14 .

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 190.

³ عبد الرحمان بن ساعد، انعكاسات الأزمات المالية على إستقرار النظام النقدي الدولي، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 66.

المطلب الثالث: أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية والأزمات المالية

الأزمات الاقتصادية والمالية من حيث الطبيعة والأبعاد ليست غريبة او فريدة من نوعها بالنسبة لتطور النظام الإقتصادي رأسمالي التقليدي، لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الإقتصادي الكلي الذي يعاني من مشاكل خطيرة في مقدمتها عجز الميزانية وإخلال التوازن التجاري وتفاقم المديونية الخاصة والعامة إضافة الى الإرتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم.

لا يمكن إرجاع الأزمات الاقتصادية والمالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة ، و يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:¹

الفرع الأول: عدم الإستقرار الإقتصاد الكلي: إن عدم إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية يؤدي الى إختلال مالي وإلى حدوث العديد من الأزمات المالية و تتمثل في:

(1) إنخفاضاً في شروط التبادل التجاري: وهذا العامل يعد سبباً رئيسياً حيث الإعتماد الكبير على الصادرات النفط الخام مع صغر حجم الإقتصاد و قلة تنوعه؛

(2) تقلبات أسعار الفائدة العالمية: أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فتغيراتها لا تؤثر فقط على تكلفة الإقتراض بل الأهم من ذلك هو تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة جاذبيته في هذه الدول؛

(3) التقلبات في معدل التضخم: هي عامل حاسم في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية (منح الائتمان و توفير السيولة)، و قد إعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن إرتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث الأزمات المالية في دول أمريكا الجنوبية و الدول النامية؛

(4) السياسة سعر الصرف : الدول المعتمدة على سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور البنك الملجأ الأخير للإقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لإحتياطياتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة مثل المكسيك و الأرجنتين و قد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم تنقص في عرض النقود و إرتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من تفاقم الأزمة، بالمقابل عند انتهاء سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة و زيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول و خصم المصارف إلى مستوى أكثر توافق مع متطلبات الأمان المصرفي؛²

الفرع الثاني: إضطراب القطاع المالي: ينعكس ضعف القطاع المالي في ما يلي:

(1) عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف: يؤدي التوسع في منح القروض على ظهور مشكلة عدم تلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصاً من جانب عدم الإحتفاظ بقدر كافي من السيولة

¹ ناجي توني، "الأزمات المالية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004 ، ص05.

² زايدي عبد السلام : "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصاديات العربية"، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول: "الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية

والمصرفية"، جامعة خميس مليانة ، يومي 06/05/2009 ماي 2009 ، ص1.

لمواجهة إلتزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة ، قد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم تلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية ولفترات الإستحقاق؛

2)التحرر المالي غير الوقائي : إن التحرر المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الإنغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ، ومن ناحية أخرى ، فإن التحرر المالي يؤدي إلى إستحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف او القطاع المالي ، يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف وبدون التهيئة الرقابية اللازمة قبل التحرر المالي فإن المصارف قد لا تتوفر لها موارد أو الخيارات اللازمة للتعامل مع هذه النشاطات والمخاطر الجديدة ومن الأزمات المالية التي ساهم التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر في حدوثها : البرازيل و المكسيك ... الخ؛

3)تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: في الكثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات إقتصادية و أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة للتنمية أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى و ليست اقتصادية، وفي الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي ملكا للدولة، مما يترتب عنه من مشاكل من حيث إنخفاض الإنتاجية، قلة الكفاءة و الحافز على الإبداع، وفي كثير من الأحيان يعاني القطاع المصرفي من إحتكار الحكومة لنشاطاته، فأدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ و الإتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض دون الأخذ في الإعتبار سلامة المشروع الإستثماري أو القدرة المالية للمقترض؛

4)ضعف النظام المحاسبي و التنظيمي: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام و الأجراء المحاسبية المتبعة و درجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة و نسبتها في محفظة البنك الائتمانية، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات البنكية، و عدم الإلتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد و نسبتها من رأسمال البنك؛

5)دور ديون قصيرة الأجل: شهدت حقبة التسعينيات رواجاً في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية ، فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل المستحقة على هذه الدول ، وقد تزايد حجم الديون قصيرة الأجل بأسرع ما يكون في دول شرق آسيا تليها في ذلك أمريكا اللاتينية ، وكانت الدول العشرة الأكثر إستحواذاً للقروض قصيرة الأجل خلال الفترة 1990-1996 هي ، كوريا 15% من جملة القروض قصيرة الأجل الممنوحة لجميع الدول النامية ، تايلاندا 11% ، البرازيل 10% ، أندونيسيا 8% ، المكسيك 8% ثم الصين والأرجنتين وروسيا ، وجنوب أفريقيا وماليزيا ، كما تزامن ذلك أيضا مع

إصلاحات مالية ومصرفية كان من شأنها إنهماك المصارف المحلية في التوسع في منح الائتمان مع تعزيز نوع من الرواج في الإستثمار يتم بالمضاربة خصوصا في الأسواق الآسيوية الناشئة؛¹

الفرع الثالث: المتغيرات السياسية الدولية: لقد كان لنمو القوة الإقتصادية لبلدان آسيا آثاره على مجمل الإقتصاد الدولي، و بدأ الحديث عن تدهور المركز النسبي للقوة الإقتصادية الأمريكية، لهذا كان المطلوب و وضع استراتيجية تحجم و تضع حدودا لعمليات النمو في الدول الآسيوية الصاعدة، و ليس ذلك أخذ بنظرية المؤامرة، و لكنه نتاج طبيعي لتعدد و تنافس المراكز الإقتصادية المتقدمة على الصعيد و يؤيد هذا التفسير أن الأزمة المالية في المكسيك تراجعت و انحسرت هزاتها بمجرد الإعلان عن برنامج الإنقاذ، الذي طرحه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع الو.م.أ عند إندلاع الأزمة مباشرة (الشهر الثاني) أما في الأزمة الآسيوية فلم يتدخل صندوق النقد الدولي إلا بعد ستة أشهر و كان موقف الو.م.أ سلبيا؛²

الفرع الرابع: تشوه نظام الحوافز: إن ملاك البنوك و الإدارات العليا لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، فلقد أثبتت الإدارات عجزها في تعديل هيكل البنك و تدوير المناصب الإدارية، ودلت التجارب على أن الإدارات العليا كثيرا ما نجحت في إخفاء الديون المعدومة لسنوات وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من جهة وضعف الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، هذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمة من أجل تفاديها؛

الفرع الخامس: عدوى الأزمات المعاصر: نرجع عدوى الأزمات المعاصرة إلى العوامل الآتية:³

- التشابه والتطابق: فتجربة كل دولة يكون الدافع ورائها هو عوامل تتسم بالخصوصية والحساسية المفرطة على سبيل المثال قد تحدث تنمية إقتصادية غير ملائمة للإستثمارات في دولة ما تشبه في نفس الوقت أنواع الأحداث التي تقع في مكان آخر؛
 - يتعلق بالتحركات في سعر الأصول: والتي ترتبط ببعضها البعض بفعل صدمة خارجية عادية والمثال الواضح ذا الصلة بهذه التحركات هو الإرتفاع الذي حدث في أسعار البترول العالمية مع بداية حرب الخليج في أوت 1990؛
 - فقدان الثقة في الأصول المالية المحلية والناشئ من حدوث أزمة مالية في دولة أخرى؛
- الفرع السادس: أسباب أخرى:** هناك أسباب عامة تتمثل في:

- المتغيرات الدولية من الكوارث، الحروب؛
- التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والإختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهيكل محفظة الإستثمار؛
- الإشاعات والمعلومات الملوثة وغير الحقيقية؛

¹ يوري داداوشي، 'دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة'، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000، ص 54.

² زكريا طاحون، 'بيئات ترهقها العولمة - الإقتصادية - السياسية - الثقافية - الإجتماعية'، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2003، ص 245.

³ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

- المضاربة غير المحسوبة؛
 - عدم الإستقرار السياسي والنزاعات الأهلية في بعض الحالات؛
 - ضعف على مستوى هيئات الإشراف، يؤدي إلى تزايد الشكوك في قدرة المؤسسة على أداء إلتزاماتها؛
 - الفشل في تطبيق السياسات المالية والنقدية؛
- بالطبع لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤثرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، و المنهج الشائع للإستخدام هو بناء "نظام للإنذار المبكر"، يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الإقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة¹.

والجدول التالي يبين بشيء من التفصيل المؤشرات الكلية والهيكلية لعدوى الأزمات المالية والإقتصادية
الجدول رقم (1-1) : أهم المؤشرات الاقتصادية المساعدة في إنتشار الأزمات المالية والإقتصادية

التطورات في الإقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
- إرتفاع معدل التضخم	- نظام جمود معدلات التبادل.
- نمو سريع في الدفع النقدي	- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.
- إنخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.	- قطاع التصدير أكثر تركيزا.
- عجز مالي متزايد.	- إرتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
- إرتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.	- إرتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية	- تحرر سوق المال الحديث.
- كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- إطار ضعيف للإشراف على الأموال و تنظيمها.
- إرتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
- إرتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- إنخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
- نمو الديون الخارجية و زيادة الديون في العملات الأجنبية.	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.
- انخفاض الاحتياطي العالمي.	- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم.
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	- الرقابة على دخول السوق و الخروج منه.
- إرتفاع معدل الأسعار و الأرباح.	
- إرتفاع معدلات الفائدة المحلية و ارتفاع معدل البطالة.	

¹ - أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق ذكره، ص 18 .

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وامكانات التحكم "عدوى الازمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص 39.

الجدول (1-1) يوضح المؤشرات الاقتصادية المستعملة للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية والمالية مختلفة ، وترجع أهم الأسباب الى الإضطرابات المالية عالميا و عدم إستقرار الإقتصاد الكلي و مشاكل القطاع المالي إضافة إلى تشوه إدارة البنوك و مختلف المؤسسات المالية وأخيرا سياسات سعر الصرف المتبعة.

المبحث الثاني: الخلفية الفكرية للأزمات الاقتصادية

إن النظام الرأسمالي نظام أزمات و لا يكاد يخرج من أزمة حتى يدخل في أخرى، هذه طبيعته و آثار هذه الطبيعة جاء في الوقت الحاضر مع تطور إستخدام المشتقات المالية، والبيوع الآجلة و ارتفاع حمى المضاربات، إن مشكلة الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمر بها النظام الرأسمالي أنها تمتد إلى العالم بسرعة البرق، خاصة بعد زوال النظام الإشتراكي، و سيادة النظام الإقتصادي الرأسمالي، و تطور وسائل الإتصال ، حيث أصبح العالم يتبع نظاماً اقتصادياً واحداً هو النظام الرأسمالي، و من ثم فأى إهتزاز في طرف من العالم ينتقل إلى الطرف الآخر، فهو كالمظلة إما أن ترتفع دعائمها مرة واحدة أو تنخفض مرة واحدة.

تشير الدلائل التاريخية أن الأزمات الاقتصادية والمالية، هي أحد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي ، وقد أبدى منذ زمن معين كثير من المفكرين والإقتصاديين آراءهم ووجهات نظرهم حول دوافع هذه الأزمات ومبرراتها الأساسية ، ما زال الإقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري ، وما زال الدورة الاقتصادية هي الشكل العادي لوجوده ، فهو ينتقل من الإنتعاش إلى الركود عبر الأزمة ، ثم يعود فينهض من الركود إلى الإنتعاش، و تفسير الأزمات يشكّل أحد المواضيع الرئيسية للنظريات الاقتصادية بكل أشكالها، وهناك ثلاثة تيارات كبرى لديها أتباعها.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

يتميز فكر هذه المدرسة بمحاولة تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي ، وجاءت مفسرة للأزمات الاقتصادية، من خلال عدة آراء للمفكرين النقديين، حيث ظهرت في النصف الثاني من القرن 18، وساد الفكر الكلاسيكي ما يقارب القرن، حيث بدأت بكتابات آدم سميث 1776.

إن النظرية الرأسمالية تقوم على فكرتين أساسيتين هما:¹

❖ إن الحياة الاقتصادية تسير وفقا لقوى طبيعية محددة و بالتالي فالواجب هنا هو العمل على إستكشاف قوانينها العامة و قواعدا الأساسية التي تصلح لتفسير مختلف الظواهر و الأحداث الاقتصادية؛

¹ مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

❖ إن تلك القوانين الطبيعية كفيلة بضمان السعادة البشرية إذا عملت في جو حر و أتيح لجميع الأفراد في المجتمع التمتع بالحريات الرأسمالية؛

إن الفكرة الأولى وضعت الأساس العلمي للإقتصاد الرأسمالي أما الفكرة الثانية فوضعت أساسه المذهبي، وتجد هاتان الفكرتان أساسهما في الأفكار التي قدمتها المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية ، التي تتعتبر الشؤون الإقتصادية شبيهة بمختلف الظواهر الطبيعية الموجودة في الكون والمحكومة بقوانين، ومن الضروري إكتشاف هذه القوانين والإنسجام معها والأكثر من ذلك تركها تعمل ذاتياً دون تدخل يعيقها، فعملها الذاتي أي الفردي هو الكفيل بتحقيق أفضل النتائج، وهي إمتداد للحرية الفردية فمن خلال دعم النشاط الداخلي على حساب النشاط الخارجي فإن الفرد لا ينشد إلا أمنه الخاص، وأثناء توجيهه لهذا النشاط بكيفية يكون فيها لمنتوجه القيمة الأكبر فهو في هذه الحالة مدفوع بيد خفية كي يقدم غاية لم تكن في نيته البتة في خدمة المجتمع، وبالتالي فمن خلال خدمة مصلحته الخاصة فهو يدفع مصلحة المجتمع إلى الأمام، إذن المحرك الأساسي للفرد هو الدافع الإقتصادي المعبر عنه بالرغبة الشخصية، و المنافسة التي تعد محرك للفعاليات الاقتصادية.

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية القديمة

إن النظريات الإقتصادية التي قامت عليها الرأسمالية و التي أرست دعائمها المدرسة الكلاسيكية، التي أعطيت تفسيرات ملامح الرأسمالية ليس من خلال جزئيات ظواهرها الاقتصادية و إنما من خلال شمولية هذه الظواهر، المتمثلة في روح المشروع أو المغامرة التي خلقت النموذج الملائم الذي يحكم المجتمع في ظل توجيه فكر و سلوك الإنسان إلى إيجاد العلاقات الإقتصادية التي ميزت العالم ، و أهم رواد المدرسة الكلاسيكية القديمة آدم سميت ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ،فيرون خلال القرن 18 لوجود لإمكانية حدوث أزمات خطيرة في هذا النظام والسبب يعود لوجود نظام طبيعي يطلقون عليه "اليد الخفية" فالتوازن في السوق يحدث بشكل آلي بالتالي التكيف مع جميع التغيرات التي تطرأ عليه، فيجنب أي أزمة محتملة في النظام الليبرالي.

أولاً: أفكار آدم سميت: نلخص أفكار آدم سميت في النقاط التالية:¹

- العمل الإنساني مصدر ثروة الأمم، إنتاجية العمل تتوقف أساسا على تقسيم العمل والتخصيص الذي يسهم بدوره في الإنتاجية وجودتها بنفس المجهود المبذول؛
- أكد آدم سميت على أن زيادة التراكم الرأسمالي لا تتأتى بدون إيدار، فكلما زادت رغبة الأفراد في الإيدار كلما زادت إمكانية المجتمع على تحقيق التراكم الرأسمالي؛

¹ توفيق محب خلة ،التطور واقتصاديات الموارد-دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الإقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الانتاج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص98.

- لا طالما ليس هناك تعارض بين المصلحة الخاصة والعامة، وأن هناك نظام طبيعي او اليد الخفية تنظم النشاط الإقتصادي وتجعله يعمل بصورة تلقائية، فلا داعي لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية؛

ثانيا: أفكار دافيد ريكاردو: تتمثل في ¹:

- **نظرية القيمة:** طبق ريكاردو نظريته في القيمة على سلعة العمل ذاتها، فالعمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل إستمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان أي مستوى الكفاف، وعلى ذلك فالأجور تتحدد بهذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وإذا كانت الأجور تتحدد بهذا الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وإذا كانت الأجور الجارية تختلف أحيانا عن هذا الأجر الطبيعي، فإن هناك إتجاها عاما للأجور للإستقرار عند المستوى.

- **نظرية التوزيع:** أوضح صعوبة إستمرار إمداد اعداد السكان المتزايد بصفة مستمرة بحاجاتهم من الطعام، وتزداد الصعوبة مع عملية النمو، الأمر الذي يترتب عليه الوصول إلى حالة الركود، ولإيضاح فكرته قسم المجتمع الى ثلاث طبقات:

- طبقة الرأسماليين وهي المسؤولة عن النمو الاقتصادي؛
- طبقة العمال والذين يحصلون على أجرهم الطبيعي؛
- طبقة ملاك الأراضي الزراعية والذين يحصلون على الربح؛

لكي يستمر النمو لابد أن يظل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون موجب، غير أن زيادة حجم السكان يحدث ضغطا على مورد الأرض مما يضطر المجتمع لإستخدام الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب على الموارد الغذائية، ومن هنا يظهر تناقص الغلة، وبإستمرار تزايد السكان واستخدام الأرض اللاريعية، تؤدي الى زيادة الناتج الكلي بمعدل متناقص، وهنا يتبين النظرة التشاؤمية التي تركز على إتجاه معدلات الأرباح في المدة الطويلة الى الإنخفاض، ومن ثم ينخفض معدل تراكم رأس المال والتقدم الإقتصادي بصفة عامة ويصل الإقتصاد شيئا فشيئا إلى الركود.

¹ المرجع السابق، ص ص 98-99.

الفرع الثاني: المدرسة الكلاسيكية الجديدة

أما المدرسة الكلاسيكية الجديدة من أهم روادها جون باتيست ساي، جون شارل ليونارد سيسموني خلال نهاية القرن 19 الى بداية القرن 20، فهم يرون خلافا عن الكلاسيكيين القدماء، إمكانية حدوث أزمات اقتصادية في النظام الليبرالي، والسبب يعود لعدم إحترام الأليات الطبيعية للتنافس الإقتصادي بين أصحاب العمل، أو تدخل الدولة...الخ. يعتبر جون باتيست ساي صاحب فكرة قانون المنافذ " كل العرض لابد أن يخلق طلب"، بمعنى أن الإنتاج هو الذي يخلق منافذ التوزيع "الأسواق"، ويقوم هذا القانون على إستحالة ظهور فائض في الإنتاج لأن الإنتاج هو الذي يؤدي إلى ظهور الطلب، ومن ثم فالإنتاج له دور مزدوج في الإمداد بالسلع "العرض"، وخلق المنافذ "الطلب"، وهنا إفترض ساي إستحالة وجود بطالة عامة او زيادة عامة في الإنتاج، ويعد ساي من أول الإقتصاديين الذين بحثوا التوازن الإقتصادي بين الإنتاج والإستهلاك.

وعموما يزعم الكلاسيكيون أن "اليد الخفية" للسوق تضمن أوتوماتيكيا إمكانية شراء أي سلعة تنتج، إن "العرض" يساوى "الطلب"، وتعتبر النظرية أن أسعار البضائع تعمل كمؤشرات لتوجيه الرأسماليين إلى ما ينتجونه، وهذه النظرية هي أساس موجة التهليل للسوق التي يتبعها السياسيون اليوم في كل أنحاء العالم، وهي أيضا مبررهم لإزالة كافة العقبات، لكن لاحظ بعض الإقتصاديين الأوائل المناصرين للرأسمالية مثل ديفيد ريكاردو أن معدلات الأرباح تتدهور بمرور الوقت، فقد كانت أقل كثيرا عندما كتب ريكاردو وآخرون مما كانت عليه قبل ذلك بعشرة أو عشرين أو ثلاثين عاما، هذا التدهور في معدلات الربح يمكن من تفسير تزايد عمق الأزمات، لأنه مع إنخفاض معدلات الأرباح ستحتاج الصناعة إلى وقت أطول للإنتعاش، فسر ريكاردو ذلك بظاهرة توجد في الزراعة أي "قانون تناقص الغلة".

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية

بقيادة كارل ماركس، يرى هذا الأخير ، الذي يحدد قيمة السلعة هو العمل اللازم لإنتاجها من قبل عامل متوسط في النشاط، وعلى هذا الأساس يجب أن يخزن أجر العامل معادلا لقيمة السلعة التي أنتجها، وذلك حتى يتسنى له تأمين معيشته، وجعله في وضع يساعده على المزيد من الإنتاج، غير أن الرأسمالي يقوم بتشغيل العامل لمدة أطول تفوق الفرق يسميه "فائض القيمة" حيث يأخذه الرأسمالي.

والذي يحدث هو مضاعفة فوائض القيمة عند الرأسمالي والتي تترجم على شكل سلع أو خدمات، وبما أن أجور العمال في الواقع هي أدنى من القيمة الفعلية لعملهم لن يتمكنوا من شراء جميع السلع التي

أنتجوها، فيحدث إنقطاع في التوازن بين الإنتاج والإستهلاك يؤدي في الأخير إلى إختناق في الأسواق من جراء فائض الإنتاج فتكون الأزمة:¹

- إنهييار الاسعار؛

- إفلاس صغار المنتجين لكونهم لم يستطيعوا مقاومة تدهور الأسعار؛

كتب ماركس و فريدريك إنجلس عن الأزمات كتاب "نظريات حول فائض- القيمة"، كذا في كتاب "الرأسمال" ومن خلال أعمال أخرى لهم، حيث يرون أنه يجب التفريق بين إمكانية حدوث الأزمات وحتمية وقوعها.

الفرع الأول: إمكانية حدوث الأزمة في الفكر الماركسي

يفسر كارل ماركس إمكانية حدوث الأزمات بما يلي² :

- المخططات الفردية للإنتاج التي لا تتوافق والوضع الاجتماعي الموضوعي الموجود في السوق والذي يعبر عن نفسه عبر سعر السوق وعبر حجم المبيعات والمشتريات من السلع حسب هذه الأسعار؛

- الفارق الزمني والمكاني بين عملية البيع وعملية الشراء، فهذا الفارق يشكل "فائض القيمة" أي ربح داخل السوق وتملكه، لأن المنتج لا ينتج ليستهلك وإنما لبيع، ويحقق الربح.

- الفارق الزمني بين عملية بداية الإنتاج ونهايتها، وتذبذب قيمة النقود مع مرور الزمن.

الفرع الثاني: حتمية الأزمة في الرأسمالية³

تبدأ العملية الإنتاجية بتوظيف رأس المال وتنتهي باسترجاعه بعد عملية البيع، ويتحقق من وراء ذلك ما يسمى فائض القيمة، فالبضاعة في الرأسمالية تحتوي على فائض، وإذا توقف تحويل الرأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي، ستضطرب عملية دوران رأس المال، وتتشأ بذلك الأزمات.

إن عملية الإنتاج تكون بين متعاملين رئيسيين هما: المستهلكون الرأسماليون والمستهلكون غير الرأسماليون، وبالتالي من الضروري أن يكون هناك طلب على السلع المنتجة، أي يجب أن يتوافق العرض والطلب توازن بين فروع الإنتاج الرأسمالي، إضافة إلى توفر القدرة الشرائية للمستهلكين غير الرأسماليين لتحقيق طلباتهم، إن أي إختلال في توزيع الدخل الوطني، وكذا غياب القوانين التي تحمي هذا التوزيع، هي السبب الرئيسي وراء إنخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين غير الرأسماليين، الشيء الذي يحول دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب، أي اضطراب سواء في تحول الرأسمال السلعي إلى نقدي أو العكس، وأي إختلال أو اضطراب يقودنا إلى أزمة.

¹ عبد الرحمن تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 120-121.

² مصطفى بن عامر، اثر الازمات المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 18.

³ المرجع السابق، ص 19.

المطلب الثالث: المدرسة الكينزية

بقيادة جون مينارد كينز، جاءت نظريته حين إستفحلت الأزمة المالية والإقتصادية مع مطلع سنة 1929 في أمريكا، والتي دعا من خلالها إلى واجب تدخل الدولة منتقدا بشدة النظرية الكلاسيكية، حيث نعتها بكونها تهتم بتفسير التصرفات الفردية لكل من المنتج والمستهلك ولكنها عاجزة عن تفسير الظواهر الإقتصادية، وقال لقد أخطأت هذه النظريات في تأكيدها على أن المصلحة الأفراد تؤدي حتما إلى المصلحة العامة تتطلب اللجوء إلى الإنفاق والتشجيع على الإستهلاك.¹

فقد فسر أسباب الأزمات الإقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي في الفترات الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عن العرض الكلي. و لعل أبرز هذه النظريات النظرية الكينزية التي إعتبرها الكثيرون أنها فاتحة تاريخ مهم في تطور الرأسمالية، وتدور نظرية كينز حول محورين رئيسيين:

◆ أولهما الإستخدام الكامل و دور الدولة في تحقيقه ؛

◆ ثانيهما نظرية النقود و ما لهذه الأخيرة من تأثير على إضطرابات الأسعار و التضخم و

الإنكماش و غيرها؛

الفرع الأول: تحليل أفكار كينز

لقد قدم كينز مفهوم جديد للإقتصاد الكلي وجه سياسة إقتصادية جديدة ركز فيها على ضرورة ضبط وتنظيم الفعليات الإقتصادية عن طريق تجاوز القصور في الطلب وبذلك تحول دور الدولة من حارسة إلى تدخلية ومن تنظيمية إلى إنمائية، وهو ما يعني تراجع النهج الليبرالي على وفق الرؤية الكلاسيكية، لقد وجد كينز أن الإقتصاد الحديث لا يستدعي بالضرورة تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، وإنما يمكن أن يتوازن الإقتصاد حتى مع وجود بطالة بنسبة معينة ومقبولة، وبذلك يكون قانون ساي غير ساري، إذ يمكن أن يكون هناك عجز في الطلب، إضافة إلى دعوته للحكومات المأزومة إلى زيادة الإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب تحت مسمى سياسة التمويل بالعجز كل هذه الأمور قد مثلت جوهر النظام الكينزي.²

في رأي كينز إن الأفراد لا يستطيعون التنبؤ بأحداث المستقبل كفقدان وظائفهم وزيادة إلتزاماتهم المالية لسبب أو لآخر الأمر الذي يدفعهم عادة إلى الإحتفاظ بشيء من السيولة لمواجهة طوارئ المستقبل وهذا يعني أنهم يقتطعون جزءا من مداخيلهم ويذخرونها للمستقبل ، وعندما ترتفع نسبة هذه المدخرات فإن الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الخاص ينخفض مما يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة لدى القطاع الخاص وهذا يدفعه بدوره إلى تقليل الإنتاج والتوظيف مما يرفع من معدلات البطالة وهذه البطالة تعمق من حجم تراجع النشاط الإقتصادي وهذا التراجع لا يمكن أن نتوقع من القطاع الخاص أن يعالجه كما يدعي الكلاسيكيون بالقول بأن مدخرات القطاع المنزلي التي إرتفعت سيقترضها القطاع الخاص لتوسيع طاقته الإنتاجية لأنه لا يعقل أن يقوم القطاع الخاص بالإنفاق على مزيد من

¹ عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، صص 120-121.

² عبد الوهاب محمد، جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات "دراسة في الواقع الإقتصادي للبلدان المتحوّلة"، اليازوري العلمية، الأردن، 2016، ص76.

الطاقة الإنتاجية وهو يعاني من انخفاض في الطلب على منتجاته ، من هنا يرى كينز أن القطاع الحكومي هو الطرف المشرح والقادر على كسر عجلة تراجع النشاط الإقتصادي وذلك بالإتفاق على مشروعات يقوم بها القطاع الخاص ويكون لها عائد إجتماعي كمشروعات البنية الأساسية .

ويعتقد أنه إذا ما تركت الحرية للأسواق الإقتصادية فستصبح غير مستقرة ومن المحتمل أن تؤدي إلى نشوء حالات الركود الإقتصادي طويل الأمد وعلى الرغم من دعوة كينز إلى تدخل الدولة لتوجيه حركة الاقتصاد إلا أنه قد دافع عن بعض النقاط الإيجابية لنظام الحرية الفردية، ومن هنا نشأ مذهب الحرية وفق المنظور الكينزي والذي يحدد للدولة نطاق عملها ما دامت تتمتع فيه بالكفاءة اللازمة للقيام بعمليات إصلاحات إقتصادية وذلك بهدف إنقاذ الرأسمالية من فوضى الحرية وإخضاع الفعل الإقتصادي لمنطلق الدولة لترشيد السلوك وضبط الفعالية الإقتصادية لا منطلق الأفراد.

الفرع الثاني: إستنتاجات عامة

لقد أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف 1936 أن هناك ميلا متأسلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن ، و هو ميل نابع من آلياته الداخلية و بسبب الأزمات الإقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي و قوى العرض الكلي ، و نظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته و بطريقة تلقائية سبل إنعاشه و القضاء على البطالة و هو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم و هو يمر بمرحلة التوظيف الكامل ، فقد نادى بأن الدولة هي الجهاز ، الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي. لكن أزمات الرأسمالية لم تتوقف عند أزمة 1929 و الحلول التي قدمها كينز لم تكن نهائية لمساوئ الرأسمالية، ففي بداية السبعينات من القرن الماضي ، دخلت الرأسمالية في أزمة بنيوية، و شهد العالم الرأسمالي سلسلة من الأزمات المالية و النقدية ، إضافة إلى الإتجاه نحو التضخم والركود عام 1971.¹ وعموما، فإنه لما كانت الرأسمالية، عبر شتى مراحل تطورها ، قد أفرزت من تيارات الفكر الاقتصادي ما يناسب مصالحها ويعبر عن وعيها الطبقي، فإن الأزمة الهيكلية التي دخلت منذ مشارف عقد السبعينات قد أفرزت أشد تيارات الليبرالية تطرفا ، وهذا التيار الليبرالي الجديد الذي أطلق على نفسه لقب المحافظين، تميز بعودة الإفتراض بأن السوق دائما يربط العرض بالطلب معا بإتقان، والمناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية بمعناها الذي بدأت به إلى أقصى حد ممكن.

المطلب الرابع: المدرسة النقدية

أما النظرية النقدية الكمية الحديثة التي جاء بها الإقتصادي فريدمان، هي آخر نتاج الفكر الإقتصادي النقدي الذي عزي التقلبات في النشاط الإقتصادي ومن ثم عدم الإستقرار والأزمات الإقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول ، بأنه لم يحدث قط أن وقعت حادثة تغيرات فيها كمية النقود بشكل كبير لكل

¹ مساهل ساسية، مرجع سبق ذكره ،صص 3-4.

وحدة إنتاج دون أن تصطب معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الإتجاه نفسه ، وإن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الإقتصادي يسبقها إنخفاض في معدلات نمو عرض النقد ، وإن حالات التوسع الإقتصادي تسبقها تزايدت في معدلات نمو عرض النقد .¹

ولكن الليبرالية الجديدة أصرت على أن تدخل الدولة في الإقتصاد كان هو السبب في الركود التضخمي ؛ وبالتالي فإنه أمر ضار بالإقتصاد ، مما يقتضي ضرورة ترك النشاط الإقتصادي بصورة كلية لقوى العرض والطلب في السوق الحرة ، وتتخلص فلسفة هذه المدرسة في أن نظام السوق الحرة هو أفضل نظام إقتصادي يحقق الكفاءة في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل، وأن الحل الذي يقدمه نظام السوق هذا لمعالجة بعض المشاكل هو الحل الأمثل وأي حل آخر خارج السوق سيكون أسوأ ولتحقيق ذلك فقد ذهب هذه المدرسة إلى ضرورة² :

▪ إلغاء الضوابط التي تنظم نشاط سوق المال أي التحرير المالي الكامل؛

▪ خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع العامة إلى سلع خاصة؛

الفرع الأول: تحليل أفكار النقديين: تتمثل في:³

- يرى النقديون أن أساس الركود ينحصر في كونه ظاهرة نقدية ناتجة عن الدورة الاقتصادية المرتبطة عضويا بالإقتصاد الرأسمالي، وأطراف هذه الدورة ثلاثة هم: المستهلكون، التجار، والبنوك؛
- التوازن يتحقق إذا تساوت كمية الائتمان التي تمنحها البنوك للتجار مع كمية النقود التي تسحبها البنوك من التداول، و تكلفة الإقتراض هنا هي سعر الفائدة؛
- يرى النقديون أن سعر الفائدة ليس هو سعر الفائدة الإسمي كما يراه الكنزيون، ولكنهم يفرقون بين سعر الفائدة الإسمي والطبيعي، حيث يرون أن سعر الفائدة الإسمي هو نسبة مئوية تتمثل في وحدات النقود، لكن سعر الفائدة الطبيعي يتمثل في العائد من الفرصة البديلة لإستثمار المبلغ نفسه، فإن وجد المستثمرون سعر الفائدة الإسمي أقل من سعر الفائدة الطبيعي، فإنهم يقبلون على الإقتراض من البنوك من أجل الإستثمار حيث تكلفة الإستثمار أقل من تكلفة الفرصة البديلة، حيث إمكانية إستخدام النقود في مجالات أخرى، ومن هنا يزداد الطلب على عناصر الإنتاج وتكون الزيادة في الطلب على السلع الإستثمارية على حساب النقص في الطلب على السلع الإستهلاكية، ومن ثم ترتفع دخول عناصر إنتاج السلع الإستثمارية فيبدأ التضخم في الظهور، مما يرفع سعر الفائدة الطبيعي فينخفض الطلب على القروض وينخفض بالتالي الطلب على الإستثمار ومن ثم البطالة والركود.

¹ محمد طاقة، حسين عجلان، المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المؤتمر العلمي الثالث المشترك بين جامعة الإساء الخاصة-الأردن و كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 28-28 افريل 2009 ، صص 14-15.

² عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي وإستقراره في ظل الأزمات المالية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العشر "الإقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، ديسمبر 2009، صص 4.

³ جلال جويبة القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، صص 21-23.

الفرع الثاني: ضعف النظام الرأسمالي وعودة أفكار كينز

عندما نشأ الفكر الإقتصادي الرأسمالي ، لم يسمح للدولة بالتدخل في النشاط الإقتصادي، ورفع رواده شعار " دعه يعمل دعه يمر"، لكنه نتج عن ذلك سلبيات؛ تمثل أهمها بظهور الإحتكارات الكبيرة، وإرتفاع الأسعار، وزيادة معدلات الأرباح، والبطالة، وإنخفاض الأجور الحقيقية للعمال، مما أدى إلى ظهور الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة بين الرأسماليين والعمال، وكان من نتائجها أيضاً الكساد الكبير في الولايات المتحدة وغيرها (1929-1933)، وبسبب ما تقدم ظهرت الدعوات لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والأمر يعيد نفسه بسبب تعرض هذا النظام للأزمة 2008، فتظهر الدعوات من جديد للتدخل في الحياة الإقتصادية، لإنقاذ هذا الفكر من الإنهيار، ولإنقاذ الأنشطة الإقتصادية السائدة في دول العالم المؤمنة بهذا الفكر.¹

فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، وفقاً لنظرية "مينسكي" "Minsky's Theory" فإن القطاع المالي في الإقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو كما يسمى "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الإقتصاد من مراحل الدورات الإقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الإقتصاد ككل²، ان المنظومة الرأسمالية منذ نشأتها، لم تغير من جوهرها شيئاً وإنما حافظت على طبيعتها وجوهرها، ولكن الذي يتغير بتغير الظروف الموضوعية والذاتية هو الآليات و الميكانيزمات وبما ينسجم مع التطورات التي تحدث على الحياة الكونية وبما يخدم المنظومة الرأسمالية ويساهم في إطالة عمرها ،لأن طبيعة التناقضات التي تعاني منها المنظومة الرأسمالية بدأت تتعمق بالشكل والكيفية التي باتت عليها التناقضات، بحيث أصبحت تشكل تهديداً خطيراً على المنظومة الرأسمالية كونها متناقضات تناحريه لا تزول إلا بزوال أحد أطرافها³.

إن معظم الأزمات الاقتصادية يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك ، ومن ثم فإن لكل أزمة متغيراتها وظروفها وبالتالي فإن إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقيق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بأن التطورات المعاصرة في مختلف جوانبها قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة ، لكن عملية الإستفادة من التجارب والدروس ليست صعبة.

المبحث الثالث: لمحة تاريخية عن الأزمات الاقتصادية وقنوات إنتقالها

الأزمات الإقتصادية العالمية في النظام الرأسمالي هي في الأساس أزمات ناتجة عن الركود والتضخم، في حين أصبحت سمة من سمات الحياة الإقتصادية المعاصرة ، فالتغيرات الهيكلية التي تشهدها الأسواق المالية، من حرية تدفق رؤوس الأموال وإستثماراتها عبر الحدود، وتدويل الأعمال وتكامل الأسواق وإنتتاح بعضها على بعض والعلاقات المتبادلة بين أطراف وأدوات التعامل في تلك الأسواق، قد

¹ حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الإقتصادي الإسلامي في إدارة "الأزمة الاقتصادية الراهنة"، مؤتمر "الأزمة المالية العالمية، وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان - طرابلس، لبنان، 2009، ص7.

² -عبد المطلب عبد الحميد: الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، مرجع سبق ذكره ، ص 191.

³ -محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسر، عمان، 2006، ص24.

يجعل من السهل إنتقال مخاطر الإضطرابات والأزمات الإقتصادية عبر الحدود أو بين الأسواق، من أسوأ الأزمات التي تعرض لها الإقتصاد العالمي في القرن العشرين هو حدوث إنهيارات للبورصات العالمية عام 1929، نتيجة إنخفاض الحاد والسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة كما وهو نفس ما حدث في أزمة 1987، ففي عقد التسعينات حدثت عدة أزمات في أسواق المال ، أزمة المكسيك 1994، أزمة الأرجنتين، أزمة دول شرق آسيا 1997، وفي مطلع القرن الواحد والعشرين شهدت سوق المالية الأمريكية أربع أزمات متتالية، الأولى في أبريل عام 2000، الثانية في مارس 2001، الثالثة في 11 ديسمبر 2001، الرابعة أزمة الرهن العقاري في 2007 ، وغيرها من الأزمات التي لم نذكرها فهي كثيرة على مر التاريخ إذ طغى عليها طابع الدوري، وصولاً إلى الأزمة الحالية 2017.

المطلب الأول: الأزمات الإقتصادية التاريخية

إن الأزمات الإقتصادية والمالية ليست ظاهرة حديثة ، إلا أنه مع الإتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة وما يرتبط بها من تكامل بين الأسواق، تحرير مالي، وحرية وسرعة تحرك رؤوس الأموال والإستثمارات وتبادلات التجارية عبر الحدود، أدى إلى زيادة إحتتمالات وقوع الأزمات الإقتصادية و المالية التي قد يعجز النظام الدولي الراهن عن مواجهتها خاصة في ظل سرعة إنتشارها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، حيث أصبح تأثير الأزمات المالية في أحد الأسواق ينتقل إلى الأسواق الأخرى بعكس ما كان يسود في الماضي حيث كانت الأسواق المالية منعزلة.

الفرع الأول: الأزمات الإقتصادية في الدول المتقدمة

وقد ركزنا في تحليلنا على ثلاث أزمات ،الأولى أزمة الكساد الكبير 1929 متعلقة بإنخفاض أسعار الأسهم بسوق البورصة وولستريت، والثانية خلال حقبة السبعينات التي تخص إضطراب النظام النقدي الدولي المتعلقة بعملة الصرف الدولية الدولار وعلاقتها بالعملات الدولية الأخرى وإضطرابات النقدية والمالية آنذاك، إضافة إلى أزمة وولستريت 1987 أزمة كبيرة في أسواق البورصات العالمية، بحدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب، ليس في الأسواق الحاضرة فقط بل وأيضاً في الأسواق الخاصة بالعقود المستقبلية...،وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل؛

أولاً: أزمة الكساد الكبير 1929

تعد أزمة الكساد الكبير أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الإقتصاد العالمي و أفواها أثراً، حيث إمتدت هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى أوروبا الغربية على النحو يحدد النظام الرأسمالي ، ويعود ذلك لإنخفاض الكبير في أسعار المنتوجات يبدأ في قطاع من القطاعات الإقتصادية ثم يعمم، ويتبع هذا الإنخفاض تقلص في الإنتاج ، بحيث أن المستحدثون يفضلون عدم الإنتاج والبيع

بأسعار تذهب في الإتجاه الهبوط المستمر، ويؤدي هذا إلى إمتلاء الأسواق بالبضائع وتكدسها في المستودعات مع هبوط أسعارها¹.

وبدأت الأسعار بالهبوط في سبتمبر وأوائل أكتوبر 1929 وفي 18 أكتوبر هبطت السوق بشكل هائل ومفاجئ ، وكان أول أيام الذعر الحقيقي 23 أكتوبر عندما إنتشرت شائعات بأن فيضاناً من صفقات تحويل الموجودات إلى سيولة نقدية في طريقه إلى وولستريت، فالمستثمرين الذين شهدوا إرتفاع قيم أسهمهم طيلة شهور ، إستشعروا الكارثة الوشيكة فقرروا بيع أسهمهم وتم بيع ستة ملايين سهم وأنخفض مؤشر داو جونز ، وإزداد التهافت على البيع بإقبال مزيد من المستثمرين على تسهيل أسهمهم لسداد ديون الائتمان المترتبة عليهم ، ودفع مستحقات الوسطاء الذين ضغطوا عليهم بعد إنخفاض الأسعار وفي 24 أكتوبر هبط الإقتصاد هبوطاً عنيفاً عندما تم بيع وبأسعار زهيدة حوالي 13 مليون سهم في مختلف القطاعات والصناعات وهرعت المصارف والشركات الإستثمار بشكل مسعور لشراء الأسهم لإيقاف التدهور ، لكن بعد فوات الأوان وفي اليوم التالي 25 أكتوبر أصدر الرئيس هيربرت هوفر من البيت الأبيض بياناً يعلن فيه إن الإقتصاد الأمريكي متين في أساسه وجوهره لكن عبثاً مضت كل المحاولات الرامية لإستدراك الوضع وفي 29 أكتوبر تم بيع 76 مليون سهم وانهارت الأسعار أكثر من ذي قبل والنتيجة أنه ما بين 29 أكتوبر و 13 نوفمبر تبخرت 30 مليار دولار من سوق بورصة نيويورك ، واستغرق الأمر 25 عاماً بعد ذلك حتى إستعادت بعض الأسهم قيمتها الأصلية ، وفي سنة 1930 ظهرت الحقيقة المرعبة وهي أن الإقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف ، وارتفع معدل البطالة ليصل إلى 8% بعد أن كان 0.9 % فقط سنة 1929 وأصبح المعدل 25.1 في سنة 1933 وسرعان ما إنتشر هذا الكساد الإقتصادي الأمريكي إلى دول العالم الأخرى.

وبحلول عام 1932 كان مؤشر داو جونز قد انخفض إلى 41 نقطة فقط ، وبلغت خسائر المستثمرين 74 مليار دولار وإنهار أكثر من 1100 مصرف أمريكي ، وبعد أن إصطفت طوابير العملاء لتسهيل ممتلكاتهم إلى نقدية لتغطية ديونهم ومصاريهم في الأيام العجاف وتلاشت الثقة بالإقتصاد الأمريكي وارتفعت معدلات البطالة الى 25%².

ثانياً: الأزمة النقدية والمالية الدولية في السبعينيات

إتفقت الدول في برينتون وودز بالولايات المتحدة سنة 1944 على أن يقوم النظام النقدي على أساس ربط سعر صرف الدولار كعملة رئيسية بالذهب وتثبيت أسعار صرف العملات أخرى بالدولار، حيث تم الإتفاق على تثبيت سعر الصرف الدولار عند سعر 35 \$ للأوقية من الذهب، بشرط أن تكون الولايات المتحدة على إستعداد لتحويل الدولار الى ذهب بمجرد الطلب من أية دولة موقعة على الإتفاقية، لذلك بشرط أن تقوم الدول الأخرى بتثبيت أسعار عملاتها بالنسبة للدولار والذهب وأن تتدخل في السوق لمنع التغير في السعر عملتها بأكثر من 1 % أعلى وأسفل السعر الأساسي.

¹ حسين بن طاهر ، *مدخل إلى الوقائع الاقتصادية*، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص114.

² - إيمان محمود عبد اللطيف، *مرجع سبق ذكره*، ص ص94-95.

وقد كان من الحتمي إنهيار نظام بريتون وودز حيث أن الخزانة الامريكية كانت ملتزمة بتحويل الدولار إلى ذهب ومن ثم بيع الذهب الى المؤسسات النقدية والبنوك المركزية بسعر 35 \$ للأوقية، فإذا بقيت كمية الذهب ثابتة في الخزانة الأمريكية مع إزدياد التزامات الولايات المتحدة قصيرة الأجل، فإن سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، لكن في سنة 1971 قام الرئيس "ريتشارد نيكسون" بإعلان إلغاء العمل بإتفاقية بريتون وودز وعدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب.¹

عرفت هذه الفترة تخفيضين متتاليين لقيمة الدولار الأمريكي إلى غاية نهاية سنة 1975، ففي سنة 1971 إنخفضت قيمته مقابل عملتي سويسرا والنمسا عندما قامتا بتعويمهما كما أعلنت الحكومة الأمريكية في 15 أوت 1971 عن جملة من الإجراءات الإستثنائية لإنقاذ الدولار، تمثلت في إلغاء قابليته للإستبدال بالذهب للجهات الرسمية الأجنبية، وفرضت ضريبة جمركية إضافية على الواردات مقدارها 10%، وفي هذه السنة ومع إنعقاد مؤتمر صندوق النقد الدولي، طالبت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة الدولار وإلغاء الضريبة الجمركية الإضافية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فمارست مختلف الضغوطات تجاه هذه الدول من أجل رفع قيم عملاتها مقابل الدولار حتى تتفادى عملية تخفيض قيمته وتحافظ على هيئته ومكانته.

عرفت أسعار صرف العملات إستقرارا نسبيا خلال الفترة (1975-منتصف سنة 1977)، إلا أنه لم يدم طويلا، فمنذ منتصف سنة 1977 وإلى غاية أكتوبر 1978، تعرض الدولار لسلسلة من الأزمات أدت إلى انخفاض قيمته تجاه العملات الأوروبية والين الياباني وبلغت نسب الانخفاض 26,69% و 36,10% و 40,8% تجاه المارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري على التوالي، كما ترتب عن هذا التدني ارتفاع سعر الذهب من 143 دولار إلى 242 دولار للأوقية.²

لقد تميزت تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية بالخصائص الموالية:

- منذ سنة 1985، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض أسعار الفائدة بهدف دفع سعر صرف الدولار نحو الانخفاض وقد أدى هذا إلى حدوث هزات عنيفة في الأسواق المالية الدولية؛
- في سنة 1987، رفعت الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة مما أدى إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية بشكل حاد في الأسواق المالية الدولية. وفي نهاية السنة تزايدت مطالبة اليابان وألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لدعم الدولار عن طريق تخفيف عجز موازنتها العامة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تف بوعودها وكان هدفها هو تحقيق مزايا تنافسية في الأسواق الدولية من خلال انخفاض قيمة الدولار ومنه تخفيف العجز في ميزانها التجاري؛

¹ جلال جويبة القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

² مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات والمشكلات في عالم النقد والمال، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزء الثاني، ص 200-206.

• أدى تدهور قيمة الدولار وأسعار الأوراق المالية في أهم الأسواق المالية الدولية إلى انتشار موجة من الذعر في الأوساط المالية الدولية. مما حتم اليابان وألمانيا على التدخل في الأسواق المالية لدعم الدولار من خلال شراء مبالغ كبيرة منه مقابل عملاتها المحلية، وهو ما ساهم في رفع معدلات التضخم لديها؛

ثالثاً: أزمة "ولستريت" أكتوبر 1987

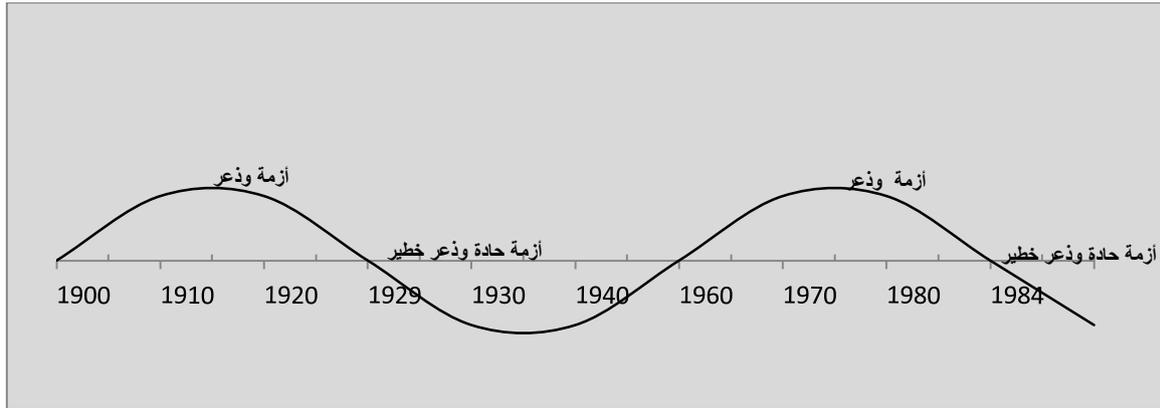
تعرضت أسواق الأوراق الأوروبية لأزمة حادة جراء إنهيار الأسعار في بورصة وول ستريت في نيويورك يوم 19 أكتوبر 1987، وقد إمتدت آثار هذا الإنهيار بسرعة إلى آسيا . ففي هذا اليوم إندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم متسببين في هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد،¹ وسرعان ما إنتشر الذعر إلى باقي بورصات العالم، وكانت الخسائر كبيرة، حيث بلغت في بورصة نيويورك 26% وفي فرانكفورت 15% وفي أمستردام 12%، وفي هونغ كونغ وبروكسل 11%..... إلخ. وقد إعتبرت الأزمة النقدية والمالية في أكتوبر 1987 الأعنف بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى سنة 1929، كما يعتقد أن الإعلان عن إحصائيات التجارة الأمريكية هو المتسبب في الإنهيار الحاصل، ما حدث يعتبر ضعف الإنهيار الذي حدث في أزمة 1929 أثناء الكساد العظيم، جزءاً هاماً من الأوراق المالية المحررة بالدولار، أدى الى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار، ولجأ حملة تلك الأوراق المحررة بالدولار إلى بيعها مقابل عملات أخرى، مما زاد من عرض الدولار في الأسواق، ولقد تسبب ذلك في إستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى²، فالإنخفاض السريع الذي سجله مؤشر داوجونز والأرقام القياسية الجديدة في حجم بيع وشراء الأوراق المالية، أدى إلى تحول كبير في سلوكية البورصات، بحيث تعرضت أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليار دولار، وكانت الإحصائيات تبين أن العجز التجاري الأمريكي قد توسع بشكل لم يكن متوقفاً، حيث بلغ 16,5 مليار دولار في شهر سبتمبر 1987، وكان إستنتاج المستثمرين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على دفع الصادرات وتحديد الواردات من خلال تخفيض قيمة الدولار في أسواق الصرف الدولية، وهذا ما يقلل من قيمة الموجودات الدولية لدى المستثمرين الأجانب.

الشكل الموالي يوضح دورية الازمات الإقتصادية في الفترة 1984-1900:

¹ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص 87.

² رمزي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الشكل رقم (3-1): الأزمات الإقتصادية وأكثر ذعرا في القرن العشرين



المصدر: رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، دراسات في الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيرها في الإقتصاد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989، ص 66.

يتضح لنا من خلال الشكل (3-1) أن منذ أزمة 1929 ولحد الآن شهد العالم عدة دورات إقتصادية إتسمت كل دورة منها بفترة إزدهار إقتصادي تلتها ركود إقتصادي شامل ثم إزدهار إقتصادي من جديد لتكون بداية مرحلة لدورة إقتصادية أخرى ، وقد ظهرت هذه الأزمات والدورات الإقتصادية في الإقتصاد الدولي سنة 1929، 1987، 1957، 1987، والأزمات في الآونة الأخيرة بدأت ملامحها منذ سنة 2006. إتسعت مراحل كل دورة من هذه الدورات وتباينت فترتها الزمنية كما هي دورات وأزمات متكررة وليست دورية وهي غير منتظمة، تعددت أسباب هذه الأزمات بسبب فقاعات في أسواق الأسهم، تدهور في اسعار الصرف، وأسباب أخرى.

الفرع الثاني: الأزمات الإقتصادية الدول الناشئة

وقد ركزنا في هذه الحقبة على أزمة المكسيك جراء إنتقال الأموال دخولا وخروجا دون إذن مسبق، إما الأزمة الأرجنتينية أزمة ثقل الديون مما جعلها عرضة لهروب رؤوس الأموال بالإضافة نفس أسباب أزمة المكسيك، إما أزمة نمور آسيا كانت جراء إنخفاض معدلات الأسهم لديها بشكل حاد، الأمر الذي تبعه إنخفاض في مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة بغتة غير المتوقع.

أولا: الأزمة المكسيكية 1994

فبعد أن كان المكسيك هو المنطلق لأزمة المديونية سنة 1982 ، بدأت الدولة في القيام بإصلاحات هيكلية تضمنت عدة نقاط غرضها إعادة الثقة لدى المستثمرين قصد إعادة المكسيك إلى الأسواق المالية الدولية ، فإنتهاج برنامج إصلاحات ذو طابع حر ، كان يحظى بدعم من عدة هيئات مالية دولية (كون المشروع برادي لإعادة هيكلة الديون على إتفاق مع البنوك التجارية ومصالحها) ، وقد سمح بإعادة المكسيك إلى النمو الإقتصادي ، تخفيض معدل التضخم والرجوع إلى التوازن الميزاني ، وهكذا تراجع معدل التضخم من 114% سنة 1988 إلى 26% سنة 1990 ، وفي سنة 1994 إنخفض التضخم إلى مستوى الأرقام الأحادية وهو الأمر الذي لم يحدث منذ 20 سنة من قبل، هذا كما عرف

معدل النمو الإنتاج المحلي الإجمالي للمكسيك تنامي معتبر ليصبح في الفترة 1989-1994 يقدر بـ3.9% في المتوسط¹.

وفي هذه الفترة عرف فيها المكسيك تحسن وضعيته المالية ، ثم التوقيع على إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والذي يربط الولايات المتحدة الامريكية ، المكسيك ، كندا قصد إنشاء منطقة للتبادل الحر، كل هذه النقاط ساهمت في إعادة الثقة لدى المستثمرين إتجاه المكسيك .

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة إستثمار مثالية للأجانب ، نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة والناجم عن الإصلاحات الإقتصادية الشاملة بالدولة وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في خصخصة المؤسسات ورفع القيود عن التجارة الخارجية ، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية ، وأفضى الوضع إلى إندفاع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة مما خلق عجزاً في ميزان المدفوعات المكسيكي ، ونظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب إرتباطها بعملة أخرى ، توسع الائتمان المصرفي ، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي وحينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية ونتيجة لهذه المؤشرات اضطرت الحكومة إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة لكن بمجرد تعويم العملة ، إنخفضت قيمتها وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة ، مما أدى إلى إنفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك ، زاد من حدتها عبء ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة عاجلة كعنصر أساس لحل الأزمة ، ومن ثم فقد كانت الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة ، وإستعمالها في الإستثمار قصير الأجل وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالإقتصاد الوطني وقتما تشاء ، مما يصيب الإقتصاد الوطني بالإنهييار أما إذا تم توجيه هذه الأموال للإستثمارات طويلة الأجل فإنه سيكون من المستحيل سحبها من السوق بشكل مفاجئ ومن ثم لن يكون هناك مجال لوقوع هذه الآثار المدمرة للإقتصاد الوطني².

وبالرغم من تحسن وضعية المكسيك فيما يخص التوازن الميزاني ، محاربة التضخم وإستقطاب رؤوس الأموال لكن في المقابل فقد تزامن هذا مع تنامي العجز في ميزان المدفوعات خاصة في ديسمبر 1994 ، بحيث تدهور رصيد الميزان الجاري في الفترة 1990-1994 ليصبح يقدر بـ7.5% من الناتج الداخلي الاجمالي³ ، وإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات فثمة هناك أسباب أخرى رفعت من حدة التشكيك خاصة منها ، الإضطرابات السياسية المرتبطة بالإنتخابات الرئاسية في اوت 1994 ، لاسيما بإغتيال واحد من المرشحين فيها ، ظهور ثورة " الزباطيين" في منطقة الشياibas في جانفي 1994 وإرتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ، وهو ما أدى إلى انخفاض مؤشرات الأسواق المالية في أمريكا

¹ غليليرمو أورتيغ مارتنيز ، " ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش في آسيا ؟ " مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، جوان 1998 ، صص 7-8.

² إيمان محمود عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص85.

³ M.Aglietta, une analyse des perturbation récentes, revue problème économique , n°2541-2542 , paris, 5-12 Novembre 1997, p45.

الجنوبية و كان أول مظهر للأزمة المكسيكية ، ظهور ضغوطات على سعر صرف البيزو ، أو بتعبير آخر ظهور أزمة مرتبطة بسعر الصرف .

ثانيا: أزمة الأرجنتين 2001

لقد عاش الإقتصاد الأرجنتيني مع بداية الثمانيات مشاكل إقتصادية حادة تمثلت في ضعف الوساطة المالية من جهة وعدم إستقرار الإقتصاد الكلي من جهة أخرى وقد يكون هذا الأخير السبب في ضعف الأول، ومع إستمرار التضخم بنسب عالية، أصبح الإتجاه المنصب على الدولار الامريكي كبير لتفادي الخسارة الناتجة عن التضخم، إضافة إلى ذلك إزدياد العجز في ميزانية القطاع العمومي وتأثيره على القروض المقدمة للقطاع الخاص، ومع بداية التسعينات بدأ في تنفيذ خطة الإستقرار الجديدة، التي دعت بإصدار قانون جديد يقضي بتحرير العملة المحلية وجعلها قابلة للتداول في سوق الصرف مع بداية سنة 1991.¹

قبل ظهور الأزمة كان الإقتصاد الأرجنتيني في حالة جيدة، ففي الفترة ما بين 1994/1991 نما الدخل القومي الاجمالي بمعدل متوسط المستوى قدره 7.7 %، وانخفض معدل التضخم من ذروته 20% في مارس سنة 1990 إلى معدل قدره 3.9% في سنة 1994، كما أن تدفقات رأس المال الخارجية، التي حدثت في فترة الثمانينات قد وصلت بل تعدت 150 بليون دولار وبلغت التدفقات الرأسمالية للداخل 25 بليون دولار من الإستثمار الأجنبي المتدفق في الفترة ما بين 1990 الى سنة 1993، وفي سنة 1994 كان ترتيب الأرجنتين خامس سوق من بين الأسواق التي ظهرت في العالم ومحراب تدفقات الأستثمار الأجنبي، وجاء ترتيبها بعد المكسيك وماليزيا والصين وتايلندا،² و بعد النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي قامت الحكومة الأرجنتينية في ذلك الوقت بإفتتاح شديد على العالم الخارجي للأنشطة الإقتصادية سواء الإنتاجية أو الإستهلاكية معتمدة في ذلك على تمويل خارجي متمثل في عمليات إستدانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين على مواجهة أعباء سداد فوائدها، ما جعلها تتراكم وتؤدي في النهاية إلى حالة من التراجع المستمر.³

حافظت الأرجنتين في بداية الأمر على تداول عملتها بالنسبة للدولار، ولكن هذا لم يدم طويلا حيث تطور الوضع إلى أن أدى ذلك إلى أزمة نتج عنها حالة إزالة التضخم محاولة المكسيك فك البيزو عن الدولار ، كان لها أثر ذا قيمة في أسواق الأرجنتين المالية.

¹ عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية أزمة SUB-PRIME، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص116-117.

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص50.

³ أسماء دربور، نسرين بن زواي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص7.

ثالثا: الأزمة الآسيوية

إنطلاقا من نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان اليابان* من أوائل البلدان (بفضل إعانة من الولايات المتحدة) كأول مصدر للملابس في العالم سنة 1955 ، لينتقل في العقد الذي تلى إلى إنتاج السيارات على نطاق واسع مروراً بالصناعة الإلكترونية الموجهة للتصدير ، وبعد عشرية تقريبا من بداية هذه التغيرات ، إنتهجت دول أخرى من دول جنوب شرق آسيا نفس النهج الذي سار عليه اليابان من قبل ، أي الإنطلاق من صناعة نسيجية موجهة للتصدير للوصول إلى إنشاء صناعة الإلكترونيات والتي كانت دوما موجهة للتصدير ، وبناءا على هذا النموذج فقد عرفت دول جنوب شرق آسيا الدخول في فترة من النمو الاقتصادي لاسيما في بداية التسعينيات ، فقد كان متوسط معدل النمو في هذه المنطقة دوما أكبر من 8% علما أن بلغ هذا المتوسط في الصين مايقارب 12.5% خلال الفترة 1993-1998¹.

حققت دول جنوب شرق آسيا نمو إقتصادي باهرا ، وهذا النمو الإقتصادي الكبير كان راجعا إلى ازدهار القطاع الإنتاجي والتقني في هذه الدول بفضل السياسة التي إتبعها، بإستيراد المواد الخام، وتوجيهها نحو القطاع الإنتاجي ذي الوفرة في عنصر العمل، ثم إعادة تصديرها إلى الخارج، نظرا لإرتفاع معدل مشاركة لدى هذه الدول في التجارة الدولية، إرتفعت قيمة صادراتها إلى إجمالي الصادرات العالمية من 3.4% سنة 1980 إلى 6.1% سنة 1995، كما بلغ نصيبها من الواردات 6.6% سنة 1995، إرتفاعا من 3.1% سنة 1980 ، أما النمو في الإقتصاد العيني صاحبه نمو مطردا في الإقتصاد النقدي حيث توسعت الأنشطة المالية أيضا، ولكن بصورة مغالى فيها، تجاوزت التقدم المزدهر في الاقتصاد العيني، اعتمادا على تفرد الاقتصاد الآسيوي في هذه الفترة ، فتزايد الطلب على العملة الوطنية مما أدى إلى الإستدانة من الخارج، لتلبية الحاجة الدائمة إلى تمويل المشروعات المحلية، وكثرت على إثر ذلك مديونيات البنوك الوطنية للمؤسسات الأجنبية، وفي نفس الوقت فقدت البنوك الوطنية درجة معقولة من السيطرة على الائتمان فلم تكن رقابة جيدة لأنشطة التي كان يمارسها مسيروها ، ولم تقدر حجم المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها، بسبب اتجاه القروض إلى أنشطة عالية المخاطر.²

تعرضت الدول الآسيوية: إندونيسيا ، وماليزيا ، وسنغافورة، وتايوان ، وهونغ كونج ، وتايلاند ، ولاوس ، والفلبين ، وكمبوديا لأزمة مالية حادة عام 1997 ، شهدت الأسواق المالية لهذه الدول إنهياراً كبيراً بدأ الإثنين الثاني من أكتوبر عام 1997 ، وأطلق عليه يوم الإثنين المجنون بدأت الأزمة من تايلاند وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة ، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات بنحو 1211 نقطة لأول مرة (Hang Sang)منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر أكثر من ثلاثين سنة ، إضافة إلى إنخفاض مؤشرات

*مرت التنمية الاقتصادية في آسيا بعدة مراحل فإنطلاقا من اليابان ، وصولا إلى الصين حاليا ، فقد كان يعتمد دوما في بادئ الأمر على تصدير منتجات ذات كثافة من حيث استعمال اليد العاملة (النسيج ، صناعة مصغرة) والتي سرعان ما تنتقل شيئا فشيئا إلى المنتجات أكثر تعقيدا لاسيما مع الميل إلى الصناعة " الثقيلة" إضافة إلى هذا ، فقد كانت تتميز اقتصاديات هذه البلدان بوجود أسواق داخلية معتبرة لكنها محمية من دخول المنافسة الأجنبية .

¹ آيت بشير عمار مرجع سابق ذكره، ص 185 .

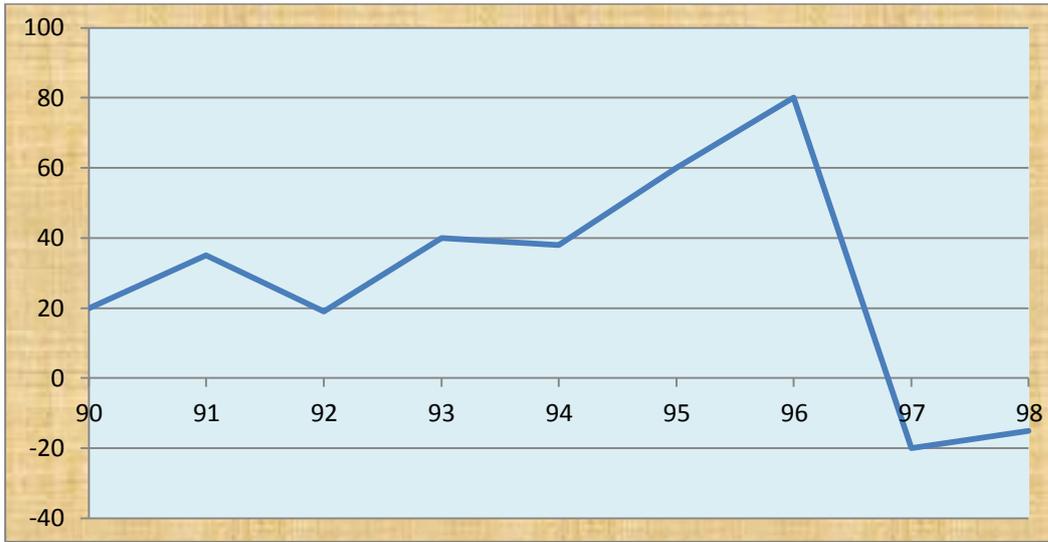
² - إبراهيم عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

بقية بورصات دول المنطقة ، دون أن يكون متوقعاً إنهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبتلك السرعة نظراً لما تمتعت به إقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك وكانت تتراوح ما بين 7% و 8% كمتوسط إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية ، وإندماج أسواقها وإقتصادياتها في الأسواق العالمية.¹

إستمرت هذه الأزمة مدة طويلة، وتعد من أبرز الأزمات الخطيرة التي مر بها التاريخ الإقتصادي، الدول التي مستها الأزمة المالية -تايلندا، كوريا، أندونيسيا وماليزيا- تتمتع بسجل رائع في الأداء الإقتصادي على مدى ثلاثة عقود، حيث تميز هذا الأداء بالنمو السريع والتضخم المنخفض وإستقرار الإقتصاد الكلي والمراكز المالية القوية ومعدلات الإدخار المرتفعة والإقتصادات المفتوحة والقطاعات الإقتصادية المزدهرة، ومع بداية النصف الثاني من سنة 1997، بدأت الأزمة متعارضة مع مستويات الأداء الجيدة، وقد ترتب عن الأزمة كساد عميق وإرتفاع في البطالة والفقر والخلل الإجتماعي، وكانت الأزمة التي حدثت عبارة عن نتيجة حتمية لما تضمنته إقتصادات البلدان من الضعف، وبالأخص في الجانب المالي، وهو جوهر أسباب إندلاعها.

الشكل الموالي يوضح إنخفاض التدفقات المالية في فترة الأزمة الآسيوية:

الشكل رقم (4-1): إنخفاض التدفقات المالية لدول شرق آسيا 1997 (بليون دولار)



المصدر: روبرت أي غروس ، استراتيجية العولمة، تعريب ابراهيم يحي الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2011، ص33. يوضح الشكل (4-1) أن في سنة 1996 دخل حوالي 100 بليون دولار نقداً إلى أندونيسيا، وإيلندا، وماليزيا، والفلبين، وكوريا الجنوبية، وفي سنة 1997 خرج حوالي 20 بليون دولار من البلدان نفسها. وهذا يميز إحدى الإنتكاسات الإقتصادية في التاريخ. ونلخص أسباب ونتائج والحلول للأزمات الإقتصادية التاريخية في الجدول الموالي:

¹ إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار المعالجات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الاقتصاد العام، العراق، 2011، ص86.

الجدول رقم (1-2): ملخص الأزمات الاقتصادية التاريخية "توع الأزمة- الأسباب- النتائج-الحلول"

السنة	نوع الازمة	السبب	النتائج	الحلول
1929	أزمة انفجار فقائيع الأصول	- الإفراط في إنتاج السلع، تأثراً بالإقتصاد الكلاسيكي الذي كان يرى إلا مشكلة في الطلب، و أن المشكلة في العرض. -إنهارت أسعار الأسهم في بورصة وولستريت بسبب المضاربة. - صفة الدورية إنطلاقاً من إرتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي ؛ -إنخفاض الإستهلاك لضخامة الإنتاج.	-ركود إقتصادي وظهر الكساد -عدوى الأزمة إلى البلدان الصناعية الأوروبية ثم الدول الأخرى. - فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الإقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـ "دعه يعمل، دعه يمر".	-تدخل الدولة في الإقتصاد بإنشاء مجموعة من المشاريع المحفزة على الإستثمار -ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية؛
1971	ازمة نقدية	-إضطراب النظام النقدي الدولي المتعلقة بعملة الصرف الدولية الدولار وعلاقتها بالعملات الدولية الأخرى وإضطرابات النقدية والمالية آنذاك - إنهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971 قام الرئيس "ريتشارد نيكسون" بإعلان الغاء العمل باتفاقية بريتون وودز وعدم قابلية الدولار للتحويل الى ذهب. -عرفت هذه الفترة تخفيضين متتاليين لقيمة الدولار الأمريكي إلى غاية نهاية سنة 1975.	-تعرض دول أوروبا الغربية للضعف في قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية، -تحمل الدول النامية لجزء كبير من أضرار إنخفاض سعر صرف الدولار . - ظهرت أزمة ثقة بالنسبة للعملات الأوروبية بعد إفلاس عدد كبير من البنوك، -هذه الأزمة أدت إلى تراجع كبير في الإحتفاظ بأرصدة على شكل ودائع طويلة الأجل لدى البنوك. - تراجع الاستثمار في أسواق العملات الأجنبية والسندات الأوروبية نتيجة تقادم العجز في موازين مدفوعات اليابان وإيطاليا بعد إرتفاع أسعار النفط نهاية 1973 -في سنة 1973 بدأ النظام الدولي يقوم على أساس التعويم المدار لأسعار الصرف، وتلا ذلك إنعقاد اتفاقية جاميكا 1976 سنة والتي سمحت للدول بالتعويم المدار لعملاتها مع تخفيض دور الذهب في النظام النقدي الدولي؛	-إحداث تغييرات في حجم النفقات الحكومية. ؛ -إتباع سياسة السوق المفتوحة؛ -زيادة الضرائب؛ -تخفيض كمية النقود المتداولة؛
1987	أزمة إستراتيجية	-خلل في التوازن بين العرض والطلب،	-امتدت آثار هذا الانهيار بسرعة	-وضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم

			وقف الخسائر
<p>عمليات البورصات والحد من اشتداد المضاربات؛</p> <p>- مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية وخاصة انخفاض قيمة الدولار؛</p> <p>- لجوء بعض الحكومات إلى إجراء تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات؛</p> <p>- قيام الحكومة الأمريكية بالضغط على ألمانيا كي تجري تخفيضات في أسعار فائنتها بهدف إيقاف تدهور الدولار أمام المارك؛</p> <p>- تدخل الحكومات مباشرة في عمليات البيع والشراء بهدف إعادة الإستقرار تدريجياً إلى الأسواق المالية؛</p>	<p>إلى آسيا.</p> <p>-أدى إلى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار، ولجأ حملة تلك الأوراق المحررة بالدولار إلى بيعها مقابل عملات أخرى، ولقد تسبب ذلك في إستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى</p>	<p>ليس في الأسواق الحاضرة فقط بل وأيضا في الأسواق الخاصة بال عقود المستقبلية...وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل.</p> <p>- تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة، أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار والأصول المالية المحررة به؛</p> <p>- التطور الكبير في نشاط الأسواق المالية الدولية؛ وقوة الروابط بين الأسواق المالية الدولية؛</p> <p>- سرعة أداء العمليات من خلال الأساليب الحديثة في الاتصال، الأمر الذي أدى إلى سرعة إنتقال الأزمة من سوق إلى أخرى؛</p> <p>-طبيعة وخصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية من أهم قنوات إنتقال الأزمات؛</p>	<p>من أزمة العملة الى أزمة مصرفية</p> <p>1994</p>
<p>- بادرت الحكومات بعمليات التصحيح بعيدة الأمد. حيث كانت أمام تحدي كبير تمثل في تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي، وإيقاف انهيار القطاعين المالي والإنتاجي؛</p> <p>- لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية -صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التنمية للبلدان الأمريكية- بهدف الحصول على التمويل ومنع التوقف عن دفع الإلتزامات الخارجية.</p> <p>-وفيما يخص سياسة التعويم المتبعة، فقد كانت النتائج هي الأخرى جيدة، حيث تم الحفاظ على ضوابط نقدية صارمة - دعمتها سياسة مالية سليمة-</p>	<p>- هروب المستثمرين وسحب أموالهم إلى خارج البلد؛</p> <p>-أصبحت العملة المكسيكية رخيصة، يعني أن المكسيك غير قادرة على أن تفي بدفعات الفائدة على قروضها الأجنبية والبنوك المكسيكية تعاني من ديون كبيرة بالدولارات الأمريكية؛</p>	<p>-تخفيض سعر العملة المكسيكية البيزو مقابل الدولار، ثم تعويمه.</p> <p>-محاولة إخفاء العجز التي تعاني منه المكسيك، بإتباع سياسة الصرف الثابتة، ثم تعويمها، لكن هذا أدى إلى تدهور قيمة البيزو</p> <p>- عدوى الأزمات المتلاحقة في أمريكا اللاتينية</p> <p>-التدهور الحاد في الأسواق المالية نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية.</p> <p>-نسبة مرتفعة للقروض الأجنبية قصيرة الإحتياطي ونظام مالي ضعيف مؤسسيا.</p>	<p>أزمة مصرفية إلى أزمة عملة</p> <p>1997</p>
<p>إن الصندوق إستجاب لطلب الإعانة من البلدان كوريا واندونيسيا وتايلندا ، وقد يعكس هذا اللجوء التلقائي المصادفة التي اكتسبتها الصندوق كهيئة وقد ساهم في</p>	<p>-تعرض الإقتصاد الياباني لكساد عميق، حيث إزداد عبء العديد من البنوك اليابانية الناجم عن القروض الرديئة،</p> <p>- إندلعت الأزمة في القطاعات</p>	<p>-التحول السريع من إقتصاد مغلق في الأسواق الصاعدة إلى اقتصاد مفتوح.</p> <p>-إستجابة الدول الآسيوية للضغوط الغربية بإزالة القيود على رأس المال قبل خلق المؤسسات الكفيلة بتنظيم الأسواق</p>	

<p>مواجهة الأزمات المالية لاسيما بعد تدخله في حل الأزمة المكسيكية سنة 1995 ، وأزمة المديونية فيما قبل ، ومن ثم فيمكن القول أن صندوق النقد الدولي كهيئة قد إكتسب مكانة هامة نسبيا في النظام المالي الدولي لاسيما عند ظهور الأزمات المالية .</p>	<p>المالية في الدول الآسيوية الخمس، ثم إنتشرت لباقي الدول والقطاعات الحقيقية. - لقد ساهم تدهور قيمة الباهت في تنشيط هذه الحلقة وذلك لكون هذا التدهور قد أدى إلى رفع قيمة المديونية التي تم الحصول عليها بالعملة الصعبة ، -الضغوطات المضاربة دفعت السلطات النقدية التايلندية إلى الإعلان عن تعويم سعر الصرف الباهت في 02 جويلية 1997 ومع إعلان تايلندا عن تعويم سعر صرف عملتها والتي بدأت بالإنخفاض فقد بدأت الصعوبات تظهر في النظام المالي التايلندي وأخذت الإنتقال إلى باقي البلدان في جنوب شرق آسيا ؛</p>	<p>والتعامل مع هروب رأس المال؛ -إعتماد النظام المالي إلى حد بعيد على القطاع المصرفي في مواجهة أسواق الأوراق المالية كمصدر للتمويل،مما يزيد الأمور سوءا هو هشاشة النظام المالي بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة؛ - تمويل العجز بفضل رؤوس الأموال الأجنبية والتي كانت في معظمها عبارة عن قروض قصيرة الأجل. -تحرير القطاع المالي لم يكن متبوعا بنظام رقابة صارم ويسن قوانين تشريعية جديدة تتلائم مع متطلبات التغييرات الإقتصادية. -عدم إتساق بين أصول وخصوم النظام المصرفي والقطاع الخاص.</p>	
<p>-إعادة جدولة ديون الأرجنتين من طرف صندوق النقد الدولي، بعد مفاوضات إستغرقت عام. - إقتراح برنامج إقتصادي جديد مدعم من طرف صندوق النقد الدولي والذي يقضي بإعادة هيكلية القطاع المصرفي وتخفيض عدد من البنوك الإقليمية؛</p>	<p>- القيود التي فرضت على تحويل الخارجي الذي جاء كنتيجة للتذبذب في السوق المحلية، زادت الامر تعقيدا بخصوص الوفاء بالتزامات الخارجية وتمويل العجز في الميزانية. -بعد تخفيض قيمة العملة المكسيكية، بدأ ظهور نقص في السيولة ومن ثم في المعاملات في الأوراق المالية المحلية مما خلق نوعا من الإرتباك لدى المستثمرين. -كان أول تأثير هذه الأزمة هي المؤسسات المالية الكبيرة التي كانت تتعامل بالأسهم والسندات في السوق المالية. وكانت نتيجة أغلب هذه المؤسسات هي الإفلاس بعد سحب الودائع من خزائنها وعدم القدرة على التعامل في السوق؛ -أغلب المودعين في البنوك الإقليمية والبنوك الصغيرة سحب</p>	<p>-تخفيض قيمة عملة البيزو ب1.3 بيزو مقابل الدولار؛ -إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية . -العجز التجاري ممول من قبل إستثمارات المؤسسات الخارجية، فقدان الثقة البنوك من قبل جمهور المتعاملين معها؛ -إتباع نظام الصرف الثابت، وإستعمال التضخم كوسيلة لتخفيض قيمة العملة المحلية، - هروب رؤوس الأموال الأرجنتينية من البلاد بعد تخفيض قيمة العملة المكسيكية.</p>	<p>2001 من أزمة العملة إلى أزمة مصرفية</p>

مدخراتهم مما أدى إلى إعلان أزمة مالية بالنسبة للبنوك.			
---	--	--	--

من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- فريد كورنل ، **الازمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، مؤتمر الازمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، مارس 2009، ص7.
- فريد راغب النجار، **إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الازمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010/2009، ص41.
- ابراهيم عبد العزيز النجار ، **الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص33.
- عماد صالح سلام، **إدارة الازمات في بورصات الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة**، ابوظبي، 2002، ص313-314.
- ديان كول ، **إدارة الاقتصاد العالمي**، ترجمة نادر إدريس النل، دار الكتاب الحديث، عمان، 2001، ص18.
- Bultin de FMI du 13 Fevrier 1995 "Aide exceptionnelle duFMI au Mexique p33.
- محمد صفوت قابل، **الدول النامية و العولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص276-282.
- احمد عبد الرحمن احمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ، الرياض، 2001، ص125.
- مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية"، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، دار المريخ، الرياض، 2007، ص414.
- Irin Bund, **histiore crises financieres 19 eme journées international d'économie Monitaire et bancaire** , Lyon, 6et7 Juin 2002,p10.

من الملاحظ الجدول (1-2) أن السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة الحرية الاقتصادية بإتباع الإقتصاد الحر دون أن تحكمه ضوابط لأسواق السلع والخدمات وأسواق المالية، أما الدول النامية والناشئة فقد كان السبب الرئيسي إتباع نظام سعر الصرف الثابت ومن ثم إتبع نظام التعويم او ربط اسعار الصرف بالكامل بإحدى العملات الرئيسية كحل أنسب، فالأزمات: الدول الآسيوية 1997 وروسيا 1998 والبرازيل 1999 توالى نتيجة لتشابه الأسباب وأثر العدوى جراء الأزمة الآسيوية ، أدى إلى إنسحاب المستثمرون برؤوس أموالهم إلى الخارج، في حين تمثلت هاته الأزمات بأزمات التوأم أزمات مصرفية تتبعها أزمات الصرف، فأدى ذلك التغيير الواضح في النظر إلى ضوابط على حركة رؤوس الأموال كوسائل لمنع حدوث الأزمات.

نستنتج أن هناك تشابه في حدوث هاته الأزمات الاقتصادية تتمثل في ما يلي:

- صفة الدورية إنطلاقاً من إرتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية للنظام الرأسمالي؛
- التحول السريع من إقتصاد مغلق في الأسواق الصاعدة إلى إقتصاد مفتوح؛
- السبب في كل هذه الأزمات، واحد وهو الدين المبالغ فيه والذي لا يبرره النشاط الحقيقي وإنما يسنده نشاط مرتبط ومساعد على نمو الدين نفسه؛
- النظام الرأسمالي، القائم على المضاربات الوهمية، والإقتصاد الحر؛
- عادة ما ينتج عن الأزمة المالية مشاكل إقتصادية في الإقتصاد الحقيقي المتمثلة في الركود وإنخفاض الإنتاج وانتشار البطالة؛
- تدخل الحكومي للحد من الأزمة كان دائماً هو رد الفعل الأساسي عن طريق ضخ مبالغ مالية كبيرة لإنقاذ النظام المصرفي المتعثر؛

- نقص الشفافية: ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للإحتياجات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- تزايد المديونيات بالعملة الاجنبية خلال عقد التسعينيات للاستفادة من فروق الأسعار بين تكلفة الاقتراض المنخفض وتكلفة القروض المرتفعة، مما عرض البنوك المحلية لخسائر كبيرة حال إنخفاض أسعار الصرف لهذه الدول؛

المطلب الثاني:أزمات القرن الواحد والعشرين "الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

من أبرز الأزمات التي شهدتها القرن الواحد والعشرين ، أزمة فقاعة الأنترنت التي كانت بدايتها في منتصف التسعينات فقاعة شركات الأنترنت، والتي إنتهت عام 2000، سجلت بداية انفجار فقاعة الأنترنت، أو ما يسمى بفقاعة أسهم التكنولوجيا، إثر المبالغة بتقييم أسهم تلك الشركات والمبالغة بتقييم حجم النمو الحقيقي المتوقع لشركات الـ «دوت كوم» في الأسواق، و في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية إعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، فقد بدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم إمتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية، والدول الآسيوية، والدول الخليجية، والدول النامية التي يرتبط إقتصادها مباشرة بالإقتصاد الأمريكي،سوف نركز في تحليلنا في هذا المطلب على أزمة الإقتصادية 2008 التي إمتدت من أزمة الرهن العقاري 2007.

الفرع الأول: الأزمة المالية "أزمة الرهن العقاري" 2007 وتداعياتها العالمية

واجه الإقتصاد العالمي في المدة الراهنة أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية والوطنية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة عام 1929 ، وتعود بداية الأزمة إلى أوت عام 2007 ،عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري أو القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغير ، إذ توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء دور سكنية وارتفع في ضوء ذلك معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64 % في عام 1996 إلى 69.2 % في عام 2004، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977، والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

أولاً: مفهوم أزمة الرهن العقاري

إن الأزمة المالية بدأت نتيجة لارتفاع مغال فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أمريكا نتيجة سهولة الحصول على القروض، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين أعادوا المنازل إلى البنوك التي لم تجد من يشتريها، وكانت شرارة الأزمة التي عرفت بإسم "تسونامي الرهن العقاري(Subprime)"قد إندلعت حين تزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1996 تم إستعمال أصناف "FICO" من طرف أجهزة الإقراض الأمريكية كمؤشر للدلالة

على ملاءة المقترض التي تتراوح قيمتها ما بين 350 و900 ، وعليه يمكن تصنيف المقترضين الأمريكيين إلى فئتين: 1

- برايم (Prime) : و هو المقترض ذو الملاءة المالية وبدون مخاطرة يتجاوز صنفه 620 ؛
- سوبرايم (Subprime) : هو نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها ،والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة لقروض السوبرايم للقوانين البنكية، حيث يتم تصنيف المقترض ضمن هذه الفئة إذا إنخفض صنفه عن 620 ، و في هذه الحالة يعتبر المقترض ذو مخاطر كبيرة جداً ومشكوك فيه؛

ثانيا :مراحل الأزمة المالية رهن العقاري

إبتدأت بأزمة الرهن العقاري وتحولت إلى أزمة ائتمان وإقتراض وبدأت البنوك بالإنهييار وبعدها أصبحت عالمية فيما بعد، إلى أن إنتهت بإعلان الدول الإقتصادية الكبرى بدخول الركود بعد إنكماش الإقتصادات بالربع الثالث من عام 2008.

أ-تحول أزمة ائتمان إلى أزمة سيولة: بارتفاع أسعار المساكن و أسعار البترول في العام تعرض الإقتصاد الأمريكي إلى ضغوط تضخمية قوية، مما أجبر الإحتياطي الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة للإقراض ما بين البنوك ، حيث إرتفع سعر الفائدة إلى 7.4% في شهر أبريل 2006 ، أدى هذا إلى زيادة حالات التخلف عن السداد خاصة بالنسبة للقروض العقارية عالية المخاطر ، حيث تجاوزت نسبة التخلف عن السداد بالنسبة لهذا النوع من القروض 15% في سنة 2007 ، ونتيجة لذلك إرتفعت حالات الحجز عن الروهونات العقارية من قبل الجهات المقرضة لتزيد من حجم عرض المساكن بعد التوسع الكبير في بناء المساكن والعقارات ، فأصبح حجم عرض المساكن و العقارات أكبر بكثير من حجم الطلب عليها فبدأت أسعار المساكن في الإنخفاض السريع ، فحدث إنفجار في فقاعة أسعار العقار.² ويعود ذلك الى:

1. إفلاس البنوك والشركات: هذا ما تدل عليه كل يوم مؤشرات الإفلاس في غير مؤسسة مالية أو عقارية أو صناعية في غير بلد من العالم، وفي بلدان رأسمالية المركز بصورة خاصة، شركة جنرال موتورز وكبرى شركات السيارات في الولايات المتحدة، وشركة أوبل (OPEL) الألمانية وسواها ؛

¹ - نسيمه حاج موسى، فاطمة الزهراء علوي، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 08، 2010، ص119.

² ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008:الحدود والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 21/20 أكتوبر 2009، ص12.

2. **التقلبات المربية في أسواق المال والبورصات:** الأمر الذي أدى ويؤدي إلى فقدان الثقة بأداء النظام النقدي ليس فحسب في بلدان رأسمالية المركز وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي ومعه سائر الدول الداخلة في تعاملات اليورو، وإنما امتدت هذه التقلبات أيضًا إلى البلدان الطرفية أو ما يسمى بالرأسمالية التابعة أو الملحقة برأسمالية المركز.

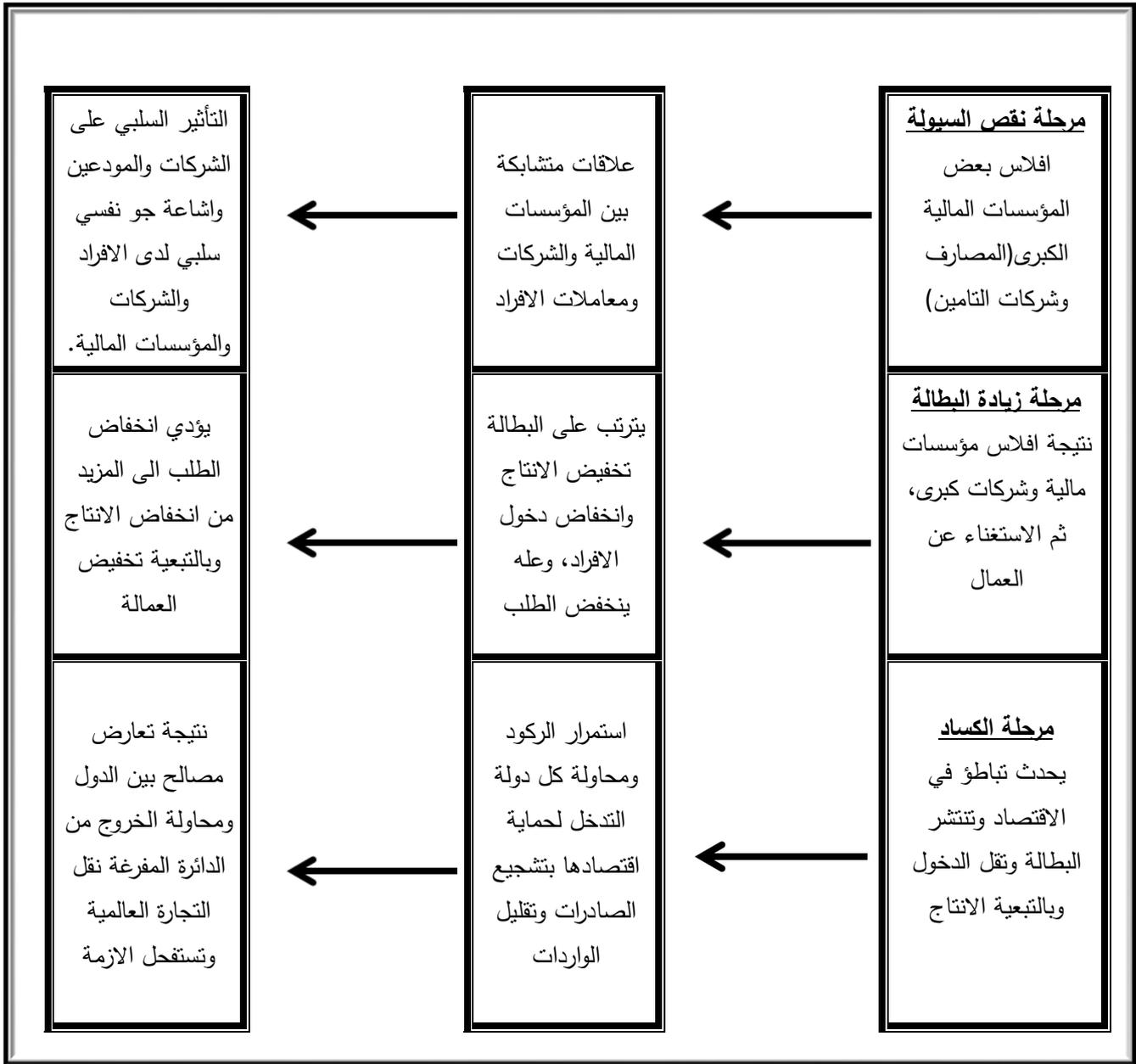
ب- **تحول أزمة سيولة إلى ركود إقتصادي:** وبإنفجار فقاعة أسعار العقار أصبحت البنوك تتعرض يوميا لنقص حاد في السيولة ، مما أدى إلى إفلاس العديد منها مثلًا البنك العملاق " Brothers Lehman " و امتدت الأزمة إلى الأسواق المالية المحلية و العالمية بسبب الإنخفاض الحاد في قيمة أصول التمويل العقاري ، كما تهاوت بعدها أصول مالية أخرى و تسببت هذه الإختلالات المالية تراجعًا كبير في الإنفاق الاستثمائي و الإستهلاكي على مستوى الإقتصاد الأمريكي و على مستوى الإقتصاديات الرئيسية الأخرى في العالم ، و بدأ شبح الركود و الكساد الإقتصادي يحوم حول العالم. ويرجع ذلك الى العوامل التالية:

1. **التضخم في رأس المال المالي:** أدى ويؤدي إلى إرتفاع خيالي في الأسعار مقابل تراجع ملفت في القدرات الشرائية والإستهلاكية، الأمر الذي أوقع المستهلكين تحت عجز مديونية عالية، كل ذلك ترك نتائجه السلبية على فرص الإستثمار والتوظيف في القطاعين العام والخاص، وأفضى، بالتالي، إلى تزايد البطالة وموجات الهجرة، وإلى المزيد من التوترات الإجتماعية؛

2. **عجز الميزانيات المتوقعة:** كل هذه المؤشرات باتت تنذر بإنهيارات مريبة لبلدان رأسمالية المركز ومعها سائر الدول الأخرى الدائرة في فلكها، من هنا راحت الحكومات في أميركا وأوروبا وغيرها دراسة خطط سريعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والتخفيف من أثارها، فقد تمّ إقرار كتل مالية ضخمة قدرت بمليارات الدولارات في الولايات المتحدة واليابان وغير دولة أوروبية أو آسيوية، بهدف دعم المؤسسات المنهارة تلافياً لإفلاسها وسقوطها؛

الشكل الموالي يبين لنا مراحل الأزمة المالية والإقتصادية 2008:

الشكل رقم (1-5): مراحل الأزمة المالية والإقتصادية 2008



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص15.

من خلال الشكل (1-5) نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية العالمية تولدت عنها أزمة سيولة، إمتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات الأساسية في النظام المالي بعد إرتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أميركا، حيث قامت المصارف وشركات العقار ببيع الديون إلى شركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات قابلة للتداول في أسواق البورصة العالمية من خلال ما يعرف بعمليات "التسنييد"، أو "التوريق" وتوالت عمليات التوريق والتي أدت إلى بدورها إلى توسع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، بما أن النظام

العالمي مترابط بشكل كبير وهذا ما يجعل إنتقال الأزمة من بلد إلى آخر ممكن وبسرعة هائلة أيضا، وبالطبع العديد من البنوك والمصارف تخسر على مستوى العائدات وأيضاً غرقها بالديون جراء فشلها في إعادة بيع المنازل لآخرين وتزايد عدد من أشهروا افلاسهم، التي خلفت الكثير من العاطلين والكثير من المؤسسات المنهارة وتلك التي تعاني إلى الآن مما حدث، ولتبدأ قصة جديدة تباطء الإقتصاد العالمي وإنتشار الأزمة في إقتصادات أخرى .

الفرع الثاني: أسباب أزمة الرهن العقاري

سوف نركز على الأسباب الآتية لتنامي الأزمة المالية:

في النظام النقدي الحديث لا يتم خلق النقود إلا إذا إقترضها أحدهم، نحن جميعا نتعامل بنقود محملة بديون تدفع عنها فوائد هي الربا في أبشع صورته، لأن الربا القديم كان يحصل على النقود الحقيقية يأخذها المقترض من الربا، ولكن النقود الحديثة تنتقل إلى حيز الوجود حال إقتراضها، فالأموال تتحرك بحرية وتنتقل وتتدخل إلى البلدان و تخرج منها، ليس بغرض دعم الحياة الإجتماعية في الدول المضيفة، بل على النقيض، حيث إن دول العالم وكل المؤسسات الصناعية الكبرى في العالم تقريبا ومعظم سكان الدول الصناعية مدينين إلى الجهات التي تصدر النقود، أن نظام البنوك يخلق سلسلة لا تنتهي من الديون والقروض، نحن نعيش في عصر النقود المحملة بالديون .

أ: إتساع الفجوة ما بين الإقتصاد الحقيقي والإقتصاد المالي

أصبح الإستثمار في القطاع المالي أكثر جاذبية من الإستثمار في القطاع الحقيقي وذلك لما يحققه المستثمرون من معدلات ربح خيالية تفوق تلك المحققة في القطاع الحقيقي، فلم يعد المستثمر يهتم بالإنتاجية المحققة والسعي نحو تخفيض معدلات البطالة وخلق مشاريع إنتاجية وإستثمارية جديدة من شأنها الرفع الإقتصادي الوطني ومنه زيادة المبادلات العالمية، بل أصبح الهدف الرئيسي مع ظهور عولمة الأسواق المالية هو تحقيق أكبر ربح ممكن بتكاليف شبه منعدمة في المدى القصير، حيث تلعب توقعات المضاربين دورا فعالا في تحديد أسعار الأصول المالية، وخاصة تلك المتفائلة التي تؤدي إلى إرتفاعات تراكمية وجامحة سرعان ما تصل إلى الذروة التي يشعر عندها حاملوا الأسهم إلى أن قيم هذه الأخيرة لا تعكس أصول حقيقية مقابلة لها.¹

ب: العولمة المصرفية:²

العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج البنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، وبما يجعله في مركز التطور

¹ محمد بن بوزيان، سمية زرار، انتشار عدوى الأزمات المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، ديسمبر 2010، ص34.

² محسن احمد الخضير، العولمة الإحتياجية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص ص259-262.

المتسارع نحو مزيد من: القوة، والسيطرة، والهيمنة المصرفية إذا ما كان يرغب في النمو والتوسع والإستمرار، وإذا ما كان يرغب في غير ذلك تجعله يخضع: للتراجع، أو التهميش أو التكميش، أو إبتلاع. يرجع إتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في: التوسع، والنمو، والإنتشار، والهيمنة العالمية، ومن ثم تعتمد البنوك والمصارف في توجيهها نحو العولمة على إستخدام أساليب: الإبتلاع، والدمج، والإزاحة للآخر، حتى تتحقق للبنك: القدرة التأثيرات، والتفعية لعملية العولمة، وهذا يسبب عدة أزمات:

- ✱ ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وإنسيابها؛
 - ✱ ساخنة سريعة الحركة والإنتقال من نشاط معين إلى آخر، بحثا عن الربح والإستثمار الجزية، وعمليات المضاربة سريعة العائد؛
 - ✱ أزمات الدخول المتمثلة في إرتفاع حجم الأموال السائلة الفائضة عن القدرة البنك على التوظيف، وتدني رحية البنك تبعا لذلك؛
 - ✱ أزمات الخروج المتمثلة في نقص السيولة، وإضطراب البنك إلى الإقتراض من البنوك الأخرى او من البنك المركزي بتكلفة مرتفعة تؤثر على رحية البنك؛
 - ✱ التطور الذي حدث في إقتصاديات تشغيل البنوك، والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية، كما أنه في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية والتحوط الإحترازي لتركز المخاطر؛
- ج: إنعدام الثقة بين المؤسسات المالية¹

إهتزاز الثقة في إقتصاد دولة ما أوفي قيمة عملتها، غير أن هذه المسألة أخذت بعدا آخر خلال الأزمة المالية العالمية، حيث غابت الثقة بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم فيما بينها، وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة، بعد نشوئها إمتدت هذه المؤسسات عن إقراض بعضها تحسبا لزيادة إقبال المودعين على أموالهم لديها، وخشيتهم من عجز هذه المؤسسات عن رد تلك الأموال، خاصة بعد إنتشار الهلع والذعر بين المودعين، وإقبالهم الشديد على سحب أموالهم من البنوك.

د : المشتقات المالية: يرجع التوسع في الإقراض إلى صورتين للمديونية:

- ✱ التوريق: إكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق إختراع جديد إسمه المشتقات المالية وهو إختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد وقد بدأت هذه الظاهرة بما يسمى "بالتوريق". فقد سعت المؤسسات المالية الأمريكية إلى تحويل المديونيات الخاصة بالمقترضين إلى مديونيات عامة ومن ثم المتاجرة بها من خلال صكها لسندات تمثل هذه المديونيات وهو ما سمي بالتجارة بالديون

¹ ابراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص66.

أو التوريق. وكان أبرز صور التوريق سندات الرهن العقاري وأخذت هذه السندات صورة أكثر خطورة سميت "بالمشتقات" وهو ما يعني التوريق المتعدد فالمؤسسة المالية صاحبة السند سعت إلى الإقتراض من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذا السند وحولت الأخيرة الدين الذي لها إلى سند واقترضت من أخرى بضمان هذا السند... وهكذا وبالتالي إشتق من دين واحد عدد كبير من السندات (المشتقات) حتى إذا عجز المدين الأصلي (المقترض) عن السداد إنهارت جميع هذه المشتقات ولما عجز قطاع عريض من المقترضين عن السداد (في القطاع العقاري تحديدا) أفلست كثيرا من المؤسسات المالية وانهارت فظهرت الأزمة وانتشرت بين المؤسسات العالمية على نطاق الكوكب بسبب المشتقات ولا يفترق هذا الوجه عن الوجه السابق إلا في درجة الجشع لفئة قليلة من الناس تسعى إلى تحقيق أرباح طائلة وسهلة على حساب الأغلبية والإضرار بالإقتصاد ككل.

✱ **أصول الخيار والأصول المستقبلية:** ولا تقتصر "المشتقات" المالية على هذه الصورة من التوريق "المتعدد" بإصدار موجات الأصول المالية بناء على أصل عيني واحد بل أنها أخذت صورا أخرى تتمثل في ما يلي:

◆ **أصول المستقبلية:** تتعلق بالتعامل مع المستقبل فالتعامل المالي لا يقتصر على التعامل في أصول عينية موجودة بالفعل في الحاضر بل قد ينصرف إلى أصول محتملة سوف توجد في المستقبل فهناك التصرفات الآجلة فضلا عما يعرف بالمستقبليات؛

◆ **أصول الخيار:** لا يقتصر الأمر على مجرد بيع وشراء حقوق مستقبلية بل وتشمل أيضا على خيارات تستخدم أو لا تستخدم وفقا لرغبة أحد الطرفين؛

ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المدينين وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز قطاع منهم عن السداد. والشكل الموالي يوضح مراحل عملية التوريق الأوراق المالية:

- وجود فترة إزدهار في الفترة من عام 2001 حتى النصف الأول من سنة 2006 بسبب إنتعاش سوق العقارات، وبلوغ البرميل الواحد من البترول أسعارا مرتفعة مما شكل فائض السيولة لدى العديد من البنوك والمؤسسات المالية؛
- تضخم السيولة حبس الأموال لدى المصرف دون عائد مما أدى إلى حدوث مشكلة مزدوجة هي:
 - تركيز كبير في الإئتمان في الرهن العقاري ؛
 - منح قروض من الدرجة الثانية مما أدى الى ظهور فقاعة العقارية؛
 - تحول الإقتصاد الحقيقي إلى إقتصاد ورقي من خلال المضاربة بالمشتقات المالية؛

الفرع الثالث: نتائج أزمة الرهن العقاري: نظرا لتداعيات الأزمة العالمية فقد ركزنا نتائجها على ثلاث مستويات:

أولا: على مستوى الإقتصاد الأمريكي

- ويمكن الإستشهاد ببعض الدلائل، فيما يخص الإقتصاد الأمريكي فان آثار الأزمة تكمن فيما يلي¹:
- 1- إفلاس العديد من البنوك الإستثمارية التي وضعت إستثمارات مالية تقدر بالمليارات في المتاجرة في الأسواق المالية ؛
 - 2- إفلاس شركات التأمين التي عجزت زيائنها عن سداد القروض المستحقة وكذلك الأقساط؛
 - 3- إمتناع البنوك عن إعطاء قروض جديدة ووضع شروط تعجيزية لا تسمح بمنح القرض بسهولة؛
 - 4- إنتقال العدوى إلى قطاعات أخرى تجارية وصناعية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال، وهذا أثر سلبا على المؤسسات الإستهلاكية الأخرى الغذائية والخدماتية وتجارة السيارات وغيرها؛
 - 5- ظهور بؤادر الكساد الإقتصادي وتراجع النمو الإقتصادي، كما زادت نسبة البطالة؛

ثانيا: على مستوى الإقتصاد العربي

ويعود تأثير إقتصاديات العالم ومنه البلدان العربية بالأزمة المالية والإقتصادية العالمية إلى أسباب عدة منها:²

- ❖ إعتداد دول العالم ومنها الدول العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملاتها مما يجعلها رهن التقلبات والتغييرات في الإقتصاد الأمريكي؛
- ❖ إرتباط اقتصاديات العالم بالشركات المتعددة الجنسيات ؛
- ❖ إستثمار دول العالم ومنه الدول العربية في الأسواق والبورصات الأمريكية بمبالغ هائلة لا سيما في سندات الخزينة الأمريكية؛

¹ عمر ياسين محمود خضيرات، **الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الإقتصاد الإسلامي منها**، المؤتمر العلمي الحادي عشر " الأزمات الإقتصادية المعاصرة-أسبابها، تداعياتها و علاجها"، جامعة جرش الأردن، 14-16 ديسمبر 2010، صص 21-23.

² هيثم يوسف، محمد عويضة، **كينز والكساد الكبير قراءة في الأزمة 1929 والأزمة الحالية**، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مارس 2010، صص 21-22.

❖ الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية على قطاع كبير من أنظمة الحكم في العالم ولا سيما دول العالم الثالث ومنه الدول العربية؛

ثالثاً: على مستوى الإقتصاد العالمي

لقد تحولت الأزمة المالية والتي بدأت بسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة إقتصادية ومالية وربما اجتماعية عالمية، وليس أدل على ذلك من كلام (روبرت ب. زوليك) رئيس مجموعة البنك الدولي، والذي أكد فيه على ما يلي¹:

- 1- أن الإقتصاد العالمي إنكمش عام (2009) بأكثر مما تم تقديره في السابق، وسيستمر تعرض البلدان الفقيرة لموجات شديدة متلاحقة من الضغوط الإقتصادية؛
- 2- أن قدرة البلدان المنخفضة الدخل على الإقتراض محدودة نظراً لضآلة إحتياجاتها، ومن المتوقع أن تواجه ميزانياتها الوطنية المستنزفة صعوبات خاصة في الحصول على موارد تمويلية كافية في السنوات القليلة القادمة؛
- 3- إن الآثار والتداعيات الناشئة عن الأزمة الراهنة على البلدان الفقيرة قاسية، وتؤدي إلى تزايد الطلب على موارد البنك الدولي؛
- 4- نما الطلب سريعاً لدى البنك الدولي للإتشاء والتعمير، وهو أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي الذي يعنى بتقديم المساندة للبلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل المتمتعة بالأهلية الإئتمانية؛

وهكذا توالى آثار الأزمة إلى دول أخرى دون أن تستثني أي قطاع في هاته الدول، تواصلت الإنحذارات والإنخفاضات في مؤشرات الكلية.

المطلب الثالث : الأزمات الإقتصادية و التكتلات الإقتصادية الإقليمية

إقترنت العولمة بظواهر متعددة إستجبت على الساحة العالمية ولاشك أن أبرز هذه الظواهر الإقتصادية: تحول الإقتصاد من الحالة العينية إلى الإقتصاد الرمزي، تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشتري في الأسواق، وخاصة تعمق الإعتقاد المتبادل بين الدول والإقتصاديات القومية وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة الى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الإنسياب بعد إنشاء منطقة التجارة العالمية التي بدأ نشاطها في بداية 1995، ومع إنفراد النظام الرأسمالي بزعامة العالم، فلقد تغير الوضع وأخذت الكثير من الدول في الإتجاه نحو آليات السوق وما يتبع ذلك من الإتجاه إلى حرية الأسواق سواء في الداخل او الخارج.

¹ عمر ياسين، محمود خضيرات، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

إن تطور الإندماج الإقتصادي العالمي ونمو السريع للتكتلات الإقتصادية الإقليمية في عالم لا توجد فيه حدود أو فواصل تمحي الكيانات القطرية وعبر الإقليمية، و تشابك العلاقات الإقتصادية والسعي إلى تحرير الإقتصادي، وتعدد الروابط المالية والتجارية، تتجه في ذلك إلى إسقاط المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه من تزايد إحتتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين.

لا يوجد في عالم اليوم دولة تعيش في عزلة إقتصادية كاملة، فالدولة التي تعتمد بشدة على التجارة الدولية، يتحتم عليها أن تعول على المصادر الأجنبية لتلك السلع التي يتمتع المنتجون الأجانب بميزة نسبية في إنتاجها، وفي نفس الوقت تعتمد على السوق الدولية لتصريف مبيعاتها من ناتجها المحلي، وفوق هذه المعاملات التجارية العادية، صارت الدول في الآونة الاخيرة أكثر حساسية للظروف الإقتصادية الكلية والإضطرابات التي تهب عليها من الخارج، إذ يمكن أن تعبر الدورات الإقتصادية والبطالة سريعا بين الدول التي تربط فيها أسواق السلع ورأس المال هناك عدة آليات التي يمكن أن تنتقل من خلالها الإضطرابات القومية.

الفرع الأول: قنوات عدوى الأزمات الإقتصادية ونماذجها

يتعرض الإقتصاد العالمي على فترات متقاربة لأزمات تعصف بإقتصاد معين، ثم تبدأ آثار وتداعيات هذه الازمة تنتقل من دولة لأخرى وبسرعة كبيرة، وهذا وفق عدة قنوات إقتصادية مختلفة ونماذج معينة.

أولاً: قنوات الأزمات الإقتصادية

تعددت قنوات عدوى الأزمات الإقتصادية أهمها:

أ: التجارة: في مجموعات مختلفة من الدول النامية والكبرى على حدّ سواء، تميل إلى أن تصبح المنافسة القوية احد المميزات الأساسية للتجارة، ونظرا للترابط الوثيق بين مختلف هذه الدول تجاريا؛ فإن تخفيض قيمة العملة في أحد البلدان يؤدي بالبلدان الأخرى إلى نفس العملية (التخفيض) وذلك حفاظا على نفس الميزة التنافسية وللبقاء في نفس المستوى من المعاملات التجارية التي كانت قبل التخفيض وحتى لا تتفرد الدولة المخفضة من معاملات تجارية واسعة تهيمن على إثرها على السوق، فعلى سبيل المثال التخفيض الذي قامت به تايلاندا في 1997 أدى من خلال ضغط المنافسة للتأثير على كل من ماليزيا وأندونيسيا واللتان تصدران نفس ما تصدره دولة تايلاندا، وبإتجاه نفس مجموعة الدول، وهن أصبح فعل العدوى جليا ما قاد كل من الدولتين لعملية التخفيض في العملة.¹

¹ معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية نماذج وقنوات الإنتقال، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، ديسمبر 2014، ص 17.

ب- تنسيق السياسات الإقتصادية: إن الترابط بين مختلف الإقتصاديات يأخذ بالدول إلى إتباع سياسات مشابهة لتلك السياسة المتبناة من قبل الدولة التي تعاني الأزمة؛ جاء ذلك جليا وبأكثر واقعية في الدول التي تشكّل الإتحادات النقدية (الاتحاد النقدي الأوروبي SME) وكذلك داخل مناطق التبادل الحر، وبالتالي فإن أي صدمة في البلد تهدد إستقرار وتوازن الإتحاد وتؤدي إلى خلق تأثير تقريب فوري - لا يحتاج إلى فترة إبطاء- على جميع البلدان التي تنتمي إلى الإتحاد، على سبيل المثال إختيار إتباع سياسة سعر فائدة عالي والتي تهدف لدعم سعر الصرف ستزيد من تأزيم وضعية المؤسسات ذات نسب المديونية العالمية، حيث تجد نفسها غير قادرة على إعادة تمويل عملياتها أو إدارة عمليات التصدير والإستيراد؛ ومن الواضح أنّ إتباع مثل هذه السياسات دون أهداف محدّدة تولّد عددا من المخاطر التي لا تخضع للرقابة(مثل خطر عدم وجود السيولة الناجم عن زيادة سعر الفائدة).¹

إن السياسات الإقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى، أصبحت ذات أثار تتجاوز حدودها وتترك بصماتها على إقتصاديات البلاد الأخرى، بل وقد أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الإقتصادية الداخلية والخارجية من حيث يتولد عنها من أثار على البلاد الأخرى، يكفي الإشارة أي قد يؤثر إرتفاع الطيف في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وهذا يؤثر على الدول الأخرى. مثال ما حدث في الأزمة الرهن العقاري و أزمة دول شرق آسيا إمتدت إلى روسيا و البرازيل...الخ.²

ج- الصدمات على الصعيد العالمي والهزات العشوائية: "الصددمات العالمية، الموحدة أو العشوائية تؤثر في وقت واحد على الكثير من العوامل الأساسية للإقتصاد"؛ إن سرعة إنتقال الصدمات الإقتصادية من ركن آخر من أركان الإقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة إنتعاشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الكبرى، وكذلك إذ حدثت موجة إنكماشية، ولم يعد ذلك محصورا على ما يحدث في البلاد الصناعية الكبرى، بل إن ما يحدث في إحدى البلاد النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم:³

❖ الزيادة في سعر الفائدة الأجنبي والدولي: نتيجة تكلفة الائتمان وزيادة معدلات الفائدة على القروض المحلية والخارجية، التي تحصل عليها الدول، وتزايد معدلات التضخم بها، أدت أزمة الرهن العقاري إلى إنخفاض أسعار الأصول المالية بالتالي أزمة مالية صاحبتهادعايات أزمة عالمية ؛

¹ المرجع السابق، ص17.

² عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصاد العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر، مجموعة نيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 47- 48.

³ نفس المرجع، ص ص 47- 48.

- ❖ إنخفاض عرض رأس المال: إن عولمة رأس المال وارتباطه العضوي بالقطاع الصناعي ، والتضخم الكبير للرأس المال المالي والخدمي مقابل تراجع دور رأس المال الصناعي ، الإنتاجي (تمثل حركة رأس المال المالي حوالي ثلاثة أضعاف رأس المال الإنتاجي) يجعل دور رأس المال المالي محورياً ، وأي أزمة تحدث فيه سرعان ما تنتقل آثارها وتداعياتها إلى باقي القطاعات ، ويتجسد ذلك في النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق رأس المال العالمية، الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق، مثل تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه البنوك في الإقراض الدولي، وبروز نظام القروض المشتركة وظهور السوق الأوروبية للعملات؛¹
- ❖ صدمات السيولة الخارجية (صدمة السياسة النقدية): على أساس أن الأزمة في بلد ما بإمكانها تقليص السيولة لدى المساهمين (الأعوان الاقتصاديين) في السوق؛ هذا قد يجبر المستثمرين على إعادة تشكيل محافظهم المالية وذلك ببيع الأصول في سوق بلد آخر حتى يمكنهم مواصلة معاملاتهم داخل السوق (السوق الذي تتعرض له الأزمة). ومن خلال هذا فإنه إذا كانت صدمة السيولة مرتفعة؛ فإن الأزمة في بلد ما قد تؤدي إلى ارتفاع درجة العقلانية في منح القروض وإجبار المستثمرين على بيع جميع ممتلكاتهم من الأصول في البلدان التي لم تتأثر بالأزمة؛²
- ❖ إنخفاض الطلب العالمي على بعض المنتجات والمواد الأولية الخامة: مثل الدول المنتجة للبتروول وانخفاض سعر البتروول وهو ما يحدث الآن لدى الدول المصدرة للبتروول؛

د: العملة المحورية الدولار

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الإحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية³، فقد ساهم بشكل أساسي في تدويل الأزمات وإعطائها بعدا عالميا، هو إشكالية ما ندعوه بالإحتباس الدولاري بإعتباره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العام 1944 تحديدا ونظام النقد الدولي بل والإقتصاد العالمي برمته وبشقيه المالي والإقتصادي، محتبس ضمن العملة الامريكية الدولار: عملة التجارة العالمية، دون منازع و حدة الإحتياطات الدولية، دون شريك وآلية التسوية الدولية دون أدنى تحفظات.

¹ حسين بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص154.

² معروف جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص17.

³ لقمان معزوز شريف بودرين، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح

ورقلة، 2011، ص76.

تؤكد التجربة المؤلمة جنوب شرق آسيا مرارة الإرتباط الحاصل جراء تعويم عملاتها وارتباطها إرتباط وثيقا بالدولار، فحينما أثيرت الشكوك حول إستدامة ترتيبات سعر الصرف، بدأت خطوات متسارعة للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل تجاه دول الأقاليم ساعية للإختطاف السريع للمضاربة.. بهذا المعنى فإن إرتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتنامي الدين الخارجي القصير الأجل، والعجز الواضح في الحساب الجاري الخارجي، تفاقم أثرهم السلبي بفعل ضعف النظام المالي، وحينما فقد المستثمرون الأجانب ثقتهم بإقتصاد ومالية دول الإقليم، تعرضت العملات المحلية لضغوط المضاربة، واستمرت الضغوط لتنفيذ الإحتياجات الرسمية للبنوك المركزية، وبالتالي فقدانها لسلاحها الأساسي للحفاظ على قيمة التعادلية للعملة، ومن ثم صار الإتجاه نحو التعويم أمرا لا مفر منه، عندها أصبح إستمرار وجود رؤوس أموال قصيرة الأجل والتي بسبب إرتفاع أسعار الفائدة دون جدوى، والنتيجة لابد من إحداث التدفق المعاكس من الخارج من قبل المضاربين وهو ما حصل فعلا.¹

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى في العالم ويعزى ذلك إلى أنه أكثر العملات إستعمالا في تمويل التجارة والمدفوعات الخارجية، كما أنه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالإضافة إلى أنه عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى.

ثانيا: نماذج عدوى الأزمات الإقتصادية والمالية

يمكن تلخيص مضامينها فيما يلي:

أ- نموذج الروابط الإقتصادية: طبقا لهذا النموذج فإن الأزمة المالية التي تحدث في دولة ما تعجل بوقوعها في إقتصاديات منكمشة تجاريا أو في إقتصاديات متقدمة وذلك بتغيير أساسيات الإقتصاد بها، كأن يؤثر إنخفاض قيمة العملة في بلد ما كنتيجة لوقوع أزمة مالية بها تأثيرا سلبيا على القدرة التنافسية لبلد آخر؛²

ب- نموذج زيادة الوعي: التمييز الأساسي هنا هو أنه في عالم يتزايد فيه الوعي فإن الدول التي تمر بأزمات مالية عادة ما تكون البيئة الأساسية فيها ضعيفة، ومن ثم تجد الدول التي تمر بمشاكل تشبه مشاكل الدولة التي تمر بالأزمة، أو تلك التي تعاني من فجوات ومشاكل في تقاريرها والإبلاغ عن الأزمات التي يمكن أن تصيها هي دول معرضة للإصابة بالعدوى المالية، فالتحليل الجيد وكذا الإبلاغ

¹ عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، **الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، عمان- الأردن، ديسمبر 2010، ص14.

² إبراهيم مزبود، **قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدنية، العدد 1، أفريل 2014، ص183.

عنها بشكل سليم يمكن أن يقلل من التعرض للإصابة بالعدوى وذلك بخفض تكلفة المعلومات وتحسين السياسات التي قد يكون لها تأثيرها الفاعل؛¹

د- نموذج سلوك القطيع: حيث يميل الدائنون إلى محاكاة بعضهم البعض، إن عدوى الأزمة تنتقل في هذه الحالة عبر الآلية المعروفة ببناء الاستيقاظ بمعنى أن إندلاع الأزمة في بلد ما يؤدي إلى إستيقاظ الدائنين وتنبههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمعترضين في البلدان الأخرى، ومن هنا يبدأ الدائنون في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير لحماية أموالهم تؤدي إلى إنتشار الأزمة؛²

ج- نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية : الدول الأكثر عرضة لهذا النوع من العدوى هي الدول التي تعاني من ديون خارجية كثيرة، وتمثل دين إقليمي في شكل أوراق مالية لأن مثل هذه الأوراق يتم رفع قيمتها من خلال أدوات مشتقة أو ثانوية، ومع ذلك كلما تم تحديد تركيب أو تكوين الأوراق المالية قانونياً فإن الموقع الجغرافي لم يعد مؤشراً مقيداً في إمكانية التعرض لأزمات مالية؛³

د- نموذج الجيل الأول: هذه المدرسة تركز على عدم الإتساق بين أساسيات الإقتصاد الكلي وسعر الصرف، تتشب الأزمات في سعر الصرف أساساً من قبل خلق النقود وينتج عنه إرتفاع في القيمة الحقيقية لسعر الصرف وتدهور في ميزان المدفوعات لا يمكن أن يستمر بدون تخفيض شديد في قيمة العملة ، حسب هذه المدرسة الأزمات يمكن التنبؤ بها لأن ديناميكيته واضحة : عند تقاوم العجز في الميزانية وإرتفاع القيمة الحقيقية للصرف يتعرض الإقتصاد إلى هجوم على العملة عند وصول الإحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين والمضاربين للإستنزاف ما تبقى من الإحتياطي من خلال الهروب من العملة المحلية قبل إنهيارها؛⁴

هـ- نموذج الجيل الثاني: يمكن للأزمة أن تتشب حتى في حالة إتساق بين أساسيات الإقتصاد الكلي وسعر، قدمت هاته النظرية شرح الأزمات المالية أوائل التسعينيات حيث لعب المضاربين الدور الأهم في أزمات الصرف تلك، فقد لجأت دول عديدة إلى زيادة المعروض النقدي بهدف تحقيق النمو الإقتصادي، فإذا تواكب هذا التوسع مع نظام ربط العملات فإن الإنهيار حتمي بمجرد فقدان الثقة في الإقتصاد حيث أن المضاربات على أسعار العملات تؤدي إلى أزمة العملة، كما أن عدوى الأزمات تلعب دورها في هذا الصدد.⁵

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي؛ مرجع سابق ذكره؛ ص ص: 35-38.

² إبراهيم مزويد ، مرجع سبق ذكره، ص184.

³ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي؛ مرجع سابق ذكره؛ ص ص: 35-38.

⁴ احمد طلفاح، الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وآثرها على التدفقات المالية، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2000، ص ص8-9.

⁵ أيمن محمد إبراهيم هندي، محددات أزمة العملة في مصر : يوليو 2001، المجلة العلمية لكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد03 ، القاهرة،

2007، ص10.

و- نموذج الجيل الثالث: تم تطويرها بعد الأزمة الآسيوية سنة 1997، وهي ليست بنماذج أزمات الصرف فقط، وإنما تهتم بدراسة أزمات التوأم أزمات الصرف والأزمات البنكية، حيث يشكل النظام المالي المركز او المحور الأساسي في تحليل مثل هذه الأزمات، ويرى أنه من ضمن العوامل المساعدة على بداية الأزمة هو التسارع والمنافسة نحو سحب الودائع من البنوك، وقد يؤدي هذا التصرف إلى التحول من نموذج الإسراع إلى سحب الودائع إلى حالة عالمية، والمقصود بذلك لجوء المستثمرين عبر أنحاء العالم الى سحب ودائعهم نتيجة لفقدان الثقة بالجهاز المصرفي، ومنه سيتسبب هذا الوضع في خلق أزمة صرف وازمة بنكية في نفس الوقت، الى جانب الاسراع الى سحب الودائع نجد تقلص في ميزانية البنوك والمتعاملين غير الماليين، بالإضافة إتجاه المستثمرين خاصة أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى الإستثمار في مشاريع عالية الخطورة، هذا النوع من السلوكيات قد يؤدي إلى خلق فقاعات المضاربة، فتحدث الأزمة نتيجة إنفجار هذه الفقاعات، إن نموذج الجيل الثالث تساعد على تفسير الأزمة الآسيوية.¹

إن نموذج الجيل الثالث يفسر أزمات التوامة أزمات العملة وكيفية التعامل مع مشاكل النظام المصرفي والمالي، والتفاعل مع أزمات العملة، وعن مدى تأثير الأزمات الحقيقية على بقية الإقتصاد.

الفرع الثاني: التكتلات الإقتصادية الإقليمية معبر إنتشار الأزمات الإقتصادية

إن تشابك العلاقات الإقتصادية، وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث، يؤدي الى سرعة إنتشار عدوى الأزمات الإقتصادية، من الدول التي تنشأ بها هذه الأزمات إلى الدول الأخرى التي تربطها هذه العلاقات الإقتصادية والتجارية وخصوصا أغلب الدول منضمة إلى التكتلات الإقتصادية الإقليمية، ويرتبط إنتشار هذه العدوى بمدى قوة تلك الروابط، بحيث يتزايد تأثير الأزمة في الدول الأخرى مع إتساع هذه الروابط او العكس، هذه الروابط والعلاقات تتمثل في الإتفاقيات التجارية وسعر الصرف والمستثمرين، أسواق المال... الخ، واختلقت أصناف الأزمات على حسب نوع قناة الإنتقال تنتسح لنتنقل من دولة إلى أخرى:

1- أزمة عينية: إن هذا النوع من الأزمات المالية يعكسه الميزان التجاري للدولة، و بقياس مقدار صادرات هاته الدولة ومقدار وارداتها، حيث أنه كلما كان هناك عجز في الميزان التجاري، لزم تدخل الدولة لزيادة صادراتها، من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات، فإذا لم تتجح في هذا واستمر العجز في ميزانها التجاري عام تلو الآخر، كانت النتيجة تزايد مستمر في ديونها الخارجية، ويمكن أن تتوقف عن سداد هذه الديون، فنكون بذلك أمام أزمة مالية قاسية.

وهذه الأزمات انعكس عنها الركود الإقتصادي الذي يعاني منه الإقتصاد العالمي، فقد شهد العالم عام 2010 إنضمام ما بين 55 مليون إلى 90 مليون شخص إلى فئة الأشد فقراً في العالم بسبب الركود الناجم عن الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى توقع إرتفاع مستويات الفقر في أكثر من نصف الدول النامية، و عدد من يعانون من جوع شديد إلى أكثر من مليار نسمة عام 2010 ويمكن بيان أثر الأزمة

¹ محمد بن بوزيان، سمية زبرار، مرجع سبق ذكره، ص47.

المالية العالمية في زيادة معدلات الفقر في العالم، ولا سيما في إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى، إستناداً إلى تقارير البنك الدولي.

فقد إنهارت أسعار النفط من أعلى مستوياتها عند 147 دولاراً للبرميل في تموز عام 2008 ، إلى ما دون 40 دولار في نهاية عام 2008، أي بأكثر من 70 %، و تواصل الهبوط الحاد لأسعار النفط حتى مارس 2009 ، هذا التراجع الكبير لأسعار النفط إنعكس على شكل عجوزات ظهرت في موازنات بعض الدول، الخليجية، فقد بلغ عجز الموازنة السعودية لعام 2009 ما قيمته 65 مليار ريال أي بنسبة 13.7 % وهي أعلى نسبة عجز منذ عام 2002 ، وقد توقع محللون أن يتراجع معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي من 4.9 % إلى 1.9 % في عام 2009 ، وهذا ما ينسحب طبعاً على باقي الدول الخليجية. نشير في النهاية إلى أنه من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إنخفاض معدلات التضخم على مستوى العالم ككل، وهذه نتيجة طبيعية تصاحب حالات الركود الاقتصادي عادةً؛¹

ب- أزمة نقدية ومالية: أفرزت الأزمة المالية العالمية 2008 أزمة سيولة خانقة تولد عنها أزمة ثقة بين المصارف في شتى أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإقراض على مستوى العالم بشكل كبير، وقد حاولت المصارف المركزية مواجهة هذا الجفاف في السيولة وإعادة الثقة إلى النظام المصرفي عن طريق عدة خطوات، واتبعت العديد من الدول المتقدمة والدول النامية سياسات نقدية ومالية توسعية، حيث خفضت المصارف المركزية الرئيسية أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات متدنية في ضوء التراجع الملحوظ في حركة الإقراض واستمرار نقص السيولة في الأسواق العالمية، في ظل توجه المصارف الكبرى في العالم نحو تقوية قواعدها الرأسمالية وتقليص إنكشافها على أسواق اقتصاديات السوق الناشئة؛²

ج- أزمة المديونية: من سوق القروض و السندات نحو الجهاز المصرفي فالإنقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلباً على البنوك و يزيد من إحتمال إفلاسه، أزمة بنكية فتبين الحالة العكسية ، ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى إنخفاض تقديم القروض إلى المدينين و بالتالي إحتمالات إفلاسهم كذلك؛

د- أزمة في سعر الصرف: من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها و التحول إلى سندات بعملة أخرى، في حين إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين الأجانب خاصة، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة، قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر في رأس المال (خسائر الصرف) و هو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الإلتزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج؛

¹ هيثم يوسف ،محمد عويضة،مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على الاقتصاديات الدول العربية خلال 2009، صندوق النقد العربي،ابوظبي،العدد30، 2010، ص 1.

هـ- الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات: و هي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الإستثمار في السندات هو بديل عن الإستثمار في الأسهم، فنتيجة إرتفاع سعر الفائدة تصبح السندات قديمة الإصدار أقل مردودية من تلك الحديثة الإصدار، بالإضافة إلى هذا تصبح الأسهم بدورها أقل مردودية من السندات الحديثة الإصدار و هذا ما يدفع بالمستثمرين إلى إستبدال الأسهم مقابل السندات الجديدة الإصدار مما يعني حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة؛

و- الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال و العكس: حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالي، فقد تضطر البنوك عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي مما يؤدي إلى انخفاض سعر الأسهم و بالتالي حدوث أزمة في سوق الأموال الخاصة الإنتقال من أزمة بنكية إلى أزمة السوق المالي (، كما أن الإنخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة بنكية بإمكانية تعرض عدد كبير من البنوك للإفلاس بإعتبارها متعامل في السوق المالي ، قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة أزمة سوق مالي إلى طرح بيع الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي و حصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق و بالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف، يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة و الذي ينجر عنه إنخفاض لأسعار الأصول المالية في السوق المال؛¹

الفرع الثالث : عوامل تعيق الإنذار المبكر للأزمات

هناك مجموعة من العوامل التي تعيق الإكتشاف المبكر للأزمة وتحويل دون إصدار إنذارات مبكرة تنبئ بقرب وقوع أزمة ما ، وأهم هذه العوامل ما يأتي :²

❖ عدم قدرة الكيان الإقتصادي أو الوحدة الإقتصادية على الإستجابة المناسبة والفاعلية وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحملة ومنها الأزمات؛

❖ وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى أفراد النشاط الإقتصادي أو الوحدة الإقتصادية بخصوص قدرات هذا النشاط أو الوحدة ومناعتها ضد الأزمات ، إذ أن هذا الواقع يؤدي إلى عدم الإهتمام الكافي بما يحيط بالنشاط أو المؤسسة الإقتصادية من مخاطر وأزمات ، وهذا يؤدي إلى وقوع ذلك النشاط في الأزمات قبل أن ترصد أية إشارة أو إنذارات مبكرة خاصة بهذه الأزمة.

أما صيغ التعاون الإقليمي: نوع من الآليات الإقليمية التي يمكن أن تؤدي دورا في مجال منع الأزمات الإقتصادية تتمثل في مايلي:³

¹ كمال رزق، حسن توفيق، مرجع سبق ذكره، ص14.

² ايمان محمود عبد اللطيف، مرجع سابق ذكره، ص24.

³ محمد الفنيش، البلاد النامية والازمات المالية العالمية «حول استراتيجيات منع الازمات ودارتها»، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، 2000، صص 82-83.

- مقدرة للرقابة والإنذار المبكر مقرونة بقدرة مؤسسية تمكن مجموعة من مزاوله الضغط على الأعضاء للتحفيز على القيام بالتغييرات الأساسية في السياسات إتجاهاتها بسرعة وفعالية وحزم؛
- القدرة على تقادي حدوث وتكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملات في البلاد المجاورة ومنع البلاد من تبني سياسات إفقار الجار كوسيلة للخروج من أزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كله؛
- مقدرة كافية للتدخل في الأسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكين من إسترجاع الثقة ومنع إحتمال تدهور قيمة العملات وإنهيار الأسواق؛
- المقدرة على تقديم سيولة كافية، في فترة مابعد تحقيق الإستقرار المالي؛
- المقدرة الجماعية للتحفيز على القيام بالتغييرات الهيكلية الأساسية الأطول أجل في الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك تنمية مقدرة أكبر للرقابة الذاتية والسلوك الإحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص وكذلك السلطات الوطنية التي تتولى عملية الرقابة المالية والتشريع.

الفرع الرابع: السياسات الهادفة للتقليل من إحتمال حدوث الأزمات الإقتصادية منها :

- ◆ العمل على تقليل الإضطرابات والمخاطر التي تتعرض لها الجهاز المصرفي خصوصا تلك التي تكون تحت النظام الداخلي للدولة وذلك عن طريق إستخدام أسلوب التنوع وشراء تأمين ضد تلك المخاطر والإحتفاظ بجزء أكبر من الإحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك التقلبات وإستخدام سياسات مالية ونقدية أكثر إلتزاما بأهدافها ؛
- ◆ الإستعداد والتجهيز الكافي لحالات الإنكماش في الأسواق المالية والرواج المتزايد في منح الائتمان المصرفي وتوسع الدور المالي للقطاع الخاص ، وذلك عن طريق إستخدام السياسات المالية والنقدية التي تستطيع أن تتعامل مع تلك المشاكل من جهة وتصميم نظام رقابة مصرفية يقوم بتعديل وتقليل درجة التقلبات وتركيز المخاطرة في منح الائتمان من جهة أخرى ؛
- ◆ التقليل من حالات عدم التلاؤم والمطابقة في السيولة مع إلتزمات المصرف الحاضر، والمطلوب ، هو آلية لتنظيم العمليات المصرفية في هذا المجال خصوصا في الأسواق الناشئة وقد يكون ذلك عن طريق فرض إحتياطي قانوني عالي خلال الفترات العادية ، ويمكن تقليله في حالات إحتياج المصرف للسيولة في حالة الأزمات ،والإستعداد أيضا لمواجهة الأزمات من خلال الإحتفاظ بإحتياطات كافية في النقد الاجنبي ؛
- ◆ الإستعداد الجيد والتهيئة الكاملة قبل تحرير السوق المالي ، كما يجب العمل على تطوير وتعديل الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي ؛
- ◆ تقوية وتدعيم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح عن نسبة الديون المعدومة من جملة أصول المصرف والقطاع المصرفي المالي ؛
- ◆ إعطاء إستقلالية أكبر للمصارف المركزية ، بمعنى منع تدخل الحكومة عند قيام المصرف المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية .

- ◆ مراقبة رؤوس الأموال والتقليل من دخول التدفقات المالية القصيرة الأجل والتي تهدف إلى المضاربة ؛
- ◆ الرقابة الوقائية واستخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال المصارف التجارية من منظور الملاءة ، والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالأزمات المصرفية قبل حدوثها وبالتالي الحد من أثارها السلبية على الجهاز المصرفي ، حتى تستطيع السلطات النقدية الوقاية منها ومنع إنتقالها إلى بنوك أخرى .

الخلاصة

تعرض الإقتصاد العالمي لعدة أزمات مالية واقتصادية كانت آثارها متفاوتة من بلد لآخر حسب درجة إنفتاح إقتصاده على العالم، و أهم هذه الأزمات :أزمة 1929 ،أزمة 1987 ،أزمة المكسيك 1994 ،أزمة جنوب شرق آسيا 1997 و الأزمة المالية العالمية 2007 ،هناك شعور على نطاق واسع مفاده أن الأزمات أكثر تكرارا وأكثر حدة على حد سواء مما في الماضي، وهذا مضلل نوعا ما، بالرغم من أن الإضطراب المالي الحديث يختلف من حيث الطابع،لقد تخصصت حقبة بريتون وودز 1946-1973 في أزمات العملة، وشهد العقد اللاحق حلقات أو أحداث معزولة من التقلب المالي الحاد في البلدان الصناعية، وشهدت سنوات 1990 حلقة من الجيوشان المالي الواحد بعد الأخرى، بالإضافة إلى قروض كبيرة من بنوك كبيرة، جاء الذعر العام الأول في ديسمبر 1994 عندما قامت المكسيك بتخفيض العملة البيزو،لسوء الحظ لم تكن هذه الأزمة إعادة بسيطة للأزمة المكسيكية، نظرا لأنها إنتشرت إلى بلدان مجاورة في جنوب شرق آسيا 1997 بعضها وجد في ظروف مماثلة،لم تكن آخر الضحايا الشديدة لقد حدثت الأزمة الروسية 1998 لأسباب مختلفة، وفي 1999 وقعت البرازيل ضحية لنفس النوع من الأزمة تخفيض قيمة العملة، وما وصلت إليه الآونة الأخيرة من أزمات مالية ونقدية أدت إلى تكرار العدوى في دول أخرى وما خلفته آثار أزمة الرهن العقاري 2007،أزمة إقتصادية عالمية 2008،أزمة اليونان الديون السيادية 2011،أزمة اليورو 2013...الخ.

إن الزيادة الكبيرة والكاسحة في الصلات والروابط الناتجة عن صدمة محدّدة لبلد واحد أو مجموعة من البلدان"، يعود إلى إفرزات العولمة على الأنظمة الإقتصادية والمالية وما تتميز به من سرعة إنتشارها بفعل ظاهرة العدوى التي ترجع إلى الروابط الإقتصادية بين الدول وهذا من خلال قنوات تأثيرها على الإقتصاد العالمي، و ظهرت مشكلة عدوى الأزمات الإقتصادية والمالية للوجود كعامل مفسّر لا مناص منه لنشوب مختلف الأزمات ، والتي مسّت دولا عديدة وعصفت بإقتصاديات عالمية ناشئة خلال حقبة النصف الثاني من التسعينيات، وتواصل ذلك الى الحقبة الحالية.

ومن أهم الخصائص التي تعكس سمات الأزمات الإقتصادية، قابليتها على الإنتقال من دولة إلى دولة أخرى، خاصة في ظل إنفتاح الأسواق المالية والبورصات على بعضها البعض، و درجة التورط المالي من عمليات الإقراض والإستثمار والمضاربة في الأسواق الدولية ، والإنتقال التجاري من خلال درجة إعتقاد دولة ما على الصادرات والواردات من السلع والخدمات، و من خلال إلغاء كافة أشكال الحماية أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة" الداعمة لمرتكزات ذلك التحرير، وما ندعوه بالإحتباس الدولارى بإعتباره عملة الاحتياط والية التسوية الدولية، من خلال كل هذا أصبح من السهل إنتقال الأزمة من مراكز نشوئها الى غيرها من بقية الإقتصاديات النامية والمتقدمة.

الفصل الثاني

التكتلات الاقتصادية الإقليمية
وعبر الإقليمية "مفاهيم ونماذج"

تمهيد

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته، والتي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله، سواء كانت سلعا أو رأسمالا، عمالة أو تكنولوجيا، بمعنى إرتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية، بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتقدم التكنولوجي.

فالملاحظ أن في زمن العولمة قد وافق تكوين التكتلات الاقتصادية و تعاضم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتما على أنه لا مكان للدول في العولمة ان لم تتدمج في فضاءات إقتصادية، إن التكتلات هي إحدى دوافع العولمة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والإستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت لوجودها.

سوف نتطرق في هذا الفصل لمفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية وأهمتها في الإقتصاد الدولي، وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثاني: نظريات حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية

شهد الإقتصاد العالمي منذ بداية الحرب العالمية الثانية إتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الإقتصادية وإنشاء مناطق التجارة الحرة و الإتحادات الجمركية. وقد تسارع هذا الإتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء سوق أوروبية موحدة بحلول عام 1992، وإنشاء منطقة التجارة الحرة (النافتا) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك عام 1992 أيضا، وتعتبر حاليا جميع دول العالم تقريبا أعضاء في أحد التكتلات الإقليمية، حيث تشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى ارتفاع عدد التكتلات الإقليمية من حوالي 55 تكتلا إقليميا ليلعب نحو 230 تكتلا إقليميا في عام 2004 ، كما تبين أرقام التجارة أن قرابة 55% من قيمة التجارة العالمية تمثل مبادلات بين دول تنتمي إلى أحد التكتلات الإقتصادية الكبرى، بات عدد المناطق التجارية الحرة في العالم 258 منطقة في عام 2013، وبذلك أصبح التحالف التجاري بين الدول يشكل إحدى أهم أدوات تنمية التجارة الدولية.¹

وبعد الإتحاد الأوروبي من أهم وأنجع تجارب التكامل الإقتصادي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار إقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول لإقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة، فقد بدأ كإتحاد جمركي في معاهدة روما بسبعة أعضاء فقط ثم أخذ يتوسع إلى أن وصل إلى درجة التكامل الإقتصادي والنقدي.

المطلب الأول: لمحة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لقد وجدت التكتلات الإقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الإقتصادي، وأصبح الإهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الإقتصادية، وانتشر هذا الإهتمام إلى مناطق أخرى من العالم، إن السبب الرئيسي لهذه التكتلات هو أن شروط المنظمة العالمية للتجارة خاصة بالنسبة للشرط الأول المتمثل في شرط الدولة الأكثر رعاية والشرط الثاني الخاص بمبدأ المعاملة الوطنية، هذين الشرطين إذا تم تطبيقهما فإن هناك تأثيرات سلبية على الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، كما أن هناك إستثناءات وردت على مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية في أحكام المادة 24 الخاصة بالتكتلات الإقتصادية: التطبيق الإقليمي ، تجارة الحدود، الإتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة، ووفق هذه المادة فإن مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية لا يتم سريانها في حالة تكوين مجموعة من الدول تكتلا إقتصاديا.²

¹ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، التقرير الحادي والعشرون للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ماي 2014، ص9.

² بلوج بولعيد، التكتل الإقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي "واقعه، مقوماته، ومعوقات قيامه"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2004، ص4.

الفرع الأول: رؤية تاريخية حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لقد شهد العالم موجتين من الإتفاقيات الاقتصادية الإقليمية كانت أولهما خلال عقدي الخمسينات والستينات، أما الموجة الثانية فقد شهدها عقد التسعينات ، و قد إعتمدت الإقليمية الاقتصادية توسعاتها على العناصر التالية:¹

أ- "التجانس: تكون دول الإقليم متجانسة عندما يمتلك كل جزء من أجزائه المكونة من خصائص مشتركة وإمكانيات متشابهة الأمر الذي يثير نقطتين جديرتين الاهتمام هما:

- صفة الإتصال: تربطه صفة الجوار ، وهذا يعني أن يمتد على أساس ضم أو إبعاد بلدان المناطق المجاورة عن بعضها البعض، مثل اورو- متوسطي، عربي- أفريقي... الخ،

- صفة التماثل: بحيث يكون تماثل عل حساب معايير أو معالم معينة مثل الوطن العربي تجانس لغويا وثقافيا وحضاريا، وهذا التجانس يربط بصفة الاتصال وهو ارتباط على أساس العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ بصفة عامة.

ب- الخطة: قد يكون الغرض من ضم الدول المتجاورة، هو أن تخضع هذه الدول لقرار واحد، كما تخضع فروع المشروع للمقر الرئيسي، ويعتبر من الضروريات التوسعية، وهو جوهر الفكرة الاستعمارية، بحجة ضمان احتياجات النمو الطبيعي للمستوطنات، وكما أنه من أمثلة الواقعية في تنفيذ برنامج أو خطة، بوجود سلطة تحققت على أساس التنازل عن جزئي من السلطات على المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، الإتحاد الأوروبي الذي نجح في هذه التجربة.

ج- الإستقطاب: ويشير إلى التباين والتكامل بين أعضاء التكتل الواحد، ووجود قطب أو أقطاب مهيمنة فيه، وتتوقف حيوية هذا العنصر على مستوى التبادلات التجارية بين دول الأعضاء، أن النظريات الحديثة أعطت الأولوية لهذا العنصر، واستخدامه كتبرير للهيمنة الأوروبية وإعطائها مبررات اقتصادية، إذا كانت النظرية التقليدية قد بررت الاستعمار الاستيطاني سابقا، فان النظرية التقليدية الحديثة قد بررت الإستعمار الإقتصادي والهيمنة التي تستند إليه، باعتبار العالم الثالث فضاء مكمل ومدى ضروريا للنشاط الإقتصادي لأوروبا والعالم الصناعي".

إن النظام الإقتصادي العالمي المعاصر تميز في سعي الدول المتقدمة والنامية على إختلاف مذاهبها الإقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات إقتصادية عملاقة تتضاءل فيها أهمية الإقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الإقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلعي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الإقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في متغيرات النظام الإقتصادي العالمي المعاصر.

¹ - علي القزويني، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص 375-377.

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتأرجح بين الشمولية أو العولمة المتصاعدة بإستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية¹، و تعزز التوجه نحو التكتلات الاقتصادية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية الخاصة بتحرير التجارة، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عليها من إلتزام ببرامج الخصخصة والتكيف الهيكلي، ومهما تباينت الدوافع، فإن بروز التكتلات الاقتصادية بهذا الزخم، يؤكد على قوة العوامل التي دفعت إلى ظهوره، وفي مقدمتها التحولات الهيكلية في الإقتصاد الدولي، وما ترتب عليها من إعادة توزيع للأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه، والتي شملت المشاركين الفاعلين في الإقتصاد الدولي، بل تعدت ذلك لتشمل معظم الدول مما جعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها، فضلا عن كونها ظاهرة إقتصادية في منطقتها السياسي و ظاهرة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها، وفي ظل التكتلات الاقتصادية أصبح الإقتصاد العالمي أكثر ديناميكية، بعد أن ضم أنماطاً ودرجات مختلفة من التكتلات، على رأسها الإتحاد الأوروبي الذي يشكل نموذجاً متطوراً للتكتل الإقتصادي يليه التكتل الإقتصادي لأمريكا الشمالية ورابطة الآسيان مروراً بالحلف التجاري لأمريكا اللاتينية الذي يمثل درجة متوسطة من التكتل التجاري والمالي وإنهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية التي تأتي في أدنى درجات التعاون الإقتصادي، أن هذه التطورات حملت الكثير من المخاطر والمخاوف للدول التي ما زالت تعمل بشكل منفرد، بعد أن أصبح من شبه المستحيل على أية دولة تحقيق متطلباتها التنموية بجهد منفرد.²

مع وجود عدة إقتصاديات وطنية متجاورة أو متباعدة ترى أن مصلحتها توحيد الأسواق الذاتية في سوق مشتركة أو إقليمية موحدة موسعة تلغي كافة الحواجز فيما بينها، الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتزال كافة القيود التي تمنع تحركات رأس المال أو العمالة، وتتسق السياسات فيما بينهم، بينما تفرض حواجز مشتركة وقيود مماثلة تجاه الأطراف التي ليست أعضاء في الإتحاد الإقليمي.³ اندفعت الدول نحو تشكيل تكتلات إقليمية وعقد إتفاقيات بينية لتركيز المبادلات التجارية وتعقبها في داخل هذه التكتلات، وتعزيز التعاون الإقليمي بما يؤدي إلى إنجاز ضرب من التكامل الإقتصادي على المدى البعيد بتوسيع قاعدة المشاريع المشتركة وإقامة المناطق الحرة على الحدود بين الدول ومنح تسهيلات لعبور منتوجات أطراف التكتل وتبادل الإعفاءات الجمركية وعبر ذلك من الإجراءات الهادفة للحد من المعوقات التي ظلت تعترض التبادل البيني لهذه الدول،⁴ أن الإرادة السياسية وقبول الأطراف المتعاقدة التخلي من جزء من السيادة الوطنية من أهم العناصر الفاعلة لتحقيق التكامل الإقتصادي وهو الأمر الذي يتفق عليه

¹ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2007، ص28.

² سميحة عبد الحليم، قمة التكتلات الاقتصادية الأفريقية، نشرة اخبار مصر، متاح على:

<https://www.egynews.net/346406.consolté le:10/03/2017>.

³ مصطفى رشدي شبيحة، الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات والسياسات"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص39.

⁴ محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص ص75-76.

أنصار وخصوم التكامل الاقتصادي بصفة عامة، حيث أن جميع التجارب المعاصرة لمحاولات التكامل الاقتصادي تدل على أن ضعف أو تردد الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف، في كثير من الحالات، تمثل أهم العقبات التي تقف دون تحقيق أو نجاح التكامل الاقتصادي.¹

إن السمة الأبرز للتحويلات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي هي تصاعد دور الأقاليم التجارية وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التطور الكبير الذي تشهده التجارة داخل الأقاليم وفي ما بينها، من عام 2013 بات عدد المناطق التجارية الحرة في العالم 258 منطقة، وهناك حالياً إتفاقيتان إقليميتان كبيرتان يجري التفاوض لإطلاقهما قريباً، حيث يتوقع أن يكون لهما تأثير كبير على التجارة الدولية: الإتفاقية الأولى تدعى "الشراكة التجارية والإستثمارية العابرة للأطلسي" بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، أما الثانية، فتدعى "الشراكة العابرة للباسيفيك" التي تضم 12 دولة، بما فيها اليابان والولايات المتحدة، وهاتان الإتفاقيتان تضم دولا تعتبر مصدرا لغالبية التجارة الدولية، ويمكن أن تشكلا مسارا منافسا لمسار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، كما هناك مسارات لتحالفات إقليمية في مناطق أخرى، وإن تكن تأثيراتها محدودة في التجارة العالمية، كما حال الجهود المتسارعة التي يضطلع بها الإتحاد الإفريقي لإقامة قارة إفريقية للتجارة الحرة بحلول عام 2017 ولا شك أن التنامي الملحوظ في دور التكتلات الإقليمية في مقابل إستمرار تراجع النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية يطرح السؤال بشأن الدور المستقبلي لهذه المنظمة وبشأن إمكانية تحول النظام التجاري الدولي إلى سلسلة من الإتفاقيات الإقليمية البديلة، وعلى الرغم من نجاح منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى إتفاق محدود في مدينة بالي الإندونيسية خلال شهر ديسمبر 2013 تناول بعض الجوانب المتصلة بالزراعة والتنمية وبتسهيل التجارة، لكن التقدم المتواضع على مستوى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع الذي يحصل في مجال مفاوضات الإتفاقيات الإقليمية، كخيار مفضل للعلاقات الاقتصادية بين الدول، بما فيها القوى الاقتصادية العالمية الرئيسية، مثل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين وغيرها، وبذلك إنتقل مركز الثقل في حركة التجارة تصدير و إستيراد ، وكذا في حركة الإستثمار المتبادل إلى داخل الأقاليم التجارية التي تعظم دورها كثيرا خلال سنوات العقد الماضي.²

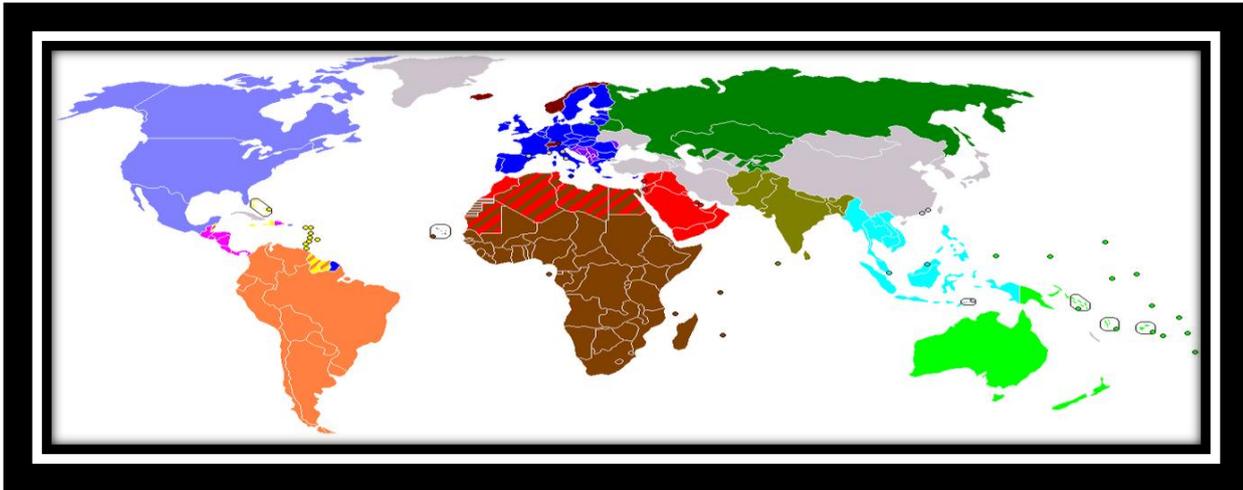
شهد العالم مؤخرا نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي أو التجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالمجالات الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين

¹ سذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار المجدلوي لنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص101-102.

² منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

دول ذات مستويات تنمية مختلفة وهي التي تضم دولاً متقدمة وأخرى نامية،¹ ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية، فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمراً واقعياً يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية يختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه. يوضح الشكل الموالي أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

الشكل رقم (2-1): أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم



- الاتحاد الأوروبي (EU)
- الاتحاد الأفريقي (AU)
- اتحاد دول أمريكا الجنوبية
- الجماعة الكاريبية
- نظام التكامل لأمريكا الوسطى
- جامعة الدول العربية
- رابطة التجارة الحرة الأوروبية
- الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية
- اتفاقية منطقة التجارة الحرة للأسيان
- اتفاق المركزي الأوروبي للتجارة الحرة
- اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة
- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي
- منتدى جزر المحيط الهادئ

Source: https://en.wikipedia.org/wiki/Trade_bloc, consulté le:01/01/2017.

¹ أسامة المدوب، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001، ص49.

من خلال الشكل (1-2) نستنتج أن إتساع التكتلات الاقتصادية الإقليمية يمكن كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول الفردية التي تخسر من جراء إتساع المنافسة او التعاون في مجال محدد، حيث يصبح من الممكن تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل الترتيبات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود، في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتمين خارج الإقليم التعامل معه كونه سوق واحدة.

الفرع الثاني: مفهوم التكتل و التكامل الإقتصادي الإقليمي

إن مفهوم التكامل الإقتصادي تأثر أساسا بالفكر الإقتصادي الغربي ، لقد ظهر مفهوم التكامل الإقتصادي بين دول منفصلة، وهو يقصد تحديدا " التكتل الإقتصادي " في أدب التاريخ الاقتصادي مع ج. فاينر " الذي وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي، وهي تمثل جوهر نظرية التكامل الإقتصادي الليبرالي، وذلك في عام 1950.

أولاً: تعريف التكتل والتكامل الإقتصادي

1-التعريف اللغوي للتكامل: من الناحية اللغوية الصرف فإن أصل كلمة التكامل هو "كمل" وقد جاء في الصحاح تحت أصل هذا الأصل، ، وتجدر الإشارة إلى تعدد مصطلحات التكامل ذاتها، ففي اللغة العربية تستخدم هذه الكلمة بالتبادل مع كلمة الإندماج دون التمييز محدد، مقابل نفس المصطلح الأجنبي، أحيانا يستعملان معا جنبا إلى جنب، حيث أن الإندماج يوحي ويستعمل، عادة للتعبير عن درجات أعلى وحالات أكثر نضجا للتكامل، بما في ذلك الإتحاد او الوحدة الكاملة، بل تضاف كلمة الإندماج إليها لإضفاء مزيد من القوة عليها كان يقال وحدة إندماجية، ولعل هذه الكلمة تعني الإنضمام إلى تنظيم تكاملي واحد في المعنى المشار إليه أعلاه.¹

ب-التعريف الإصطلاحي للتكامل: بعض المفكرين لا يفرقون بين التكامل والإندماج حيث يرون أن التكامل أو الإندماج هو " حالة من التوافق والإنسجام والإعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما حيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها،² إن كلمة التكامل، فهي المعنى الدارج، واضحة على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليكون منها كل واحد، أما في الأدبيات الاقتصادية فإن إصطلاح التكامل الإقتصادي لا يجعل هذا المعنى، إذ نجد أن بعض علماء الإقتصاد يدرجون تحت هذا العنوان صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما قدم آخرون

¹ علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37.

² شهاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص2.

بعض الأدلة على أن مجرد قيام علاقات تجارية بين إقتصاديات قومية مختلفة ينطوي في الواقع الأمر، على "تكامل إقتصادي" يربط هذه الإقتصاديات القومية.

يمكن تعريف التكامل الإقتصادي بأنه عملية وحالة، بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وبوصفه حالة فإنه يتمثل في إنتفاء مختلفة صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية، فالتكامل الإقتصادي فإنه ينطوي على التدابير في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على مستوى الدولي من تعبير عن عمل من أعمال التكامل الإقتصادي.¹

يوجد إتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تعريف التكامل الإقتصادي:²

- الأول: إتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما؛
- الثاني: يعرف التكامل بأنه عملية لتطوير العلاقات بين معينة وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة ؛

يعتبر الإتجاه الأول نوع من أنواع التنسيق ولا يعتبر تكامل إقتصادي ، أما الإتجاه الثاني فهو أكثر عمقاً وتحديداً ويتضمن تحويل جزء من إتخاذ القرار في مجالات معينة من الدولة الوطنية إلى هيئات ومؤسسات إقليمية ، فالتكامل يعني إزالة جميع العقبات التي كانت تقف كعائق أمام التبادل التجاري بين مجموعة الدول المشتركة في التكتل ويتم إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والعقبات التي تقف في طريق عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال ويشكل هذا التكتل منظومة إقتصادية متكاملة ويتم عادة بين الدول المتقاربة في المصالح الإقتصادية أو في الموقع الجغرافي وهو يهدف لتحقيق أهداف إقتصادية وسياسية محددة تعود بالنفع على الدولة والتكتل الإقتصادي معاً .

وفي الفكر الإشتراكي لا ينظر إلى التكامل الإقتصادي كظاهرة سببية مؤقتة ولا يعني رقما حسابيا بسيطاً من الأسواق المجتمعة، بل بإعتباره عملية مستمرة طويلة الأمد تتقرر من خلال القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، إنه مرحلة متقدمة للتدويل الإقتصادي، أي إنه عملية سياسية وإقتصادية في آن واحد. فهو عملية سياسية طالما تتضمن علاقات ما بين الحكومات على أساس قيامها بإتخاذ القرارات اللازمة في مختلف المجالات، وهو عملية إقتصادية بإعتباره يؤدي إلى تقسيم عمل أوسع وأكثر عمقا بين

¹ حسن عمر، التكامل الإقتصادي انشودة العالم المعاصر "النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص ص8-9.

² سنان سوادي، التكتلات الإقتصادية العالمية ،صحيفة الوحدة، العدد8631، دمشق، مارس2016، ص1.

الوحدات الاقتصادية لتحقيق التغييرات الهيكلية وخلق التداخلات اللازمة على المستوى الإقليمي وعلى المستوى القطري لإقامة وحدة اقتصادية إقليمية أكثر تعقيداً.¹

كما يعرف بلاسا التكامل بأنه عملية وحالة ويتألف التكامل الاقتصادي مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية "تهدف للقضاء على التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول وطنية مختلفة فسر على أنها حالة من الشؤون"، لأنها تمثل حالة عدم وجود أشكال مختلفة من التمييز بين الاقتصادات الوطنية، يمكن اعتبار المسار الذي يتبع بين انخفاض من التمييز الاقتصادي بين البلدين.²

وما يميز بلاسا بين خمس مراحل أو درجات للإندماج الاقتصادي تتمثل في منطقة التجارة الحرة فالإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة يليها الإتحاد الاقتصادي وتتوج بالوحدة الاقتصادية.

فالتكامل الاقتصادي أوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل إنتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى إنتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق بين الدول وربما توحيد العملة، لكنه عادة يشمل عددا من الدول أقل مما في تحرير التجارة في الجات، التكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول، ويرشد الإستثمار ويعطي مجالا لنمو الشركات من خلال إقتصاديات الحجم وقد كان قيام السوق الأوروبية المشتركة ثم الإتحاد الاوروبي.³

ثانيا: مفهوم التكتل الاقتصادي

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفه موحدة والتفاوض كعضو واحد على الإتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الإستيراد وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الإستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالإستثمار، تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، هناك درجات التكتل الاقتصادي، تبدأ بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة، ثم الإنتقال إلى مرحلة الإتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفه موحدة على إستيراداتها من الدول خارج التكتل، والمرحلة اللاحقة هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال

¹ علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص131.

²Ricardo Argüello, **C..Economic Integration. An Overview of Basic Economic Theory and other Related Issues** . Centro Editorial Universidad del Rosario, Colombia, 2000,p4.

³ أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة السعودية العربية، 2001، ص43.

واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء ، تليها الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية ، أخيراً تأتي مرحلة الاندماج الإقتصادي الكامل ، و كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت قبلها.¹

ويعرف التكتل الإقتصادي أيضاً أنه عملية يترتب عليها درجة اعلى من الإتحاد تسمى تكاملاً او إندماجاً، أما تتبرجن فيعرف التكاملاً الإقتصادي بأنه خلق الهيكل المناسب للإقتصاد الدولي، حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد.²

فالتكتلات الاقتصادية تقوم على فكرة التكاملاً الإقتصادي، التي تعرف بأنها عملية سياسية وإقتصادية وإجتماعية، تتم من خلالها إقامة علاقات متكافئة لإيجاد مصالح إقتصادية متبادلة، وتحقيق فوائد مشتركة عبر الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة لأعضاء التكتل الإقتصادي، وذلك لتحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الإقتصادية والإجتماعية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي والرفاهية الإقتصادية.

إن التكاملاً الإقتصادي هو قيام مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة إرتباطها إقتصادياً، تزيد سعة السوق أمام المنتجين والتجار في الدول المتكاملة مع بعضها وبدلاً من أن يكون سوق المنشأة محدوداً بحدود القطر الذي هو موطنها الأصلي، تجد المنشأة أن أسواقاً جديدة فتحت أمامها بعد أن كانت في السابق مغلقة أمامها، وزيادة التعاون فيما بينها، تدور حول مدى الترابط المتبادل او الإعتماد المتبادل أو التفاعل المتبادل بين المجموعة من العناصر الإقتصادية، التي تدخل في علاقات متبادلة فيما بينها، أو بالأحرى، في إطار تكاملي معين يتيح لها تحقيق تلك العلاقات على نحو يتسم بدرجة كافية من الإنتظام والإستقرار، وتتخذ هذه العلاقات عادة، شكل تدفقات إقتصادية محددة، مادية، بشرية، نقدية، ومالية... الخ بين عناصر النظام، أخيراً يقوم التكاملاً على قيام ترابط موضوعي متبادل وثيق يتسم بقدر كاف من الإنتظام والإستقرار والتوازن بين العناصر المتكاملة بحيث أنها تتشكل نظاماً، وكياناً إقتصادياً واحداً يتوقف وجوده وإستمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصر مجتمعة، كل يؤدي دوراً وظيفية معينة ويكمل غيره من العناصر .

أما التكتل الإقتصادي فيأخذ مرحلة معينة من مراحل التكاملاً الإقتصادي التي ذكرت في التعريف إلى أن يبلغ مراحل الاندماج التام المرتبطة بمراحل التكاملاً الإقتصادي، في وجود علاقات متبادلة فيما

¹ لسميحة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، متاح على:

<https://www.egynews.net/346406.consolté le:10/03/2017>.

² سدا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101-102.

بينها، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر كثافة وتشابكا كان التكامل أعلى درجة والنظام المتكامل أكثر تماسكا وتوحدا، نقول أن تكتل وصل إلى مرحلة التكامل التام.

المطلب الثاني: مقارنة بين الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة

لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في التجارة باعتبار أمر مستحدثا أو مرتبط بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، فيما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد و البنك الدوليين كأدوات دولية للإدارة شؤون العالم، ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى سوق الأوروبية المشتركة، لكن هناك إختلافا كبيرا سواء في مفهوم الإقليمية السائد وقتئذ، الذي غلبت عليه الدوافع السياسية والهواجس الأمنية، أو في درجات التكامل والتجانس التي تحققت في إطار كل من هذه التنظيمات الإقليمية التي إتسمت بالتفاوت والتباين الشديدين، ولم يؤت أي منها ثمارا ملموسة على صعيد تكامل الأسواق، بإستثناء السوق الأوروبية المشتركة.¹

لكن الخبراء يميزون بين موجتين للإقليمية، الموجة الأولى ظهرت في أوائل الستينيات بتأثير من تجربة السوق الأوروبية المشتركة في ذلك الوقت، وانتشرت تجارب مشابهة من التكامل الإقليمي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم، لكن لم يكتب لأغلبها النجاح، وتداعت مع بداية السبعينيات الموجة الثانية، فهي الموجة الحديثة الراهنة التي أخذت تجذب الإنتباه لما تمثله من أهمية مركزية في أنماط العلاقات الدولية المعاصرة .

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الاقتصادية

تعني كلمة " إقليمي " ذلك المفهوم الوسط الذي يتناول التفاعلات التعاونية بين البلدان في منطقة معينة، و هو وسيط يتخذ موقفا وسيطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، و التعاون الثنائي بين البلدان الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى،² إن التدويل إتجاه شامل للتطور العالمي يتم عفويا بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية، بينما الإقليمية الاقتصادية مرحلة نوعية جديدة من عملية التدويل تجري بوعي وإدارة آخذة في الإعتبار طبيعة الأنظمة القائمة، ويشكل الإقليم الجغرافي الأساس الذي يعتمد من قبل المنظمات الدولية في تقسيم بلدان العالم وإقامة منظمات الإقليمية المختلفة الإطار او الفضاء الرئيسي للتكامل الإقتصادي الإقليمي وإقامة التكتلات الاقتصادية من مختلف الأشكال

¹ اسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص52.

² محمد الشريف منصور، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في الإقتصاد - تخصص إدارة الأعمال - كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2009 ص71.

والأحجام، بما في ذلك التكتلات القارية التي أخذت تبرز في ظل العولمة. ومنه يمكن أن نقسم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على إعتبار وحدة الإقليم قد إمتدت إلى فضاءات واسعة إلى أربع مستويات وفقا لعللي القزويني:¹

- ❖ المستوى الأدنى شبه أو تحت الإقليمي: يضم الإقليم أو شبه إقليم البلدان المتجاورة التي تضم عدد محدود الأكثر تقارب وتماثلا من الناحية الجغرافية مثل المغرب العربي، الخليج العربي،...و يشكل هذا الإقليم المصغر أساسا لإقامة تجمعات شبه أو تحت إقليمية؛
 - ❖ المستوى المتوسط الإقليمي: وهو الإقليم بالمعنى الدقيق أو المعروف ويشمل منطقة جغرافية كاملة، جزء حيوي من قارة معينة، مثل أمريكا الوسطى، جزء من أوروبا، شرق آسيا، إفريقيا،...، وقد يتسع الإقليم بهذا المعنى ليشمل منطقة أوسع ، مثال ذلك شرق وجنوب آسيا، البلاد العربية في آسيا وإفريقيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
 - ❖ المستوى الأعلى فوق إقليمي(قاري): ويشمل إطار التكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بأكملها، الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوروبي، كتل النافتا..الخ؛
 - ❖ المستوى ما فوق القاري: المعنى الأوسع فإن التكتلات الاقتصادية شملت فضاءات أوسع ما فوق قارية منها الفضاء الأمريكي-الأمريكي، الفضاء الأورو-متوسطي...الخ؛
- فالإقليمية الاقتصادية تتركز عن ترابط مجموعة إقتصاديات الدول نامية أو متقدمة(شمال-شمال، جنوب- جنوب، شمال- جنوب) سواء كانت متجاورة ومتباعدة، من أجل زيادة نموها الإقتصادي و تقليل من العوائق التجارية وإندماجها في الإقتصاد العالمي، هي عبارة عن تطبيق عملي للأطر النظرية للتكامل الإقتصادي وهو ما يظهر في صورة تجمعات الإقليمية الاقتصادية .
- فالتكامل على مستوى الأقاليم وما بينها الإتجاه أكثر بروزا في الوقت الراهن بما يمكن أن يدعي ثورة التكتلات الإقليمية الاقتصادية من كل نوع وحجم.

الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية "الصيغة القديمة"

إن مسار الإقليمية "الصيغة القديمة" الذي يتجلى في بروز مجموعات جهوية تتفتح على بعضها وتوجه جهودها في ذات الوقت لتكوين كيانات متجانسة وفاعلة في الإقتصاد الدولي، لاشك أن هناك علاقة جدلية لم يترك للكيانات القطرية أية قدرة على مواجهة مستلزماتها فتخلت تدريجيا عن وظيفتها كعنصر داخل العلاقات الاقتصادية الدولية لتسمح للمجموعات الجهوية بالقيام بهذه الوظيفة.

أولا: تعريف الإقليمية "الصيغة القديمة":

تعريف الاول: الإقليمية "الصيغة القديمة" بأنها " عملية تكثيف التعاون السياسي و الإقتصادي بين دول أو أطر تنتمي إلى منطقة ، و تنطلق الإقليمية من جغرافية واحدة، و غالبا ما يكون هذا التعاون في مجالات التبادل التجاري و تدفقه. وتتمثل مميزات الإقليمية التقليدية في مايلي:

¹ - علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 317-318.

- ◆ تتطلق الإقليمية من التعاون و تكثيف العلاقات خصوصا الاقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، يتم ذلك بإزالة الحواجز و القيود المختلفة المفروضة بينها سابقا؛
 - ◆ تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل)، الاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة)؛
- تعريف الثاني:** إن الإقليمية أو الجهوية تعبر عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيا لإحداث علاقات ذات طابع خصوصي بينها اعتمادا على عنصر التقارب الجغرافي كأداة للتضامن المصلحي، وتتمثل هذه العلاقات في تكوين مناطق تبادل حر أو إتحادات جمركية أو الإكتفاء باتفاقيات تفضيلية في المجال التجاري أو الانتقال إلى مستوى متقدم من الاندماج الإقليمي عن طريق إقرار سياسات شمولية وقطاعية مشتركة.¹

ثانيا: أهداف التكتل الاقتصادي الإقليمي: وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست بالضرورة كلها اقتصادية بل قد تكون سياسية وإجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف :

1- **أهداف اقتصادية:** هناك أهداف اقتصادية عامة يسعى إليها التكتل الاقتصادي و ينلخص أهمها في:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير الناجم عن إتساع حجم السوق؛
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية؛
- تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي للإستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع؛
- رفع مستوى رفاهية المواطنين؛
- التقليل من الإعتداع على الخارج ؛
- تحسين ميزان المدفوعات لأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الدول الإقليمية في الطلب على العمل؛
- إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم؛

ب- أهداف سياسية وأمنية

- تحقيق الأستقرار الإجتماعي والسياسي خاصة الدول التي تعاني من الإختلالات العرقية ؛

¹ فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الإقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992، ص ص23-24.

➤ قد يكون الهدف سياسيا ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي فيما بينها؛

ج- أهداف عسكرية

➤ قد يكون الهدف من وراء التكتل الإقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم؛

د- أهداف بناء على قوى الدول المتكاملة:¹

- بالنسبة الدول الصناعية: الإستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الإقتصادية القائمة، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والإدخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الإقتصادي ويجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبيا للمستقبل؛
- بالنسبة للدول النامية: إن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهداف ديناميكية بقدر ماهية هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود، وعبر ما تسمح به الإقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لإتساع السوق وتنوع الإمكانيات، وهي الإقتصاديات التي يحققها التكامل الإقتصادي بشكل واضح؛

ثالثا: الأسباب ظهور التكتلات الإقتصادية الإقليمية : هناك العديد من الاسباب التي دفعت الدول لبناء تكتلات اقتصادية اقليمية ،ومن هذه الاسباب:

- ان قيام أي تكتل اقتصادي إقليمي يجد لبنته الاولى في تماثل الخصائص بين الدول خاصة الخصائص المتعلقة بالمستويات الإقتصادية منها، مما يدفعها إلى الرغبة في تطوير علاقات تعاونية للإستفادة من هذا التماثل على أكمل وجوه؛
- يربط الكثير من المحللين و خصوصا الإقتصاديين منهم ميل و سعي الدول لبناء تكتلات إقتصادية إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث أنه من بين نتائج عولمة الإقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية و التكتل الإقتصادي من أجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية بسبب آلية من آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية؛
- تهدف الدول من خلال التكامل الإقتصادي إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إتساع السوق، كما يؤدي التكامل إلى إرتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الإقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من

¹ أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص54.

- i
- الإستقلالية الإقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية و هذا ما يؤدي إلى الإرتباط أكثر بين الدول المتكتلة من خلال تشابك إقتصادياتها وأسواقها؛
- إفتتعت العديد من الدول أن تشابك العلاقات الإقتصادية من خلال التكامل سيساعد على إرتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، بذلك تتجنب هذه الدول خطر الصراع السياسي فيما بينها؛
 - تيقن الدول و الحكومات بعدم قدرتها على العمل إنفراديا سواء سياسيا أو إقتصاديا، نظرا لتعدد و تعقد المشاكل التي تواجهها من جهة، و قصور الإجراءات الوطنية على معالجتها معالجة صحيحة، أصبحت الإتفاقيات و والتكاملات الإقتصادية الإقليمية الحل الأمثل لهذه الدول من أجل التعامل بجدية و كفاءة لحل المشاكل المختلفة و ذلك بتبني سياسات تعاونية لحل المشاكل المتجانسة و المشتركة؛
 - فشل نظام الأمن الجماعي- الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى الذي أفضى إلى تأسيس عصبة الأمم و الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية- في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين كما كان منتظرا خاصة قيام الحرب العالمية الثانية و شوك قيامها خلال الحرب الباردة. كل هذه الظروف دفعت الدول إلى محاولة حماية نفسها عن طريق تشكيل التحالفات الإقتصادية الإقليمية؛
 - إن إستمرار تضارب المصالح و الصراع بين القوى الكبرى خلال الحربين أدى بالدول للتيقن بأن تحقيق التوافق و الإنسجام في المصالح على المستوى العالمي و بين جميع الدول خصوصا الكبرى هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، بالتالي فإن الأسهل و الأضمن هو توحيد المصالح في إطارها الإقتصادي الإقليمي بطريقة أكثر فعالية؛

رابعا: مقومات ومعوقات التكتل الإقتصادي الإقليمي: يتطلب نجاح التكتلات الإقتصادية الإقليمية

مقومات أساسية وشروط مناسبة وذلك لنجاح التكتل وإستمراره يمكن إيجاز أهم المقومات الإقتصادية

بما يأتي:

- **توافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة :** فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الموردتين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة نسبية في أحد هذين الموردتين أو كليهما للدخول في تكتل مع الدول التي تمتلك وفرة نسبية في أحد هذين الموردتين أو كليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الإقتصادي عموما،

- وفقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة؛¹
- **مقومات الجغرافية:** توافر الاطار المكاني أو الفضاء الجغرافي المناسب لإقامة كتل اقتصادي قابل للإستمرار والتطور، بكل ما ينطوي عليه ويتضمنه من خصائص جغرافية" المساحة، السكان، الحدود الطبيعية، المناخ، طبيعة الأرض، التضاريس..".²
 - **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي :** ذلك أن هذا التخصص سوف يجعل إقتصاديات هذه البلدان مندمجة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية البيئية؛
 - **توزيع مكاسب التكتل:** المزايا التي يمكن أن تتولد عن إندماج السوق الإقليمية، ولكن من المرغوب فيه والممكن تعد سياسة مشتركة بغية إتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفادياً لأن تعمل البلدان الأكثر تقدماً، أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضرراً بالبلدان الأكثر إحتياجاً، لأموال الإستثمار؛³
 - **توافر البنية التحتية الأساسية الملائمة:** تظل المكاسب المتحققة من الإنضمام إلى التكتل محدودة في حالة إفتقار دول التكتل إلى بنية أساسية متطورة، وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل، يقصد بها الطرق ووسائل النقل والإتصال... الخ إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل إقتصادي؛
 - **تنسيق السياسات الإقتصادية:** من خلال التنسيق بين السياسات الإقتصادية للبلدان الأعضاء و على وجه الخصوص بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية و سياسات الإستثمار بشكل يؤمن تنمية إقتصادية إقليمية متوازنة؛
 - **مقومات تاريخية:** تتمثل في مدى قوة الروابط بين مجتمعات البلدان المتكاملة وإشراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية؛⁴
 - **توافر الإنسجام في الأوضاع السياسية:** إن الإرادة السياسية وقبول الأطراف المتعاقدة التخلي من جزء من السيادة الوطنية من أهم العناصر الفاعلة لتحقيق التكامل الإقتصادي وهو الأمر الذي يتفق عليه أنصار وخصوم التكامل الإقتصادي بصفة عامة، حيث إن جميع التجارب المعاصرة لمحاولات التكامل الإقتصادي تدل على أن ضعف أو تردد الإرادة السياسية لدى الدول

¹ سميحة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، متاح على:

<https://www.egynews.net/346406.consolté le:10/03/2017>.

² علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص279.

³ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي، العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة المدبولي، القاهرة، 2003، ص58.

⁴ علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص279.

- الأطراف، في كثير من الحالات، تمثل أهم العقبات التي تقف دون تحقيق أو إنجاح التكامل الاقتصادي¹؛
- **مقومات الإجتماعية-الثقافية:** تتمثل في البيئة أو الفضاء الإجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق العنان له أو يعرقل خطواته بشكل جدي..، وتتركز، قبل كل شيء في قدر من التقارب والتماثل في النسيج والوعي الإجتماعي وفي ثقافات البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد²؛
 - بالإضافة لتوفر شروط أخرى ليست اقتصادية منها التخلص من التبعية وتحقيق الإستقلال الاقتصادي والإستفادة من التكامل للحد من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات لكي تكون الدول التي تسعى للتكامل هي المستفيدة؛

هناك الكثير من الأسباب يمكن أن تعيق نجاح أو قيام أي كتل منها أن معدلات النمو في بعض الدول الضعيفة و موازين مدفوعاتها تعاني من إختلالات مزمنة ومتدهورة وقطاعاتها الصناعية منخفضة الأداء وإنتاجياتها ذات مستوى منخفض والبنية التحتية غير متوفرة، إضافة إلى عدم إستقرار سياسيات الإصلاح الاقتصادي ونقص رؤوس الأموال وموارد النقد الأجنبي ، وبعد غياب الإرادة السياسية للبلدان التي تشكل التكتل الاقتصادي من أهم العوامل التي تعيق نجاح التكتل لأن أساس النجاح هو توفر الإرادة السياسية بالإضافة لضعف المؤسسات التكاملية وعدم القدرة على إتخاذ القرارات الفعالة التي تساعد على إنجاح التجارب التكاملية .

الفرع الثالث: الإقليمية الجديدة

شهد مفهوم الإقليمية تطورا كبيرا خلال ثمانينات القرن العشرين من خلال ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة، التي جاءت نتاج ظروف العولمة الاقتصادية خصوصا مع مطلع التسعينات، أصبحت النزعة الإقليمية واضحة ومنتشرة في ربوع العالم وكأن هناك إعادة إحياء لأفكار الستينات، لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالميا، وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة، نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الكبرى الاقتصادية، سواء ثنائي أو شبه إقليمي، أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي ، أو تجمعات لا تكتسب الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه غير نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى مع تنافي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة وهي تضم دول متقدمة وأخرى نامية.³

¹ سدا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

² علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 280.

³ إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

أولاً: تعريف الإقليمية الجديدة:

سوف نطرق لبعض المفاهيم لتحديد مصطلح الإقليمية الجديدة في ما يلي:

➤ **المفهوم الأول:** الإقليمية الجديدة نمط يخلط ما بين مرحلة مناطق التجارة الحرة ومناطق أخرى أعلى منها فهي تهدف إلى تنمية وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تحرير السلع بين الأطراف وهي بذلك لا تتجاوز الإطار المعروف لمناطق التجارة الحرة ولكنها في نفس الوقت لا تملك الشروط اللازمة لقيام المراحل الأكثر تقدماً كما أن التطور ليس من أهدافها؛¹

➤ **المفهوم الثاني:** الإقليمية الجديدة نمطاً مختلف يقوم على أساس الإلتزام الذاتي بالتحرير ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى الدول أخرى خارجه، وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة مثل التكتل الاوبيك؛²

➤ **المفهوم الثالث:** الإقليمية الجديدة ترتيبات تكاملية إقليمية أكثر تعقيداً وتشابكاً، سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي، حيث تنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لم تعد قاصرة على التجارة فقط، بل تمتد أيضاً إلى الإستثمار الذي يحتل أولوية متقدمة في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، بإعتباره القوة الدافعة للتجارة، بل المتسببة في تنميتها، بالإضافة إلى العديد من المجالات الجديدة الأخرى؛³

➤ **المفهوم الرابع:** يستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الإقتصادي و التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والإستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، ويعكس إختلاف مضمون التفاعلات في النموذجين التقليدي، الحديث مجموعة واسعة من الإختلافات بين النموذجين، سواء من ناحية دوافع النشأة، أو من ناحية البيئة التي يمارس فيها النظام تفاعلاته؛⁴

➤ **المفهوم الخامس:** ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والإستثمار.⁵

وقد ظهرت الإقليمية الجديدة في شكلين أساسيين :

¹ إيمان عطية ناصف، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص232.

² أسامة المدوب، **مرجع سيق ذكره**، صص 195-196.

³ إيمان عطية ناصف، **مرجع سيق ذكره**، صص 198.

⁴ محمد بن عزوز، **الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990-2007**، أطروحة دكتوراه،

جامعة دابليو إبراهيم الجزائر، 2010/2011، صص 76.

⁵ علي عواد شرعة، **الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي.. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها**، إنسانيات المجلة الجزائرية في

الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، بوهان-الجزائر، العدد 8، المجلد 2، ماي-أوت 1999، صص 65.

- تكتلات تجارية قائمة على فرضية تسهيل العالقات التجارية بين دول الأعضاء، تنطلق في شكل مناطق للتجارة الحرة و قد تتطور لتصل لدرجة الإتحاد الإقتصادي؛
- تكتلات صناعية قائمة على فكرة التخصص و تقسيم العمل في صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات بين دول الاعضاء؛

ضمن الموجة الإقليمية الثانية وضمن إعادة هندسة الإقتصاد العالمي إستعداداً لإقتصاد العولمة يجري تشكيل العديد من الفضاءات الاقتصادية الإقليمية كفضاءات تابعة لأحد الفضاءات الاقتصادية القارية ، ولاشك أن تشكيل الفضاءات الإقليمية يأتي ضمن برنامج إلحاق إقتصادات الجنوب بالفضاءات الاقتصادية الإقليمية وإلحاق الأخير بالفضاءات الأكبر، إن عملية ربط الفضاءات الاقتصادية الإقليمية بالفضاءات الاقتصادية القارية ستؤدي إلى تعميق إندماج الجنوب بالإقتصاد العالمي إندماجاً تبعياً، وبما يسهل إدارة إقتصاد الجنوب إدارة إقتصادية مركزية، وستكون الفضاءات الاقتصادية الإقليمية بمثابة فضاءات إقتصادية طرفية متكاملة إقليمياً فيما بين الأطراف المكونة لها ، متكاملة أفقياً فيما بينها، ومتكاملة عمودياً أو رأسياً مع أحد الفضاءات الاقتصادية العملاقة، أن تعزيز نهج الإقليمية الرامية لإنشاء المجالات أو الفضاءات الاقتصادية الإقليمية يعد شرطاً ضرورياً لإلحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة¹.

ثانياً: سمات الإقليمية الجديدة: هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة الاقتصادية الدولية أدت إلى ظهور بعض سمات المتلاحقة على النحو التالي:²

- ✱ سرعة إنشاء المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، وهو ما سيظل ملمحاً دائماً للعلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة؛
- ✱ ظهور تجمعات مختلطة ذات إلتزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة؛
- ✱ إتساع التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية عبر الإقليمية معقدة، ومتباينة، تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة مع غير الأعضاء؛
- ✱ تضم بعض المشروعات التكاملية القائمة قوى إقتصادية كبرى، مما قد يكون لها أثر كبير على الأطراف الأخرى في التكتل، وعلى عمل النظام التجاري متعدد الأطراف ككل؛
- ✱ قد يفسر التغير الطارئ على خصائص التكامل الاقتصادي الطبيعية التصاعدي لبرامج التكامل الإقليمي، حيث ذهب إلى أبعد من مجرد التجارة الخالصة أو التكامل الأسواق في صورة مناطق تجارة حرة أو إتحادات جمركية، لتقترب أكثر من حالة التكامل الإقتصادي التام؛

¹ حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والإحتكار الجديدة، مجلة المنتدى - منتدى الفكر العربي ، عمان-الأردن، المجلد 28 ، العدد (207) ، ماي-أوت 2013 ، صص 175-176.

² أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، صص 187-188.

- * أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعدد القطاعات تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليس فقط تجارية؛
- * تركز الترتيبات التكاملية الجديدة، بمختلف صورها، على الإستثمار وسوق العمل، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئة، وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي؛
- * أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، تهدف بعض الترتيبات الإقليمية إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة والخدمات الحيوية كالإتصالات، والنقل الجوي، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير، وغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرا محدودا وجزئيا من تحرير نظرا لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الاطراف؛
- * كلفت مصالح الأعمال قوة دفع إضافية للحكومات، لدفعها للتفاوض حول ترتيبات تجارية إقليمية متعددة القطاعات لتحرير الأسواق وفرص الإستثمار؛

ثالثا: أسباب ظهور الإقليمية الجديدة: إن عودة ظاهرة إنتشار الإقليمية الجديدة تعود إلى عدة عوامل أهمها:¹

- * تخوف العديد من دول العالم من أن تحول أوروبا إلى قلعة حصيلة أقل إنفتاحا على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية المشتركة.
- * تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة مناوئة للتكتلات الإقليمية إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها خاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة التجارة حرة بينها وبين كندا ثم المكسيك؛
- * تفكك الإتحاد السوفياتي، وتحول دول وسط وشرق أوروبا من إقتصاديات قائمة على تخطيط، إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق؛
- * تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات وإتباعها لسياسات أكثر توجهها للخارج؛
- * إدراك الدول، وخاصة الدول النامية منها أن الإنضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة لعملية إندماجها في الإقتصاد العالمي؛

الفرع الرابع: الفرق بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الحديثة

و فيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والمستحدثة للتكامل الإقتصادي:¹

¹ عثمان ابو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة،الأردن،2008،ص204.

أولاً- النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولاً متجاورة جغرافياً، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين؛

ثانياً- تحرير التجارة: فتحريم حسب الصيغة التقليدية لتكامل فهو يشمل كل عناصر التحرير ويكون أكثر فاعلية، أما الصيغة الحديثة فهو أقل شأنًا عنها بحيث يقتصر على بعض الشروط فالشراكة الأوروبية متوسطة فهي تضع شروط للهجرة؛

ثالثاً- التقارب القطاعي: فالصيغة التقليدية فأغلبها تنفق في جميع القطاعات، أما الصيغة الحديثة فهي لا تشمل إتفاقياتها كل القطاعات الاقتصادية لكن هاته الإتفاقيات مراحل أولية للوصول إلى مستوى أعلى من الأول كهدف لها مستقبلاً؛

رابعاً- التقارب التنموي: نجد أن الصيغة التقليدية هذا كهدف لها، أما الصيغة الحديثة كمبادرة ومساعدة.

خامساً- المشروعات المشتركة: الصيغة التقليدي منطلقها في بداية مشروع تكامل، أما الصيغة الحديثة فكانت إتفاقيات تعاونية مالية إقتصادية إلى إتفاقيات ثنائية إلى مشروع تكاملي معمق؛

سادساً- الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدراً كبيراً من التجانس و التقارب الإقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماماً فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الإقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل؛

سابعاً- الخصائص الإجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلاً للعوامل الإجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدراً من الواجهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التناوب والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها؛

ثامناً- الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب إختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الإستقرار السياسي؛

تاسعاً- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل إتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها؛

¹ - عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 17 - 20.

عاشرا- عدم إشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها وإستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما؛

الحادي عشر- نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير؛

الثاني عشر- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل، ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية، السوق المشتركة، ويستكمل عند الاتحاد، ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما؛

الثالث عشر- تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما؛

الرابع عشر- المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال؛

الخامس عشر- النظام الإقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة تعتمد على الإلتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الإستثمار المباشر؛

السادس عشر- نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات؛ ونلخص في هذا الجدول أهم الفوارق بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث

الجدول رقم (1-2): مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث

خصائص المنهج التقليدي للتكامل	خصائص المنهج البديل للتكامل
الصنيع إتجاه الإحلال محل الواردات	التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية
تخصيص الموارد وفقاً لخطط مركزية أو قرارات سياسية	تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقاً لقوى السوق
قيادة الحكومة والقطاع العام للاقتصاد الوطني او تنامي دور الدولة الاقتصاد	قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي
تكثيف الإعتماد على السلع الصناعية	إلى جانب الإعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والإستثمار إلى ميدان الإتفاقيات الإقليمية الجديدة
معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً	الإتجاه إلى تعميق الإندماج عن طريق تنسيق السياسات
الإعتماد على الحواجز الجمركية وسياسات حمائية	المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المراجع التالية:

- سعدوني محمد، الوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص9.
- هالة أحمد الأمين، التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا والسودان، نقطة تجارة السودانية، إدارة الترويج والدراسات والإستثمار قسم الدراسات، التقرير الثالث والعشرون، جوان 2009، ص5.

نستنتج من الجدول (1-2) أن الإقليمية الجديدة تتميز عن الإقليمية التقليدية في السعي إلى تحرير قوى السوق من خلال الإعتماد على تفعيل دور القطاع الخاص و تحقيق الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال زيادة الإعتماد على التصدير الموجه نحو الخارج، كما تسعى إلى تعزيز درجة التكامل عن طريق إزالة الحواجز أمام تدفق الإستثمارات و الخدمات وفقاً لتشريعات و قواعد موحدة.

المطلب الثالث: أشكال ومراحل التكتل الإقتصادي

من الناحية التاريخية، برزت أهمية التكامل الإقتصادي والتكتلات الاقتصادية بين الدول منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية التي فرضت ضرورة تكتل الدول فيما بينها وتحديد الاوربية، من أجل تحقيق إعمار ما دمرته الحرب ، وقد نجم عن ذلك قيام محاولات التكامل بين مجموعات معينة من الدول، ثم قيام محاولات مماثلة من قبل دول أخرى للتكامل فيما بينها، وقد مرت هذه المحاولات بعدة مراحل منها من واصل إلى درجة عليا من الإندماج ومنها من بقي في المراحل الاولى، و يتم تصنيف أشكال هذا التكامل عادة تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية ، و يتوقف بنيان هذه الأشكال على الهدف من إتباعها و المجال أو القطاع المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق التكامل ، وعادة ما تلعب العوامل السياسية و

الإقتصادية الدور الأكبر في تكوين التكامل الإقتصادي بين الدول ، وتعد الأشكال الآتية أهم أنواع الأشكال التكاملية التي سوف نتطرق لها:

الفرع الأول: إتفاقيات التجارة التفضيلية (إتفاقيات التجارة الحرة):

إتفاقيات التجارة التفضيلية هي الترتيبات التي من خلالها تتلقى البلدان الأعضاء تخفيضات في الرسوم الجمركية أو معاملة تفضيلية داخل القيود الكمية على التجارة مع الدول الأعضاء الأخرى في حين الحفاظ على مستوى طبيعي من القيود التجارية ضد أطراف ثالثة، هذا نوع من الترتيب في كثير من الأحيان لا ينطبق إلا على مجموعة من المنتجات والتي تمنح من جانب واحد¹.

وتعتبر أضعف شكل من أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميز بعض الدول من خلال فرض تعريف جمركية أقل على الواردات من خلال فرض تعريف جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعريف، وهذه المعاملة مرفوضة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية إحد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.²

بعض الملاحظات المتعلقة بهذه الصورة التكاملية:³

- ◆ تعني هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية وغيرها دون إلغائها، فهي بهذا تعد نوعاً من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر.
- ◆ تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط ولا تمتد لتشمل الجانب النقدي؛
- ◆ تحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياساتها القطرية في المجالات الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء؛

إن إدخال نظام التفضيل كصورة من صور التكامل الإقتصادي أو درجة من درجاته يثير تعليقات بعض الإقتصاديين الذين يعتبرونه بمثابة صورة من صور التعاون الدولي، إلا أن نظام التفضيل الأوروبي OEEC إرتقى إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية EFTA والسوق الأوروبية المشتركة وأخيراً الإتحاد الأوروبي، لكن على العكس بالنسبة للنظام التفضيلي بين مصر ويوغسلافيا يضل صورة من صور

¹Ricardo Argiuello. *Op cit* .p4.

² احمد الكواز ، التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص8.

³ ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص217-218.

التعاون الدولي، من الملاحظ الجانب الإقليمي يلعب دور في الإتجاه التكاملي في هذه الصورة حتى يرقى النظام التفضيلي إلى درجات التكامل الأخرى.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين الدول الأعضاء ولكل دولة الحرية في فرض رسوم أو تخفيضها فيما بين تلك الدول وأية دولة أخرى غير عضوة في المنطقة التجارية الحرة،¹ إن التفاوت في مستوى التمييز ضد الغير، يجعل الأمر حاسماً في السيطرة على التدفقات التجارية القادمة من خلال مختلف الشركاء في إتفاقية التجارة الحرة، فقواعد المنشأ عادة صارمة، والتفتيش الجمركي مكلف، هذه الإجراءات ضرورية لمنع إنحراف التجارة.

أولاً: شروط منطقة التجارة الحرة: وتتضمن منطقة التجارة الحرة الشروط التالية وفقاً لإتفاقية الجات:²

- ◆ أن يشمل الإتفاق كل التجارة تقريباً بين الدول الأعضاء في المنطقة؛
- ◆ إلغاء الرسوم واللوائح المقيدة لكل التجارة تقريباً بين الدول الأعضاء ولا يكفي بتخفيض الرسوم ولكن المادة 24 من إتفاقية الجات أجازت نظام الحصص في أحوال إستثنائية كما هو الحال بالنسبة لبقية الأعضاء في إتفاقية الجات؛
- ◆ يلزم وجود شكل يتضمنه الإتفاق لتكون منطقة التجارة الحرة في زمن مقبول وعلى ذلك يجب أن يوضع جدول زمني لا يجاوز فترة معينة وإلا كان عدم تحديد توقيتات للتنفيذ من شأنه أن يحول منطقة التجارة الى نظام تفضيلي دائم لكل السلع والمنتجات؛
- ◆ يجوز أيضاً طبقاً لنص المادة 24 من الإتفاقية الجات أن تعوض الدول التي ستضار من إنشاء منطقة التجارة الحرة.

تتفوق مناطق التجارة الحرة عن مرحلة التفضيل الجزئي ب: أن منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر تشمل على مجموعة التدابير التي تلغى كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ويستثني من هذا التحرير الكامل خدمات، رأس المال كما أنه يتم وضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة والتي تتأثر كثيراً بوضع الترتيبات الخاصة بتحرير التجارة في الأجل القصير يترك للدول الأعضاء في المنطقة التجارة الحرة الكاملة في صياغة سياستها التجارية قبل العالم الخارجي بمعنى أن هذه

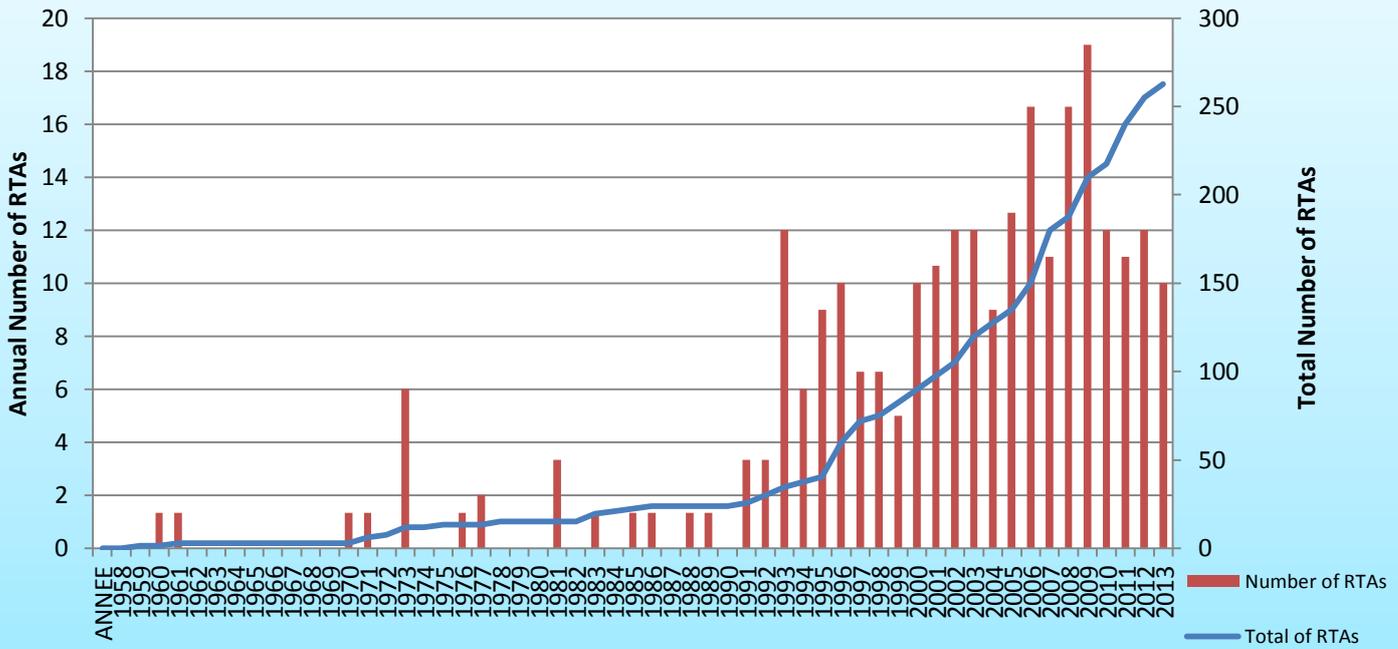
¹ أحمد عبد الرحمن احمد، *مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية*، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة السعودية العربية، 2001، ص ص71-72.

² إيمان عطية ناصف، *مرجع سبق ذكره*، 2008، ص ص218-219.

الدرجة التكاملية شأنها في ذلك شأن إتفاقية التفضيل الجزئي لا تشمل على توحيد السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي وإن هذه مهمة الدرجات التالية لسلم التكامل الاقتصادي.

فالشكل الموالي يوضح تزايد التكامل في اطار منطقة التجارة الحرة:

الشكل رقم (2-2): تطور عدد مناطق التجارة الحرة 1958-2013



المصدر: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، التقرير الحادي والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ماي 2014، ص10.

الشكل (2-2) يوضح تزايد مناطق التجارة الحرة عام بعد عام، ففي الفترة 1958 إلى 1992 نمو بطيء للمناطق التجارية الحرة لأن الدول لم تكن قادرة على التكتل بهذه الصورة لنقص المعرفة الجدية لإيجابيات الإندماج الإقتصادي الإقليمي، مع إعتادها على سياسات الحماية التجارية، لكن الفترة 1993-2013 شهدت نمو متزايد وهذا راجع لوعي الدول المنفردة لضرورة التكتل مع عدم معارضة إتفاقية الجات لهذه التجمعات لأنها بنظرها تساعد المنظمة التجارة العالمية للوصول إلى سوق واحدة عالمية، ظهرت ثلاث خطوط أساسية تعكس التوجه المتزايد نحو الإقليمية ضمن المشهد التجاري العالمي عند بداية القرن الجديد و هي¹:

¹ علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، - عدد 07، 2009 - ص114، 2010.

- ❖ هناك إتجاه متزايد بين الدول التي كانت دائما تعتمد على التحرير التجاري متعدد الأطراف لجعل الإتفاقيات الإقليمية أساس سياستها التجارية في المراحل القادمة؛
- ❖ أصبحت الإتفاقيات التجارية الإقليمية معقدة، و في كثير من الحالات فإن الأنظمة التشريعية الجديدة تجاوزت و سبقت ما تم الإتفاق عليه في منظمة التجارة العالمية؛
- ❖ يعكس تزايد إتفاقيات التفضيلات المتبادلة بين الدول المتقدمة و النامية إنخفاض إعتقاد بعض الدول على نظام التفضيلات غير المتبادلة؛

إن تعزيز نهج الإقليمية الرامية لإنشاء المجالات أو الفضاءات الاقتصادية الإقليمية يعد شرطاً ضرورياً لإلحاق هذه الفضاءات بالفضاءات الاقتصادية العملاقة وإنشاء أو تشكيل هذه الفضاءات يأتي تحت ذرائع وحجج مشاريع التكامل الإقليمي وعن طريق هذه الفضاءات تتكشف آليات الإلحاق، إن تشكيل الفضاءات الإقليمية سيمكن مراكز الرأس مالية المتقدمة بوصفها نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة من بسط هيمنتها على الإقتصاد الإقليمي سواء كانت آليات الهيمنة عن طريق الإستثمار الأجنبي أو عن طريق الشركات عابرة الوطنية أو عن طريق المؤسسات المالية أو عن طريق تدويل التجارة والإنتاج وأنماط التصنيع والتكنولوجيا، كما أن عملية إلحاق الفضاءات الإقليمية بالفضاءات الاقتصادية القارية سيسرع من عملية الخصخصة وما يرافقها من تآكل السلطة الوطنية والإستثمار الأجنبي ، وتعد الخصخصة شرطاً من شروط الإلحاق وخضوع نمط الإنتاج لشروط المركزية الاقتصادية¹ . وفيما يأتي أهم الفضاءات الاقتصادية الإقليمية المسيطر عليها :

- ◆ الفضاء الأمريكي على الفضاء الإقتصادي الشرق اوسطي؛
- ◆ الفضاء الأمريكي على النافتا؛
- ◆ الفضاء الأوروبي على الفضاء المتوسطي؛
- ◆ الفضاء الأمريكي على الجديدة على جنوب وشرق آسيا؛
- ◆ الفضاء الأمريكي على آسيا الوسطى؛
- ◆ الفضاء الأمريكي على الابيك؛
- ◆ الفضاء الأمريكي على الفضاءات في أمريكا اللاتينية ؛

¹ حميد الجميلي ، مرجع سبق ذكره، ص24.

ثانياً: **مشاكل منطقة التجارة الحرة:** من أهم المشاكل التي تواجهها مناطق التجارة الحرة والتي تنشأ عن عدم فرض تعريفه خارجية مشتركة تجاه الواردات من باقي العالم في ظل إلغاء جميع الرسوم على التجارة البينية بين البلدان الأعضاء، تتركز في احتمالات حدوث الرسوم على التجارة البينية بين البلدان الأعضاء، تتركز في احتمالات حدوث ما يدعى إنحراف التجارة والإنتاج والإستثمار، ونقصد بكل منهما ما يلي:¹

- ◆ **إنحراف التجارة:** إمكانية دخول الواردات من الدول الأخرى إلى بلد عضو في المنطقة ذي تعريفه جمركية عالية عن طريق عضو ذي تعريفه منخفضة؛
- ◆ **إنحراف الإنتاج:** يرتبط بتركيز إنتاج السلع التي تتطلب نسبا عالية من الموارد المستورد ذات مكون أو محتوى إستيرادي مرتفع في البلاد ذات التعريفه الجمركية المنخفضة؛
- ◆ **إنحراف الإستثمار:** يحدث هذا الإنحراف نتيجة تركيز المستثمرين نشاطاتهم في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة على المواد الأولية والوسيطه الجنان الضريبية مع إقامة مشروعات لجميع الأجزاء في بعض البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة؛

الفرع الثالث: الإتحاد الجمركي

تتفق دول الأعضاء في الإتحاد الجمركي على إزالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المشاركة فحسب، بل يكون هذا إتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية أي أن الدول الأعضاء لديها رسوم جمركية موحدة وبالتالي فإن إعتقاد قواعد المنشأ داخل الإتحاد الجمركي والحاجة إلى التفتيش الجمركي تلاشى عبر الزمن، أن الإتحاد الجمركي يقتصر عمله على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة و توسيع نطاق السوق ، لكنه يقتضي قيام الدول المشتركة فيه لتحويل الإتفاقيات التجارية بينها و بين الدول الأخرى غير الأعضاء في الإتحاد حتى لا تتعارض نصوصها مع إلتزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، وعدم عقدها إتفاقيات جمركية أو تجارية في النظام الجمركي دون موافقة الدول الأخرى المشتركة.

¹ علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص248.

أولاً- مسار الإتحاد الجمركي: إذن يعتبر خطوة أكثر تقدماً عن الصورة السابقة وذلك يتضمن إجراءات¹:

♦ تطبيق ما جاء في المنطقة التجارة الحرة من إلغاء القيود على التجارة الخارجية بين دول الأعضاء؛

♦ توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري لكل دول الأعضاء مع دول غير الأعضاء في الإتحاد؛

ثانياً- آثار إستراتيجية وآثار ديناميكية للإتحاد الجمركي: إن للإتحاد الجمركي آثار إستراتيجية وآثار ديناميكية تتمثل في ما يلي:

❖ الآثار الإستراتيجية : إن تكوين إتحاد جمركي بين مجموعة من الدول يتضمن كلا من حرية التجارة بين أعضائه من الدول في نفس الوقت قيوداً على الواردات من الدول غير الأعضاء، فإنه تكون له آثار إيجابية وسلبية على التجارة تتمثل في ما يأتي:

♦ **خلق التجارة:** الأثر الإيجابي على التجارة يحدث عندما تحفز إزالة الرسوم الجمركية الداخلية والحوافز الأخرى تجارة جديدة بين الأعضاء التي لا تزيح واردات من بلد ثالث خارج الإتحاد هذا أثر إيجابي ويعرف بخلق التجارة، ينتج من الانتقال من منتج مرتفع التكلفة داخل الإتحاد إلى منتج منخفض التكلفة أيضاً داخل الإتحاد؛

♦ **تحويل التجارة:** الأثر السلبي على التجارة يحدث عندما تشتري الدول الأعضاء كل منها الأخرى ما كانت تشتريه قبلاً من دول ثالثة خارج الإتحاد، هذا الأثر السلبي، ويعرف بتحويل التجارة، ينتج من الانتقال من منتج منخفض التكلفة خارج الإتحاد إلى منتج أعلى التكلفة داخل الإتحاد، وله بعدان رئيسيان؛ الأول: أثر الإنتاج السالب، والثاني: أثر الاستهلاك السالب:

- **أثر الإنتاج السالب:** وهو الأثر الذي يشير إلى انتقال الإنتاج من مصدر إنتاج ذات تكلفة نسبية أقل خارج الإتحاد الجمركي، إلى مصدر إنتاجي تكلفته النسبية أعلى داخل الإتحاد الجمركي، مما يترتب عليه القيام بعملية إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح المنتجين الأقل كفاءة داخل الإتحاد الجمركي؛

¹ رفعت السيد العوضى، اسماعيل علي بسبوني، **الاندماج والتحالف الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**، ط2، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2007، ص40.

- أثر الإستهلاك السالب: يرتبط أثر الإستهلاك السالب بزيادة معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وبالتالي تأثر الدخل الحقيقي للمستهلكين بارتفاع مستويات الأسعار؛

♦ صافي الأثر: إن ما ينتج بين الأثرين يطلق عليه صافي الأثر، إما يكون سالب أو موجب، وهذا يتوقف على عوامل مختلفة أهمها:¹

- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل؛
 - تقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء مع هياكل شركائها التجاريين الرئيسيين، حتى لا يكون تحويل التجارة من خارج دول التكتل أعلى من نمو التجارة داخله؛
 - تقارب مستوى الأداء والإستقرار الإقتصادي بين الدول الاعضاء في التكتل وذلك لتقليل إستقطاب المنافع إلى دولة واحدة او عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين؛
- وحتى تتغلب الآثار الإيجابية على الآثار السلبية، هناك مجموعة من القواعد يمكن الإسترشاد بها، نلخصها في ما يلي:²

- كلما زادت نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء كبر إحتمال زيادة الرفاهية الإقتصادية نتيجة إقامة الإتحاد الجمركي ؛
- كلما صغر نصيب حجم التجارة الخارجية في التجارة الكلية لكل دولة قبل قيام الإتحاد كبر إحتمال زيادة الرفاهية الإقتصادية نتيجة أثر خلق التجارة؛
- كلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء قبل الإتحاد، كلما زادت المكاسب عن أثر خلق التجارة وقلت الخسائر الناجمة عن أثر تحول التجارة، وكلما ضعفت الإزدواجية أو التنافسية بين المنتجات

¹ وهيبه حلبي، مصطفى بلمقدم، سعاد بوزيدي، تفاعل التكتلات الاقتصادية ومستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الإقتصادي العربي الواقع والافاق"، جامعة الاغواط، 17-19 أفريل 2007، ص296.

² بلقاسم زايري، هوارى بلحسن، تحليل إمكانات التكامل الإقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الإقتصادي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"، جامعة الاغواط، 17-19 أفريل 2007، ص151.

في دول الإتحاد قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد وبالتالي قلت النتائج الإيجابية من خلق التجارة؛

- كلما إتسع نطاق الإتحاد وازداد عدد الأقطار الأعضاء في الإتحاد زادت المكاسب الناجمة عن قيام الإتحاد ؛
- كلما إرتفع مستوى الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها البلاد الأعضاء قبل الإتحاد عن مستوى الرسوم الجمركية المفروضة بعد قيام الإتحاد زادت المكاسب نتيجة أثر خلق التجارة، وقلت الخسائر نتيجة أثر تحول التجارة؛

❖ الآثار الديناميكية: للإتحادات الجمركية آثار ديناميكية، أو طويلة الأجل، يصعب تحديدها كليا ولكنها يحتمل ان تكون أكثر أهمية بكثير، هذه ترجع إلى زيادة حدة المنافسة، وفورات الحجم، تشجيع الإستثمار، والإستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية، ويعني هذا في ما يأتي:¹

◆ **زيادة حدة المنافسة:** أن إنخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء المكونة للإتحاد يزيد من حدة المنافسة ، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى تزايد الكفاءة الاقتصادية في الصناعات المحمية (قبل تكوين الإتحاد) ، ففي حالة المنافسة يتم تخفيض تكاليف الإنتاج، وإدخال تحسينات تقنية على هذه الصناعات، وتحسين مستوى الجودة، وتقديم سلع جديدة، مما يعني تحول الموارد الاقتصادية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية والأكفأ إستخداماً للموارد الاقتصادية مما يزيد من الرفاه الاقتصادي؛

◆ **إقتصاديات الحجم الكبير :** يهدف تكوين الإتحاد الجمركي إلى توسيع السوق، وبالتالي فإنه يمكن تحقيق ما يسمى بوفورات الحجم (إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة إلى أدنى حد لها) فالإتحاد الجمركي يؤدي إلى توسيع السوق أمام السلع التي ينتجها القطر داخل الإتحاد ، مما يتيح للمشروعات الوصول إلى الحجم الأمثل؛

◆ **تشجيع الإستثمار:** أن توسع السوق الناجم عن تكوين الإتحاد الجمركي، يؤدي إلى خلق فرص جديدة، مما يجذب كل من الإستثمارات المحلية والأجنبية؛

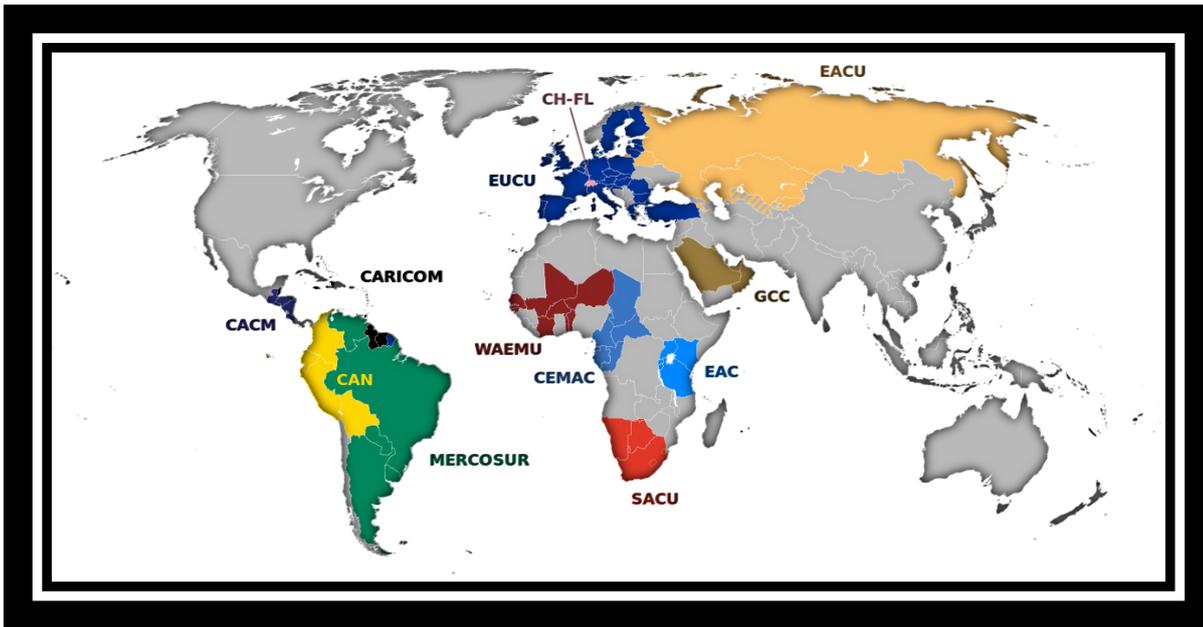
¹ كامل بكرى، الإقتصاد الدولي، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية،الإسكندرية،2003، ص ص201-202.

♦ **التخصص:** يمكن للدول المتحدة أن تستفيد من مميزات النسبية، عن طريق تخصص الدولة العضو بالسلعة التي تحقق فيها ميزة نسبية، وبذلك تتاح للدول المتحدة مجتمعةً فوائد الإتحاد الجمركي؛

♦ **معدلات التبادل:** تتمتع الدول المتحدة بزيادة قدرتها التفاوضية وبالتالي زيادة قدرتها على التأثير على معدلات التبادل لصالحها فالتفاوض بشكل مجموعة أفضل مما لو قامت به كل دولة على حده مما يزيد من مكاسب الدول المتحدة؛

فالشكل الموالي يوضح أهم الإتحادات الجمركية في العالم:

الشكل رقم (2-3): أهم تكتلات الاقتصادية إتحاد جمركي في العالم



- الاتحاد الجمركي الأوروبي
- الاتحاد الجمركي
- ميركوسور
- جماعة دول الأنديز
- جماعة شرق أفريقيا
- الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
- مجلس التعاون لدول الخليج
- سويسرا-ليشتنشتاين
- الجماعة الكاريبية
- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

Source: https://en.wikipedia.org/wiki/Trade_bloc, consulté le :01/01/2016.

الفرع الرابع: السوق المشتركة: إضافة إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود إتحاد جمركي، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء. مما يؤدي إلى إمكانية الاستفادة الكاملة من هذه العناصر حيث يمكن إنتقال العمال من المناطق التي يقل فيها الطلب عليهم إلى يزداد الطلب ، كذلك فإن رأس المال لن يبقى موصفا في مشروعات غير مجزية أو عاطلا في مناطق معينة ، فإنه يمكن في ظل إتفاقية السوق المشتركة مضاعفة فرص الإستثمار و زيادة كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج عنها في حالة الإتحاد الجمركي ، وعلى الرغم من ذلك فإن عدم تنسيق السياسات الضريبية و النقدية و الإنتاجية لا بد وأن يظهر تفاوتاً في درجة إستفادة الدول من الإتحاد، حيث تستفيد الدول الأكثر تقدماً من غيرها من الدول المشتركة في الإتحاد و ذلك لأن إلغاء القيود على التجارة و إنتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال و العمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الإتحاد ، كذلك فإن حرية إنتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة ، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب على ذلك من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

تشمل السوق المشتركة تنظيم ثلاث عناصر:¹

- ◆ إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- ◆ توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء؛
- ◆ إلغاء القيود على إنتقال عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال"؛

الفرع الخامس: الإتحاد الاقتصادي

يعتبر الإتحاد الاقتصادي أشمل أشكال دمج الإقتصاد، في مواعمة السياسات النقدية والمالية ، لها نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، ومع عدة قوانين مشتركة و خلق سلطة إتحادية مثل الإتحاد الاوروبي²، و يعد صورة أرقى من صور التكامل الإقتصادي عن السوق المشتركة حيث يجمع بين إلغاء القيود على حركات السلع و عوامل الإنتاج و بين قدر معين من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد إزالة التمييز الذي يرجع إلى إختلاف تلك السياسات إلا أنه يقصر عن توفير كافة المزايا المترتبة على توحيد كافة السياسات النقدية و الضريبية و الإجتماعية التي يتميز بها الإتحاد الإقتصادي التام.

¹ رفعت السيد العوضي، اسماعيل علي بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص40.

²Ricardo Argiuello ,op cit,p5.

يتضمن الإتحاد الإقتصادي أربعة عناصر:¹

- ◆ إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- ◆ توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء؛
- ◆ إلغاء القيود على إنتقال عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال"؛
- ◆ وجود درجة معينة من تنسيق السياسات الإقتصادية؛

الفرع السادس: تكامل إقتصادي وسياسي تام

هي مرحلة الإندماج الكامل او الوحدة الإقتصادية الكاملة التي تنسق الوحدة السياسية، ولهذا فهي تتضمن وحدة وتنسيق جميع السياسات الإقتصادية والإجتماعية، أما التنسيق الفعال في هذه المرحلة فيشمل أو ينتقل إلى السياسات الأمنية والدفاعية والخارجية²، و يفترض في هذا الإتحاد إنشاء سلطة عليا يكون لها الحق في إتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء، هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي، وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة.

يتضمن التكامل الإقتصادي والسياسي التام تنظيم خمسة عناصر هي:³

- ◆ إلغاء القيود الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- ◆ توحيد الإجراءات الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء؛
- ◆ إلغاء القيود على إنتقال عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال"؛
- ◆ توحيد السياسات النقدية والمالية و الإجتماعية؛
- ◆ إقامة سلطة عليا يكون لها الحق في إتخاذ القرارات ملزمة لكل الدول الأعضاء؛

يمكن النظر أن مراحل التكامل الإقتصادي على أنها الأنواع الست من أشكال التكتلات الإقتصادية، تطبق بشكل تدريجي إلى أن تصل إلى أعلى مراحلها، إذن التكامل الإقتصادي صيغة للعلاقات الإقتصادية التي تنشأ تعاقديا بين إقليمين أو أكثر بدوافع سياسية في الأساس، وهو بذلك يهدف إلى إدماج إقتصاديات الدول الأطراف لتكوين جماعة إقتصادية واحدة، عن طريق تجميع وتعبئة الموارد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة في هذه الدول، ويحقق حرية تبادل السلع والخدمات دون أية قيود مالية

¹ رفعت السيد العوضى، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

² علي القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 261.

³ رفعت السيد العوضى، مرجع سبق ذكره، ص 41.

أو جمركية، وكذلك حرية إنتقال رؤوس الأموال وإلغاء كافة أنواع التمييز بين إقتصاديات دول الجماعة تحقيقاً لهدف تجمع أجزاء متعددة، في كيان إقتصادي جديد أو كبير الحجم بهدف زيادة الرفاهية الإقتصادية.¹

نلخص أهم مراحل التكتلات الإقتصادية في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-2): مراحل التكامل الإقتصادي

مرحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي تجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق للسياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية والمالية تحدها السلطة المركزية
1- إتفاقيات التجارة التفضيلية	✓					
2- منطقة التجارة الحرة	✓	✓				
3- الإتحاد الجمركي	✓	✓	✓			
4- السوق المشتركة	✓	✓	✓	✓		
5- الإتحاد الإقتصادي	✓	✓	✓	✓	✓	
6- التكامل الإقتصادي والسياسي التام	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال ماسبق

من خلال جدول (2-2) تطور مراحل التكتل نلاحظ أن التكتلات الإقتصادية تتخطى عدداً من المراحل حتى تصل في النهاية إلى مرحلة التكامل الإقتصادي، كما أن هناك بعض التكتلات قد لا تهدف إلى تحقيق عملية التكامل الإقتصادي الكامل، وتكتفي بمرحلة أو مرحلتين فقط ، وعلى الرغم من عدم وجود

¹ سدا جمال خطيب، مرجع سبق ذكره ، ص ص101-102.

إتفاق بين الإقتصادييين حول ترتيب هذه المراحل، إلا أن التجربة العملية توضح أن هذا الترتيب تقوم به معظم التكتلات والإتحادات الناجحة، ولا سيما الإتحاد الأوروبي النموذج الأبرز.

الفرع السابع: آليات التكامل ومداخله: توجد عدة مداخل لتحقيق التكامل:¹

أولاً: تحرير التجارة: لأجل تحرير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية يوجد خطين رئيسين التحرير الجماعي للتجارة الدولية وذلك من خلال إتفاقيات الجات، والإطار الإقليمي الذي في صورة إتفاقيات التكامل الإقتصادي سواء بين الدول المتقدمة او الدول النامية؛

ثانياً: التكامل القطاعي: أن يكون شاملاً لجميع قطاعات الإقتصاد في الدول الأطراف او يكون قطاعياً يقتصر على قطاع او عدة قطاعات محددة من إقتصاداتها؛

ثالثاً: التكامل التنموي: التكامل الإقتصادي بين أقطار النامية جزءاً هاماً من بنیان إستراتيجيات التنمية وعلى هذا يجب أن يوضع مفهومه وترسم أهدافه ومداخله وأدواته ضمن تلك الإستراتيجيات بما تشمله من توجيهات أساسية وآليات متنوعة تتميز بالترابط والتماسك والتناسق الداخلي وهي الهدف الأسمى لقيام التكامل الإقتصادي؛

رابعاً: المشروعات المشتركة: يجب أن يكون تنسيق بين المشروعات المشتركة التي تقام في الأقطار الأطراف في عملية التكامل بسبب الندرة النسبية في الموارد، و إختيار المشروعات المشتركة طبقاً لأولويات التنمية ومتطلباتها وذلك بهدف رفع معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي هي هدف التكامل الإقتصادي؛

المبحث الثاني: نظريات حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لقد شهد الأدب الإقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث عدداً من التطورات الملحوظة في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينيات و الستينيات و حتى السبعينات و هي الفترات التي رافقت البناء الأوروبي بدء بمنطقة التجارة الحرة و وصولاً إلى الإتحاد الأوروبي، كما شهد العديد من التطورات في الجانب التطبيقي في حقبة الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي، هذه التطورات التي ساهمت في بناء و تنوع النماذج الإقتصادية المستخدمة في دراسة و تحليل الآثار الإقتصادية بمختلف أنواعها على الإقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، لذلك جاءت عدة نظريات تفسر هذه الظاهرة على حسب المدى التاريخي.

¹ إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 232-238.

يمكن القول أن نظرية التكامل الاقتصادي جزءا من الاقتصاد الدولي فرع من فروع علم الاقتصاد، في حيث هاته النظرية أوسع مجالا من نظرية التجارة الدولية، تقضي بإدماج أسواق قومية لتحقيق النمو الاقتصادي، فضلا عن الحاجة إلى التنسيق الاقتصادي الذي يستوجب قيامه.

المطلب الأول: النظرية الاتحادية

تسعى هذه النظرية إلى تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى إتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الإتفاق عليه، إذ يشترط المنهج الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الإتحاد الجدي، ويعطي أنصار هذا الإتجاه، الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ناجح للدولة الفيدرالية، أما عن وسائل تحقيق هذا الهدف فهي الوسائل نفسها التي إتبعته لإنشاء الدولة الفيدرالية مثل عقد دستور فيدرالي أو الإتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية.

وقد وجدت الفيدرالية صدى لها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعا تشرشل عام 1946 إلى إنشاء إتحاد فيدرالي في أوروبا، أو ما أطلق عليه "الولايات المتحدة الأوروبية"، وإن كان قد تخلى عن الفكرة بعد عودته مرة أخرى إلى الحكم عام 1951 ما يؤخذ على الإتحاد الفيدرالي أنه يصلح أكثر كنمط من أنماط التكامل الإقليمي خاصة بين الدول والمجتمعات المتجانسة من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ... الخ، بحيث أن الشكل الفيدرالي بالنسبة لهذه الدول يعتبر أسرع وأنجح وسيلة لتكاملها من الأشكال الأخرى المفتوحة، أما على المستوى الدولي فإن الإتحاد الفيدرالي صعب التحقيق بالنظر لواقع المجتمع الدولي.¹

وواضح أن المنهج الإتحادي ليس نظرية للتكامل بالمعنى العلمي الدقيق، بل هو في الواقع بمثابة إستراتيجية تستهدف تحقيق تكامل سياسي، تترك لدولة الإتحاد إختيار السياسات التي تطبقها، بما في ذلك السياسات الاقتصادية التي قد تكون جانب منها معينا بتضييق الفروق في مستويات النمو بين الدول الأعضاء في الوحدة، تشير التجارب الإتحادية الأوروبية (ألمانيا، إيطاليا، سويسرا) إلى أن ما طور الوحدة فيها هو تماثل أعظم على النمو في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، أما الدول النامية فإن الهدف ليس مجرد إنشاء دولة الوحدة وتعزيز قوتها، إنما هو الإستفادة من تعبئة مواردها الذاتية في مواجهة قوى إقتصادية خارجية متفوقة.²

المطلب الثاني: النظرية التعاملية

يرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم "كارل دويتش" أن هذا الأمر سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر

¹ نوال شحاب ، مرجع سبق ذكره، صص 11-12.

² عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة-

الجزائر، 2008، صص 56.

بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق ، و بناءا عليه يفضل إتباع منهج تعاملتي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الإجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون إلترام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الإعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل مكثفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.¹

أساس هذا الطرح هو تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور الجماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الإستعداد للإستجابة التبادلية بينهما، وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية، الإقتصادية الإجتماعية والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص إحتتمالات إستخدام العنف في العلاقات فيما بينهم، وإلى توفير مؤسسات وأدوات تنقلهم سلميا إلى مجتمع آمن الذي حسب رأي أهم دعاة هذا المنهج "كارل دويتش"، يأخذ أحد شكلين²:

1-المجتمع الموحد: الذي تتدمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر؛

2-المجتمع التعددي: الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون؛

فالعبرة حسب "Deutsch" ليست في الأطر المؤسسية بل في الإحساس بالإنتماء إلى واحدة أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالإنتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل.

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية

يتفق أنصار هذه النظرية مع ما نادى به النظرية التعاملية من التدرج كبديل للتحويل المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلاف الذي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها، على أن يسحب ذلك التنازل إلى مؤسسات إقليمية تنتقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدولة القطرية، يؤدي هذا إلى فكرة ترسيخ التكامل ذاتها، وتقبل الإنتقال إلى جوانب أخرى، و استكمال بناء المؤسسات الإقليمية، إلى أن يتم بناء مقومات دولة الوحدة.³

الفرع الأول: المقاربة الوظيفية

ترتبط هذه المقاربة بإسهامات ديفيد ميتراني دعاة المدرسة الوظيفية التي ظهرت بين الحربين ، نقطة الإنطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال، و تعتبر الوظيفية كمنفذ للإندماج إذ تتضمن كل حالات

¹ - أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحركة التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الأخضر، باتنة-الجزائر، 2007، ص4.

² نوال شحاب ، مرجع سبق ذكره، ص13.

³ - عقبة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص56.

الإندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الإندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الإندماج الوظيفي، ويرى ميثراني أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني ومثل هذه الأعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا وحسب إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكامل، لأن نمو مثل هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية، وفي نظرية هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى¹.

ويعتمد ميثراني في تحليله للتكامل الدولي على "مبدأ الانتشار" و الذي يعني أن تطور التعاون الدولي في مجال معين سيؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التعاون الدولي و من ثم السلم العالمي، ذلك أن التعاون خصوصا في مجاله الاقتصادي سيؤدي إلى نقل الإهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى المشكلات الفنية و الاقتصادية.

أبرز ما يمكن ملاحظته على هذا الاتجاه هو:

- ❖ التركيز على الجانب الاقتصادي و الفني على حساب الجانب السياسي المثير للصراعات.
- ❖ الدعوة لإنشاء منظمات دولية ترعى الشؤون الدولية المشتركة؛
- ❖ ضرورة تسيير هذه المؤسسات من طرف فنيين متخصصين و منفصلين عن النشاطات السياسية؛

حاولوا منظرون آخرون الاستفادة من الأخطاء و الإنتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية و أسسوا لما يسمى بالوظيفية الجديدة حيث إبتعدوا عن مفهوم التكامل الدولي ليبحثوا حول مقومات التكامل الإقليمي.

الفرع الثاني: الوظيفية الجديدة:

أهم منظريها أرنست هاس، وقد بدأ بنقد الأفكار الوظيفية ميثراني أصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة. في 1964 بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور ميثراني إنطلق من نقد فكرة الفنية بما فيها الاقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة" أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق.

كما أنه من الواضح أن الوظيفة الجديدة-كمنهج للتكامل الاقتصادي- تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية حيث تؤكد على إعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا، لكن دون أن

¹ سكينه حملوي، واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد

يتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين وهو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية، ويتمثل محور الوظيفة الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن ان تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة إنفرادية والتي بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.

فالتكامل عملية متعددة المراحل يدفع إنجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أكثر تعقيدا، الأمر الذي يقتضي ضرورة تعزيزه بسلطة لها قدرة إجراء إختيارات سياسية ، ولا تقدم الوظيفة الجديدة شكلا نهائيا لعملية التكامل ، لأنها تنظر إليها على أنها عملية مستمرة، ولكنها في نفس الوقت تؤكد على أهمية إنشاء مؤسسات للتكامل كأحد مؤشرات نجاح العملية، وكثيرا ما تستخدم هذه النظرية لتفسير التجربة التكاملية الأوروبية التي تأثر بها الكثير من منظري الوظيفة الجديدة.¹

لكن هذه النظرية إتخذت وجهها جديدا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثه

إسهامات كل من أرنست هاس (Ernst Hass)، أميتاي ايتزيوني (Amitai Etzioni)، وكارل دويتش

(Karl Deutsch) الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية:²

✳ توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الإجتماعية في الدول المعنية،
بالإعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى،

✳ وجوب تخصيص موارد إقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة في إقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛

✳ وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية، فالبعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية؛

المطلب الرابع: نظرية التكامل الإقتصادي "الإتحاد الجمركي"

تشكل نظرية الإتحاد الجمركي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الإقتصادي، بوصفها:

تدرس الوحدة الأساسية الإتحاد الجمركي للتكتلات الإقتصادية بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وهي في هذا تختلف جوهريا عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أي عدد من الدول، وربما العالم كله، حسب ترتيبات منظمة التجارة العالمية، في المستقبل.

وتعتمد آلية السوق الرأسمالية قاعدة وإطار لتحليل التكامل الإقتصادي أو المدخل التجاري دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي.

¹ نوال شحاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 14-15.

² - أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

وتركز الإهتمام بنظرية الإتحاد الجمركي بعد أن أصبحت التكتلات الاقتصادية أحد تطورات البارزة في العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، فعلى الرغم من أن هناك أراء عديدة بخصوص الإتحادات الجمركية منذ البدايات الأولى لإنشائها في القرن السادس عشر، حيث تناولت جوانب منها كتابات البعض مثل أوجستن كورنو في القرن 19، نكلوت ويكل النصف الأول من القرن 20، إلا أن التحليلات النظرية بصدد الإتحادات الجمركية تركزت في النصف الثاني من القرن العشرين، فأول تحليل نظري مترابط عن القضايا التي يشمل عليها الإتحاد الجمركي ظهر في وقت واحد، في كتابات جاكوب فاينر وموريس باي وهربرت جيرش، لكن هناك إجماعاً على أن الصياغة النظرية للإتحاد الجمركي بدأت تأخذ أبعادها بعد صدور دراسة الإقتصاد الأمريكي المعروف فاينر قضية الإتحاد الجمركي وبعد جاكوب باي قام كل من جيمس ميد وريشارد ليسي وكلفن لانكاستر وغيرهم بتطوير هذه النظرية.¹

وفي إطار نظرية الإتحاد الجمركي دارت معظم مناقشة النظرية بدراسة وتحليل القضايا التالية:²

- ◆ الآثار الاقتصادية الإستاتيكية لمراحل ودرجات سلم التكامل الإقتصادي؛
- ◆ الآثار الاقتصادية الديناميكية لمراحل ودرجات سلم التكامل الإقتصادي الإقليمي.
- ◆ المشكلات المنبثقة عن إختفاء الصفة لنمط السياسات الماكرو-إقتصادية للدول الأعضاء، وذوبان الفروق والإختلافات القومية بينها، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسة التجارة الخارجية، وسياسات الإستثمار والصرف الأجنبي؛
- ◆ دراسة الإمكانات المتاحة لتوحيد أو تنسيق السياسات الماكرو-إقتصادية للدول الأعضاء داخل المنطقة التكاملية، ولو على مراحل ولفترات زمنية إنتقالية.
- ◆ تحليل الآثار الاقتصادية الكلية لدرجات سلم التكامل الإقتصادي الموجب على نمو الإقتصادي للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

حظيت نظرية الإتحاد الجمركي بإهتمام واسع وبشكل لم تبلغه نظرية أخرى، ظهرت نظرية الإتحاد الجمركي والتي أصبحت فيما بعد نظرية للتكامل الإقتصادي كتطبيق لنظرية التجارة الدولية والتي تقوم على مبدأ المزايا النسبية، فقد أوضح ريكاردو إن قيام التجارة الدولية على أساس إختلاف النفقات النسبية وبإفتراض المنافسة الكاملة وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية، سيؤدي إلى إستخدام الموارد بكفاءة قصوى وبنعكس بالتالي في زيادة رفاهية الدول ورفاه العالم ككل ، تندرج نظرية الإتحاد الجمركي تحت النظرية العامة للتعريف ، وبشكل خاص تتعلق بالشق الذي يتناول أثر التمييز الجغرافي على تفضيلات التجارة.

¹ علي القزويني، مرجع سابق ذكره، ص ص133-134.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق"، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 302.

من هنا يظهر أن أي دراسة للعملية التكاملية تحتاج إلى الجمع بين هذه المقاربات التقليدية والحديثة منها، ذلك أن واقع العملية التكاملية أينما كان، يبين صعوبة الفصل بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مست كل المجالات الاقتصادية، والظاهرة الواضحة التي فرضت وجودها، وتعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلقة بالتوجه البارز نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة وهي التي تضم دول متقدمة و أخرى نامية، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل تدفع بدولة ما أو مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية إلى تكوين كتل أو الإنضمام إلى كتل قائم بالفعل قصد تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن، التنمية والمصلحة المشتركة، وعموما فرضت المشكلات الاقتصادية وتنوعها وتعقدها وتزايد وتعدد المشكلات الإقليمية والدولية، من حيث الاختلاف والتعقيد في الشؤون الاقتصادية والثقافية والإدارية، ومن حيث المسافات ، قد بلغ حدا لا يسمح ولا يستقيم معه إلا الإهتمام بالعمل المشترك الذي يتناول كل هذه المشاكل في مسؤولية عامة مشتركة، وفي تعبير آخر فإن وحدة المصالح الاقتصادية أوجدت العديد من التجمعات الاقتصادية في كل قارت العالم.

وقد أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعتبر الإتجاه نحو التكتل الاقتصادي بين الدول من أبرز وأهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التكتلات وحجم مبادلاتها التجارية، وما يترتب عن ذلك في العلاقات بين الدول المشكلة أو الأعضاء في التكتل وبين الدول الأخرى.

المطلب الاول: نموذج التكتلات الاقتصادية شمال-جنوب "النافتا"

إن العلاقات الاقتصادية بين دول الأمريكيتين ذات طبيعة خاصة، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات هيمنة اقتصادية وسياسية داخل هذه الدول، والشركات العملاقة التابعة لها تحدد هذه العلاقات، بل أن هناك "قانون مونور"، وهو قانون بموجبه أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها الحق في أن

تتدخل في أية دولة من الدول أمريكا الجنوبية لإعتبرات تراها،¹ في حين تعد خطوة تأسيس إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA منطقة نفوذ إقتصادي للولايات، حيث أعلن الرئيس الأمريكي مونرو عام 1823 أن الأمريكيتين منطقة نفوذ للولايات المتحدة، فتحول المبدأ اليوم من النفوذ السياسي إلى الإقتصادي.²

الفرع الأول: إتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك

النافتا هي كتلة تجارية ثلاثية في أمريكا الشمالية، وهي تتألف من إثنين من البلدان والصناعية الكبرى الولايات المتحدة وكندا، والمكسيك، وهي البلدان النامية، ومن أكبر تجارة في العالم كتلة وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي 2010.. الخطوات الأولى نحو نافتا الرئيس رونالد ريغان الولايات المتحدة الذي كان من أشد المؤمنين في الأسواق الحرة وأول من إقترح الشمالية منطقة التجارة الحرة لأمريكا، وكان السبب وراء نافتا أن فتح القارة إلى التجارة الحرة من شأنه أن يزيد الرخاء لجميع البلدان من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى سوق أوسع وخيار أوسع من السلع والخدمات للإستهلاك، وكان الهدف هو تعزيز حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية الثلاثة بلدان، وافقت جميع الدول الثلاث لإعطاء كل وضع آخر "الدولة الأكثر رعاية".³

بدأت فكرة النافتا-بظهور في عهد الرئيس جورج بوش الاب الذي تميز بالركود الإقتصادي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن حل للخروج من حالة ركود الإقتصادي إلى حالة الإنتعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية بإعتبرها الدينامو الذي يحرك عملية النمو الإقتصادي وزيادة الإستثمار وانخفاض معدل البطالة وإنعاش الإقتصاد مرة أخرى، وعليه فقد فكرت الولايات المتحدة في إنشاء إتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك.⁴

وقد إستأثرت هذه الإتفاقية بإهتمام الرأي العام في الدول الثلاث وخصوصاً داخل أمريكا مما حدا بالرئيس الأمريكي بل كلنتون وهو المؤيد لهذه الإتفاقية بشدة من إطلاقه كلمة "التاريخي" على هذه الإتفاقية بإعتبار أنه يمثل إتجاهاً أمريكياً نحو المنافسة الحرة بدلاً من التفوق وحماية الإقتصاد المحلي،

¹ رفعت السيد العوضى، اسماعيل علي ببيوني، مرجع سبق ذكره، ص43.

² أحمد البرسان، نافتا: أكبر كتلة إقتصادي في العالم الجديد.. هل يجذب المصرفية الإسلامية الإقتصادية ، جريدة العرب الإقتصادية والدولية، الرياض، العدد 6350، مارس 2011، ص1.

³ Animesh Singh , **A Brief Analysis of the Impact of NAFTA on the United States and Mexico**, Peter's College, 15November2011, Without publication year ,p2.

⁴ علي عبد الفتاح ابوشراة، الإقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار الميسرة، عمان، 2007، ص436.

أعلنت الدول الثلاث عزمها الدخول ترتيبات منطقة التجارة الحرة ، وبدأ التسلسل الزمني للأحداث في يلي:¹

- 10 يونيو 1990: كندا، الولايات المتحدة، والمكسيك تتفق على أن تنتهج إتفاقية للتجارة الحرة
 - 5 فبراير 1991: مفاوضات نافتا تبدأ؛
 - 17 ديسمبر 1992: توقيع اتفاقية النافتا من قبل قادة من كندا والولايات المتحدة، والمكسيك.
 - أغسطس 1993: إتفاقات جانبية إضافية عن العمل والبيئة والتفاوض؛
 - 1 يناير 1994: نافتا يدخل حيز التنفيذ؛
- الخريطة الموالية تمثل موقع تكتل النافتا:

الشكل رقم(2-4): خريطة التكتل الإقتصادي النافتا



Source: <https://ar.wikipedia.org/wiki,01/01/2016>.

تبلغ مساحة التكتل النافتا 21578137 كم² في حين بلغ عدد سكانه 471964016 نسمة سنة 2013.

الفرع الثاني: مقومات ومؤشرات تكتل النافتا

يمثل النافتا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم إقتصاد يقارب 7 تريليونات دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة، وإذا تفحصنا أهداف هذا الإتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الإتحاد الأوروبي، فهي بعد

¹ http://www.naftanow.org/about/default_en.asp.consulte le.,01/01/2016.

تحقيق إقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها لتعزيز القدرة التنافسية مع التكتلات الإقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الإتحاد الأوروبي.¹

وقد تضاعفت التجارة الأمريكية مع شركائها في إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ بدء نفاذ الإتفاق، لديها زيادة أسرع من التجارة مع بقية العالم، ومنذ عام 1993 نمت التجارة مع المكسيك أسرع من التجارة مع كندا أو مع البلدان غير نافتا، في عام 2011 التجارة الثلاثية بين شركاء نافتا وصلت إلى عتبة تريليون دولار، وفي عام 2016 كانت كندا السوق الرائدة بينما جاءت المكسيك في المرتبة الثانية، وتحل البلدين 34% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016، أما الواردات، كندا والمكسيك المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، كما يشكلان البلدان 26% من واردات الولايات المتحدة في عام 2016.²

إتبع إتفاقية النافتا أساليب عدة لتحرير التجارة في إطار التكتل وتضم:³

- بالنسبة للتعريف الجمركية: تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع إلى 15 عاما؛
- إزالة القيود المفروضة على الإستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة.
- تحري تجارة في الخدمات ومنح المعاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح التراخيص عمل المتخصصين؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية إنتاج الأدبي وتسجيلات وبرامج الكمبيوتر.... الخ؛

أولاً- التجارة السلع بين أعضاء دول النافتا: سوف نتطرق لأهم مؤشرات التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك:

أ- التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا: بلغت التجارة الأمريكية مع كندا أكثر من الضعف في العقد الأول من إتفاقية التجارة الحرة / نافتا 1989-1999 من 166.5 بليون دولار إلى 362.2 بليون دولار، وارتفعت الصادرات الأمريكية إلى كندا من 100.2 بليون دولار في 1993 إلى 312.1 بليون دولار في عام 2014، ثم انخفضت إلى 266.8 بليون دولار في عام 2016، وارتفعت واردات الولايات المتحدة من كندا من 110.9 بليون دولار في عام 1993 إلى 349.3 بليون دولار في عام 2014، ثم إنخفضت إلى 278.1 بليون دولار في عام 2016، وبعد أن هبطت خلال فترة الركود في عام 2001، بلغ مجموع

¹ اسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص73.

² M.ANGELES VILLARREAL, IAN F.FERGUSON, **The North American Free Trade Agreement (NAFTA)**, Congressional Research Service, United States of America, May 24, 2017, p.11

³ اسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص74.

i التجارة مع كندا رقما قياسيا جديدا بلغ 600.6 بليون دولار في عام 2008، إلا أنها تقع ضحية للمال في عام 2009 عندما إنخفض إلى 430.9 بليون دولار، وقد واجهت الولايات المتحدة عجزا تجاريا مع كندا منذ عهد اتفاقية التجارة الحرة / منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، من 9.9 بليون دولار في عام 1989 إلى 78.3 بليون دولار في عام 2008، من قبل حيث تراجعت خلال ركود عام 2009، وفي عام 2016، انخفض العجز التجاري مع كندا إلى مزيد من 11.2 بليون دولار. أنظر الجدول (2 -3)

الجدول رقم (2 -3): تجارة السلع الولايات المتحدة مع كندا 1993-2016

الوحدة: بليون دولار

كندا				
الميزان التجاري	الواردات	الصادرات		
10.8-	111.2	100.4		1993
14.0-	128.4	114.4		1994
17.1-	144.4	127.2		1995
21.7-	155.9	134.2		1996
15.5-	167.2	151.8		1997
16.7-	173.3	156.6		1998
32.7-	198.7	166.6		1999
51.9-	230.8	178.9		2000
52.8-	216.3	163.4		2001
48.2-	209.1	160.9		2002
51.7-	221.6	169.9		2003
66.5-	256.4	189.9		2004
78.5-	290.4	211.9		2005
71.8-	302.4	230.7		2006
68.2-	317.1	248.9		2007
78.3-	339.5	261.1		2008
21.6-	226.2	204.7		2009
28.4-	277.6	249.3		2010
34.0-	315.3	281.3		2011
31.6-	324.3	292.7		2012
31.7-	332.5	300.8		2013
36.5-	349.3	312.8		2014
15.5-	296.2	280.6		2015
11.2-	278.1	266.8		2016

ⁱ Source: M. ANGELES VILLARREAL, IAN F. FERGUSSON, The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service, United States of America, May 24, 2017, p34.

ب- التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك: تعتبر الولايات المتحدة الشريك الرئيسي للمكسيك في تجارة السلع ، ازدادت الصادرات الأمريكية إلى المكسيك بسرعة منذ إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث ارتفعت من 41.6 بليون دولار في عام 1993 إلى 231 بليون دولار في عام 2016، بزيادة قدرها 455%، وارتفعت واردات الولايات المتحدة من المكسيك من 39.9 بليون دولار في عام 1993 إلى 294.2 بليون دولار في عام 2016، بزيادة قدرها 637%، تراجع الميزان التجاري مع المكسيك من فائض قدره 1.7 بليون دولار في عام 1993 إلى عجز قدره 74.8 بليون دولار في عام 2007، ومنذ ذلك الحين، إنخفض العجز التجاري مع المكسيك إلى 63.2 بليون دولار في عام 2016. انظر الجدول (2 - 4)

فتسارعت وتيرة النمو الإقتصادي في المكسيك خلال الفترة 2012- 2016 حيث بلغت نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي السنوي معدلا متوسطا بلغ 2.5 % وذلك بنسبة تزيد ب 1.4 % عن تلك المسجلة خلال الفترة 2007-2011، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 10000 دولار، واستطاعت المكسيك الإبقاء على التضخم تحت السيطرة ضمن نطاق يتراوح بين 2 % و 4 % سنويا.¹

¹ تقرير مراجعة السياسة التجارية - المكسيك، قطاع التجارة الخارجية" ادارة سياسات التجارة الخارجية"، وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، 2017، ص2.

الجدول رقم (2-4): تجارة السلع الولايات المتحدة مع المكسيك 1993-2016

الوحدة: بليون دولار

المكسيك			
الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	
1.7	39.9	41.6	1993
1.3	49.5	50.8	1994
15.8-	62.1	46.3	1995
17.5-	74.3	56.8	1996
14.5-	85.9	71.4	1997
15.9-	94.6	78.8	1998
22.8-	109.7	86.9	1999
24.6-	135.9	111.3	2000
30.0-	131.3	101.3	2001
37.1-	134.6	97.5	2002
40.6-	138.1	97.4	2003
45.2-	155.9	110.7	2004
49.9-	170.1	120.2	2005
64.5-	198.3	133.7	2006
74.8-	210.7	135.9	2007
64.7-	215.9	151.2	2008
47.8-	176.7	128.9	2009
66.3-	230.0	163.7	2010
64.6-	262.9	198.3	2011
61.7-	277.6	215.9	2012
54.6-	280.6	226.0	2013
55.4-	295.7	240.3	2014
60.7-	296.4	235.7	2015
63.2-	294.2	231.0	2016

Source: M. ANGELES VILLARREAL, IAN F. FERGUSSON, The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service, United States of America, May 24, 2017, p34.

ثانياً- تجارة الخدمات بين أعضاء دول النافتا: سوف نتطرق لأهم مؤشرات التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك:

أ- تجارة الخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا: إزدادت الصادرات الأمريكية إلى كندا بسرعة منذ إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث إرتفعت من 17.0 بليون دولار في عام 1993 إلى 56.4 بليون دولار في عام 2015، وإرتفعت واردات الولايات المتحدة من كندا من 9.1 بليون دولار في عام

i
1993 إلى 19.0 بليون دولار في عام 2015 ، تضاعف الميزان التجاري مع المكسيك من فائض قدره 7.9 بليون دولار في عام 1993 إلى فائض قدره 27.4 بليون دولار في عام 2015. انظر الجدول (2 -5)

الجدول رقم (2 -5): تجارة الخدمات الولايات المتحدة مع كندا 1993-2015

الوحدة: بليون دولار

كندا			
الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	
7.9	9.1	17.0	1993
7.3	9.9	17.2	1994
6.9	11.0	17.9	1995
7.1	12.4	19.5	1996
6.8	13.7	20.5	1997
4.4	15.0	19.4	1998
6.3	16.6	22.9	1999
6.6	18.2	24.8	2000
6.9	17.8	24.7	2001
6.8	18.4	25.2	2002
7.6	20.0	27.6	2003
8.3	21.2	29.5	2004
10.2	22.6	32.8	2005
14.0	23.9	37.9	2006
17.0	25.7	42.7	2007
19.4	26.0	45.4	2008
19.8	23.7	43.5	2009
25.7	27.4	53.1	2010
27.8	30.5	58.3	2011
30.8	31.1	61.9	2012
32.1	30.8	62.9	2013

31.7	30.3	62.0	2014
27.4	29.0	56.4	2015

Source: M. ANGELES VILLARREAL, IAN F. FERGUSSON, The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service, United States of America, May 24, 2017, p35.

ب- تجارة الخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك: في الخدمات، كان لدى الولايات المتحدة فائض قدره 9.6 بليون دولار في عام 2016 في التجارة مع المكسيك، زادت صادرات الخدمات الخاصة إلى المكسيك من 10.4 بليون دولار في عام 1993 إلى 31.5 بليون دولار في عام 2015، وارتفعت واردات الخدمات الخاصة الأمريكية من المكسيك من 7.4 بليون دولار في عام 1993 إلى 21.9 بليون دولار في 2015. انظر الجدول (2 - 6)

الجدول رقم (2 - 6): تجارة الخدمات الولايات المتحدة مع المكسيك 2015-1993

الوحدة: بليون دولار

المكسيك			
الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	
3.0	7.4	10.4	1993
3.4	7.9	11.3	1994
0.8	8.9	8.7	1995
0.5	9.9	9.4	1996
0.9	9.8	10.8	1997
1.9	9.7	11.7	1998
4.5	11.2	14.2	1999
4.6	10.9	15.8	2000
5.8	12.3	16.7	2001
5.6	12.5	17.9	2002
6.0	13.9	18.5	2003
5.6	14.9	19.5	2004
8.1	15.3	22.5	2005
8.9	15.9	23.8	2006

9.7	14.0	25.0	2007
10.3	14.0	26.2	2008
8.9	14.0	22.9	2009
10.6	14.0	24.6	2010
11.7	14.7	26.4	2011
12.8	15.4	28.2	2012
12.6	17.3	29.9	2013
10.3	19.9	30.2	2014
9.6	21.9	31.5	2015

Source: M. ANGELES VILLARREAL, IAN F. FERGUSSON, The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service, United States of America, May 24, 2017, p35.

ثالثاً- الإستثمار الأجنبي بين أعضاء دول الناقتا: سوف نتطرق لأهم مؤشرات الإستثمار الأجنبي بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك:

أ- الإستثمار الأجنبي بين الولايات المتحدة وكندا: تعتبر الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر في كندا ، فقد بلغ مخزون الولايات المتحدة من الإستثمار الأجنبي المباشر في كندا 352.9 بليون دولار في عام 2015 ، بعد أن كان 69.9 بليون دولار في عام 1993 ، ويمثل الإستثمار الأمريكي 49.4% من إجمالي مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في كندا من المستثمرين العالميين، وبلغ متوسط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى كندا 3.28 بليون دولار في السنوات الخمس السابقة لإتفاقية التجارة الحرة، وإنخفض بالفعل إلى متوسط 1.7 بليون دولار في السنوات الست الأولى من إتفاقية التجارة الحرة، ويعزى ذلك أساساً إلى سحب إستثمارات فروع المصانع المملوكة للولايات المتحدة في كندا، غير أن تدفقات الولايات المتحدة إلى كندا قد زادت بشكل ملحوظ إلى 20.1 بليون دولار في المتوسط خلال السنوات العشر من 2005 إلى 2015 أي ما يعادل حالياً 22% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الكندي، على النقيض من 1% في بداية إتفاقية التجارة الحرة، وبلغ متوسط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الكندية إلى الولايات المتحدة سنوياً 2.3 بليون دولار في خمس سنوات قبل إتفاقية التجارة الحرة، ومتوسط سنوي قدره 1.8 بليون دولار خلال سنوات إتفاقية التجارة الحرة، ولكن في الآونة الأخيرة إلى متوسط سنوي قدره 9.9 بلايين دولار في السنوات العشر حتى عام 2015. انظر الجدول (2 -7)

تغيرت وجهة نظر الإستثمار الأجنبي المباشر بين الكنديين، من منظور يمكن إعتباره خوفاً أو معادياً

كوسيلة للسيطرة الأجنبية على الإقتصاد الكندي، إلى وسيلة أكثر ترحيباً، لإدراج وظائف وتقنيات جديدة ناجمة عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (2 -7): الإستثمار الاجنبي بين الولايات المتحدة وكندا 1993-2015

الوحدة: بليون دولار

الإستثمار الأجنبي للولايات المتحدة في كندا	الإستثمار الأجنبي لكندا في الولايات المتحدة	
69.922	40.373	1993
74.221	41.219	1994
83.498	45.618	1995
89.592	54.836	1996
96.626	65.175	1997
98.200	72.696	1998
119.590	90.559	1999
132.472	114.309	2000
152.601	92.420	2001
166.473	92.529	2002
187.953	95.707	2003
214.931	125.276	2004
231.836	165.667	2005
205.134	165.28	2006
250.642	201.924	2007
246.483	168.746	2008
274.807	188.943	2009
295.206	192.463	2010
330.041	205.225	2011
366.709	214.314	2012
370.259	222.989	2013

358.452	257.142	2014
352.928	268.972	2015

Source: M. ANGELES VILLARREAL, IAN F. FERGUSSON, *The North American Free Trade Agreement (NAFTA)*, Congressional Research Service, United States of America, 24 May, 2017, p37.

ب- الإستثمار الاجنبي بين الولايات المتحدة والمكسيك: وكان الإستثمار الأجنبي المباشر جزءا لا يتجزأ من العلاقة الإقتصادية بين الولايات المتحدة والمكسيك لسنوات عديدة، وخاصة بعد نافتا، الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للإستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك، وارتفعت قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في المكسيك من 15.2 بليون دولار في عام 1993 إلى 104.4 بليون دولار دينار في عام 2012، ثم إنخفضت إلى 92.8 بليون دولار في عام 2015، وقد تأثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بعوامل أخرى على مر السنين، مع نمو أعلى والتوسع الإقتصادي خلال أواخر التسعينات، وببطء النمو في السنوات الأخيرة، بسبب التباطؤ الإقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 .
انظر الجدول (2 - 8)

الجدول رقم (2 - 8): الإستثمار الأجنبي بين الولايات المتحدة والمكسيك 1993-2015

الوحدة: بليون دولار

الإستثمار الاجنبي للمكسيك	الإستثمار الاجنبي للمكسيك في الولايات المتحدة	
15.221	1.244	1993
16.968	2.069	1994
16.873	1.850	1995
19.351	1.641	1996
24.050	3.100	1997
26.657	2.055	1998
37.151	1.999	1999
39.352	7.462	2000
52.544	6.645	2001
56.303	7.829	2002
56.851	9.022	2003

63.384	7.592	2004
73.687	3.595	2005
82.965	5.310	2006
91.046	8.478	2007
87.443	8.420	2008
84.047	11.111	2009
85.751	10.970	2010
85.599	12.500	2011
104.388	12.751	2012
86.433	15.869	2013
89.650	16.567	2014
92.812	16.597	2015

Source: M. ANGELES VILLARREAL, IAN F. FERGUSSON, "The North American Free Trade Agreement (NAFTA)", Congressional Research Service, United States of America, 24 May, 2017, p37.

المطلب الثاني: نموذج التكتلات الإقتصادية الدولية الناشئة "الآسيان"

لقد نجحت الدول الآسيوية في التطوير و النمو اقتصاديا ، حيث إنطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تاوان، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمر الآسيوية، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الإقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية.

الفرع الأول: نشأة وتطور جنوب شرق آسيا "الآسيان" 1967

إرتبطت الظروف التاريخية لنشأة الآسيان بالصراع الدائر بين المعسكرين الإشتراكي و الرأسمالي حول مناطق النفوذ، ثم تحولت إلى للتعاون و التطور الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا ، تأسست سنة 1967 من طرف الدول الخمس "ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، التايلاند" ثم توسعت بإنضمام "بروناي، الفيتنام، ميانمار و اللاوس" ليصبح أعضاؤها إلى حدود 2007 عشر دول.

من الناحية التاريخية و القانونية يمكن القول بأن توقيع كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند على المعاهدة الخاصة بإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) في أوت 1967 أدت إلى

تأسس الرابطة بشكل رسمي في بانكوك بتايلندا، إلا أن الرابطة إستمرت محدودة الفاعلية حتى عام 1976 عندما إجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في "بالي" بإندونيسيا لمناقشة الموقف في المنطقة ثم تلاه الإجتماع التالي في كوالالمبور عام 1977 حيث كان هذان الإجتماعان نقطة تحول في تاريخ "الآسيان" وفي عام 1984 إنضمت بروناي إليها، وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وبهدف إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة إنتقالية تمتد إلى 15 عاما، ودخلت حيز التنفيذ عام 1994، وأعقبها فيتنام في 1995 ولاوس وميانمار في 1997 وكمبوديا في 1999.

وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت هاته الدول بأهمية التكامل والتعاون المالي والإقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في الفيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى تتضمن جملة من الإجراءات لإنعاش إقتصاديات الآسيان خلال الفترة 1999-2004 لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

أولا: الهيكل التنظيمي: أسفر إعلان "الآسيان" أو إعلان "بانكوك" الصادر في أوت 1967 عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة : وهذه الهيئات هي :

أ. **إجتماع القمة :** وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، ومنذ تأسيس الرابطة لم تعقد سوى أربع إجتماعات قمة، فكان الأول في مدينة "بالي" بإندونيسيا فيفري 1976، و الثاني في مدينة "كوالالمبور" بماليزيا في أوت 1977، والثالث في مدينة " مانيللا" بالفلبين في ديسمبر 1987، والرابع في مدينة "سنغافورة" في جانفي 1992،¹ و يعين الحاضرون في إجتماع القمة الأمين العام لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، ويُختار الأمين العام بالتناوب بين الدول الأعضاء عبر إحترام الترتيب الأبجدي، يشرف الأمين العام على عدة إدارات مكلفة بالدعم والتقييم والتخطيط والتنسيق الإستراتيجي، ويحق له أن يقترح ويوصي وينسق وينفذ أنشطة آسيان، وتتسلم كل دولة عضو رئاسة المنظمة بشكل دوري، وكانت ميانمار الدولة التي ترأست المنظمة عام 2014، حيث دشنت آسيان في بداية التسعينيات التعاون الإقليمي مع شرقي آسيا، حيث حضرت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية عددا من إجتماعاتها، لتصبح قنوات رئيسية للتعاون بين المنطقتين، كما فتحت آسيان أبواب الحوار مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكندا والإتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية والصين وروسيا والهند.²

¹ علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص70.

²<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructure,sconsolté le:01/01/2016>.

ب. **مجلس وزراء الخارجية:** يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ج. **وزراء الاقتصاد-وزراء المالية:** يعقدون لقاءات سنوية، يخططون ويوجهون السياسة الاقتصادية للرابطة.

د. **اللجنة الدائمة:** وتتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

هـ. **الأمانة العامة:** وقد أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا عام 1976 وتشكل الجسد المركزي للرابطة والأمين العام الأعلى يختار بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.

و**اللجان:** يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة و النقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة،¹ ولم تقم آسيان فقط بتأسيس منطقة تجارة حرة داخلية، وإنما وقعت على إتفاقيات تجارة حرة مع الصين وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وغيرها من الدول، وأظهرت طموحها وثقتها في أن تلعب دورا أكثر أهمية في التجارة الدولية، تجمع إقتصادي سياسي يضم عشر دول، من أهدافه تسريع النمو الإقتصادي بجنوب شرق آسيا، إلى جانب إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية، وقد أقام التجمع كذلك شراكات إقتصادية مع الولايات المتحدة واليابان والصين.

ثانيا- أهداف الآسيان: على النحو التالي:²

- تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز التقدم الإجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائه وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الإقتصادية و الإجتماعية؛
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في إستخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل و الإتصالات؛
- تعزيز الدراسات في إقليم جنوب شرق آسيا؛

¹ علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص72.

² خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة شمال افريقيا ، جامعة الشلف الجزائر ، العدد السادس، السادسي الاول 2009، ص84.

- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة؛
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والإقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى ، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة إحترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم؛
- ومن أهدافها كذلك إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء وحتى الجيران، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية؛

و تمحورت أهدافها حول : تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية بوتيرة سريعة و إقرار السلم و الإستقرار ، و لتحقيق أهدافها كونت مؤسسات على شكل هياكل أهمها "اللجنة الدائمة" و يوجد مقرها في العاصمة الأندونيسية "جاكارتا"؛

ثالثاً- أهمية كتل الآسيان: تتمثل في:¹

- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها ، وإحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- تتجه دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا، وبالتالي تضيق الخناق على دول القارة الآسيوية؛
- تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع إقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفورات إقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة إنتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجه؛

الفرع الثاني: مجالات إنجازات الآسيان

وفيما يلي سوف نتعرض لإنجازات الآسيان في ثلاث مجالات رئيسية هي المجال الاقتصادي، والسياسي، والعلاقات الخارجية:

أولاً- التعاون الإقتصادي: بالرغم من أن التعاون الإقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق و محدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء و الطاقة و النقل و أجهزة الإتصال و الزراعة و السياحة فحقق التعاون بينهم إحتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الإقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976 و تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي:²

❖ معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية) P.T.AS؛

❖ المشروعات الصناعية (للآسيان) I.P.S؛

¹ المرجع السابق، ص 85.

² علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

❖ المنطقة الصناعية المغلقة؛

منطقة آسيان للتجارة الحرة " افتا " التي أنشئت في 28 جانفي 1992 والتي تتضمن التعريفات الشائعة الفعالة التفضيلية " CEPT " لتعزيز التدفق الحر للسلع بين الدول الأعضاء، وأسست آسيان على ثلاث ركائز :

❖ الآسيان السياسية والأمنية المجتمعية " APSC " ؛

❖ ومجموعة الآسيان الاقتصادية " AEC " ؛

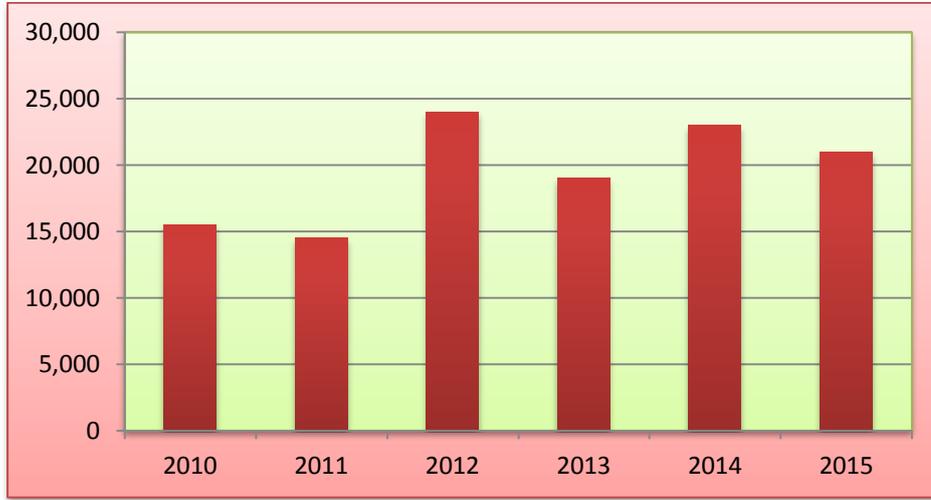
❖ ومجموعة الآسيان الإجتماعية والثقافية؛ " ASCC " ؛

تسعى الآسيان للتكامل الاقتصادي من خلال خلق آسيان الاقتصادية " AEC " لإقامة سوق مشتركة ، وكان متوسط النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في الرابطة خلال 1989-2009 ، ما بين 3.8% إلى 7% ، وكان هذا النمو الاقتصادي أكبر من متوسط نمو في التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ " أبيك " . وأصبحت آسيان في السنوات الأخيرة مركزاً للإعتماد الرقمي ، وقد شهدت التجارة الإلكترونية في المنطقة ، وتحديداً في سنغافورة ، وماليزيا ، وإندونيسيا ، والفلبين مكاسب مثيرة ، مع سنغافورة وماليزيا الرائدة في المجموعة ، حيث بلغ إجمالي المبيعات عبر الإنترنت لآسيان 50% ، وكان النمو الاقتصادي لإقتصادات الآسيان بنسبة 4.6% في عام 2014 ، مقارنة بنسبة 5.2% في عام 2013 ومع النمو العالمي البالغ 3.4 % ، وبلغت تدفقات الإستثمار نحو 136.2 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى المنطقة كانت قوية، مما يعكس 15.7 زيادة سنوية مقارنة بالعام الماضي ، الآسيان كانت التجارة مستقرة في عام 2014 عند 2.53 تريليون دولار أمريكي، واستمر إحراز تقدم في هذا الصدد¹، مقارنة بالفترة 1989-2009 والفترة 2013-2014 ، هناك تراجع في النمو الاقتصادي هذا بسبب تأثير التكتل بالأزمات الاقتصادية 2008 و 2011، وانخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنسبة 8 %، من 130 بليون دولار في عام 2014 إلى 120 بليون دولار في عام 2015، في حين إرتفع مجموع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان مجتمعة (كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيتنام): بنسبة 38 % إلى 17.4 بليون دولار مليار في عام 2015، وارتفعت حصتها كمستفيدين من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من 10% في سنة 2014 إلى 14 % في عام 2015، ولا يزال الإستثمار فيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أكبر مصدر لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إرتفعت حصة الإستثمار بين الآسيان في إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة من 17 % في عام 2014 إلى 18.5 % في عام 2015، وتلقت سبع دول أعضاء في الرابطة مستويات أعلى من الإستثمار داخل المنطقة : ماليزيا، والفلبين، وتايلند، وبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مما يشير إلى زيادة أخرى في الربط الإقليمي، كما نمت أنشطة الإندماج والإستحواذ بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مما أسهم في زيادة في إستثمارات الشركات داخل

¹ ASEAN Annual Report 2014-2015, The ASEAN Secretariat, Jakarta, July 2015,p42.

المنطقة والأنشطة التي تقوم بها شركات رابطة أمم جنوب شرق آسيا إن الإستثمارات البينية هو أكبر مصدر للإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في الرابطة. انظر الشكل (2-5)

الشكل رقم (2-5): الإستثمار الأجنبي في الآسيان للفترة 2010-2015



Source: Foreign Direct Investment and MSME Linkages, The ASEAN Secretariat United Nations Conference on Trade and Development, ASEAN Investment Report 2016, 2016, p17.

ب. المجال السياسي:

أثرت ظروف النشأة و التطور على دور الآسيان السياسي حيث ركز قادة الدول الأعضاء في الآسيان جهودهم على دعم التعاون الإقتصادي و الصناعي و التجاري أساسا دون الإنصراف إلى الشؤون السياسية، لكن نظرا لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي و ما هو إقتصادي عمليا، فقد إضطر الآسيان إلى الخوض في المسائل السياسية التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة و ظهر مفهوم منطقة السلام و الحرية و الحياد و سيطر هذا المفهوم على الإجتماع الوزاري الرابع للآسيان في مارس 1971، و كذا إجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر 1971 و سعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان عن عزمهم السعي إلى جعل هذا المفهوم جزءا من السياسة الرسمية للرابطة كما سعت في إطار نشاطها السياسي إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوروبية (1972) و استراليا (1974) و نيوزيلندا (1975) و كندا و اليابان و الولايات المتحدة (1977) في إطار من التقسيم حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية، و قد غطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون التنموي و المساعدات الفنية و مشروعات الأبحاث و التجارة.¹

إلا أنه يجدر القول أن أعظم الأدوار السياسية التي لعبها الآسيان هو ذلك الدور المتعلق بقضية كمبوديا التي تفجرت على أثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا في ديسمبر 1978، كما دعت الرابطة منظمة دول

¹ علي عواد الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص75.

عدم الإنحياز في 18/4/1986 إلى مساندة مواقف الرابطة في جهودها لتسوية القضية الكمبودية، و انتهت بدخول الرابطة في مفاوضات مباشرة مع فيتنام و اقترحت تشكيل مجلس وطني أعلى من القوى المعارضة يشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة.

ج-العلاقات الخارجية

من أهداف الآسيان تسريع النمو الإقتصادي بجنوب شرق آسيا، إلى جانب إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية، وقد أقام التجمع كذلك شراكات إقتصادية مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة والصين.

فعلاقة الإتحاد الأوروبي والآسيان قوية جدا وخاصة في التجارة و الإستثمار، الإتحاد الأوروبي ثانی أكبر شريك تجارى للآسيان بنسبة 13.1٪، بينما تحتل الآسيان المركز الثالث بين الإتحاد الأوروبي أعلى الشركاء التجاريين خارج أوروبا حيث بلغ إجمالي التجارة 201.6 مليار يورو في عام 2015، و الإتحاد الأوروبي هو الأعلى المستثمر الأجنبي في الآسيان، فقد تضاعفت التجارة تقريبا في العشر السنوات الأخيرة، وعلاوة على ذلك، التجارة في الخدمات، التي تنمو بسرعة، بقيمة 67.4 مليار يورو من التجارة في الخدمات في عام 2014.¹

أما العلاقة بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا شهدت تقدما متسارعا، تعود لتاريخ طويل، في منتصف السبعينات من القرن العشرين، أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين كل من ماليزيا والفلبين وتايلاند، ثم في عام 1975، إعترفت الصين رسميا بالآسيان كمنظمة إقليمية، وبدأت العلاقات الثنائية تشهد مزيدا من التطور بعد جولة الزعيم الصيني الأسبق دنغ شياو بينغ لجنوب شرق آسيا في نوفمبر عام 1978، وفي الفترة بين عام 1991 إلى 1996 بدأت دول الآسيان تشهد نموا إقتصاديا سريعا وتوسعا لنفوذها السياسي، في عام 1990، طبعت إندونيسيا العلاقات مع الصين، فاتحة بذلك الباب أمام سنغافورة وبروناي لإتخاذ نفس الإجراء.

ويحلول عام 1991، أنشأت الصين واستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع جميع أعضاء الرابطة، مما مهد الطريق للحوار والتعاون المستقبلي فيما بينها، وفي ماي عام 1991، بدأت الصين تأسيس ترابط رسمي مع الآسيان، حيث دعى وزير الخارجية الصيني الأسبق لحضور حفل إفتتاح الدورة الـ24 لمؤتمر وزراء خارجية الآسيان، وأجرى أول محادثات غير رسمية مع وزراء خارجية المنظمة واضعا بذلك بداية للحوار بين الجانبين، ومع بروز الأزمة المالية في عام 1997 عرفت العلاقات بين الصين والآسيان تحولا بارزا، حيث تعامل الجانبان مع الأزمة عبر الجهود المشتركة، مما وطد الثقة المتبادلة بشكل غير مسبوق، وفي نوفمبر عام 2002، وقع الجانبان الإتفاقيه الإطارية بشأن منطقة التجارة الحرة بين الصين

¹ **40years of partnership EU-ASEAN TRADE AND INVESTMENT 2017**, Mission of the European Union to ASEAN, Jakarta, 2016/2017, p2.

والآسيان التي كان لها تأثير واسع على منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحتى العالم بأسره، قد تم رفع العلاقات بين الجانبين إلى مستوى جديد مع توقيع إعلان مشترك لشراكة إستراتيجية جديدة للسلام والإزدهار، ومعاهدة الصداقة والتعاون في عام 2003، وأسست منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان بصورة رسمية في 1 يناير من عام 2010، و تعتبر هذه المنطقة أكبر منطقة للتجارة الحرة التي تم تأسيسها بين الدول النامية، و تعد نموذجا جديدا للبلدان النامية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة¹.

إضافة إلى ذلك تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة والآسيان، معاهدة سلام في عام 1976، وأسستها الآسيان كمعاهدة لعدم الإعتداء تهدف لتعزيز الإستقرار الإقليمي، تم تعديلها في 15 ديسمبر عام 1987 ببروتوكول يفتح الوثيقة لإنضمام دول من خارج جنوب شرق آسيا، وقالت كلينتون "هذه المعاهدة تعجل من إلزامنا بالعمل في إطار المشاركة مع دول الآسيان لتعزيز المصالح والقيم التي نتشارك فيها، وذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية إنها ورئيس الولايات المتحدة باراك أوباما يعتقدان أن جنوب شرق آسيا منطقة ضرورية جدا للتقدم العالمي والسلام والإزدهار"، وأضافت أن "جنوب شرق آسيا و الآسيان يمثلان أهمية بالغة لمستقبلنا"، وقعت الولايات المتحدة معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في 22 جويلية 2009 خطوة وصفت بأنها عودة إلى منطقة بالغة الأهمية².

الفرع الثالث : الآفاق والتحديات التي تواجهها رابطة الآسيان

وتتمثل في مايلي:

أولا: التحديات التي تواجه رابطة آسيان

- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتساوية في كل دول الرابطة؛
- تجاوز أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية كأزمة 1998/1997 و 1998-2000؛
- القدرة على التكيف الاجتماعي مع الأزمات الدورية بالحفاظ على الشغل والقدرة الشرائية للمواطنين؛
- تنقل السلع والأشخاص بكامل الحرية داخل فضاء الرابطة؛
- تكوين كتل حقيقي يستلهم مبادئ وأهداف وإنجازات كتل الإتحاد الأوروبي؛
- تحويل إعلان التأسيس إلى معاهدة ملزمة لدول الرابطة كما هو الشأن بالنسبة لتجربة الإتحاد الأوروبي ومجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر؛

¹ <http://arabic.cctv.com/2016/09/11/VIDEL5NChbFUVoUsODTWcBVM160911.shtml>, consulté le: 01/01/2017.

² <http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/6707683.html>, consulté le: 01/01/2017.

ثانيا: الأفاق المستقبلية لمجموعة آسيان:

من آفاق الآسيان خلق تكتل جهوي المؤسس على فناعة التعاون التتموي في المجال السياسي والأمني والتعاون الإقتصادي بخلق منطقة التبادل الحر والتنسيق مع البلدان المجاورة والتعاون الوظيفي بإنشاء نظام جهوي منسجم ينسق التعاون القطاعي: الفلاحي والصناعي والثقافي والعلمي والخدماتي والإجتماعي وغيرها، يرتكز آفاقها على ثلاثة أعمدة، هي:¹

- الوحدة الأمنية: من خلال إعتما الحوار والسلام، وحل النزاعات بين دول الأعضاء.

- الوحدة الاقتصادية: التي تستهدف الإندماج الإقتصادي، وتعزيز التبادل الحر، وتحقيق تنمية إقتصادية متوازنة.

- الوحدة السوسيوثقافية: التي تستهدف خلق هوية جهوية لتنشيط التعاون من أجل التنمية الإجتماعية، ورفع مستوى عيش سكان البوادي، وتشجيع المشاركة الفعالة لمكونات المجتمع، وتأهيل اليد العاملة.

تدعو دول الرابطة مستقبلا إلى إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر في آسيا تضم دول المجموعة إلى جانب الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند، وتهدف دول الرابطة إلى إنجاز فرص التكامل الإقتصادي بينها، وذلك بتوقيع معاهدة التبادل الحر (A.F.T.A) سنة 1992م، التي نصت على تخفيض الرسوم الجمركية إلى 5% بين الدول الأعضاء سنة 2008،

يسعى تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء إقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، وقد نجح هذا التكتل في الرقي بإقتصادات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجادبية لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى في التكامل الإقليمي المفتوح، وتبذل رابطة الآسيان قصارى الجهود لقيادة التعاون في منطقة شرق آسيا، لكنها تعرضت دوما إلى عقبات بسبب ضعفها وبسبب مصاعب خارجية أخرى، ومن ثم فإن المنظمة توقعت تحسين قدراتها وتعزيز طاقتها الرئيسية من خلال إضفاء طابع رسمي على ميثاق الآسيان الذي سيصبح المظلة القانونية للآسيان كما سيعمل على تجسيد منطقة تجارة حرة واحدة للمنطقة التي يبلغ تعداد سكانها 500 مليون نسمة. ويمكن للآسيان، بوصفها وحدة قانونية، أن تعمل على توسيع برنامج مجموعة الآسيان وتعزيز هيكلها حتى تتمكن من أن تصبح منظمة كالإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : نموذج عن التكتلات الإقتصادية الإقليمية الدول النامية "الكوميسا"

فأفريقيا قارة تتباين فيها الكثافة السكانية من منطقة إلى منطقة أخرى، كما يتنوع فيها المناخ ويتباين فضلا عن تنوع سطحها من حيث قابليته للزراعة أو إستخراج المعادن وبالتالي فإن مقومات التكامل الإقليمي موجودة بالفعل وعبرت عن ذاتها كما سبق القول في عهد الإستعمار وفي فترة ما بعد الإستقلال،

¹<https://www.mihfadati.com,consulté le:01/01/2017>.

غير أن مسيرة التكامل الإفريقي إتمت في فترة ما قبل الإستقلال بتحقيق المزايا لصالح الدول الإستعمارية، أما بعد الإستقلال فقد تعثرت هذه المسيرة لأسباب متعددة سواء ما يتعلق سواء ما يتعلق منها بتوزيع مزايا التكامل أو بأثر الحروب الإقليمية داخل الإقليم الواحد أو حالة عدم الإستقرار السياسي التي تمر بها البلدان الإفريقية ذاتها داخل الإقليم، أينما كانت نتائج هذه التجارب تتميز هذه التجارب التكاملية: - الكوميسا COMESA ، السادك SADC ، الإيكواس ECOWAS،السين صاد CEN SAD ،الإيكاس ECCAS ،الإيجاد IGAD ،إتحاد المغرب العربي UMA ، تجمع شرق إفريقيا EAC ، ومن أهم محفزات التكامل الإفريقي: توجد مجموعة من العوامل والإعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كي تسعى بقوة نحو التكامل الإقتصادي والتنموي، ومن أبرز هذه العوامل¹:

- 1- التقارب الجغرافي؛
- 2- تشابه النظم السياسية؛
- 3- وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل؛
- 4- وجود تجانس ثقافي؛
- 5- الإشتراك في التطور التاريخي و الإجتماعي؛
- 6- تشابه القدرات العسكرية والإقتصادية؛

قارة أفريقيا من المناطق التي شهدت حركة تأسيس تكتلات إقتصادية أنواع متعددة ولكن هذه الحركة التكاملية عانت من العيوب التي عانت منها حركة التكامل المنطقة العربية وأهمها كثرة الإتفاقيات مع عدم وضعها في التطبيق، والبدء بخطة طموحة للتكامل ثم العودة إلى الأدنى نوع في التكامل وهي منطقة التجارة الحرة.²

والجدول التالي يلخص أهم التكتلات الاقتصادية في القارة الإفريقية:

¹ فرج عبد الفتاح فرح، الإقتصاد الإفريقي " قضايا التكامل والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص ص 15-16.

² رفعت السيد العوضى، مرجع سبق ذكره، ص 44.

جدول رقم (2-9): مستوى التكامل الإقليمي داخل التجمعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها في الإتحاد الإفريقي

التجمع	عدد الدول الأعضاء	مستوى التقدم الذي تم إحرازه على صعيد إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية
جماعة شرق أفريقيا East African Community (EAC)	5 دول	إستطاعت تحقيق تقدم ملحوظ، تمثل في إعلان الإتحاد الجمركي في عام 2009، وإنطلاق السوق المشتركة في عام 2010، والتوقيع في عام 2013 على بروتوكول الإتحاد النقدي Monetary Union Protocol، بهدف إنشاء عملة موحدة في غضون 10 أعوام، ووافقت كل من رواندا وأوغندا وكينيا في عام 2014 على تبني تأشيرة سياحية موحدة، كما وافقت الدول الثلاث بالإضافة إلى بوروندي على استخدام بطاقات الهوية الوطنية في المستقبل كوثائق سفر فيما بينها. ودخلت الجماعة EAC في مفاوضات مع الكوميسا والسادك لإنشاء منطقة تجارة حرة بين التجمعات الثلاثة، ومن المتوقع إقامتها بحلول 2016.
الكوميسا Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)	19 دولة	أطلقت في عام 2009 الإتحاد الجمركي.
الإيكواس Economic Community of West African States (ECOWAS)	15 دولة	حققت تقدما ملحوظا على صعيد تطوير منطقة تجارة حرة، وتخطط لإقامة اتحاد جمركي خلال عام 2015، ومن المتوقع انطلاق الاتحاد النقدي والبنك المركزي للإيكواس بحلول عام 2020.
السادك Southern African Development Community (SADC)	15 دولة	أحرزت تقدما على صعيد منطقة التجارة الحرة، وكان من المخطط إنطلاق الإتحاد الجمركي في عام 2013 ولكن تم تأجيله.

<p>أعلنت في عام 2004 إنطلاق منطقة التجارة الحرة، ولكن الوضع الهش لبعض دولها جعل الأمور أكثر تعقيدا.</p>	<p>10 دول</p>	<p>الإيكاس Economic Community of Central African States (ECCAS)</p>
<p>يشهد التكامل الإقليمي في التجمعات الثلاث تقدما بطيئا، وربما تدفع التغييرات السياسية في الشمال الأفريقي نحو مزيد من التفعيل لبعضها، لاسيما وأنه في عام 2014 دخلت اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement بين الجزائر وتونس حيز التنفيذ بعد فترة إنتقالية مدتها 5 سنوات.</p>	<p>8 دول لأولى، 5 دول للتاني، 28 دولة للتالث</p>	<p>الإيجاد Intergovernmental Authority on Development (IGAD) واتحاد المغرب العربي Arab Maghreb Union (UMA) وتجمع س ص Economic Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD)</p>

Source: African Development Bank, Development Center of the Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialisation (Tunis ;Paris ;New York: AfDB, OECD and UNDP, 2014, p p 78-80.

الفرع الأول: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا كوميسا

وقد بدأت الإرهاصات الأولى لتكوين هذا التجمع في ماي 1966 عندما إجتمع المجلس الوزاري للدول الأفريقية المستقلة سياسيا في شرق وجنوب القارة بناء على دعوة اللجنة الاقتصادية الإفريقية في أكتوبر سنة 1965 لعقد هذا الإجتماع بهدف تشجيع التكامل الإقتصادي الإقليمي، لقد عمل هذا التجمع على تكوين مؤسساته منذ إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في عام 1981، فالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والمعروفة بإختصار بإسم الكوميسا أنشئت في عام 1994 في لوساكا عاصمة زامبيا لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية التي أنشئت في عام 1981، وعدد الدول الأعضاء إحدى وعشرون دولة، منها أربع دول أعضاء في جامعة الدول العربية هي: مصر، السودان جيبوتي، جزر القمر، أما بقية الدول الأعضاء فهي: أنجولا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي وارتيريا واثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومالاوي وموريشيوس وناميبيا ورواندا سيشيل و سوزيلا وتنزانيا واوغندا وزامبيا.

أولاً- أهداف الكوميسا: حدد ميثاق منظمة الكوميسا أهداف في الآتي¹:

- تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تطوير التجارة وتكامل أسواق الدول الأعضاء وتنمية مواردها الطبيعية والبشرية، التخطيط المرحلي لتطور المنظمة حيث حدد أن هدفها النهائي هو إقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة الإفريقية؛
- تعتبر الكوميسا أكبر سوق مشتركة في أفريقيا وهذا يعطي لها أهمية، قد تكون هذه المنظمة أكثر المنظمات التكاملية في أفريقيا التي حددت مجالات معينة يتم من خلالها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ومنها المشروعات المشتركة وخاصة في مجال الموارد الطبيعية مثل مشروعات تنمية موارد للدول المجموعة؛
- ويهدف التكتل إلى الوصول إلى سوق مشتركة في النهاية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج يبدأ بمنطقة تجارة حرة والوصول إلى تكامل اقتصادي ذو توجه خارجي ، مع التخطيط لإنشاء إتحاد نقدي مشترك وعملة واحدة عام 2025 ؛

ثانياً: المجالات التي تنطبق لها الكوميسا:²

- تحرير التجارة والتعاون الجمركي :إنشاء إتحاد جمركي، وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء؛
- النقل والمواصلات :تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتيسير إنتقال عوامل الإنتاج و الأشخاص؛
- الصناعة و الطاقة :تبنى معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للإستثمار؛
- التمويل : توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً؛
- الزراعة: المساهمة في مجال التنمية الزراعية، وإتباع سياسة زراعية موحدة؛
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية : تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات؛

¹ رفعت السيد العوضي، اسماعيل علي ببيوني، مرجع سبق ذكره ، صص45-46.

² هالة أحمد الأمين ، التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا والسودان ، التقرير الثالث والعشرون،، نقطة تجارة السودانية" ادارة الترويج والدراسات والاستثمار قسم الدراسات"، السودان، جوان 2009،ص9.

ثالثاً: مقومات إقليم الكوميسا:

وفقاً لبيانات وزارة التجارة الخارجية السودانية تحتل دول الكوميسا مجتمعة مساحة جغرافية واسعة النطاق تصل إلى 12,4 مليون كيلومتر أي نسبة 41% من مساحة أفريقيا كما يبلغ عدد سكان الدول الأعضاء مليون نسمة ، ويمتلك إقليم الكوميسا شواطئ على درجة فائقة من الأهمية تمتد من بورسعيد في مصر شمالاً على البحر المتوسط مروراً بقناة السويس ، الساحل الغربي للبحر الأحمر ، خليج عدن وشواطئ أفريقيا الشرقية على المحيط الهندي حتى جزيرة مدغشقر جنوباً إضافة إلى سواحل أفريقيا الجنوبية والوسطى على المحيط الأطلنطي¹.

ويتمتع الإقليم بوسيلة متفردة وموارد هائلة ويتمتع بمستقبل استثماري خاصة في مجال المعلومات والتكنولوجيا، الزراعة، الصناعة، التعدين، السياحة، الخدمات، الخدمات المالية والنقل ومناخ الإستثمار بالأقاليم ممتاز وذلك لأنه سوق واسعة ويسهل الوصول إليها بواسطة المواصلات الحديثة، ذو شبكة نقل ومواصلات واسعة: سكة حديدية، موانئ ونقل جوي وبحري ، و به قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية، وتعتبر منطقة جذب سياحية بوجود الأهرامات والمناظر الطبيعية كنهر النيل والأخدود الأفريقي وشلالات فكتوريا ... إلخ².

رابعاً: الهيكل التنظيمي: يمكن تقسيم الهيكل التنظيمي إلى جهازين:

1- الجهاز التنفيذي والمراقبة: يتمثل في:³

- 1- السلطة: هي الجهاز الأعلى للسوق المشتركة وتتألف من رؤساء الدول والحكومات الدول الأعضاء، وهي المسؤولة عن توجيه السياسة العامة ونظرة عامة على الأداء، وقرارات الهيئة ؛
- 2- مجلس الوزراء: ويتألف مجلس الوزراء من وزراء الوزارات التنسيقية في جميع الدول الأعضاء، وهي مسؤولة للإشراف على أداء وتطوير الكوميسا وضمان تنفيذ السياسات المتفق عليها، ولديها القدرة على وضع اللوائح والتوجيهات والقرارات ؛
- 3- محكمة العدل: ومسؤولية المحكمة هي لضمان التقيد بأحكام المعاهدة والمساعدة في تفسير المعاهدة وتطبيقها، دورها الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمجلس وبين الدول الأعضاء والأشخاص القانونيين والطبيعيين المقيمين في دولة عضو، ونقلت المحكمة إلى الخرطوم بالسودان ؛

¹<http://www.alyaum.com/article/2479363,consulté le:01/01/2017>.

² إيهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندى، السودان، العدد الحادي عشر، مجلد 142-143، جويلية 2011، ص 108.

³ Sean Woolfrey , **The political economy of regional integration in Africa**, Common Market for Eastern and South Africa (COMESA) Report , embassy of Sweden, January 2016, p 10-11.

4- **اللجنة الحكومية الدولية:** وتضع اللجنة البرامج والإجراءات في جميع قطاعات التعاون، بإستثناء قطاع التمويل والقطاع النقدي، فإنه يراقب ويستعرض بإستمرار أداء وتطوير السوق المشتركة والإشراف على تنفيذ البرامج وفقا لأحكام المعاهدة، ويجوز للجنة، لدى ممارستها لهذه السلطة، أن تطلب إلى لجنة تقنية للتحقيق في أي مسألة بعينها أو الأمين العام لإجراء تحقيقات محددة؛

5- **اللجان الفنية:** وهي مسؤولة عن إعداد برامج التنفيذ الشاملة والجدول الزمنية التي تعطي الأولوية للبرامج فيما يتعلق بكل قطاع، ورصد وإستعراض تنفيذ البرامج المتعلقة بالتعاون ويمكن أن تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع بها تحقيقات محددة، ونقدم اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى اللجنة الحكومية الدولية ثم يحيلها لاحقا إلى مجلس الوزراء؛

6- **السكرتارية:** مسؤولة على التنسيق والدعم الشاملين لأجهزة السياسة العامة، التي يوجد مقرها في لوساكا، زامبيا، ويرأسها أمين عام تعينه السلطة، ومسؤولة عن جملة أمور منها رصد تنفيذ الدول الأعضاء للاتفاقية وأحكام معاهدة الكوميسا والأنظمة والتوجيهات والقرارات الصادرة عن المجلس؛

7- **لجنة السلام والأمن:** وأنشأت الدول الأعضاء "لجنة السلام والأمن" التي تضم كبار المسؤولين في وزارات الخارجية، وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل سنويا لمناقشة قضايا السلام والأمن في المنطقة؛

ب- **مؤسسات التسهيل التجارة:** فقد تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتفديد التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء، والمؤسسات الثلاث:¹

1- **غرفة المقاصة:** وقد تم إنشاؤها في عام 1984 بهدف تيسير إستعمال النقد الوطني لتسوية أرصدة حسابات الدول لأعضاء الناتجة عن تداول التجارة البنية غير أن هذه الغرفة لم تقم إلا بتسوية نسبة لا تتعدى 10 % من إجمالي قيمة المدفوعات المطلوبة، وربما كان مرجع ذلك لعدم تفهم طبيعة عمل الغرفة من قبل المصدرين والمستوردين في الدول الأعضاء، أو إصرار بعضهم في كثير من الحالات على إشتراط السداد بالعملة الصعبة فضلا عن إتباع نظم الرقابة على الصرف الأجنبي في بعض الدول؛

2- **بنك التنمية لمنطقة التجارة التفضيلية:** وقد أنشئ عام 1988 وقد إستهدفت تمويل مشروعات التكامل في دول الإقليم، غير أن نشاط كان محدودا بسبب ندرة مصادر الأموال؛

3- **هيئة إصدار الشيكات لمنطقة التجارة التفضيلية:** وقد أنشئت هذا العام 1988 وهي ذات طبيعة مصرفية تتولى إصدار الشيكات السياحية لراغبي التعامل بها داخل دول الإقليم، غير أن خدمات هذه الهيئة أيضا تتم بالمحدودية؛

إلى جانب هذه المؤسسات الثلاث التي أنشئت في ظل منطقة التجارة التفضيلية، وهناك عديد من المؤسسات الأخرى الحكومية وبعضها الآخر غير حكومية، تتابع إنشاؤها منذ 1988، ومنها بنك التصدير والإستيراد الأفريقي ومقره مدينة القاهرة، شراكة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية، إتحاد المصرفين في دول الكوميسا، الإتحاد القومي للمرأة العاملة في دول الكوميسا، وعلى مستوى الإجراءات التي إتخذت

¹ فرج عبد الفتاح فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

لتسهيل التبادل للتجارة البنية فقد عملت الدول الأعضاء على تخفيض التعريفات الجمركية بهدف إقامة منطقة تجارة الأعضاء على تخفيض التعريفات الجمركية بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2000 وإقامة الإتحاد الجمركي في نهاية عام 2004.

أما عن التعريفة الموحدة أمام العالم الخارجي فسوف يكون صفر % ، 5% ، 15% ، 30 % للسلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة والسلع النهائية على التوالي، ويذهب البعض إلى أن تحديد عام 2004 لإقامة الإتحاد الجمركي قد أبطأ من حركة بعض الدول في تنفيذ منطقة التجارة الحرة بدعوى أن الوقت مازال طويلاً.

ج- لجنة البنوك المركزية في دول الكوميسا: أنشئت هذه اللجنة في عام 1998 كأحد مؤسسات سوق المشتركة الشرق والجنوب الأفريقي، وقد إستهدفت تنسيق السياسة النقدية فيما بين الدول السوق من خلال برنامج يرتكز على أربع مراحل تنتهي بإقامة سلطة نقدية واحدة وفي مايلي نتطرق لأهم هذه المراحل:¹

المرحلة الأولى 1992-1996 :

أ- الإهتمام بعلاج عجز الموازنة العامة وتخفيضه، مع إتاحة فرصة أكبر للنمو عرض النقود والتوسع في ائتمان المحلي وتحقيق الإستقرار النقدي بغية تهيئة المناخ المناسب لتحرير التجارة البينية وتعزيز التكامل الإقتصادي من خلال غرفة المقاصة؛

ب- العمل على تحرير أسعار الصرف اعتماداً على قوى السوق لتعزيز تحرير المعاملات التي تتم بين الدول الأعضاء؛

ج- التوسع في إستخدام الشبكات السياحية بين الدول الأعضاء؛

المرحلة الثانية 1997-2000: تهدف إلى الحد من تقلبات العملات الوطنية وتخفيف قيود الرقابة على النقد الأجنبي كما يتم إلغاء قيود على المعاملات التجارية.

المرحلة الثالثة: حيث يتم تعويم العملات الوطنية للدول الأعضاء بالنسبة لبعضها البعض مع السماح بهامش للتحرك، وتظل البنوك المركزية للدول الأعضاء خلال هذه المرحلة مستقلة، غير أن السياسة النقدية يتم تنسيقها من خلال مؤسسة نقدية موحدة.

المرحلة الرابعة: حيث يكون هناك عملة واحدة مستخدمة في كافة الدول الأعضاء يتم إصدارها بمعرفة هيئة نقدية موحدة، لقد باتت لجنة محافظي البنوك المركزية لدول كوميسا إجتماعاتها في ديسمبر 1997، تعد إجتماعاتها بشكل دوري ومنظم، غير أن إشكالية تباين الأداء الإقتصادي أي كما تعكسها مؤشرات الإقتصاد الكلي تعد أهم الإشكاليات المطروحة مع هذه اللجنة.

الفرع الثاني: التجارة والمؤشرات الاقتصادية في إطار الكوميسا

تعتبر التجارة البينية بين دول الكوميسا من المؤشرات الهامة والأساسية والتي لها دلالتها، لقياس مدى فعالية ونجاعة أي كتل إقتصادي، أن إجمالي التجارة البينية (صادرات ، واردات) قد عرف تزايداً

¹ المرجع السابق، ص ص 79-90.

ملحوظا من حوالي 9074.1 مليون دولار سنة 2007 إلى 14329.4 مليون دولار سنة 2008 ، حيث بلغ إجمالي الصادرات البينية 4520.3 مليون دولار سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 6985.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين 4.21 % و 4.44 % من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى وصل إجمالي الواردات البينية سنة 2007 إلى 4553.8 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 7343.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح ما بين 4.74 % و 4.87 % من إجمالي صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجي ، ومن الملاحظ أيضا أن أهم الدول التي تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد مصر ب 2834 مليون دولار وكينيا ب 2066.6 مليون دولار و زامبيا ب 1635.7 مليون دولار...، وغيرها وهذا ما يؤكد دور وأهمية هذه الدول في زيادة ونمو حجم التجارة البينية وتجسيدها لتفعيل آلية التكامل الاقتصادي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعد حجمها نسبة 4.63 % من إجمالي التجارة مع العالم، وهي نسبة ضعيفة في مجموعة اقتصادية لها مقومات وإمكانات هائلة¹.

وتتميز الكوميسا بمستويات منخفضة من الترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فيها يحد من إمكانيات التكامل الاقتصادي الذي تقوده التجارة، على الرغم من النمو الكبير في التجارة بين الكوميسا في السنوات الأخيرة، تمثل التجارة البينية الإقليمية حوالي 7% فقط من إجمالي تجارة الكوميسا، ومع ذلك، فإن مستوى التجارة داخل المنطقة في الكوميسا غير مواتية لمستويات التجارة البينية الإقليمية في ترتيبات التكامل الإقليمي الأخرى، سواء في الداخل أو خارج أفريقيا، فضعف البنية التحتية ذو صلة بالتجارة في المنطقة.²

الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا:

¹ ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية "دراسة حالة الكوميسا"، مجلة الباحث، جامعة قنطرة مرياح بورقلة، العدد 10، 2012، ص 26.

² Sean Woolfrey , op cit ,p9.

الجدول رقم (2-10): المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا للفترة 2010-2014

2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا
6.4	6.3	5.8	6.9	6.9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
4.8-	5.0-	4.3-	6.1-	6.6-	الميزان المالي العام، بإستثناء المنح (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
5.9	6.0	11.7	17.1	7.1	أسعار المستهلك (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغيير)
3.2	3.0	3.0	2.9	3	الإحتياجات (أشهر من واردات السلع والخدمات)
17.3	17.5	19.1	15.6	15.5	معدل الإدخار (المتوسط السنوي، النسبة المئوية للتغيير)
25.3	25.5	26.2	22.9	22	إجمالي الإستثمار (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
8.3-	7.8-	7.2-	7.5-	5.6-	الحساب الجاري الخارجي بإستثناء المنح (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Sean Woolfrey , **"The political economy of regional integration in Africa" Common Market for Eastern and South Africa (COMESA) Report"** , embassy of Sweden, January 2016,p p 8-13.

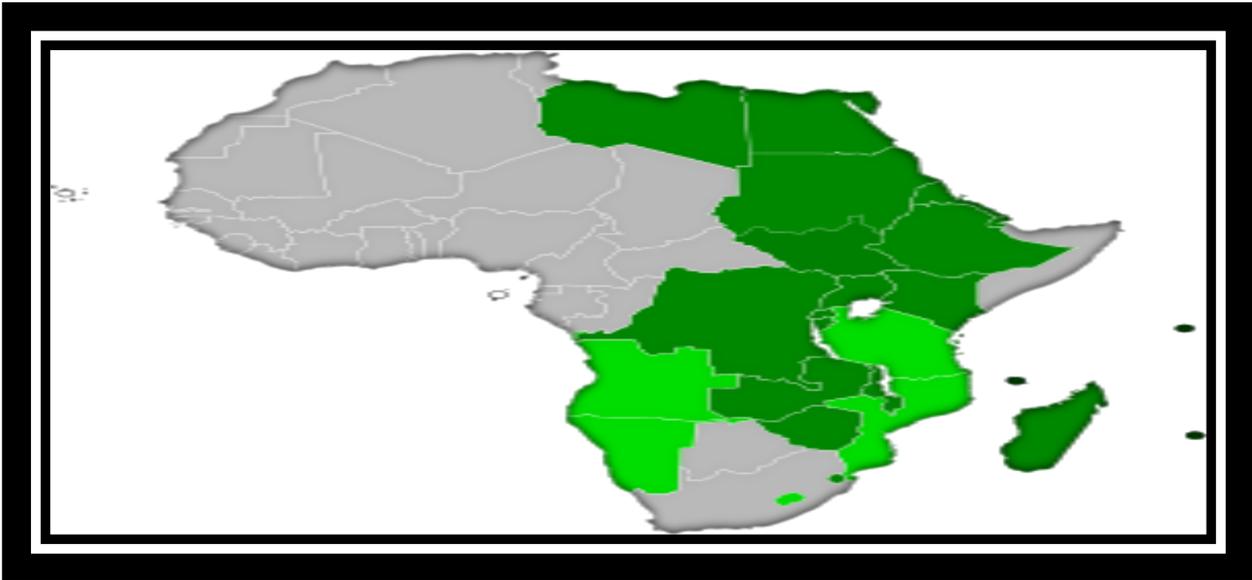
الملاحظ من الجدول (2-10) سجلت منطقة الكوميسا معدل نمو مذهل بلغ 6.4% في عام 2014، وكان هذا أعلى من متوسط النمو العالمي ومعدل 4 %، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي كان 3% ولكنه أقل من متوسط معدل النمو و والإقتصادات الناشئة بنسبة 8%، ويعزى هذا النمو إلى زيادة الإستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الإجمالي مدعومة بتحسين إدارة الإقتصاد الكلي ، وارتفاع الطبقة الوسطى التي تدفع الطلب الكلي؛ وتنوعت العلاقات التجارية والإستثمارية مع الإقتصادات الناشئة، كان هناك عام تحسنا في بيئة الأعمال حيث أن إنخفاض أسعار النفط حفز النمو في الدول الأعضاء في الكوميسا، وانخفض معدل التضخم السنوي للكوميسا بشكل هامشي من 6.0% في عام 2013 إلى 5.9% في عام 2014، وذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط والمواد الغذائية والأسعار، وتحسين الإمدادات الغذائية المحلية.

أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت إرتفاعا تدريجيا إبتداء من 2005 ، حيث وصلت أعلى مستوياتها عام 2007 ، لتبدأ بالإنخفاض تدريجيا 2008 ويرجع هذا التذبذب في تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الوضع الإقتصادي العالمي وتراجع الطلب وخاصة في الدول المتقدمة تحت ضغط الأزمة المالية العالمية، هناك تباين حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة إلى أخرى، حيث توضح إحصائيات 2009 أن دولا مثل مصر ، السودان ، ليبيا ، زامبيا ، الكونكو وأوغندا، تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، فمصر لوحدها تتفرد بحوالي % 40 من إجمالي هذه التدفقات ثم تليها السودان بنسبة 18% ، فليبيا بنسبة % 16 فالكونكو وزامبيا بنسب متساوية % 5.6 ثم بعد ذلك تأتي أوغندا بنسبة 4.7% وبناء على هذه البيانات، نلاحظ أن أربع دول فقط من مجموع 19 دولة تستحوذ على حوالي % 80 من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وهذا يدل على أهمية ومكانة هذه الدول في المنطقة، كما يدل على ضعف تدفق الإستثمارات

الأجنبية المباشرة في باقي الدول،¹ وانخفض الإستثمار الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الكوميسا بشكل طفيف من 25.5% في عام 2013 إلى 25.3% في عام 2014، وبالنسبة لعدد من إن إستثمارات دول الكوميسا أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتواجه الكوميسا ومنذ تأسيسها العديد من العقبات السياسية والإقتصادية، والتي يقف بعضها حاجزا دون تحقيق أهدافها المنشودة، حيث يلاحظ غياب الإرادة السياسية لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء كتل إقتصادي يعمل على النهوض بالتنمية الإقتصادية مستفيدا من الإمكانيات والموارد البشرية الطبيعية لهذه الدول، كما أن تباين إقتصاديات المنطقة واعتماد صادراتها على المواد الأولية الخام وتبعيتها للبلدان المتقدمة وتدني وسائل الإتصال والنقل، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية وخدمتها، إضافة إلى واقع مناخ الإستثمار وعدم جاذبيته للإستثمارات الأجنبية المباشرة، كلها عوامل أثرت في عدم قيام تكامل إقتصادي فعال في شرق وجنوب إفريقيا. الخريطة المولية تمثل موقع كتل الكوميسا:

الشكل رقم (2-6): خريطة كتل الكوميسا



Source: <https://ar.wikipedia.org/wiki,consolté le :01/01/2016>.

من خلال الشكل (2-6) نلاحظ أن الكوميسا تضم 19 دولة هي: زامبيا، ليبيا، مصر، جيبوتي، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، كينيا، مدغشقر، زيمبابوي، رواندا، مالاوي، موريشيوس، السودان، وتتمثل رؤية الكوميسا في إنشاء "اقتصاد إقليمي متكامل على الصعيد الدولي المجتمع الذي يوجد فيه الإزدهار الإقتصادي والسلام كما يتجلى ذلك من النواحي السياسية والإجتماعية

¹ ولد محمد عيسى محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الإستقرار ومستويات معيشة عالية لشعبها"، في حين أن مهمتها هي "السعي إلى تحقيقها التقدم الإقتصادي والإجتماعي المستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون و التكامل في جميع مجالات التنمية، و معاهدة الكوميسا تحدد جدول الأعمال الكوميسا، على التعاون في عدد من المجالات، بما في ذلك في جملة أمور: النقل و مجال الإتصالات؛ التنمية الصناعية؛ الطاقة؛ الصحة؛ العلوم والتكنولوجيا؛ والزراعة والريف تطوير؛ السياحة، والسلام والأمن، ولكن الوفاء بهذه الولاية الواسعة للكوميسا والتي تعتبر هدفا طويل الأمد، غير أن الكوميسا أعطت الأولوية على المدى المتوسط لتعزيز التكامل الإقليمي عن طريق التجار، والتنمية، وتشجيع الإستثمار والإستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وقد يعكس هذا التركيز على التجارة والإستثمار حقيقة أن الدول الأعضاء في الكوميسا، وكثير منها طرف في عدة لجان إقتصادية، ينظر إلى القيمة المضافة الرئيسية للكوميسا باعتبارها في مجال التجارة والتكامل الإقتصادي، فإستراتيجية الكوميسا الحالية هي تعزيز التكامل الإقتصادي لها من خلال إزالة الحواجز المادية والتقنية والمالية والنقدية أمام التجارة التي أسهمت في إنخفاض مستويات التجارة والإستثمار داخل المنطقة في شرق البلاد والجنوب الإفريقي.

الخلاصة

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الإهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وانتشر هذا الإهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين، ويمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الإتجاه الصحيح وبالسرية الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

وفي ظل هذه الأحداث والتغيرات ظهر مفهوم الفضاء الاقتصادي مع بداية التسعينيات من القرن العشرين حيث تسارعت الخطوات نحو تشكيل فضاءات اقتصادية قارية عملاقة وفضاءات اقتصادية تابعة إستعداداً لدخول مرحلة اقتصاد القرن الحادي والعشرين الذي سوف يدار إدارة مركزية (مركزية اقتصادية) متعددة الأقطاب في إطار نظام عالمي تهيمن عليه ثلاث كتل اقتصادية كبرى مع حلفائها وأتباعها الإقليميين المتمثلة في الإتحاد الأوروبي والنافتا وجنوب شرق آسيا بقيادة اليابان من خلال سيطرة كل قطب على فضاء أو مجال اقتصادي محدد بما يسمح لهذه الفضاءات الاقتصادية بتنظيم العلاقة المستقبلية فيما بينها بما يمكنها من أحكام المركزية الاقتصادية على مختلف الفضاءات الاقتصادية التابعة وعلى مقدرات الإقتصاد العالمي، ويرتبط الفضاء الاقتصادي بثلاثة عناصر هي:

- ◆ التجانس بين الأجزاء المكونة للفضاء الاقتصادي معايير القوة الشرائية ودرجة التقدم الاقتصادي والتجاري وغيرها ؛
- ◆ وجود خطة تشكل برنامجاً يتمتع بصفة الإلزام؛
- ◆ الإستقطاب الذي يؤمن التكامل بين أجزاء الفضاء بشكل يعكس تزايد حجم تبادلاتها مع بعضها البعض ومع الأقطاب المهيمنة؛

الفصل الثالث

التكامل الإقتصادي الإتحاد الأوروبي

بين الإقليمية وعبر الإقليمية

تمهيد

إن التكتلات الإقتصادية عرفت منذ أمد بعيد فلا شك إن هذه الظاهرة إنما تميز على وجه الخصوص العصر الحديث ويرجع ذلك إلى تطور علاقات الإنتاج وخاصة زيادة أهمية الوحدات الإقتصادية الكبيرة، وظهور فكرة أقطاب التنمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الإقتصادية الصغيرة وضرورة توسيع المجال الإقتصادي للإفادة من كل نتائج التقدم الفني ومن آثار أقطاب التنمية، فالعهد الحاضر، خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، يتسم بالتعاون الإقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على نطاق الدولي وانشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على النطاق الإقليمي كخطوة أولية نحو تطور أوسع، و هذا التعاون الإقتصادي قد يتحقق إما عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الإقتصادي أو عن طريق القيام بتنفيذ بعض المشروعات الدولية المشتركة.

بعد الحرب العالمية الثانية أفاقت أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعا سيئة، فقد دمر إقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، وكذلك تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية الذي أدى إلى الحد من حجم التجارة الخارجية، وبدأت أوروبا في البحث حلول للخروج من هذا المأزق، فوجدت أن الحل يكمن بالسير في الطريق بإتجاه التكامل الإقتصادي بين الدول الأوروبية، ولا يمكننا هنا إلا أن نعرض في إيجاز لأهم صورة تلك التكتلات الإقليمية والدولية وإعطاء نبذة مختصرة عن التكتل الإتحاد الأوروبي، سوف نتطلع لذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الاول: الإتحاد الأوروبي "إرهاصات الوحدة الأوروبية"

المبحث الثاني: النظام النقدي و الوحدة النقدية" معاهدة ماستريخت وتطوراتها"

المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي وعبر الإقليمية

المبحث الاول: الإتحاد الأوروبي "إرهاصات الوحدة الأوروبية"

لقد أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الإقتصادي هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية، للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي، والإستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، و تجربة الإتحاد الأوروبي تظل هي التجربة الرائدة والنموذج على مستوى إقامة التكتلات العالمية، كما هو معروف فإن الإتحاد الأوروبي قد نشأ بعدد محدود من الدول الأوروبية عام 1957 " ستة دول" وأخذ في التوسع إلى أن أصبح ثمانية وعشرين دولة في 2013 كما إنه وصل إلى مرحلة الوحدة النقدية.

أهم الوثائق التي تضمنت اللبنة الاولى لإقامة الوحدة الأوروبية في ما يلي:

- معاهدة باريس عام 1951 والتي أقرت إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب؛
- معاهدة روما التي قررت إنشاء الجماعة الأوروبية عام 1957؛

وقد أسفرت هذه المعاهدات عن صدور عدة وثائق أخرى، القانون الأوروبي الموحد عام 1986، ومعاهدة الإتحاد الأوروبي "ماستريخت" عام 1992، "معاهدة امستردام عام 1997، وأخيراً معاهدة ليس عام 2001، لقد هيأت كل هذه الوثائق الإطار القانوني القوي للتكامل إقتصادياً بين أعضاء الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: مراحل الوحدة الأوروبية

سعت الدول الأوروبية إلى إزالة كافة الحواجز التي تعترض وجه التجارة القائمة بين الدول الأعضاء في مشروع الإتحاد الأوروبي ، التي في مقدمتها إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل إنباب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين دول الأعضاء، مضافاً إليه ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس السياسات الإقتصادية والمالية المختلفة لتصبح أكثر إندماجاً وتكاملاً.

الفرع الأول: الإتحاد الجمركي "دول البنيلوكس"

خرجت دول أوروبا الغربية من الحرب العالمية الثانية ضعيفة ومنهارة عن آخرها، وفقدت على أثرها تفوقها الإقتصادي والسياسي اللتان كان تتمتع بهما من قبل، ونتيجة للتطور التكنولوجي وحاجة هذه الدول إلى رؤوس الأموال لإنجاز مشاريعها، فقد إتخذت التكامل الإقتصادي كوسيلة لإستعادة مكانتها، ففي سنة 1944 قررت بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ "دول البنيلوكس" الارتباط بإتحاد جمركي، وقد كانت تتطلع الى إتحاد إقتصادي كامل.

الفرع الثاني: المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي

بادرت الدول الأوروبية عام 1948 بتكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا ، وقد قدرت التكاليف الأصلية للمشروع بنحو 22 مليون دولار أمريكي" وساعدت هذه المنظمة على إزالة العقبات أمام التبادل التجاري، كما قامت بإنشاء بعض الشركات الأوروبية تسيير تحت سلطة الدول الأعضاء في 1950/05/09 يوم إعلان ميلاد

الإتحاد الأوروبي حين إقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" توحيد إنتاج الفحم والفولاذ في كل من فرنسا وألمانيا الإتحادية "خطة شومان"، في 1951/04/08 وقعت في باريس إتفاقية لتأسيس "الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ" من جانب فرنسا وألمانيا، وإيطاليا ودول البنيلوكس "بلجيكا-هولندا-لوكسمبورج" والتي عرفت باسم "إتحاد الفحم والفولاذ" بهدف إقامة سوق للفحم والفولاذ، وتشمل أيضا البضائع والخدمات للدول الست اعضاء¹. في حين إقترح وزير خارجية فرنسا رينيه بيلغان خطة لتكامل مختلفة جيوش الدول الأعضاء في معاهدة الفحم والصلب تحت قيادة عليا فوقع في 1952/08/27 في باريس على معاهدة جديدة بين الدول الست نفسها لتشكيل المجموعة الأوروبية للدفاع ولم توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ بسبب رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها، وقد دل إخفاق أسرة الدفاع الأوروبية على أن الرأي العام في أوروبا لم يكن مقتنعا بفكرة الدمج الأوروبي، نتيجة لهذا الإخفاق العسكري بين الأوروبيين أصبح هناك توجه كامل نحو الميدان الإقتصادي².

بهدف تنمية إنتاج الفحم والحديد وتخفيض تكاليف تصنيعها، لتتنظم إليهم بعد ذلك بريطانيا عام 1954، ويعتبر نجاح هذه الجماعة حافزا لإبرام معاهدة روما في 25 مارس 1957 وقد أسفرت عنها إنشاء:

أولا: المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية "اوراتوم" : تم توقيع المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية في 1958/01/01، العمل الموحد في ميدان البحوث الذرية، وإستغلال الطاقة النووية في الصناعة³.

ثانيا: السوق الأوروبية المشتركة "الجماعة الإقتصادية الأوروبية": وتمثل أهدافها في جعل أوروبا سوقا موحدة، تساهم كل الدول الأعضاء بما لديها من إمكانيات مادية وبشرية، وتشيط التبادل التجاري بإلغاء القيود الجمركية تدريجيا، وحرية إنتقال العمال، ورؤوس الأموال،... وهذا خلال الفترة الإنتقالية التي حددت مدتها ب12 سنة، لقد قررت الدول الست بناء الجماعة الإقتصادية الأوروبية تأسيسا على إنشاء سوق مشترك فيما بينها، يسمح فيه بإنتقال السلع والخدمات في 1958/05/25 وقعت الدول الست الأعضاء المذكورة في روما إتفاقية تأسيس "السوق الأوروبية المشتركة"، في 1965/03/25 وفق معاهدة بروكال تم توقيع إتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث "الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ-السوق الأوروبية المشتركة-المنظمة الطاقة الأوروبية النووية" التي شكلت "المجموعة الإقتصادية الأوروبية" * في هيئة

¹ صلاح الدين حسن السيسى، الإتحاد الأوروبي والعملية الموحدة "اليورو"، عالم الكتب، القاهرة، 2003، صص 13-17.

² لبنه جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات وإختلاف النتائج، اطروحة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد

قسم الإقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين بسوريا، 2004، صص 12-13.

³ الزويبر خليفي، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص علوم التسيير، كلية

العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، صص 25.

* الفرق بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الاقتصادية الأوروبية: المجموعة تضم الجماعات الثلاث الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الجماعة الأوروبية للفحم والحديد، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، فالجماعة هو تنظيم أوروبي داخل مجموعة.

تنفيذية واحدة، ولقد تدرجت الدول الست في إزالة التعريفات الجمركية فيما بينها، إلى أن تم إلزتها بالكامل في أول جويلية عام 1968 ووضعت إتفاقية دمج الهيئات الثلاث حيز التنفيذ عام 1969، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول قد أخذت في توحيد سياستها الإقتصادية في مجال التجارة، والزراعة منذ بداية عقد الستينات.¹

وفي 1970/01/01 بدأت دول المجموعة الأوروبية الإتجاه نحو "التعاون السياسي الأوروبي" أي إنتهاج سياسية خارجية موحدة، في حين 1970/04/21 صدر قرار بتمويل المجموعة الأوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلا من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء، ومع نجاح الدول الست في إقامة السوق الأوروبية المشتركة على النحو المشار إليه، فقد توسعت عضوية السوق من الست دول إلى تسع دول بدخول الدنمارك-إيرلندا-المملكة المتحدة في عام 1973، في ذلك الوقت فقد إتخذت أجهزة السوق خطوة تعد هامة على مسيرة التكامل الأوروبي وهي العمل إلى إنشاء صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية، والذي تم إنشاء بالفعل في عام 1975، و في حين 1979/06/10-08 تم إجراء الإنتخابات المباشرة لأعضاء "البرلمان الأوروبي" ومقره لوكسمبورج، وفي 1981/01/01 فقد إنضم اليونان للسوق الأوروبية المشتركة عام 1981، وتبعها إسبانيا والبرتغال عام 1986.²

ثالثا: التشريع القانوني للسوق الأوروبية الموحدة "الكتاب الأبيض": في 1985/06/14 أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا إصلاحيا في إطار "الكتاب الأبيض" عن إستكمال السوق الداخلية، والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبية والتقنية قبل عام 1992، وربط إقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للمجموعة، والمخصصة لصندوق التعديل الهيكلي، وصندوق التلاحم، وفي 1985/12/03-02 وافق المجلس الأوروبي على إتفاقيات المجموعة الأوروبية بالبداية في إلغاء مراقبة الأشخاص على حدود داخل المجموعة الأوروبية إلغاء طرديا. وفي 1986/01/01 تم توقيع "الوثيقة الأوروبية الموحدة" في لاهاي وبدأ تنفيذها في 1987/07/01،³ وقد منحت المجموعة الأوروبية صلاحيات موسعة وأسلوبا فعالا لإتخاذ القرار، فحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية.

في 1988/02/12-1 تم إتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات البنوية والزراعية، وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، والتقليل من الفوارق الإجتماعية والإقليمية، في 1989/06/27-26 ثم في 08-1989/12/09 إتفق المجلس الأوروبي على خطوات ملزمة لا عودة عنها في إتجاه الوحدة الإقتصادية والنقدية لتحقيق تقدم نحو وحدة إقتصادية ومالية للمجموعة، في 1990/10/03 تمت وحدة الألمانين بإنضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية لكي تصبح الأولى جزءا من المجموعة الأوروبية، أما النمسا

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 13-17.

² المرجع السابق، ص 13-17.

³ فرج عبد الفتاح فرج، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

والسويد وفنلندا فقد قبلت عضويتها عام 1995، وبهذا تشكلت 15 دولة للإتحاد ومن خلالها حددت الأهداف النهائية التي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:¹

- إنشاء إتحاد جمركي وإلغاء الرسوم الجمركية التي تعرقل التجارة مع توحيد التعريفات الجمركية.
- السياسات التجارية الموحدة؛
- توحيد السياسة الزراعية: من خلال ثلاث عناصر:
 - سياسة الأسعار والأسواق؛
 - السياسة الخارجية؛
 - سياسة الهيكل الإجتماعي؛
- رسم سياسة مشتركة للنقل؛
- المنافسة الحرة؛
- إنشاء " بنك الإستثمار الأوروبي؛
- إنشاء علاقة مع الدول والأقاليم فيما وراء البحار؛
- ميزان المدفوعات والمسائل النقدية؛

الفرع الثالث: منظمة التجارة الحرة الأوروبية EFTA

تأسست منظمة التجارة الحرة الأوروبية عام 1960 من سبع دول غربية وهي: المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، وسويسرا وانضمت فنلندا إلى هذه المنظمة كعضو مزامن لا يتمتع بكامل الحقوق والإمتيازات عام 1961، وحققت الأفتا تجارة حرة في مجال البضائع الصناعية عام 1967 ، و لكنها إتخذت قليلا من التدابير الإحتياطية الخاصة لخفض العوائق على تجارة المنتجات الزراعية، ولقد إحتفظت كل دولة بنظامها الخاص من العوائق التجارية إتجاه الدول غير الأعضاء في الأفتا، مما أدى إلى إنحرافات تجارية بين الدول الأعضاء، وهذا يشير إلى دخول البضائع المستوردة من بقية دول العالم إلى الدولة العضو ذات التعرفة الجمركية المنخفضة في الأفتا وذلك لتجنب دفع الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها الدول الأعضاء الأخرى، ويتطلب مقاومة إنحراف التجارة التحقق من بلدة المنشأ التي تصنع فيه السلع المستوردة وبلد المحطة الأخيرة التي تصل إليه هذه السلع، وبطبيعة الحال فإن هذه المشكلة لا تظهر في الإتحاد الجمركي لأن الدول الأعضاء في الإتحاد تفرض ضريبة موحدة خارجية على الواردات من العالم الخارجي، وفي عام 1970 إنضمت ايسلندا إلى الأفتا، وكذلك أصبحت فنلندا عضو كامل العضوية في الأفتا عام 1986، وفي عام 1973 إنسحبت المملكة المتحدة والدنمارك من منظمة الأفتا وإنضمتا سوينا مع إيرلندا إلى الجماعة الأوروبية عام 1986، وهكذا، وفي عام 1991 كانت الأفتا تضم سبع دول أعضاء "النمسا، فنلندا، ايسلندا، لايجسنتين النرويج، السويد، سويسرا" ويقع مركزها الرئيسي في جنيف، وفي الأول كانون الثاني عام 1994 إنضمت الأفتا إلى المجموعة الأوروبية لكي

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، صص 13-17.

تشكل سويًا المنطقة الإقتصادية الأوروبية EEA وهذه المجموعة تشكل إتحادًا جمركيًا يسمح بحركة لمعظم السلع والخدمات ورأس المال والناس بين سبعة عشرة دولة عضو يبلغ تعداد سكانها 375 مليون نسمة.¹

المطلب الثاني: دوافع و إشكاليات وحدة الإتحاد الأوروبي

يتمثل العامل الرئيسي لقوة الإتحاد الأوروبي في ظاهرة التكتل حيث أن النجاح الذي حققه الإتحاد الأوروبي اليوم يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى إلى الإندماج الإقتصادي لهذه الدول مما جعلها تبرز على الساحة العالمية كقطب إقتصادي منافس للأقطاب الأخرى، لكل تحدي له دوافع وصعوبات تواجهه للوصول إلى ما وصلت إليه الدول الأوروبية في التاريخ الإقتصادي والعالمي، سوف نتطلع إلى أهم دوافع الوحدة، وأدق الإشكالات التي واجهته:

الفرع الأول: دوافع وحدة الإتحاد الأوروبي

أولاً-دوافع تاريخية: خلال القرن الرابع عشر، لصراع القائم بين السلطة الروحية، التي كان يجسدها رأس الكنيسة الكاثوليكية ممثلًا في البابا، والسلطة الزمنية، التي كان يجسدها رأس الدولة ممثلًا في الإمبراطور، فقد أدرك عدد من كبار المفكرين في مختلف أنحاء أوروبا، إن إستمرار الصراع بين السلطين الزمنية والروحية يضعف الغرب المسيحي ككل، وأوروبا على وجه الخصوص، وكانت تسعى لقيادة العالم سواء في عهد نابليون فرنسا أم عهد بريطانيا العظمى أو في عهد هتلر ألمانيا...إضافة إلى أن التنافس بين القوى الكبرى في أوروبا، سواء للهيمنة على القارة الأوروبية من داخلها أو للسيطرة على المستعمرات وفتح أسواق جديدة خارجها لتصريف منتجاتها وللحصول على مواد الخام اللازمة لصناعتها الناشئة، فقد أسفرت الحرب العالمية عن نظام دولي جديد تراجع فيه دور أوروبا ككل وانقسمت أوروبا إلى معسكرين تعين على الجهة الغربية أن تصبح جزءًا من أحدهما إن كانت هي قلب النظام العالمي لقرون طويلة. وتزايد وعي أوروبا وتأكدها من حجم التهديد السوفياتي، سعت وما زالت تسعى لأن يكون لها مكانة مرموقة بين دول العالم.

في حين تعتبر أوروبا مهد الثورة الصناعية كما إستفادت بعض الدول من المستعمرات والدعم الأمريكي بعد الحرب العالمية في إطار مشروع مارشال بالإضافة للإستقرار السياسي الذي تمتعت به أوروبا منذ الحرب العالمية، كما تقوم قوة الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة على 5 دول التي تحتل المراتب الأولى عالميًا وهي: ألمانيا -فرنسا -المملكة المتحدة -إيطاليا -إسبانيا.

ثانياً-الدوافع الامنية: إن التغييرات التي شهدتها أوروبا، خاصة بعد ثورات 1848 العاصفة، في فرنسا ودول أوروبية أخرى، والتي وضعت نهاية لأوروبا النبلاء والأحرار، خلقت مناخًا مواتي لإعادة طرح الفكرة الأوروبية، الإحساس بعدم الأمان بسبب حجم الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى وبدأت صعيد تزايد الإحساس بأن أوروبا أصبحت معرضة للتهديد الداخلي والخارجي على نحو لم يسبق له مثيل، وكذا الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن تزايد الإحساس بتراجع ثقل ومكانة أوروبا

¹ علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 435-436.

في النظام العالمي، بأن الوحدة الأوروبية باتت هي الوسيلة الأساسية لمواجهة التحدي المزدوج، والتخلص من الخطر الشيوعي عن طريق الوحدة، أي إنجاز قوة قادرة على الوقوف والدفاع في وجه الأخطار.¹

ثالثاً-الدوافع الإقتصادية: شعرت أوروبا- في العصر الحديث- بوزنها الضعيف في ظل العملاقين: أميركا وروسيا، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، شعرت بذلك من ناحيتين: الإقتصادية في عملية إعمار أوروبا وحاجتها إلى مساعدة الولايات المتحدة في مشروع مارشال الشهير، وشعرت أيضاً بوزنها الضعيف عندما بدأ التهديد الروسي لدول أوروبا، حيث بدأ بمد جناحيه على بعض الدول الأوروبية في أوروبا الشرقية، ومن ثم أخذ يهدد الدول في أوروبا الغربية نفسها، لذلك وضعت نفسها تحت جناح الولايات المتحدة للمساعدة في إيقاف هذا المدّ الأحمر،.. أي السعي لمكان مرموق في العالم يضاهاي أو يقارب العملاقين، وخاصة أن عدد السكان يقارب نصف مليار نسمة، وحجم الإقتصاد مجتمعاً يوازي أيضاً ثلث الإقتصاد العالمي، التخلص من هيمنة الولايات المتحدة وإبتزازها الإقتصادي عن طريق الأسواق والنفط والنقد والبورصات.. وغير ذلك من أدوات اقتصادية².

وسعيًا من دول أوروبا الغربية لتقوية الروابط بينها في مواجهة الإخطار المحتملة داخليا أو خارجيا، فقد حاولت توحيد جهودها في إطار وحدوي متكامل، وتجسدت أولى هذه المحاولات في توقيع على حلف بروكسل في 17 مارس 1948 بين بريطانيا وفرنسا ودول البنيلوكس الثلاثة بلجيكا وهولندا ولوكسومبرغ .

الفرع الثاني : مقومات التكتل في تحقيق المكانة المنشودة

إن وحدة الدول الأوروبية خلقت مكانة معينة للقارة الأوروبية، وخاصة في المجال الإقتصادي، ساعد ذلك مجموعة من المقومات تتمثل في ما يلي:

اولا-المقومات الإقتصادية: نذكرها في النقاط التالية:

- ضخامة الناتج الوطني الخام PNB الذي يقدر ب: 18 812 000 مليار دولار وبذلك فهو يحتل المرتبة الأولى عالميا لسنة 2016؛
- القوة الإقتصادية لبعض دول الإتحاد التي تحتل المراتب الأولى: ألمانيا -فرنسا -المملكة المتحدة -إيطاليا -إسبانيا ؛
- توحيد جهود دول الإتحاد مكنها من تحقيق إنجازات عظيمة و منافسة الولايات المتحدة ؛
- القوة الزراعية المتمثلة في إنتاجها الضخم لمختلف المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني كما يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الصادرات الزراعية؛

¹ جعفر عدالة، توسيع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأوروبية-المغربية تخصص علاقات دولية، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص18.

² حمد طيب، مشروع الوحدة الأوروبية والمعوقات، مجلة الوعي جامعية -فكرية-تقافية،لبنان،العدد303-304،مارس/أفريل 2012،ص55.

- القوة الصناعية بحيث يحتل المراتب الأولى في عدد معتبر من الصناعات كالسيارات والطائرات والسفن والصناعات الكيماوية والإلكترونية والغذائية وحتى الصناعات المتطورة؛
 - القوة التجارية حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر منطقة تجارية في العالم وتمثل فيه التجارة البينية 70% كما يحتل المرتبة الأولى عالميا سواء من حيث الصادرات أو الواردات؛
 - القوة المالية التي تبرز في وجود بورصات عالمية مثل لندن-باريس-فرانكفورت-كما يعتبر الإتحاد الأوروبي المنطقة الأولى في العالم المستقطبة والمصدرة للإستثمارات؛
 - يمثل الإتحاد الأوروبي القطب السياحي الأول في العالم حيث يحقق من خلاله عائدات ضخمة تقدر بأكثر من 160 مليار دولار كما يلعب قطاع الخدمات دورا بارزا في الإتحاد الأوروبي فمثلا يبلغ عدد مشتركى الهاتف ب50% مليون مشترك (الأولى في العالم) ومشاركى الإنترنت ب384 مليون (الثانية في العالم) ؛
 - الطبيعة الإستهلاكية للمجتمعات في أوروبا الغربية؛
 - طبيعة النظام الرأسمالي المشجع للإستثمار؛
 - وفرة رؤوس الأموال؛
 - الإهتمام بالبحث العلمي؛
 - التكامل الصناعي؛
- ثانيا- مقومات الطبيعية:** ومن أهم مقومات الطبيعة تتمثل في ما يلي:
- وفرة اليد العاملة المؤهلة؛
 - الكثافة السكانية تفوق 116 191 508 نسمة الثالثة عالميا لسنة 2015؛
 - الموقع الإستراتيجي؛
 - المساحة المقدر ب: 4 493 712 كم² لسنة 2016؛
 - تنوع المناخ؛
 - وفرة الموارد المائية والطبيعية المختلفة بإنشاء المحروقات؛
 - إتساع المساحة الزراعية 2.6م كم²؛

الفرع الثالث: إشكاليات وحدة الإتحاد الأوروبي

أولا: شكل إنضمام الدول الأقل تقدما تحديا أمام الجماعة الأوروبية، خاصة بالنسبة إلى الدول التي تتحمل العبء الأكبر في تمويل سياسات الجماعة وبرامجها، إن التباين الكبير في مستويات التطور والتنمية بين الدول الراغبة في الإلتحاق بالإتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة، وكذا المشاكل التي

تنجز عن إدارة عملية التكامل والإندماج بين عدد كبير من الدول متباينة في مستويات التقدم الإقتصادي والتكنولوجي، وفي شكل البنى والهياكل الإجتماعية والثقافية وحتى الدينية، خلف وجود عوائق بين الدول الأوروبية أدت إلى تجزئة السوق الأوروبية، مع وجود التفاوت الإقتصادي بين الدول، هذا يضرب موضوع الوحدة الإقتصادية، وهي أهم الأسس نحو الوحدة السياسية، وقد ظهر هذا الأمر بشكل جلي في أزمة اليورو الأخيرة في اليونان وإيطاليا وغيرها؛

ثانيا: سعى الولايات المتحدة بكل ما أوتيت من قوة سياسية وعسكرية للسعي من أجل عدم تحقق هذه الوحدة، وذلك لئلا تنافسها أوروبا كقوة إقتصادية عملاقة وكتجمع سكاني ضخم، ولئلا تسعى في المستقبل لتنفيذ أحلامها وطموحاتها بالإنعتاق من عبودية الدولار الأميركي، فأميركا تسعى بجد من أجل عدم تحقق هذه الوحدة، وقامت بخطوات عملية في سبيل ذلك، منها على سبيل المثال: إيجاد تحالفات مع عديد من الدول الأوروبية، ومنها إنشاء حلف الأطلسي وإدخال عدة دول في منظومته، والوقوف في وجه مشروع القوة الأوروبية المشتركة الذي تسعى لإيجاده ألمانيا وفرنسا، ومنها تشجيع الدول على عدم الانضمام لمنطقة اليورو، والقيام بمحاولات عملية لضرب اليورو عن طريق إيجاد الأزمات الاقتصادية له، وقد كان بارزاً ما قامت به الولايات المتحدة كمقدمات في إيجاد الأزمة الأخيرة لليورو وخاصة مطالبة البنوك الأميركية بالديون المستحقة على اليونان¹؛

ثالثا: في ظل التوسيع المستمر ، مع إرتفاع عدد أعضاء البرلمان الأوروبي وتباين وإختلاف الخريطة الحزبية والسياسية في الدول الأوروبية أدت إلى صعوبة تشكيل أغلبية متجانسة ومستقرة داخل البرلمان الأوروبي بسبب تباين المصالح بين الدول ،والى صعوبة تشكيل أغلبية متوسطة أو الكبيرة لرسم السياسات الكبرى للإتحاد الأوروبي، فإن إتساع نطاق العضوية وتنوع موضوعات التكامل جعل من الصعوبة إستمرار وتنشيط عملية التكامل الأوروبي في ظل قاعدة الإجماع، على الرغم من التوازنات بين الدول الكبيرة والصغيرة كانت دائما موضع خلافات في كل مرة تثور فيها الحاجة إلى إدخال تعديلات على الهياكل المؤسسة وعلى آليات إتخاذ القرارات، كما أن القدرة على إحتواء هذه الخلافات تبدو أصعب مع التوسع الكبير في عضوية الإتحاد الأوروبي.²

خامسا: إهتزازات الأزمة المالية العالمية ومن تحلّ عن كثير من مبادئ السوق الحرة والحرية الإقتصادية، مما دفع كل دولة في دول الإتحاد الأوروبي للتفكير بطريقة للصدوم في وجه الهزات دون تحمل أعباء الآخرين، فكل هذه العقبات تصدع بل وتهدم حلم أوروبا نحو الوحدة.

إضافة الى ما سبق يواجه التكتل عراقيل أخرى منها:

- مشكل التبعية خاصة في مجال الطاقة وهذا ما يفرض على دول الإتحاد الإستيراد بكميات كبيرة

وقد يترتب عنه مشاكل إقتصادية (إرتفاع الأسعار) ؛

¹ حمد طبيب، مرجع سبق ذكره، ص55.

² رميلي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

- المنافسة الشديدة سواء مع الأقطاب الاقتصادية الأخرى أو بين دول الإتحاد نفسها؛
- عدم توحيد السياسات الخارجية للإتحاد و يبرز ذلك في إختلاف مواقفها من القضايا العالمية؛
- ضعف الوزن السياسي والعسكري منذ إن فقدت الدول الأوروبية مكانتها العالمية بعد 1945؛
- تحديات الإفتتاح بحيث إن الدول المنظمة حديثا أقل تطورا خاصة أنها وجدت صعوبات في التحول من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي؛
- أزمة الديون التي تعاني منها بعض دول الإتحاد والتي أصبحت مهددة بالإفلاس كاليونان و إيطاليا ؛
- الأزمات الاقتصادية وما يترتب عنها من إنتشار البطالة و الإحتجاجات ذات الطابع الإجماعي؛

المبحث الثاني: النظام النقدي و الوحدة النقدية" معاهدة ماستريخت وتطوراتها"

لم تتوقف محاولات التعاون النقدي بين الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءا بإنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبي عام 1950 وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما سنة 1957 هذه السوق عرفت فيما بعد بإسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات إقتصادية مختلفة، مثل إختلال موازين المدفوعات، زيادة مستويات، التضخم، الركود الإقتصادي، زيادة نسب البطالة، تدهور وضع الدولار كعملة الإحتياط الدولية ثم وقف تحويله إلى ذهب، وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الإقتصادية والنقدية الأوروبية الهدف الذي حققته معاهدة ماستريخت في 1992/02/7 التي بموجبها أنشئ الإتحاد الأوروبي و الذي يجسد التعاون الاقتصادي و النقدي الأوروبي .

المطلب الأول: التطورات التاريخية لإتحاد المدفوعات الأوروبي

إن فكرة تكوين وحدة نقدية و إقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي ،و لكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام (بريتون وودز)العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد إنهيار هذا النظام و إزدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و إنخفاض الدولار بنسبة 10% في فيفري 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة، لذلك سوف نتبع المراحل التالية:

الفرع الأول: قمة لاهاي ومخطط وينر

يرجع إنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبي سنة 1950 يعد من أهم الخطوات العملية في مجال التعاون النقدي والإقتصادي بين الدول الأوروبية، حيث تواصل هذا الجهد بإبرام معاهدة روما وإنشاء الجماعة الأوروبية 1957، وفي 1969 في ظل تنامي الأخطار التي أصبحت تهدد نظام الدول بعد التخلي عن أسعار الصرف الثابتة ولدراسة هذا الوضع قصد التأقلم معه إجتمع رؤساء حكومات دول الجماعة

الأوروبية في لاهاي بهولندا في 1-2 ديسمبر 1969 حيث تم دراسة إقتراح مواصلة التعاون النقدي بين دول الجماعة من خلال إنشاء وحدة إقتصادية ونقدية يتم تنفيذها مرورا بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تهدف إلى تحقيق التنسيق بين السياسات الإقتصادية والنقدية وتعزيز إنتقال رأس المال.

المرحلة الثانية: يتم فيها إنشاء صندوق إحتياطي أوروبي، هذا الإقتراح لقي الموافقة والتأييد من قبل الجميع، حيث تأكد هذا المنحى بالتقرير المقدم من طرف خبراء دول الجماعة برئاسة وزراء لكسمبورغ في أكتوبر 1970، عرفت بخطة وارنر (plan warner) يتضمن هذا الإقتراح برنامجا لإستكمال النقدي الأوروبي من خلال طرحه لأول مرة لفكرة إنشاء صندوق أوروبي هذا التعاون¹، نص هذا التقرير على تأسيس بنيان لتحضير إنشاء الإتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقع الشروع فيها سنة 1980، من خلال الخطوات التالية:²

المرحلة الأولى: تخفيض من هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء؛

المرحلة الثانية: التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع إندماج الأسواق المالية و لاسيما الأنظمة البنكية؛

المرحلة الثالثة: التثبيت القاطع لأسعار الصرف بين مختلف العملات؛

كما إقترح التقرير بتأسيس مركز قرار للسياسة الظرفية (معدل الفائدة، تسيير الإحتياطيات، تكافؤ أسعار الصرف...). بالنسبة لتنسيق السياسات الإقتصادية، خاصة بالنسبة للميزانية و كفيات تمويل العجز، إقترح Werner، تنسيق التشريعات الضرائبية القومية و التركيز على السياسات الهيكلية و الجهوية للشراكة الأوروبية، لقد أجلت التوقعات التي يحتويها تقرير Werner بسبب الإضطرابات النقدية التي عرفتھا فترة 1971 إلى غاية 1973، و من أهم هذه الإضطرابات : عدم قابلية تحويل الدولار بالذهب، لكنها عادت ثانية إقتراحات Werner ليست بكاملها و لكن عاميتها لترسم الخطوط العريضة لتقرير Delors، تركت الدول الأوروبية الخطوات المؤسسة في التقرير، للحفاظ على أحد نظام حركات الصرافين في الدخل الأوروبي، إثر ذلك ظهر نظام الثعبان النقدي في 1972.

الفرع الثاني: نظام الثعبان الأوروبي 1973

في أبريل 1972 تم إنشاء الإتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الإلتزام بهامش $2.25 \pm \%$ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار وبهامش $1.25 \pm \%$ في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض ويسمى هذا النظام " بنظام الثعبان داخل النفق أي التحرك بحرية كحركة الثعبان) ولكن في حدود معينة داخل النفق) ، فكان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود هوامش $1.25 \pm \%$ على جانبي السعر المركزي، لكن لم يستمر العمل بهذا النظام طويلا نظرا لإضطرابات أسواق المال الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية مثل الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكرون الدانمركي، مما دفع كل

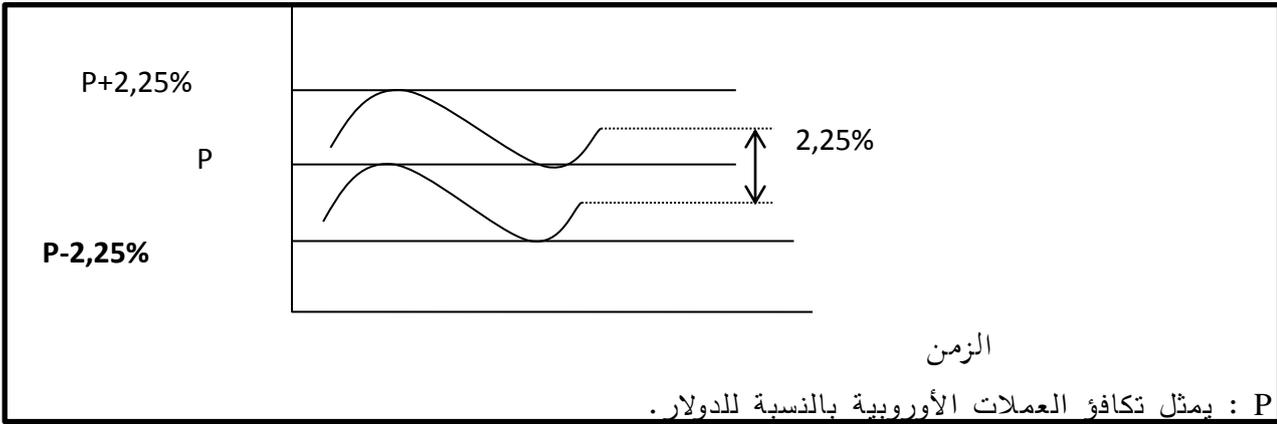
¹ الزويبر خليفي، مرجع سبق ذكره، صص 35-36.

² أمال قحاريّة، مرجع سبق ذكره، ص. 173.

من ألمانيا الغربية، فرنسا، لإيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ في 1973 ، إلى إتباع التعويم الجماعي لعملاتها، وذلك بالمحافظة على هامش التقلب المسموح بين أسعار صرف عملاتها بنسبة % 2.25 كحد أقصى وإعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم سعر الدولار وذلك بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن نسبة % 2.25 عن سعر التعادل، وهذا ما يعني في الأخير أن النفق أصبح غير موجود ، الأمر الذي أدى إلى البحث عن بديل آخر لنظام نقدي مستقر من أجل تحقيق أهدافها وهذا ما أدى إلى إعطاء دفعة فورية نحو إقامة نظام نقدي أوروبي فيما بعد.¹

والشكل الموالي يمثل نظام الثعبان داخل النفق:

الشكل رقم (3-1): الثعبان النقدي



P : يمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار .

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال ماسبق

الشكل (3-1) يوضح النقاط التالية:

- ◆ **الثعبان**: يمثل الهامش المسموح به للعملات الأوروبية بالتقلب فيه $\pm 1.125\%$ ، على جانبي السعر المركزي الإسمي غير المباشر، حيث يمثل سعر صرف أقوى العملات "المارك الألماني" أعلى الثعبان وتمثل العملات الضعيفة أسفل الثعبان "الليرة الإيطالية".
- ◆ **النفق**: يمثل حدود التقلبات القصوى التي جاء بها إتفاق سميثونيان دول الجماعة في حدود $\pm 2.25\%$ مقابل الدولار، وبما أن أسعار الصرف العملات الدول الأعضاء مقابل الدولار ترتفع وتنخفض معا، ففي كل الحالات يكون الثعبان داخل النفق كما هو مبين في الشكل السابق.

- ◆ **إنهيار تنظيم الثعبان**: أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية في 13 فيفري 1973 على تخفيض قيمة عملتها بنسبة 10 % ، مع عدم تدخلها في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار، أدى إلى إتفاق دول الجماعة الأوروبية في تلك الفترة على التقويم المشترك لعملاتها، هذه الدول هي ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ . حيث تحافظ هذه الدول على هامش التقلب في سعر صرف عملاتها ، في حدود $\pm 2.25\%$ ، حيث قررت هذه الدول إعفاء بنوكها

¹ ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات والدراسات ، جامعة عمار تليجي ، الأغواط، العدد 3، 2008 ، صص 5-6.

المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار، وذلك بعدم السماح لسعره بالإخفاض عن نسبة $\pm 2.25\%$ عن سعر التعادل.

وهذا ينهي أن النفق قد أنهى وبقي الثعبان وحده فقط لتنظيم كل من السويد والنرويج في 14 مارس 1973، قامت دول المجموعة الإقتصادية بإنشاء الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، وهو حصيلة إتفاق وزراء مالية دول المجموعة الأوروبية في سبتمبر 1972 وبدأ عمله في جوان 1973، كما تولى إدارة هذا الصندوق بنك التسويات الدولية في "بازل" بسويسرا.

إن الإختلاف والتباين في معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات التضخم للدول المشكلة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية، إضافة إلى ذلك إرتفاع أسعار البترول 1973، وما نتج عنه من فجوات تضخمية وحدوث إختلالات في موازين المدفوعات، إضافة إلى تعديلات العديدة التي حدثت على مستوى سعر التعادل لبعض العملات للدول الداخلة في تنظيم في 19 جانفي 1974 ثم عادت إليه في 10 جوان 1975، لتتركه مرة ثانية في 15 مارس 1976، كما تركت السويد هذا التنظيم في 28 اوت 1977، والنرويج 12 ديسمبر 1978، كما تعرض الدولار لهزات خلال سنة 1978 مما أدى إلى تعرض العملات الضعيفة لبعض الدول كبريطانيا، إيطاليا، لتذبذبات كبيرة مقابل تعزيز عملات السوق القوية كعملة المانيا، فرنسا،¹ فبدأ ميكانيزم نظام الثعبان النقدي يتدهور شيئاً فشيئاً إلى أن وصل إلى شبه إنهيار، و ذلك راجع إلى أهم عوامل ذكرها كما يلي:²

◆ عدم وصول الدول الأوروبية إلى إتفاقيات في مجال السياسة الإقتصادية بسبب الأزمة البترولية التي بدأت في عام 1973؛

◆ أثر تثمين المارك الألماني مقابل إنخفاض الدولار؛

◆ تكثيف خروج و دخول ميكانيزم الإستقرار المصرفي؛

فهكذا، عرفت السبعينات، فترة تراجع عام للإنضباط في مجال الصرف في العالم، ففي 1978، تم التخلي عن فكرة إنشاء منطقة إستقرار نقدي في أوروبا، بتخفيض التقلبات بين العملات لمختلف الدول الأعضاء، وهذا أدى إلى التفكير في نظام نقدي جديد، وقد إتفق على إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد يعمل وفق نظام السلة عوض نظام الثعبان الذي إنسحب منه جميع الدول الأوروبية 1979 .

الفرع الثالث: نظام وحدة النقد الأوروبية الإيكو "ECU"

قرر المجلس الأوروبي في قمة بريمن التي عقدت في 7 يوليو 1978، وفي قمة بروكسل التي أعقبها في فيفري 1978، وضع خطة لإقامة تعاون نقدي وثيق بين الدول الأعضاء فيها ليكون بداية لتحقيق الإستقرار النقدي في ربوع أوروبا الغربية، وإنتهت هذه الجهود بإنشاء النظام النقدي في 13 مارس 1979.³

يرتكز النظام النقدي على دعامتين أساسيتين:

¹ الزبير خليفي، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

² أمال قحايرية، مرجع سبق ذكره، ص. 175.

³ سامي حاتم العيفي، مرجع سبق ذكره، ص. 184.

أولاً: وحدة النقد الأوروبية "الإيكو": وإستكمالاً للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية في مسيرتها بادرت هذه الدول بإصدار قرار في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الإتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والإقتصادية بينها لبدأ في جويلية عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد تضمن ثمانية عملات هي: المارك الألماني - الفرنك الفرنسي - الفرنك البلجيكي - الجيلدر الهولندي - الكرون الدانمركي - الليرة الإيطالية - الجنيه الأيرلندي - فرنك لوكسمبورغ، وترك باب الإلتزام مفتوحاً بالنسبة لقبية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإلتزام إليه فيما بعد، ووفقاً لهذا النظام لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف ويسمح ECU سعرين أحدهما مركزي الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية لأسعار العملات بالتذبذب في حدود % 2.25 صعوداً وهبوطاً من هذا السعر بإستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود % 6 ± حتى جانفي 1990 حين أخذت بالهامش الضيقة، والسعر الثاني هو السعر المحوري الذي يحدد الفرق بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف وقد إنطوي النظام النقدي الأوروبي على مجموعة من المعايير أهمها في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء تتمثل في:¹

- ❖ الإعتقاد على وحدة النقد الأوروبية ECU ويتم تقويمها على أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية حيث يتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات بالأخذ في الإعتبار التغيرات التي تحدث في سعر إحدى العملات حينما تصل هذه التغيرات إلى % 25 من قيمة العملة؛
- ❖ إستخدام وحدة النقد الأوروبية ECU للتغير كأساس للتعامل النقدي مع السماح بهامش في سعر العملة لا يتجاوز $\pm 2.25\%$ مع إمكانية إعطاء هامش أوسع في الحالات الإستثنائية على أن يتم تخفيضه تدريجياً؛
- ❖ للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به؛
- ❖ مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من إحتياطاتها الذهبية و 20% من إحتياطاتها من الدولار في صندوق النقد الأوروبي، وتستلم بدلها وحدات النقد الأوروبية كعملة للتدخل ECU ؛
- ❖ تعزيز التعاون المالي والنقدي بين الدول الأعضاء للحفاظ على إستقرار سعر التبادل ولحد من المضاربة؛

ويستهدف النظام النقدي الأوروبي تحقيق الإستقرار النقدي في دول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثاراً سلبية عديدة على إقتصاديات دول السوق الأوروبية، وتلتزم الدول الأعضاء بأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتكفل عدم إنحراف عملاتها عن ذلك الهامش المسموح به وذلك كشرط لبقائها عضواً في النظام، وقد تتضمن تلك الإجراءات التصحيحية تدخل المصرف المركزي في أسواق الصرف، ويهدف النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيق نوع من التكامل بين الدول أعضاء السوق

¹ ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 5-6.

المشتركة، وتحقيق الإستقرار النقدي من خلال القضاء على تقلبات أسعار الصرف التي كان لها تأثيرا سلبيا على العلاقات التجارية بين الدول أعضاء السوق، كما يؤكد النظام النقدي الأوروبي على أهمية تقارب مستوى معدلات التضخم والنمو في الدول الأعضاء كشرط أساسي لتحقيق الإستقرار النقدي، مقرا بذلك العلاقة بين أسعار الصرف والسياسات الإقتصادية المحلية، وهكذا فإن تقليل الإختلافات الإقليمية يعتبر هدفا أساسيا للنظام بعد أن ساهم في إستقرار العملات العالمية وفي زيادة درجة التعاون بين الدول الأعضاء خاصة على مستوى المصارف المركزية.¹

نظرا لأهمية بريطانيا إقتصاديا في أوروبا ووزنها بين دول الإتحاد والتي حافظت على إبقاء الجنيه خارج نظام النقد الأوروبي فإن أي وحدة إقتصادية ونقدية دون بريطانيا سوف تعتبر غير كاملة في نظر الأوروبيين، كما أن النظام النقدي الأوروبي لم يستطيع إنشاء صندوق النقد الأوروبي كوسيلة للمقاطعة بين البنوك المركزية، أي عدم الوصول إلى إقتصاد نقدي حقيقي الأمر الذي أدى بالحكومات الأوروبية إلى العمل على تحقيق الوحدة الإندماجية الكاملة بين الأعضاء بحيث ينجم عنها سوق واحدة أطلق عليها السوق الداخلية مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال، إلغاء الحواجز الجمركية والفنية والتحرير الكامل لعناصر الإنتاج والسماح بحرية تنقل الأفراد، وهكذا تحول هدف السماح النقدي من السياسة النقدية والتركيز على إستقرار الأسعار والنمو الإقتصادي إلى هدف التحكم في التضخم عن طريق حث دولة على العمل على تقليص معدل التضخم إلى أدنى حد وذلك مقارنة بمعدل التضخم في ألمانيا.²

ثانيا: الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي (FECOM): تأسس في 1973 في إطار ميكانزم الثعبان لتحقيق الدعم النقدي ما بين الدول الأعضاء، حدد أهم وظائفه كما يلي:

- تسهيل التدخل في أسواق العملات الأجنبية؛
- القيام بالتصفيات بين البنوك المركزية؛
- تسيير تسهيلات القرض في المدى القصير المرتبط بالنظام النقدي الأوروبي.

المطلب الثاني: الوحدة النقدية

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الإتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، و هذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل ، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة.

الفرع الأول: تقرير داييلور

هناك عاملين أديا إلى إعطاء دفع جديد إلى هدف الإتحاد النقدي في أوروبا، تقريبا عشرين سنة بعد تقرير Werner:³

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره ، ص ص13-17.

² الزويبر خليفي، مرجع سبق ذكره، ص ص44-43.

³ أمال قحايرية ،مرجع سبق ذكره،ص179.

العامل الأول: يتمثل في المجال المالي الأوروبي، وضع في ورشة عمل في بداية عشرية الثمانينات، فقد إفترض هذا الأخير تحرك تام لحركات رؤوس الأموال، و أدى بالتساؤل عن مصير النظام النقدي الأوروبي، كما رأينا سابقا لمفهوم مثلث التناقض، كان يجب على هذا النظام أن يتطور في إتجاه تدعيم تناسق السياسات النقدية، أو الإخضاع إلى خطر التفكك، فهذا ما شدد به تقرير Padoa-schioppa في 1987؛

العامل الثاني: ساهمت في السير في إتجاه الإتحاد الإقتصادي و النقدي، الديناميكية الجديدة التي حركت الشراكة الأوروبية، حيث إعتمدت هذه الأخيرة في 1985 مشروع إنشاء سوق داخلي حقيقي، و الذي تجسد مع مراجعة مؤتمر روما التي أضفت بتأسيس التشريع الأوروبي الموحد يهدف إلى تحقيق تأسيس السوق الموحد قبل 31 ديسمبر 1992؛

ففي هذا السياق في قمة Hanovre التي جرت في جوان 1988، منح الإثنيتي عشر دولة (اليونان ثم إسبانيا و البرتغال إلتحقت بالشراكة) إلى لجنة خبراء، يرأسها Jacques Delors، بدراسة و تقديم إقتراحات حول المراحل التي يتم من خلالها تحقيق الإتحاد النقدي، بعد سنة، قدم التقرير من طرف هذه اللجنة و إعتبره المجلس الأوروبي كأرضية للمناقشة و التفاوض التي تمت في مؤتمر ماستريخس:

المرحلة الأولى: تهدف إلى تحقيق المزيد من تقارب الأداء الإقتصادي عن طريق تعزيز التنسيق بين السياسات داخل الإطار المؤسسي الحالي، و إدخال جميع عملات الإتحاد الأوروبي التي ما زالت معومة بحرية ضمن آلية سعر الصرف لنظام النقد الأوروبي؛

المرحلة الثانية: فترة إنتقالية، يتحقق فيها التقارب، و تتركز على إجراء الإصلاحات المؤسسية و في مقدمتها إنشاء الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية، التي تكون مهمتها الرئيسية البدء في الإنتقال من التنسيق بين سياسات نقدية مستقلة إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة؛

المرحلة الثالثة: فتبدأ بالإنتقال إلى أسعار الصرف الثابتة و غير القابلة للتغير، و يجري خلال هذه المرحلة تعزيز السياسات الهيكلية و الإقليمية المشتركة، و تصبح القواعد الموضوعة في مجال الميزانية و الإقتصاد الكلي ملزمة، و يتم في هذه المرحلة أيضا الإنتقال إلى سياسة نقدية موحدة، و تتحمل الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية كافة مسؤولياتها، و تصبح القرارات المتعلقة بالتدخل في سوق أسعار الصرف بالنسبة لعملات بلدان أخرى مسؤولية مجلس الشبكة الأوروبية للبنوك المركزية، دون سواه، و تقوم هذه الشبكة بتجميع الإحتياطات الرسمية و إدارتها؛

الفرع الثاني: قمة ماستريخت

لقد اختلفت السياسة للقارة الأوروبية بسقوط حائط برلين عام 1989، وتفكك الإتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991، وظهرت حكومات جديدة ديموقراطية في شرق ووسط أوروبا، وفي ذات الوقت فان السوق الأوروبية أيضا كانت تخطط لتحقيق أهداف جديدة على مسار الوحدة الاقتصادية النقدية، لقد جرت المفاوضات بين الدول الاعضاء و اسفرت عن التوقيع على معاهدة جديدة سميت معاهدة ماستريخت

دخلت حيز النفاذ في الاول من نوفمبر 1993، وتغير اسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى الإتحاد الأوروبي، واستهدفت هذه المعاهدة تحقيق الوحدة النقدية بين دول الاعضاء بحلول عام 1999.

في 09-10-11/12/1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في **ماستريخت**، وفيها إتفق على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة إقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة، ومعاهدة ماستريخت وإتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت عن إتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على "تكثيف وتمنين عرى التعاون بين الشعوب المعنية" حيث إمتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الإقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية وإلى السياسة الخارجية، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية في ماستريخت التوصل إلى إتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الإقتصادية والنقدية، وبشأن الإتحاد السياسي أيضا- وهذا اليوم 11/12/1991 هو للمجتمع الدولي منعطف تاريخي لعلاقات تعاون نما تدريجيا على مدى العقود الأربعة الماضية... فعلى الصعيد المالي والإقتصادي تقرر إنجاز "الوحدة الإقتصادية والمالية الأوروبية" في إطار عملية مرحلية موجهة لتقارب إقتصاديات الدول تقود إلى تبني عملة موحدة بحلول 1999/01/01¹.

أ- مراحل معاهدة ماستريخت: تعتبر معاهدة ماستريخت التي وافق عليها قادة دول الإتحاد الأوروبي في ديسمبر عام 1991 من أهم المنعطفات وهي التي حددت مسيرة الإتحاد منذ عام 1992 وحتى وقتنا الحاضر والمستقبل أيضا، وذلك بما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية تنتج بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة "اليورو"، وقبل معاهدة ماستريخت تم تحديد ثلاث مراحل للتوصل إلى التكامل النقدي الكامل وهي كالتالي:²

المرحلة الأولى: بدأ في تموز عام 1990 وتتضمن التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء لإستكمال السوق الموحدة في النهاية عام 1992 ومشاركة عملات دول المجموعة في الهامش الضيق لآلية سعر الصرف، لقد تم توقيع على إتفاقية إنشاء الإتحاد النقدي الإقتصادي الأوروبي في فيفري سنة 1992 بمدينة ماستريخت ودخلت حيز النفاذ في نوفمبر سنة 1993، في ظل هذا الإتفاق فإن العملات المحلية للدول الأعضاء سوف تستبدل بعملة أوروبية موحدة، وذلك شريطة أن تقوم الدول طالبة بإستبقاء عدة شروط؛

المرحلة الثانية: بدأت في عام 1994 وتم في هذه المرحلة بإنشاء ما يلي:

✳ إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية، التي تم التحول في أعمالها من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة في المجموعة الأوروبية إلى خلق صيغة النقدية المستقلة لكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية إلى خلق صيغة نقدية موحدة يتم تطبيقها في جميع الدول الأعضاء؛

¹ صلاح الدين حسن السيسى مرجع سبق ذكره ، ص18.

² علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره ،صص 434-435.

* تم إنشاء مؤسسة النقد الأوروبي الموحد في جانفي سنة 1994، تمهيدا للقيام بوظائف البنك المركزي الأوروبي؛

* ديمومة العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة؛

* أن تتبع دول المجموعة سياسات إقتصادية تهدف إلى تقريب معدلات الأداء الإقتصادي إلى بعضها البعض، وخصوصا المعدلات الأربعة وهي: معدل التضخم، نسبة العجز في الميزانية العامة الى الناتج المحلي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة طويل الأجل؛

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في 1977 وانتهت في عام 1999 ، وتم فيها تحديد نهائي غير قابل للتغيير لأسعار صرف العملات في الدول المجموعة، على أن يتم التعامل بعملة واحدة وهي اليورو، ولا بد من الذكر أن المملكة المتحدة رفضت الإنضمام في هذه المرحلة النقدية الكاملة، وفي أول جانفي سنة 1999 قامت 11 دولة بطرح اليورو للتعامل الحسابي إلى جانب عملاتها، هي "النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا" ثم لحقهم اليونان في أول جانفي عام 2001 ومنذ هذا التاريخ فإن البنك المركزي الأوروبي يولى مسؤولياته في وضع السياسة النقدية، وفي أول جانفي 2002 فإن عملة اليورو* المعدنية والورقية تم وضعها في التعامل كما تم سحب العملات المحلية من التوال وانتهت هذه الفترة في 2002/02/28 ليظل اليورو هو العملة الموحدة في أوروبا.

ب- شروط معاهدة ماستريخت: تتمثل في:¹

- يجب أن لا يزيد معدل التضخم بمقدار 1.5 بنط مئوي عن متوسط معدل التضخم لأقل ثلاث معدلات تضخم في دول المجموعة؛
 - يجب أن لا تزيد أسعار الفائدة طويلة الأجل بقدر 2 بنط مئوي عن متوسط معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات للتضخم؛
 - ألا تكون الدولة طالبة الإنضمام قد تعرضت لخفض في قيمة عملتها الوطنية خلال السنتين الماضيتين لطلب دخولها الإتحاد النقدي؛
 - يجب أن لا يزيد عجز الموازنة العامة عن 3 % من الناتج المحلي؛
 - يجب أن لا تزيد نسبة الديون الحكومية عن 60 % من الناتج المحلي؛
- لقد قامت إحدى عشرة دولة بإستفتاء هذه الشروط وهي النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبرج، هولندا، البرتغال، إسبانيا... وذلك في مايو 1998، أما اليونان فقد إستطاعت للحاق بهذه المجموعة في أول جانفي 2002، حيث أصبح الإتحاد النقدي الأوروبي يمارس عمله بطرحه وحدة

* فالبيورو تمثل التسمية المختارة في قمة مدريد 1995، وقد سجل هذا الاسم في منظمة العالمية للمقاييس ISO فالرمز التمثيلي لليورو يشبه E يخترقه خطين متوازيين افقيان من 07 اوراق ذات اللون واحجام مختلفة محددة ما بين 05 و 500 يورو، وثمانية قطع نقدية تتراوح ما بين واحد سنت او اثنين يورو، وكل هذه القيم تعبر عن العصور السبعة للثقافة الأوروبية.

¹ فرج عبد الفتاح فرج، مرجع سبق ذكره ، ص ص76-82.

اليورو في شكل البنكنوت فضلا عن العملة المعدنية الخاصة به للتداول داخل أسواق الدول الإثني عشر فضلا عن ميوله في تسوية المعاملات الإقتصادية الدولية، وتم سحب العملات الوطنية لهذه الدول، إما باقي دول الإتحاد الأوروبي التي ظلت خارج تلك الكتلة النقدية فهي "الدانمارك، السويد، المملكة المتحدة" لقد حصلت المملكة المتحدة على حق البقاء خارج الكتلة النقدية.

فقد أخذ الإتحاد الأوروبي بآليات التكامل على مستوى غير حكومي، حيث شجع من إتصال الجمعيات غير الحكومية في ظل توحيد التشريعات القائمة في دول الإتحاد، كما وضع مشكلة البطالة داخل دول الإتحاد في أولي أولوياته نظرا لما لهذه المشكلة من آثار سياسية على المستوى الإقتصادي والمستوى الإجتماعي.

من أهداف النظام النقدي الأوروبي مايلي:¹

- ◆ يحد من الأزمات الإقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء وخاصة في المجال النقدي، والمالي ومن ثم تتاح الفرصة لدول الإتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف الإقتصادية وخلق كيان إقتصادي يحقق نوع من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار الأمريكي؛
 - ◆ إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية اليورو على المستوى الدولي؛
 - ◆ إتباع سياسة نقدية واحدة في الإتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الإتحاد الأوروبي.
 - ◆ خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو؛
 - ◆ خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أساس موحد؛
- ونلخص مراحل إنضمام الدول إلى الإتحاد الأوروبي في ما يلي:

¹ إنتظار أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصادات العالمية قراءة إستراتيجية، ملتقى اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 20/18 افريل 2005، ص3.

الجدول رقم (3-1): أهم المراحل التاريخية للإتحاد الأوروبي

التاريخ	المراحل التاريخية في تكوين الإتحاد الأوروبي
1948/04/16	انشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي
1949/05/05	انشاء المجلس الأوروبي
1950/05/09	مخطط شومان
1951/04/18	إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والفلاذ
1957/03/25	توقيع إتفاقية روما التي ظهرت بموجبها المجموعة الإقتصادية الأوروبية للطاقة الذرية
1960/01/04	ظهور المجموعة الأوروبية للتبادل الحر
1973/01/01	الإنضمام الرسمي للمملكة المتحدة وإيرلندا والدانمارك.
1979/03/13	دخول النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ
1981/01/01	إنضمام اليونان
جوان 1985	توقيع إتفاقية شنغن
1986/01/01	إنضمام إسبانيا والبرتغال
1990/01/01	حرية إنتقال رؤوس الأموال
1992/02/07	توقيع إتفاقية ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في 1993/11/01 وأصبحت المجموعة الأوروبية تسمى بالإتحاد الأوروبي
1995/01/01	إنضمام السويد وفلندا والنمسا
1998/05/01 و 02	الإتفاق على بعث العملة الموحدة الأورو التي أصبحت عملة التداول في بداية 2002
2004/05/01	إنضمت 10 دول جديدة: ليتوانيا-أستونيا-بولونيا- التشيك-سلوفاكيا-المجر-سلوفانيا-قبرص-مالطا، لاتفيا .
2007/01/01	إنضمام بلغاريا ورومانيا
2013/07/01	إنضمام كرواتيا

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال ماسبق.

الفرع الثالث: توسيع منطقة الأورو

في إجتماع للمجلس الوزراء الأوروبي في ماي 1998، تم تحديد قائمة الدول التي إستوفت شروط الإنضمام إلى الوحدة النقدية من بين 16 دولة المكونة للإتحاد الأوروبي، حيث إختيرت 11 دولة من هذه الدول ستة عشر التي ذكرت سابقا، ثم بدأت منطقة الأورو بالتوسع:¹

- إنضمام اليونان في 2001/01/01 لتصبح العضو الثاني عشر؛
- إنضمام سلوفينيا في 2007/01/01 لتصبح العضو الثالث عشر؛
- إنضمام قبرص ومالطا في 2008/0/01 لتصبحا العضو الرابع عشر والخامس عشر؛
- إنضمام سلوفاكيا في 2009/01/01 لتصبح العضو السادس عشر؛
- إنضمام استونيا في 2011/01/01 لتصبح العضو السابع عشر؛
- إنضمام لاتفيا في 2014/01/01 لتصبح العضو الثامن عشر؛
- إنضمام ليتوانيا في 2015/01/01 لتصبح العضو التاسع عشر.

وبالتالي بقيت ثماني دول لم تنضم إلى منطقة اليورو من أصل 27 دولة في الإتحاد الأوروبي مع توقع خروج بريطانيا من الإتحاد وإنضمام كرواتيا، منطقة اليورو في 1 يناير 1999 يوجد حاليا 19 دولة في منطقة اليورو، ويصل عدد سكانها إلى أكثر من 500 مليون نسمة.

تعد معاهدة باريس التي وقعت عام 1951 بين ست دول أوروبية (فرنسا - ألمانيا الاتحادية - إيطاليا - هولندا - بلجيكا - لوكسمبورج) الخطوة الأولى في طريق بناء الجماعة الإقتصادية الأوروبية وقد جاءت معاهدة ماستريخت عام 1991 بداية الطريق لإقامة الإتحاد الأوروبي بشكله الحالي وقد إنتهت عام 1992 بالتوقيع على معاهدة الإتحاد الأوروبي ودخل الإتحاد حيز التنفيذ عام 1993 وللاتحاد أهداف إقتصادية، إجتماعية، سياسية ، ويقوم الإتحاد على ثلاث دعائم:²

- البعد الإقتصادي يتمثل في الوحدة الإقتصادية الأوروبية و الوحدة النقدية؛
- البعد الخارجي للإتحاد يشمل السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة؛
- البعد الداخلي للإتحاد يتعلق بالأمن الداخلي ؛

¹ عبد الكريم عبيدات، علي بوعامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون الأوربية، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، صص 6-7.

² سنان سوادى، مرجع سيق ذكره، ص 1.

وتقوم الوحدة النقدية على عنصرين رئيسيين هما :

- الأول بإقامة النظام الأوروبي للبنوك المركزية ؛
 - الثاني يتعلق بالكيفية التي تم بها إنشاء منطقة اليورو ؛
- الشكل الموالي يبين الدول المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي :

الشكل رقم (2-3): خريطة الدول المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي 2013



Source: <https://www.google.dz/search,consulté le :01/01/2016>

المطلب الثالث: هيئات الإتحاد الأوروبي و مناهج التكامل الأوروبي

سوف نتطالع في هذا المطلب لأهم مؤسسات المنظمة للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التطرق مناهج التكامل الأوروبي توضح كيف تم توسع الإتحاد وإندماجه:

الفرع الاول: هيآت الإتحاد الأوروبي

بعد إتفاقية باريس، وإتفاقية روما، مرورا بقانون أوروبا وصولا إلى إتفاقية ماستريخت، ما يميز الإتحاد الأوروبي عن غيره من التنظيمات الدولية هو المؤسسات التي تعمل في إطاره :

أولاً: مؤسسات صنع القرار: تتمثل في:

1- المجلس الأوروبي: مركزه بروكسل مهمته إقتراح المشاريع، ومتابعة تنفيذها والسهر على إحترام المعاهدات، يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئيس المفوضية الأوروبية، إنه يعقد إجتماعات قمة ثلاث مرات في السنة، المجلس يقدم التوجيه السياسي الرئيسي للإتحاد الأوروبي¹، وفقاً لقمة كوبنهاجن ديسمبر 2002 فإن رئيس المجلس الأوروبي يعين من قبل رؤساء الدول وحكومات الأعضاء الإتحاد الأوروبي ليتعامل مع العالم الخارجي.

2- المفوضية الأوروبية: اللجنة الأوروبية المشتركة أو "اللجنة التنفيذية" أو "المفوضية العامة" مقرها في بروكسل-بلجيكا، وهي الهيئة التنفيذية للإتحاد الأوروبي ولها وظيفتين رئيسيتين:

* إدارة المعاهدات وسياسات الإتحاد الأوروبي الأخرى؛

* إستحداث سياسات جديدة عن طريق عمل مقترحات للمجلس، و المفوضية تمثل الجماعة بدلا من الدول الأعضاء، وهي القوة المحركة في الإتحاد الأوروبي؛

3- المجلس الوزراء: مركزه بروكسل وهو يمثل الوحدة الإدارية التي تقوم بإتخاذ القرارات المتعلقة المشاكل المتواجدة على نطاق الإتحاد الأوروبي ككل، جميع أعضاء مجلس الوزراء يمثلون حكوماتهم القومية، بالنسبة للجزء الأكبر، المجلس يتخذ قرارات سياسة نهائية، ولكنه لا يستطيع أن يفعل هذا إلا بناء على إقتراح من المفوضية الأوروبية، في البداية كانت قرارات المجلس تستلزم موافقة بالإجماع، ولكنها الآن تستلزم موافق فقط موافقة الأغلبية، إنه من خلال المجلس أن تستطيع الحكومات القومية أن تؤثر وتراقب تطور الإتحاد الأوروبي عن طريق الموافقة على أو تعديل أو رفض مقترحات المفوضية الأوروبية "مكلف بتنسيق السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء". ويقوم هذا المجلس بتنفيذ القرارات النقدية للمجلس الأوروبي "على المستوى الوزاري". ويعمل هذا المجلس أيضا على طرح الإقتراحات اللازمة لإتخاذ القرارات ورسم السياسات "وبدأ ذلك منذ 1 ماي 1998" ذات العلاقة بالعملة الأوروبية الموحدة، ويختص أيضا هذا المجلس بفرض العقوبات على الدول الأعضاء غير الملتزمة بتوجيهات الإستقرار الإقتصادي وفق الإتفاقات الموقع عليها.

4- البرلمان الأوروبي: مركزه ستراسبورغ مهمته مراقبة قرارات المجموعة ومدى توافقها مع نصوص المعاهدات يتكون أعضاؤه عن طريق الإنتخابات المباشرة في الدول الأعضاء، ومع ذلك، فالبرلمان لا يمرر قوانين وليس هيئة تشريعية حقيقية، طالما أن الوظيفة تنجز مشاركة بواسطة المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، المفوضية يجب أن تقدم تقريرا سنويا للبرلمان، والبرلمان يجب أن يستشار قبل إتخاذ قرارات معينة، ولكن السلطة الوحيدة المهمة للبرلمان الأوروبي هي الحق في عزل المفوضية الأوروبية بالتصويت بالعزل بواسطة أغلبية الثلثين، وقد زال نشاطه حتى إقرار معاهدة ماستريخت 1992 التي

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 219-220.

منحته سلطات أوسع، وكذا قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2002 التي أقرت تنظيمًا أوروبًا جديدًا يمنح البرلمان الأوروبي مزيدًا من الصلاحيات والتخصصات من بينها تعيين رئيس المفوضية الأوروبية.

ثانيا: المؤسسات والهيئات الرقابية: تتمثل في:

1- محكمة العدل: تشكل الجسم القانوني للإتحاد وظيفتها الرئيسية تتمثل في تفسير القوانين وفض المنازعات بين الأطراف المختلفة والبت في القضايا التي تنشأ بين الدول الأعضاء، لها السلطة الوحيدة بأن تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية ومجلس الوزراء، قرارات المحكمة لها قوة القانون على مدى الإتحاد الأوروبي، وهي ملزمة لكافة الأطراف، سواء كانوا أفرادًا، منشآت أعمال، حكومات قومية، أو مؤسسات الجماعة الأخرى.

2- مجلس المدققين "دائرة أو جهاز المحاسبات": ويضم عضو واحد عن كل دولة ويخلص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، ويناط به مسؤولية مصروفات وإيرادات المجموعة الأوروبية.

3- مجلس الإتحادات النوعية داخل الإتحاد الأوروبي: ويمثل إتحادًا بين إتحادات الصناعة وغرف التجارة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وله سلطات إستشارية في عملية صنع القرار على مستوى هيئات المجموعة الأوروبية.¹

مثال إتحاد شركات الفحم والصلب داخل الإتحاد الأوروبي ويطلق عليه ECSC والمجتمع الإقتصادي الأوروبي EEC والمجتمع الأوروبي للطاقة الذرية EAC والذي أنشئ في 1 يوليو 1967.

ثالثا- الهيئات الإستشارية المعاونة: وتتمثل في:

أ- اللجنة العليا: يقع مقرها في بروكسل ولكسمبورغ، وهي من أهم الأجهزة التي يضمها الإتحاد الأوروبي، والتي تتفرع عنها لجنة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ولجنة عن الجماعة الإقتصادية الأوروبية، ولجنة عن الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

ب- لجنة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية: تتكون لجنة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الإقتصادية والإجتماعية، وتعمل اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية واللجنة الأوروبية للطاقة الذرية، كما تعمل من تلقاء نفسها في عرض بعض القضايا عليها، وعلى مساعدة اللجنة العليا والمجلس الأوروبي، عن طريق المساهمة في تطوير المجموعة في القطاع التجاري والصناعي.

ج- لجنة الأقاليم: أنشأت بموجب إتفاقية ماستريخت تتكون من ممثلون السلطات المحلية والإقليمية، يعينون لمدة أربعة سنوات من قبل مجلس الإتحاد بعد ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء، ويقع مقر اللجنة في بروكسل، وتتمثل مهامها في تقديم الإستشارات إلى مجلس الإتحاد وإلى اللجنة العليا في القضايا التي تهم الإتحاد والتي نصت عليها إتفاقية ماستريخت.²

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24 .

² جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، غابرة-الجزائر، 2006، ص ص 334-335.

رابعاً: الهيئات والمؤسسات المستقلة ذات الطابع التقني: : تتمثل في:

أ- البنك الأوروبي للإستثمار: وهو الجهاز النقدي والمصرفي للمجموعة الأوروبية، و يعتبر هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية ويشرف عليه مجلس المحافظين مكون من وزراء المالية من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تقتصر مهمته على تحديد التوجهات العامة لسياسة الائتمان والإشراف على تنفيذها، ويتولى دراسة المشاريع وتمويلها في المجموعة الأوروبية وغيرها ولاسيما في الدول النامية، أما الإدارة الفعلية، فيتولاها مجلس المديرين ولجنة الإدارة.¹

ب- البنك المركزي الأوروبي والإتحاد الأوروبي للبنوك المركزية: وموقعه فرانكفورت ويطلق على البنك المركزي الأوروبي ECB والإتحاد الأوروبي للبنوك المركزية ESCB. وبدأ البنك المركزي الأوروبي العمل يوم 1999/01/01 ويتمتع بصفة قانونية، ومستقل عن أية سلطة سياسية، ويكون الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية الوطنية للدول الأعضاء التي تعتمد "اليورو" العملة الموحدة*، ويعمل على ممارسة أعماله كبديل لوظائف البنوك المركزية في الإتحاد الأوروبي، وسوف يعمل كوحدة مستقلة للعمل على إستقرار الأسعار، و يضم مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي رؤساء البنوك المركزية بالإتحاد الأوروبي ويعمل على رسم السياسات النقدية للإتحاد الأوروبي، بينما يقوم المجلس التنفيذي بعمليات التطبيق وتنفيذ السياسات.²

تساهم البنوك المركزية الوطنية مع البنك المركزي الأوروبي في وضع وتحليل السياسة النقدية الأوروبية من خلال عدة مجالس متخصصة، يأتي مجلس المحافظين في البنك المركزي في قمة سلطة هذا البنك، وهو يتكون من رئيس ونائب رئيس البنك المركزي الأوروبي إلى جانب أربعة من محافظي البنوك المركزية الأوروبية الوطنية التي دخلت كتلة اليورو، وهم يشغلون مقاعدهم في مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بصفتهم الشخصية، فهم لا يمثلون بلادهم، ولا يمثلون بنوكهم.

أما المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي فهو المجلس المسؤول عن الإعداد للقاءات مجلس المحافظين طبقاً للمادة 12/2 من قانون البنك المركزي الأوروبي كما يعد المجلس المسؤول عن تنفيذ قرارات مجلس المحافظين، ولهذا المجلس ان يتلقى النصح والطلبات من اللجان المتخصصة للنظام الأوروبي للبنوك المركزية والتي هي بدورها تتلقى تلك الطلبات أو النصائح من البنوك المركزية الأوروبية على مستوى كتلة اليورو، أو تلك البنوك المركزية التي مازالت خارج نطاق المساهمة في تكوين كتلة اليورو.³

الشكل الموالي يوضح نظام البنك المركزي في الإتحاد الأوروبي:

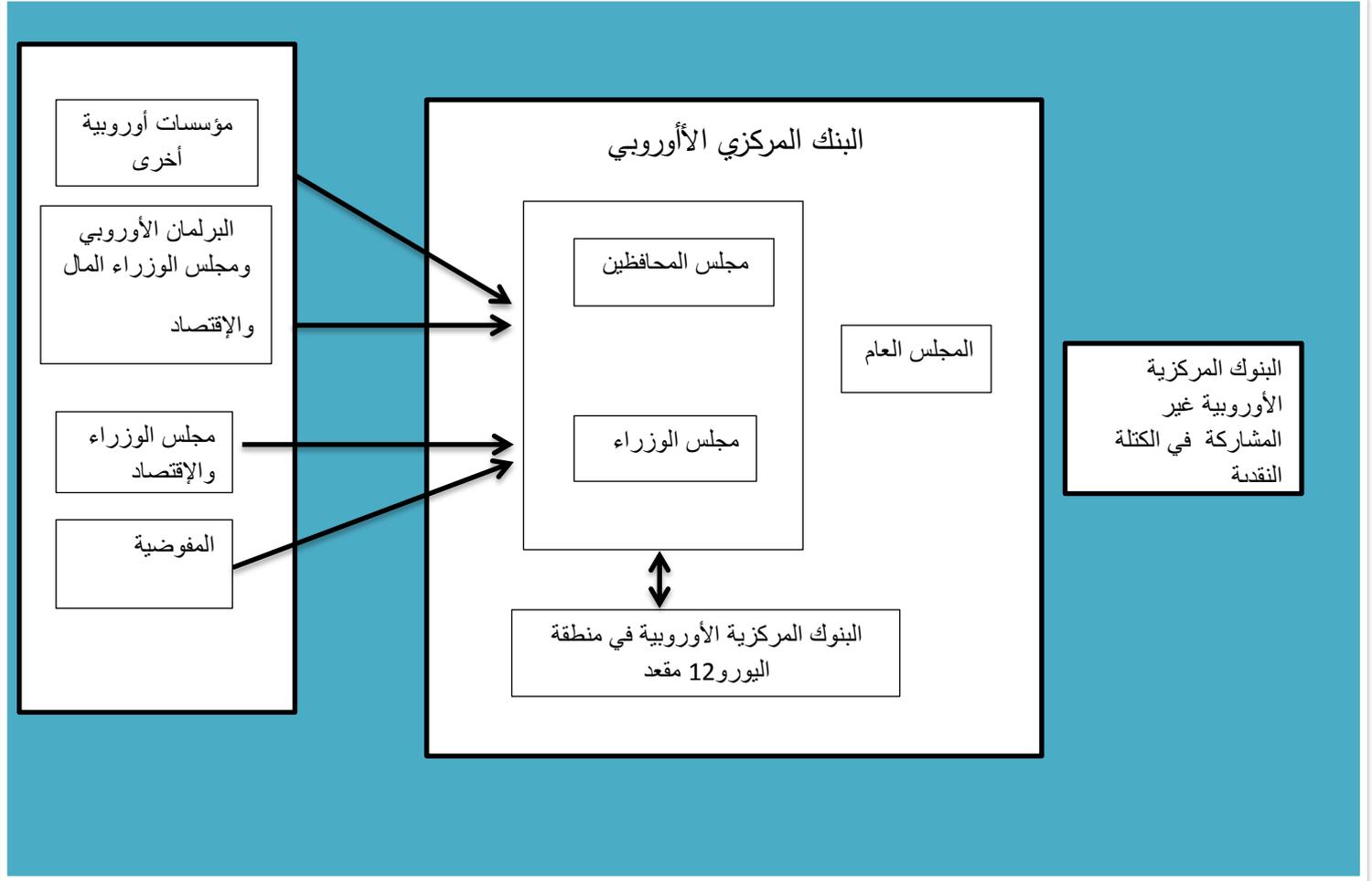
¹ حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 229.

* العملة الأوروبية الموحدة: ويطلق عليها اليورو أو الكوا وهي عبارة عن سلة عملات تتكون من أوزان الأهمية الإقتصادية لعملات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ويتم قياس سلة العملات على أساس تلك الأوزان حيث تعتبر كل عملة كأساس أولي لحساب قيمة السلة على اساس 1:1.

² فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق- الآثار التجارية والمصرفية- التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 27.

³ فرج عبد الفتاح فرج، مرجع سبق ذكره، ص 76-82.

الشكل رقم (3-3): نظام البنك المركزي الأوروبي



المصدر: فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الإفريقي "قضايا التكامل والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص82.

نلاحظ من خلال الشكل (3-3) إن كل من مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المجلس العام في البنك المركزي الأوروبي يساهموا في صناعة السياسة النقدية المطبقة في دول الإتحاد الأوروبي، لقد إستهدف تحديد الأشخاص الفاعلة في صياغة السياسة النقدية وتحديد أهدافها.

-أهداف البنك المركزي

إن إنشاء الإتحاد النقدي والعملة الموحدة، تستهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنقدي في أوروبا لتأمين نمو سليم ودائم، وهذا الإستقرار سوف يخدم منطقة اليورو أولاً ولكنه سوف يساعد أيضاً على تحقيق توازن أفضل على الصعيد العالمي، يتمثل ذلك في هدفين:¹

➤ **الإستقرار النقدي:** يشمل هدف السلطات النقدية في منطقة اليورو في تحقيق الإستقرار النقدي، فمعاهدة ماستريخت قد عهدت لنظام البنوك المركزية الأوروبي مهمة بأن الإنضمام للإتحاد النقدي يشترط فيه الإمتثال لمعايير الإقتصادية فحسب، ولكن أيضاً لمعيار قانوني ومؤسسي وهو

¹ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص269.

إستقلالية البنوك المركزية الوطنية وإنسجام لوائحها مع أحكام المعاهدة، وبالتالي فإن النظام البنوك المركزية سوف يرث منذ إنشائه مصداقية البنوك المركزية الوطنية المكونة له، وأن نزعة بنوك الإصدار إلى الإستقلالية هي نزعة عالمية ؛

➤ **الإستقرار المالي:** إن السياسة النقدية الموحدة، لا يمكن لها وحدها تحقيق إستقرار الأسعار إلا إذا صاحبها الإنضباط المالي المناسب على صعيد الإتحاد الإقتصادي والنقدي بأكمله؛
ب- وظائف البنك المركزي الأوروبي: تتمثل في:¹

* التدرج خلال الفترة زمنية تتناسب مع طبيعة وحركة التنمية الإقتصادية في الدول الراغبة في الإنضمام، والوصول للوحدة النقدية كمرحلة متطورة وأخيرة في حركة التكامل الإقتصادي فهي تتويج لإقامة السوق المشتركة، ولا يجب أن تسبقها؛

* إستيفاء شروط التقارب بين مؤشرات الإقتصاد الكلي حيث يقتضي الأمر أن يكون هناك تقارب في معدلات التضخم، نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة العامة، أسعار الفائدة طويلة الأجل حتى يمكن تعظيم منافع إقامة الوحدة النقدية وتدنية آثارها السلبية؛

* تأكيد العلاقة بين البنك المركزي على مستوى الكتلة النقدية والبنوك المركزية على مستوى الدول الاعضاء، بحيث تكون هذه العلاقة علاقة تعاون وإستجلاب للخبرة المحلية إلى المستوي المركزي، وحتى تكون قرارات البنك المركزي متجاوبة مع واقع دول الكتلة النقدية؛

* إستقلالية البنك المركزي عن باقي الدول المكونة للإتحاد النقدي، سواء على مستوى السياسات أو على مستوى الأشخاص أعضاء مجلس المحافظين أو أعضاء مجلس المدراء التنفيذيين، إن الأمر في هذه الحالة يتطابق مع نظام العمل في مؤسسات الدولة، فمصلحة الكتلة النقدية مقدمة على المصلحة الفردية للدول أعضاء الكتلة؛

ج- **معهد النقد الأوروبي:** تم تأسيس معهد النقد الأوروبي في 1/1/1994 وفق كل من إتفاقية ماستريخت في هولندا وبروتوكول إنشاء المعهد ما يلي:

- يحقق التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي في مجالات السياسات النقدية خلال المرحلة الثانية للإتحاد لضمان إستقرار الأسعار؛
- الإعداد للمرحلة الثالثة للإتحاد الأوروبي؛

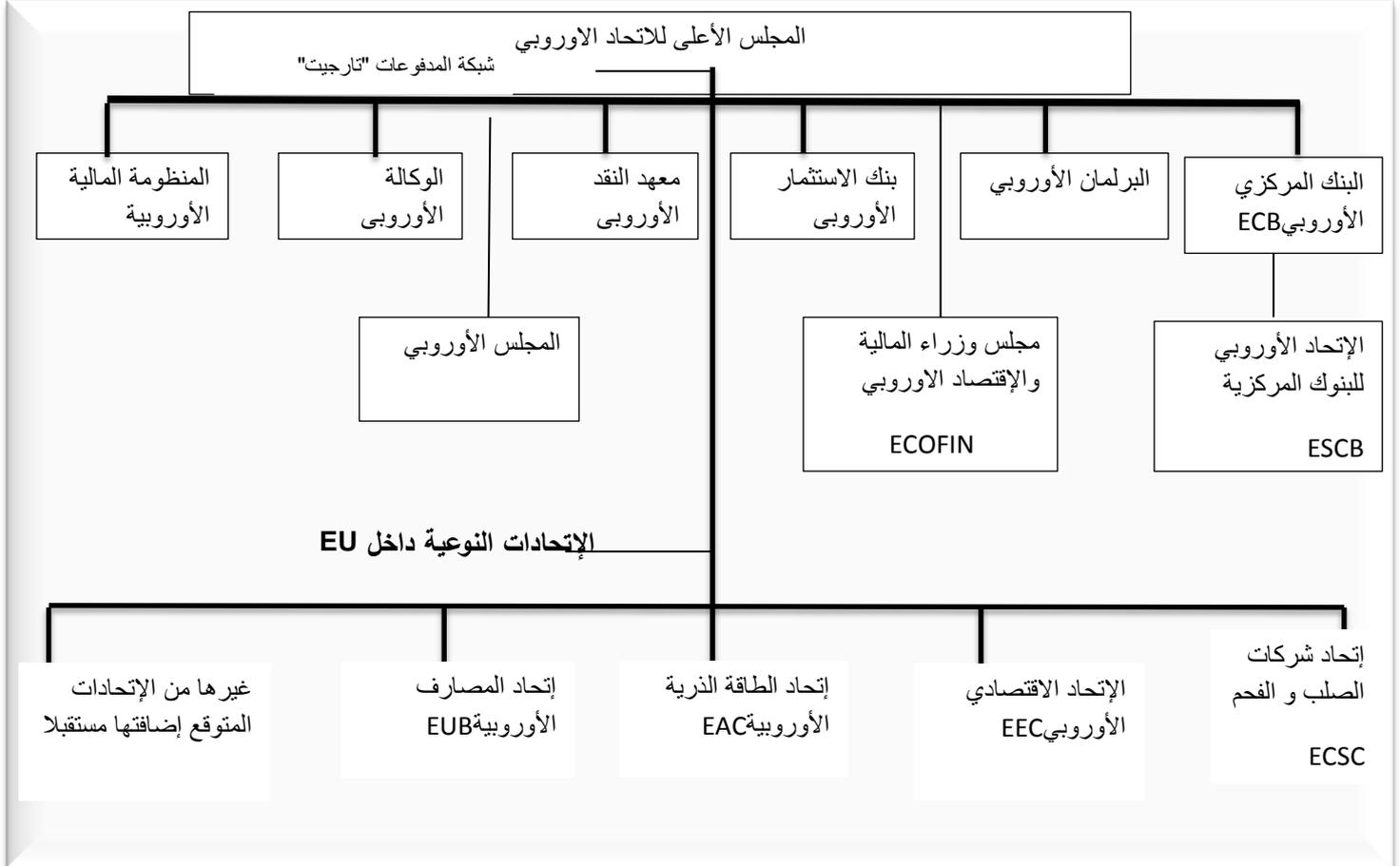
د- **المنظومة المالية الأوروبية²:** تم إنشاء المنظومة المالية الأوروبية والمعروفة في عام 1979 بغرض تقريب العلاقات والسياسات النقدية بين الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وتتكون المنظومة المالية الأوروبية من ثلاث عناصر أساسية:

- العملة الأوروبية الموحدة كرسيد للعملات النقدية في الدول الأعضاء؛

¹ فرج عبد الفتاح فرج، مرجع سبق ذكره، صص 87-88.

² فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات، مرجع سبق ذكره، صص 27-31.

- معدل سعر الصرف وآلية التدخل والتبادل؛
 - تسهيلات ائتمانية متنوعة لدعم عملية التبادل والإحلال؛
- الشكل الموالي يوضح ملخص الهيئات المكونة للإتحاد الأوروبي:
الشكل رقم (3-4): هيأت الإتحاد الأوروبي



المصدر: فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق-الإثار التجارية والمصرفية-التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص33.

الفرع الثاني: مناهج التكامل الإقتصادي الأوروبي

وقد إتخذ التكامل الإقتصادي الأوروبي منهجين:

أولاً-التكامل الإقتصادي الرأسي: وذلك إتباع منهاج التدرج بالإنتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي "أفريل 1951 /ديسمبر 1957" ثم مرحلة السوق المشتركة "يناير 1958/يوليو1968" ثم مرحلة الوحدة الإقتصادية "يونيو 1985-ديسمبر1992" إلى أن تبليغ مرحلة الإندماج الإقتصادي التام واستهدف هذا النمط التكاملي تحقيق مرحلة الوحدة الجمركية "الإتحاد الجمركي" وإستكمال مراحل السوق المشتركة على النحو الذي صاغته وثيقة الكتاب الأبيض في يونيو 1985¹، ثم مرحلة الوحدة الإقتصادية والنقدية 1992-2002 فترة تنظيم معاهدة ماستريخت قامت الدول الخامس عشرة بتوقيع المعاهدة هدفها التعاون في مختلف المجالات الإقتصادية والمالية والنقدية، ثم مرحلة تحقيق التكامل المالي الأوروبي 2002-2005 هدفها في هذه المرحلة بناء منظومة التحرير المالي، على الرغم من إتمام الوحدة النقدية في 2002 إلا أن أسواق رأس المال لازالت خاضعة لكثير من القيود في هاته الفترة، وقد إقترنت فترة التكامل الإقتصادي الرأسي بمراحل الإزدهار والإستقرار الإقتصادي.

ثانياً-التكامل الإقتصادي الأفقي: ويتمثل في قبول أعضاء جدد إلى داخل المجموعة الأوروبية، ضمن ثلاث شروط هي:²

- * إنتماء الدولة الراغبة في العضوية إلى القارة الأوروبية؛
 - * إنتهاج الدولة العضو لفسفة إقتصادية ليبرالية قوامها الأخذ بنظام إقتصاد السوق الحر، وتفعيل القطاع الخاص في إحداث النمو الإقتصادي المنشود والعمل على إرتفاع بمستويات التوظيف الكامل؛
 - * إعناق الدولة الراغبة في العضوية لطقوس وتقاليد وأعراف النظام الديمقراطي الغربي، ونبذ كافة أشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم؛
- حيث إنضمت لعضوية المجموعة كل من في 1978:بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، لوكسمبورغ، في1973:الدانمارك، إيرلندا، بريطانيا، في1981:اليونان، في1986: إسبانيا، البرتغال، وقد إقترنت فترة التكامل الإقتصادي الأفقي بمراحل الضعف الإقتصادي الذي إجتاح أوروبا خلال حقبة

¹ صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سبق ذكره ، ص ص27-28.

² سامي حاتم العفيفي، مرجع سبق ذكره ،ص168.

السبعينات والنصف الأول من الثمانيات حيث ضاعفت المجموعة الأوروبية من إستخدام الحماية التجارية فيما بينها بالعديد من القيود الحمائية غير المنظورة في شكل المواصفات الفنية والتقنية، أو في شكل قيود متعلقة بالمراقبة الصحية ومراقبة جودة المنتج أو إستحداث عقبات جديدة متعلقة بحماية البيئة من التلوث...الخ.¹

في 1995 إنضمت النمسا، فلندا، السويد، شهد الإتحاد الأوروبي إنضمام عشر دول أغلبها من وسط وشرق أوروبا في 2004/05/01 قبرص، تشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، تم إنضمام بلغاريا ورومانيا للإتحاد الأوروبي في 2007/01/01، وهو ما يشكل حدثا تاريخيا سواء في مسيرة الإتحاد، أو في علاقات الإتحاد بهذه الدول، حيث وسعت هذه العملية من رقعة الإتحاد الأوروبي بنسبة 33 % وزادت عدد سكانه بنسبة تصل إلى 31 % كما أنها سمحت بتوحيد القارة الأوروبية بشقيها الغربي والشرقي بما يمكن أن يضع حدا لعهود طويلة من الإنقسامات والصراعات التي كانت تدور في القارة الأوروبية، الإتحاد الأوروبي الآن يضم 28 دولة ضمن سياسة توسيع الإتحاد الأوروبي صاحبته تطبيق سياسة الجوار خوفا من فقدان توازن الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: مبادئ وأهداف الإتحاد الأوروبي

وتتمثل في ما يلي:²

أولا: مبادئ الإتحاد الأوروبي

- التعاون بين الدول الأعضاء، وهي الطريقة التي تم الإعتماد عليها في تأسيس الإتحاد الأوروبي عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول دون أن تتخلى عن سيادتها الوطنية، لإيجاد رابطة بين هذه الدول ذات السيادة؛
- إحترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي؛
- إحترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، المنبثقة عن المبادئ الدستورية المشتركة؛
- تعزيز التعاون السياسي والإقتصادي عن طريق إنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي؛

¹ صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سبق ذكره، صص 27-28.

² جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، صص 331-332.

أهداف الإتحاد الأوروبي: تتمثل في:

- دعم وتقوية السلام: وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول، والإعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها؛
- تحقيق الوحدة الإقتصادية: بإعتبار أن الإتحاد الأوروبي هو وحدة إقتصادية قبل كل شيء، ولا يستمد قوته إلا منها، وهو ما أكدته إتفاقية ماستريخت صراحة في أشكال مختلفة من أشكال الوحدة، وهي:

◆ تنسيق نشاطات التطور الإقتصادي؛

◆ تحقيق الإستقرار والتوازن في النمو الإقتصادي؛

◆ رفع مستوى المعيشة؛

◆ الإستخدام الأمثل للقوى العاملة؛

◆ الإستقرار الإقتصادي و النقدي؛

- تحقيق الوحدة السياسية: عن طريق الإتحاد الأوروبي والوحدة الإقتصادية بين الدول الأعضاء، يتم تحقيق الوحدة السياسية بين الشعوب؛
- تنمية ورفع الخدمات الإجتماعية: وهو الهدف البعيد للإتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الإتحاد وتقوية الروابط الإجتماعية بينهم؛

المبحث الثالث: الإتحاد الأوروبي و عبر الإقليمية

بعد عقود من الانقسام في أوروبا، يرغب الإتحاد الأوروبي في تجنب خلق خطوط إنقسام جديدة بين أقاليمه المترامية وبين جيرانه، ولهذه الأسباب إمتد الإتحاد الأوروبي إلى البلدان والأقاليم المجاورة له في أوروبا الشرقية وفي القوقاز وحوض البحر المتوسط، من الواضح أنه رغم تأثير الأزمة المالية والإقتصادية 2008، فإن الإتحاد الأوروبي لا يزال يحافظ على إلتزامه تجاه المنطقة وسلطاتها المحلية والإقليمية، إن التعاون مع منطقة البحر الأبيض المتوسط يحدث بشكل متزايد على مستويات مختلفة ومع جهات معنية مختلفة، وتشير الإتجاهات الحالية إلى إتساع الفجوة بين ضفتي الأطلسي، عودة الشراكة الوثيقة بين العلاقات الأمريكية - الأوروبية التي سادت في العلاقات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال حقبة الحرب الباردة كلها، فأوروبا يتركز إهتمامها على تعزيز مشروعها التكاملية وتوسيعه وتطويره للارتقاء به إلى مستوى يتيح لها في المستقبل غير البعيد مواجهة القوة العظمى الأمريكية.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية

الشراكة الأورو متوسطية تعتبر بديل من بدائل السياسات في دول المتوسط ، ويتساءل المرء حول ميزات ومحدداته الخاصة ، إذ أن التكامل الإقليمي يعتبر متوافقاً مع نظام التجارة الأكثر حرية بنفس طريقة التعددية ، في حين يشكل الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للدول المتوسطية ، وما يعطي الأهمية السياسية للمفاوضات التجارية المعتمدة على التبادلات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي ، ويبدو من المفهوم بالنسبة لدول جنوب المتوسط أن تبدأ بالمفاوضات التجارية مع الشريك التجاري الذي يمثل 46.5% من صادرات دول جنوب المتوسط، و 53.9% من واردات تلك الدول.¹

الفرع الأول: إعلان برشلونة 1995

ارتبط الإتحاد الأوروبي على مدى عقود باتفاقيات تنظم التعاون مع البلدان المتوسط لكن في ظل إنعدام سياسة إقليمية تستهدف المنطقة بأكملها، وبتوصية من القمة الأوروبية، وبعد التشاور مع البلدان المتوسطية، احتضنت برشلونة في 28 نوفمبر 1995، أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأوروبية ونظرائهم لبلدان جنوب شرق حوض البحر الابيض المتوسط، وبعد المؤتمر منطلق الشراكة الأورومتوسطية، التي سميت مسيرة برشلونة، وتمثل أول سياسة شاملة يضعها الإتحاد الأوروبي للتعاون مع جيرانه في جنوب شرق حوض البحر الابيض المتوسط، واتفقت الدول أعضاء الإتحاد الخمس عشر في حينه، والدول المتوسطية الإثني عشر حول إعلان برشلونة (أصبحت عشرة بعد إنضمام مالطا وقبرص إلى الإتحاد الأوروبي)، وفيه حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق السلام والإستقرار والنمو في المنطقة، وتشمل خطة الشراكة مختلف جوانب التعاون السياسي والإقتصادي والإجتماعي.²

أولاً-أهداف الشراكة: ويهدف إعلان برشلونة تشجيع الشراكة في المجالات الثلاثة التالية:

- الحوار السياسي و الأمني من أجل إقامة منطقة مشتركة للسلام والإستقرار، على أساس إحترام الإنسان والديموقراطية
- الشراكة الإقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة، من أجل إقامة إزدهار مشترك ودعم عملية التحول الإقتصادي في الدول المشاركة.
- الشراكة الإجتماعية والثقافية والبشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات، والتبادل بين المجتمعات المدنية.

¹خوسيه ماريا غارسيا الفاريس كوكه، التجارة والسياسات المحلية في الإقتصاد المفتوح، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مواد تدريبية من قبل المركز الوطني السوري للسياسات الزراعية NACP بدعم من مشروع الفاو الإيطالي GCP/SYR/006/ITA، كانون الأول، 2003، ص16.

² http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm, consulté le :01/01/2016.

ثانيا-آلية الشراكة: تعمل الشراكة الأوروبية المتوسطية على:¹

- **التعاون الثنائي:** يقوم الإتحاد الأوروبي بعدد من الأنشطة الثنائية على كل بلد وأهمها في إتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، التي يتفاوض الإتحاد الأوروبي بشأنها مع كل من الشركاء المتوسطيين على صعيد ثنائي، وقد إختلفت الإتفاقيات من دولة متوسطية شريكة إلى أخرى، ولكنها تشترك فيها بينها في عدد من الجوانب الأساسية مثل: الحوار السياسي، وإحترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وإقامة منطقة تجارة حرة، والإحكام المتعلقة بالملكية الفكرية، والخدمات، والمشتريات العامة، وقواعد المنافسة، والمساعدات التي تقدمها الدولة، والإحتكارات، والتعاون الإقتصادي والإجتماعي، وتخضع الإتفاقيات، بعد توقيعها، لإجراءات المصادقة عليها من قبل البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية، لكل من بلدان الإتحاد الأوروبي وبرنامج المتوسطي.
- **التعاون الإقليمي:** يمثل التعاون الإقليمي أحد أهم جوانب الإبداع في الشراكة، ويتعلق بمسائل سياسية وإقتصادية وثقافية، مثل: الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة، التي لها أهميتها لكثير من الشركاء المتوسطيين، والتعاون الإقليمي يدعم ويكمل الشراكة القائمة على الصعيد الثنائي.

ثالثا: الآلية المالية المساعدة للشراكة MEDA:

برنامج التعاون المالي الذي سمي ببرنامج ميديا الذي انطلق سنة 1995 والذي يعتبر أهم أداة مالية تستخدم لوضع قيد التنفيذ الشراكة الأورو -متوسطية ومختلف الأنشطة الملحق بها وذلك لتحقيق الأهداف التي سطرها مؤتمر برشلونة وهي جعل من منطقة المتوسط فضاء للنمو والاستقرار في ظل تكريس شراكة إقتصادية ومالية واسعة،² وبلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الإتحاد الأوروبي لهذا البرنامج للفترة 1995-1999 مبلغ قدره 3424.5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي ما بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، ويتكون هذا الغلاف من مساعدات مالية ومنح موجهة لدول جنوب حوض المتوسط، حيث تمثل 90 % من هذه الموارد مخصصات اعتمدت بشكل ثنائي للشركاء، بينما تم تخصيص 10 % الباقية للأنشطة الجهوية،³ عوض برنامج MEDA بالية الجوار والشراكة الأوروبية في عام 2007.

الفرع الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والشراكة ENP

تلقت عملية برشلونة دفعة جديدة سنة 2004 بإطلاق سياسة الجوار الأوروبية، التي تهدف إلى الحد من الفجوة بين الإتحاد الأوروبي بعد توسيعه وبين الدول المجاورة له، ولإيجاد فضاء ينعم بالرخاء

¹ نفس المرجع، متاح على:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm,consolté le :01/01/2016

² رضوان سوامس ، الهادي بوقفلول ، الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004، صص 3-4.

³ إلباس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر ، 8-9 ماي 2004، صص 4.

والاستقرار والأمان لجميع الأطراف، وقدمت سياسة الجوار الأوروبية تكاملا إقتصاديا وعلاقات سياسية أكثر عمقا، وهي تخص الدول المجاورة للإتحاد برا وبحرا ودول أخرى: الأراضي الفلسطينية ، الأردن، أرمينيا، أذربيجان ، أوكرانيا، تونس، الجزائر، جورجيا، روسيا البيضاء، سورية، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، مولدافيا، ومع الدخول في هذه المرحلة حولت عملية برشلونة إلى منتدى للحوار والتعاون متعدد الأطراف بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين.¹

تشكل سياسة الجوار القاعدة لنموذج العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط، وهذا يعني أن الإتحاد الأوروبي يتعامل مع كل شريك على حدة، تتسم سياسة الجوار الأوروبية بأنها أكثر إستهدافا، تأخذ بالإعتبار منطلق جديد في إطار سياسة توسيع الإتحاد الأوروبي، لديه مصالح مشتركة كثيرة مع جنوب والجزيرة الشرقية، عام 2004، بهدف تعزيز الإستقرار، الأمن والرفاهة لجميع الأطراف المعنية، تم تعيين سياسة الجوار الأوروبي بهدف تطوير علاقة وثيقة على نحو متزايد بين الإتحاد الأوروبي الموسع وعلى الدول المجاورة جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، سوريا ، تونس ، تركيا) لتشمل أيضا دول الجوار أوروبا الشرقية(أرمينيا ، بيلاروس، أذربيجان ،جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا)على الرغم من أن روسيا أيضا جارة للإتحاد الأوروبي ، وضعت بدلا من ذلك عن طريق العلاقات الإستراتيجية للشراكة.

من خلال هاته السياسة يقدم هؤلاء الجيران علاقة متميزة ، بناء على الإلتزام المتبادل بالقيم المشتركة:²

- الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد ؛
- مبادئ إقتصاد السوق والتنمية المستدامة؛
- تجاوز الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على التعاون ؛
- تشجيع ودعم الإصلاحات التي من شأنها أن تعود بالفائدة من حيث التنمية الإقتصادية والإجتماعية ؛ فضلا عن الحكم الصالح.

يعتبر برنامج التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط (ENPI) بشكل مشترك من قبل الإتحاد الأوروبي في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية، ويوفر البرنامج إطار عمل لتنفيذ نشاطات التعاون عبر الحدود ضمن سياسة الجوار الأوروبية، ويكمل الجهود التي بذلت في إطار الشراكة الأوروبية والمتوسطة والتي تهدف إلى تطوير منطقة سلام وإستقرار وإزدهار و حسن جوار بين الدول الأورو والدول المتوسطية الشريكة.

¹ مرجع سبق ذكره، متاح على:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm, consulté le :.01/01/2016.

² - PANORAMA OF THE EUROPEAN UNION, The European Neighborhood Policy:Key indicators a comparison with the European Union, February 2007,p1.

وهذه الآلية تعوض برنامج ميذا ابتداء من 2007 وفقا 2006/1638 من لائحة المجلس في 24 أكتوبر 2006، ويمتد الدعم على حسب برنامج العمل المقرر للفترة 2007 إلى 2013 للدول المتوسطية وقد قسمت هاته الآلية إلى مرحلتين:

*برنامج ENPI 2007-2010: والمبلغ المخصص لهذا البرنامج الإقليمي الإرشادي 343.3 مليون أورو
*برنامج ENPI 2011-2013: وقد خصص لكل بلد متوسطي برنامجه الإرشادي الإقليمي في هذه الفترة، و تبلغ المخصصات المحددة نحو 12 مليار يورو¹.

يهدف هذا البرنامج إلى النهوض بالتعاون المستدام والمنسجم على مستوى حوض البحر المتوسط من خلال معالجة التحديات المشتركة وتأمين الإمكانيات المتوفرة داخل منطقة حوض المتوسط، و تقديم مساعدة مجتمعة للتنمية في مجال الازدهار والرخاء وحسن الجوار بمشاركة الإتحاد الأوروبي ودول ومناطق الشراكة .

الفرع الثالث: الآلية الأوروبية للجوار (ENI)

في سياق المنهج الجديد لسياسة الجوار الأوروبية المذكورة في 25 ماي 2011، تم إعتبارا من العام 2014 الإستعاضة عن الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI) لتحل محلها آلية الجوار الأوروبية (ENI) ، والتي ستوفر المزيد من الدعم للدول الستة عشر الشريكة الواقعة شرق و جنوب حدود الإتحاد الأوروبي، تسعى الآلية الأوروبية للجوار (ENI) إلى تحقيق مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف بحيث تعكس الإحتياجات والإعتبرات الحقيقية التي ظهرت على مر السنين، وتؤكد اللائحة التنظيمية المتعلقة بإنشاء الآلية الأوروبية للجوار على أنه ينبغي تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات السياسية التي تصوغ سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك الشراكة الشرقية والإتحاد من أجل المتوسط، تقديم الحوافز ومكافأة البلدان الأفضل أداءً، فضلا عن تقديم الأموال بطريقة أسرع وأكثر مرونة، هما المبدآن الرئيسيان اللذان تقوم عليهما الآلية الأوروبية للجوار (ENI) التي يبلغ تمويلها أكثر من 15 مليار يورو للفترة 2014-2020.²

وصرح مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون التوسع وسياسة الجوار ستيفان فولي عند الإعلان عن الآلية الجديدة في ديسمبر 2011: "سوف يصبح الدعم لجيراننا من خلال آلية الجوار الأوروبية الجديدة أسرع وأكثر مرونة، مما يسمح بمزيد من التفضيل والحوافز لمن يؤدي بشكل أكثر كفاءة، وتمثل آلية الجوار الأوروبية الجديدة إستكمالا لمنهجنا الأكثر طموحا تجاه جيراننا وهو المنهج الوارد في البيان المشترك حول سياسة الجوار الأوروبية الصادر في ماي 2011، وهي جزء من الإستجابة الشاملة لتطور علاقاتنا مع

¹ <http://www.ansamed.info>, consulté le:06/06/2016.

² <http://www.enpi-info.eu>, consulté le:06/06/2016

جيراننا، وكذلك إجابة مباشرة على الحركات الثورية الجارية في المنطقة الواقعة في جنوب الإتحاد الأوروبي¹.

الجدول التالي يوضح أهمية البلاد العربية بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (2-3): أهمية البلاد العربية في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي عام 2013 (مليون يورو)

الاهمية في تجارة الإتحاد 2013		صادرات الإتحاد الى الدول العربية		واردات الإتحاد من الدول العربية		
المرتبة	%	2013	2012	2013	2012	
11	1.9	33684	29985	30183	34594	السعودية
13	1.6	22386	21008	31830	32597	الجزائر
14	1.6	44655	37119	9221	8294	الإمارات
26	0.9	7905	6375	23173	32771	ليبيا
29	0.8	17305	16938	10051	9134	المغرب
32	0.7	14920	15413	7936	8461	مصر
34	0.6	11170	11083	9351	9515	تونس
39	0.5	5417	4653	10636	12758	العراق
41	0.4	6158	5965	8971	10151	قطر
45	0.3	6250	4532	5306	5864	الكويت
53	0.2	6698	6619	341	373	لبنان
58	0.1	3849	3782	1036	584	عمان
65	0.1	3721	3443	353	342	الأردن
78	0.1	1417	2155	1296	1549	البحرين
88	0.1	1231	1189	494	549	موريطانيا
89	0.1	1512	1184	187	109	اليمن
105	0	910	927	183	148	السودان

¹<http://www.ces-med.eu/ar> consulté le:01/01/2017.

117	0	757	1183	128	268	سوريا
163	0	117	102	14	16	فلسطين
156	0	9	189	191	12	جيبوتي
174	0	13	46	44	59	جزر القمر
175	0	52	37	2	2	الصومال
4	10	190136	173972	150927	1681550	المجموع

المصدر: عادل خليفة، تطور العلاقات العربية الأوروبية بين الطموح والتردد، الغرفة التجارية العربية البلجيكية
الكسمبورجية:

<http://www.ablcc.org/news,consulté le :06/06/2016>.

فالجداول (2-3) يوضح أن الإتحاد الأوروبي هو شريك تجاري رئيسي للبلدان العربية، تأتي المملكة العربية السعودية والجزائر والإمارات العربية المتحدة في مقدمة شركاء الإتحاد الأوروبي التجاريين بين البلدان العربية حيث يستأثرون بنسبة 1.9%، و1.6%، و1.6% على التوالي من مجمل المبادلات التجارية للإتحاد، ومن الجدير بالذكر أن البلاد العربية بأجمعها جاءت عام 2013 في المرتبة الرابعة كمصدر للإتحاد الأوروبي بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة. ومن الملاحظ تراجع الصادرات العربية إلى الإتحاد الأوروبي من 168150 مليون يورو عام 2012 إلى 150927 مليون يورو عام 2013 في هذه الفترة بالتحديد الإتحاد الأوروبي يعاني أزمة جراء الديون السيادية لليونان عمت منطقة الاورو، في حين الواردات العربية ازدادت من 173927 مليون يورو إلى 190136 مليون يورو في نفس الفترة، يعود لعدم تطور المستوى الإنتاجي لدى الدول العربية فتميزها بالإقتصاد الريعي أي الدول المصدرة للنفط.

إذا كان توفر المواد الأولية وإنخفاض أجور اليد العاملة العربية يساعدان على تطوير العلاقات التجارية والإستثمارية بين الطرفين، فإن عدم توفر هيكل إنتاجي عربي تنافسي وفعال وعدم تنوع الصادرات العربية يشكل عائقا في وجه الصادرات العربية إلى أوروبا، كما أن التطورات السياسية والإجتماعية التي يمر بها العالم العربي منذ إنطلاق ما سمي بالربيع العربي أدت إلى تقلص المبادلات التجارية والتدفقات الإستثمارية بين الطرفين، غير أنه لا شك أن الإتفاقات التي عقدت بين الإتحاد الأوروبي وبعض البلاد العربية قد عززت من مستويات المبادلات التجارية بين الجانبين.

من خلال مسار الشراكة الأورو متوسطة فقد أخذت ثلاث إتجاهات : أولها الشراكة الأورو متوسطة الثنائية إتجاه جنوب البحر الأبيض المتوسط إنطلاقا من إعلان برشلونة 1995، ثم توسع هذا الإتجاه إطار سياسة الجوار نظرا لسياسة التوسعية التي قام بها الإتحاد الأوروبي 2004، فهي في إطار ثنائي لكن أوسع من مسار برشلونة، بتغيير آلية الدعم المالي التي كانت برنامج ميديا للفترة 1995-2006 إلى آلية سياسة الجوار والشراكة تمتد من 2007-2013، ثم آلية سياسة الجوار 2014-2020.

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط

لقد بدأ مشروع الإتحاد من أجل المتوسط أثناء الحملة الإنتخابية الرئاسية لنيكولا ساركوزي في عام 2007 ثم أستعيد في "خطاب طنجة" في 23 أكتوبر 2007، ثم توضحت معالمه في "نداء روما من أجل المتوسط" الذي أطلقته معا في 20 ديسمبر 2007 كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وهو يستهدف إيجاد تضامن فعلي بين الضفتين على أساس متساو عبر إنجاز مشاريع ملموسة ذات مصلحة مشتركة، إن الإتفاق الفرنسي الألماني في 3 مارس 2008 على المبدأ الذي يمكن تسميته منذ الآن "عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط"، وقد وافق المجلس الأوروبي في 13-14 مارس 2008 على المبدأ الذي يمكن تسميته عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط". ومهمة المشروع هي تطوير إطار عملية لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب.¹

وفي قمة باريس الأورو متوسطية أطلق من قبل رؤساء الدول والحكومات في 13 جويلية 2008 الإتحاد من أجل المتوسط، هو إطار للعلاقات المتعددة الأطراف بين الإتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي تكمل العلاقات الثنائية، والتي سوف تستمر في تطوير إطار سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، والإتحاد من أجل المتوسط يقوم على المكتسبات ويعزز إنجازات عملية برشلونة، التي أطلقت في عام 1995، في حين أن إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون (الحوار السياسي والتعاون الإقتصادي والتجارة الحرة، والحوار بين الإنسان والإجتماعية والثقافية) لا تزال صالحة، بتشجيع الإصلاح الديمقراطي والتكامل الإقتصادي عبر الجار الإتحاد الأوروبي 16 في الجنوب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، كانت تعرف سابقا بإسم عملية برشلونة، التي أطلقت في العام 2008، إتفاقات تعاون و إعادة فعل الإتحاد من أجل المتوسط، كان إعادة إطلاق فرصة لتقديم المزيد من حزمة كل العلاقات وأكثر وضوحا مع مقدمة جديدة للمشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية ذات الأهمية الحقيقية لأولئك الذين يعيشون في المنطقة، مشاريع معالجة مناطق مثل الإقتصاد والبيئة والطاقة والهجرة والصحة والثقافة، جنبا إلى جنب مع الدول ال 27 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، و 16 جنوب البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا ودول الشرق الأوسط هي: ألبانيا، الجزائر، البوسنة والهرسك، كرواتيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، السلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا.

توقع المسؤول الفرنسي "أن تكون العقود الثلاث القادمة مهمة جدا لأسباب أهمها التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة وعلى الأرض وتراجع نسبة الأمطار بنحو 40% فضلا عن التحولات الديموغرافية في المجتمعات المتوسطية" وقال "ما ينقص أوروبا يوجد في الجنوب وما ينقص في أوروبا" مشيرا إلى

¹- Precedence DE LA République، sommet de Paris pour Méditerranéen، 13/07/2008، p3.

* - يمكن الاطلاع أكثر على مشروع الإتحاد من أجل المتوسط لمؤتمر باريس 2008 الذي اقترح من طرف الرئيس الفرنسي، وحظي بالاهتمام من طرف 43 عضو في هذا المؤتمر، من خلال إعلان مؤتمر باريس 2008 :

Joint Declaration of the Paris Summit for the Mediterranean· Paris, 13 July 2008.

أن الدول الإتحاد الأوروبي التي يبلغ عددها 500 مليون نسمة، ستفقد 70 مليوناً من يدها العاملة بسبب تراجع النمو وان دول الجنوب التي سيبلغ عدد سكانها 2050 نحو 480 مليوناً سيكون لها عديد من الإحتياجات.¹

الفرع الأول: أسباب قيام الإتحاد من أجل المتوسط

تشير العديد من الدراسات الأوروبية إلى وجود أسباب لقيام الإتحاد من أجل المتوسط أهمها:²

★ **المؤشر الأول:** يحمل الطابع الإقتصادي، ومنها ما يمكن تسميته بالتبادلات التي تربط بين ومن خلال مسافات كبيرة، الأقطاب التجارية الكبرى، بمعنى آخر، إن العلاقات المباشرة بين اليابان، وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تتطور وهذا مفهوم للكثيرين، ولكن هناك تطور خاصاً في التبادلات بين اليابان ومحيطها الإقليمي، بين الولايات المتحدة الأمريكية وجيرانها الأمريكيين، ثم بين أوروبا وجيرانها الجنوبيين أو الشرقيين، أما أطلقت أوروبا في عام 2004 "الساسة الأوروبية مع الجيران"، فهذا يترجم الصعود القوي للمسالمة الإقليمية، حيث ان لأوروبا إقليمياً الخاص ولكن عليها أن تنتظر بشكل أبعد من ذلك وتحتضن بعدها الإقليمي الحقيقي، والذي يصل إلى بحر قزوين والخليج العربي.

أما الشركات الصغيرة أو المتعددة الجنسيات، فإنها تجد في الإنتشار الإقليمي، المصادر والثروات والشركاء، مع وجود الإستقرار الذي يعطيها القدرة على مواجهة العولمة، التي تزيد من حدة التنافس من غير توقف، إذن، الإندماج الإقليمي يبدو وكأنه شكل من تحرير التبادلات، والذي يتطابق برؤية عامة مع منطق الشركات متعددة الجنسيات، فالأقلمة تسهل استقرار المناخات الإقتصادية العامة من خلال إنفتاح في تعامل الحدود السياسية مع الشركات الإقليمية، على أن يكون ذلك عبر إتفاقيات للإستثمار ووجود عملة مشتركة.

كذلك يسهل الإندماج الإقليمي أو الأقلمة تنظيم السياسات العامة بالنقل، من خلال تأسيس نظام للنقل الإقليمي، والإعترافات بالشهادات التي تصدر في بلدان أخرى، ولا ننسى الإمكانية الكبرى لتطوير الخدمات في البلدان الأقل تطورا ونموا، وما يدعم سياسة الأقلمة، الإقليم الأورو-متوسطي مثلاً إندماجاً تجارياً لافتاً للنظر، من خلال الإحصاءات نجد أن الإرقام من 80 % الى 90 % من التجارة الخارجية للبلدان المتوسطية تتم داخل الإقليم.

★ **المؤشر الثاني:** حول صعود الأقلمة وهو مؤشر ذو طابع سياسي، بمعنى إعادة تنظيم العلاقات السياسية على أساس إقليمي أكثر واقعية، بدلاً من النظر إليها فقط بوصفها تنظيمياً يخضع لأقطاب أو قطب عالمي واحد، كما يمكن القول أن الإتفاقيات العالمية متعددة الجوانب لا تنفي

¹ - الندوة السابعة "الشراكة الأورومتوسطية" حول الإتحاد من أجل المتوسط: ما هي الإضافة لمسار برشلونة، جامعة الدول العربية، تونس، 09/06/2008.

² مرجع سبق ذكره، متاح على:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm,06/06/2016.

الفكرة القائلة بإمكانية تحويلها إلى إتفاقيات إقليمية على صعيد الأقاليم الكبرى، وهذا يعود لأسباب جغرافية تدعم السير باتجاه الأقلمة، أو تقنياتها من حيث أن العمل على تنظيم الأقلمة يعد أقل صعوبة من تنظيم العالم ككل واحد، وأخيرا ثمة أسباب ديموقراطية ترى أن المؤسسات الدولية الكبرى من المستحيل أن تحصل على شرعية أمام الشعوب، بسبب بعدها عنهم.

✳ **المؤشر الثالث:** وهو ذو طابع جيوبوليتيكي، بمعنى أن الأقلمة هي أفضل أداة، وربما الأداة الوحيدة، لمواجهة التفرد الأمريكي بالقرارات الكبرى، وهذه الأخيرة ينبغي أن تتم بالحوار مع أقاليم كبرى "أوروبا، آسيا"، أوفي المستقبل مع الإقليم الجديد "الإتحاد من أجل المتوسط"، فعلى العرب في هذه الحالة، وخاصة المتوسطيين منهم، البحث عن شراكة ومؤسسات إقليمية يمكنها أن تدفعهم إلى الأمام وليس إلى الخلف.

مشروع جديد مبادرة فرنسية من طرف الرئيس الفرنسي، أصبحت مشروعا متفق عليه من طرف الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية لتشكيل فضاء أوسع، واندماجا أكثر بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي، إلا أنه لديه بعض المعارضات والصعوبات وخاصة مشكلة إسرائيل والعرب.

الفرع الثاني: أهم المشاريع وفق مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

جوهر الإتحاد من أجل المتوسط، ينبغي أن يكون لها أثر ظاهر على حياة المواطنين في المنطقة برمتها من خلال تعزيز النمو والعمالة والتماسك الإقليمي والتكامل الإجتماعي والإقتصادي، ودعم إنشاء البنية التحتية للترابط.

قد تم في قمة باريس تحديد ستة أولويات هي:¹

- إزالة التلوث في البحر المتوسط

يتضمن هذا المشروع إزالة تلوث في البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحرية المحمية، خصوصا في قطاع المياه والنفايات، وستشمل الأنشطة بناء على برنامج أفق 2020، الذي أطلق في عام 2008.

- الطرق السريعة البحرية والبرية

تطوير الطرق السريعة مشروع يبرز سهولة تدفق السلع والأشخاص في البر والبحر، هو أمر ضروري للحفاظ على العلاقات وتعزيز التجارة الإقليمية، بما في ذلك الربط بين المرافئ في كل الحوض المتوسطي بأكمله ، فضلا عن إنشاء شبكة فعالة ومتكاملة النقل الأورو متوسطي ، كما سيتم الإهتمام يخصص للأمن والسلامة البحرية ، في منظور التكامل العالمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

¹ - joint declaration of the Paris summit for the Mediterranean, Paris, 13 July 2008,p1.

- الحماية المدنية

ينبغي خطة مشتركة للحماية المدنية على الوقاية والإستعداد والإستجابة للكوارث ، وربط المنطقة البحر المتوسط على نحو أوثق مع الإتحاد الأوروبي بآلية للحماية المدنية ، وبالتالي ، تكون واحدة من الأولويات الرئيسية للمنطقة.

- الطاقات البديلة والخطة الشمسية المتوسطة

الأنشطة الأخيرة في أسواق الطاقة ، سواء من حيث العرض والطلب ، وتؤكد على ضرورة التركيز على مصادر الطاقة البديلة، نشر في السوق فضلا عن البحوث والتنمية لجميع مصادر الطاقة البديلة وثم أولوية رئيسية في الجهود الرامية إلى ضمان التنمية المستدامة في هذا المجال، ووضع خطة شمسية متوسطة هي واحدة من الأولويات الرئيسية التي حددت في باريس.

- التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعة الأوروبية المتوسطة

ويمكن للجامعة الأوروبية المتوسطة تساهم في التفاهم بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي، من خلال شبكة تعاون المؤسسات الشريكة والجامعات الموجودة في المنطقة الأورو متوسطة ، وجامعة الأورو متوسطة في بورتوروز (سلوفينيا) تساهم في تطوير الدراسات العليا والبرامج البحثية .

- دعم الأعمال

بهدف تطوير الأعمال البحر الأبيض المتوسط ، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول السياسية وتزويدها بالمساعدة التقنية والأدوات المالية .

الفرع الثالث: الإدارة التأسيسية لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط

عقد إجتماع مرسليليا بعد مؤتمر باريس في 4 نوفمبر 2008 لتأكيد ما جاء في إعلان باريس بناء على ما اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في 13 جويلية 2008 إلى إنشاء هيكل مؤسسية جديدة تساهم في تحقيق أهداف سياسية المبادرة ، وبخاصة تعزيز شمولية الملكية المشتركة ، ورفع مستوى السياسية العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط وتحقيق الرؤية من خلال المشاريع وتحديد برنامج عمل 2009 لتأكيد تطبيق المشاريع ذات الأولوية، وذلك تماشيا مع نطاق وأهداف رئيسية تأسيسية هي¹:

1- إنشاء رئاسة مشتركة وزيادة تحسين التعاون وتوازن الملكية المشتركة ، حيث يكون رئيسان المشاركون للشراكة ، واحد من الرؤساء المشاركين من الإتحاد الأوروبي ، والآخر من البلدان المتوسطية الشريكة.

2- إنشاء رئاسة مشتركة من جانب الإتحاد الأوروبي أن تكون متوافقة مع أحكام التمثيل الخارجي لمعاهدة الإتحاد الأوروبي ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية، من جانب الشركاء

¹ - Barcelona Process: **Union for the Méditerranéen· Final déclaration·** Marseille, 3-4 novembre 2008, p06.

المتوسطين ، يجب إختيار الرئيس المشارك من قبل توافق في الآراء لفترة قابلة للتجديد لمدة سنتين .

وتطبيق ذلك يكون وفق المؤسسات والإجراءات التالية:

أ- **اللجنة الدائمة المشتركة:** تساعد اللجنة المشتركة الدائمة في تحضير لإجتماعات كبار الموظفين

و ضمان متابعة ملائمة ، وتدرج مهامها في ما يلي :

* يكون التوجيه من طرف ممثلي الرئاسة المشتركة ؛

* تعد لإجتماعات لكبار المسؤولين الأورو المتوسطية و ضمان المتابعة المناسبة ؛

* تساعد في التحضير لمؤتمرات القمة و الشؤون الخارجية والإجتماعات الوزارية والموضوعية ؛

آلية للرد السريع إذا كان الوضع إستثنائي في المنطقة الذي يتطلب التشاور مع الشركاء الأورو متوسطية؛

ب- **الأمانة العامة:** تقوم الأمانة المشتركة دورا رئيسيا في البنية المؤسسية ، في ما يخص اتصال

العمل التنفيذي مع جميع الهياكل العملية ، لا سيما :

* مع الرئاسة المشتركة، بما في ذلك إعداد وثائق العمل للهيئات صنع القرار .

* تتمتع بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل .

يجب أن يأتي التمويل أساسا من المصادر التالية:

* مشاركة القطاع الخاص؛

* التعاون الثنائي من الإتحاد الأوروبي ؛

* مساهمات من شركاء البحر الأبيض المتوسط ؛

* المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والصناديق الثنائية الأخرى ؛

* مرفق الإستثمار و الشراكة الأورو متوسطية (FEMIP).

* مرفق إستثمار الجوار وعبر الحدود (ENPI).

ت- **المشاريع:** لتعزيز التماسك الإقليمي والتكامل الإقتصادي ، و تطوير و ترابط البنية التحتية، ينبغي

أن يشكل وضوحا وذا الصلة بمشاريع لمواطني المنطقة.

إن عملية الإختيار تأخذ في الاعتبار ما يلي :

* الطابع الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الوطنية من المشاريع المقترحة،

* التعاون بين عدد محدود من البلدان؛

* حجم وأهمية والفائدة لجميع الشركاء ؛

* إمكاناتها لتعزيز التنمية المتوازنة والمستدامة والإقليمية التكامل والتلاحم والترابط ؛

* دراسة الجدوى المالية بما في ذلك تعظيم لتمويل الشركة في القطاع الخاص ؛

* أن يكون تاريخ استحقاقها أو درجة التأهب بدأت بسرعة.

هناك عدد من مقترحات المشاريع تكييفها مع إحتياجات المنطقة ، والأولويات المحددة في البرنامج الإرشادي الإقليمي مواصلة تطبيق اية مساهمة محتملة للمشروعات إقليمية جديدة على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة في إطار الأوروبي الجوار والشراكة أو أداة ما قبل الانضمام (مثل موريتانيا و ليبيا).

إن الإتحاد الأوروبي لم يتوقف لهذا الحد فأرادت أن تضم الدول المتوسطية إلى فضاء اورو متوسطي من خلال الإتحاد من أجل المتوسط في إطار متعدد الأطراف، ذا أبعاد شراكة جماعية في كرة مشتركة، ضمن تحديات الأزمة المالية .

المطلب الثالث: الإتحاد الأوروبي عبر الأطلسي

إن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما أكبر قوة إقتصادية وعسكرية في العالم، على الرغم من عدم وجود سياسة الدفاع المشترك في الإتحاد الأوروبي، إلا أنها تسيطر على التجارة العالمية، وأنها تلعب الأدوار القيادية في العلاقات السياسية الدولية، ومع ذلك فقد اختلفا بانتظام مع بعضهما البعض في مجموعة واسعة من القضايا المحددة، فضلا عن وجود كثير من الأحيان أجندة سياسية وإقتصادية وإجتماعية مختلفة تماما، تعد المبادرة الأوروبية الأمريكية واحدة من أهم المبادرات التكاملية التي شهدتها عقد التسعينات، وهي المبادرة التي تهدف إلى وضع أجندة التعاون الشامل بين طرفيها يغطي كافة أوجه العلاقات السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية.

الجدول الموالي يوضح أهم المحفزات التكتل:

الجدول رقم(3-3) : أهم مقومات تكتل عبر الأطلسي

الإتحاد الأوربي	الولايات المتحدة	
508 943 606	324 459 463	عدد السكان
4 324 782 كيلومتر مربع 1 669 808 اميل مربع	9 826 630 كيلومتر مربع 3 794 066 ميل مربع	منطقة
بروكسل بحكم الأمر الواقع	واشنطن العاصمة	عاصمة
18.569 تريليون دولار 40 972.52 دولار للفرد	16.408 تريليون دولار 59 844.59 دولار للفرد	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

112.6 مليار اورو (الاتحاد الاوروبي الى الولايات المتحدة الامريكية)	144.5 مليار اورو (الولايات المتحدة الامريكية الى الاتحاد الاوروبي)	الإستثمار
139.0 مليار اورو (الاتحاد الاوروبي الى الولايات المتحدة الامريكية)	180 مليار اورو (الولايات المتحدة الامريكية الى الاتحاد الاوروبي)	الخدمات
260 مليار اورو (الاتحاد الاوروبي الى الولايات المتحدة الامريكية)	127.9 مليار اورو (الولايات المتحدة الامريكية الى الاتحاد الاوروبي)	البضائع
511.6 مليار اورو (الاتحاد الاوروبي الى الولايات المتحدة الامريكية)	452.4 مليار اورو (الولايات المتحدة الامريكية الى الاتحاد الاوروبي)	مجموع التجارة

source: https://en.wikipedia.org/wiki/United_States%E2%80%93European_Union_relations, consulté le: 06/12/2016.

الفرع الأول: لمحة عن التكتل عبر الأطلسي

قد توجه الإلتزام من أجل السلام والتوازن من قبل أكبر قوة عالمية برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية نحو بناء آلية عالمية لحفظ السلام وهي الأمم المتحدة، إضافة إلى تحالف وثيق مع دول أوروبا التي شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في إيمانها بقيم الديمقراطية الأمريكية، ومنذ العام 1944 وحتى يومنا هذا شكلت العلاقة المبنية على هذا الأساس إحدى أقوى دعائم التوازن العالمي وأكثرها إستمرارية، وقد إتخذت هذه العلاقة أيضا شكل تحالف عسكري - هو حلف الأطلسي ، فالأمر يتعلق بقيم مشتركة، وإن كانت ملامحها تختلف بين ضفتي المحيط الأطلسي، وهي أيضا ثمرة لإندماج إقتصادي بين جانبي الأطلسي لا يوجد له مثيل في العلاقات بين الدول في مناطق أخرى من العالم، وقد كانت هذه العلاقة من القوى الدافعة في إتجاه الإندماج الأوروبي، الذي حرصت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بقوة من البداية

رغبة منها في إيجاد شركاء في أوروبا قادرين على أن يتركوا إنقسامات الماضي خلفهم ليسعوا معا إلى تحقيق قيم الغرب الأساسية أي الحرية والسلام والرخاء والتنمية¹.

ومن هذا المنظور تعد العلاقة الأطلسية واقعا صلبا قائما قبلا ، وما يبرز ذلك خطة مارشال، أي العملية التي رمت إلى دعم إحياء أوروبا إقتصاديا بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السيناريو تكتسب أهمية إضافية علاقة الشراكة بين الدول التي تتمتع بالوسائل الأكبر التي من شأنها أن تسمح لها بأن تلعب دور المشجع والداعم للحرية والتنمية، وتصبح هذه الشراكة لا غنى عنها وأكثر أهمية مما كانت عليه إبان الحرب الباردة، وفي هذا الصدد تحدد العلاقة بين مكونات الغرب المختلفة المعنى الكامل لأهداف الإدماج والتكامل الجديدة، وعلى رأسها مشاريع توسع الإتحاد الأوروبي.

يعد التكتل عبر الأطلسي بمثابة مدخل جديد للعلاقات بين أكثر قوتين في العالم المعاصر، وليس ثمة شك أن إنهاء الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة قد عدلا بشكل كبير في نمط وطبيعة علاقات التحالف الأوروبية الأمريكية التي سادت طوال تلك الحقبة، أدى هذا التغير الجذري في منظومة العلاقات والتوازنات الدولية إلى تفكير في الحاجة لإعادة صياغة هيكل العلاقات بين العملاقين وفق أسس جديدة تواكب متطلبات ومتغيرات وتحديات العصر، وتتمكن من إستيعاب مظاهر التنافس الجديد الطارئ على علاقتهما بصورة تضمن صيانة مصالح الطرفين وتكاملهما، من هذا المنطلق جاءت دراسة المفوض التجاري الأوروبي سير "ليون بريتان"، وما أعقبها من تصريحات للمتحدث الرسمي الأمريكي، و منطقة التجارة الحرة عبر الأطلسي (TAFTA) هو إقتراح لإنشاء منطقة للتجارة الحرة التي تغطي أوروبا وأمريكا الشمالية، على جانبي المحيط الأطلسي ، وقد بذلت هذه المقترحات منذ 1990 التي تمت ترجمتها الى أفعال في 3 ديسمبر 1995 ، عندما أعلن كل من الرئيس الأمريكي "بل كلينتون" ورئيس الوزراء الإسباني "فيليب جونزاليس" ورئيس اللجنة الأوروبية "جاك سانتر"، الأجندة الجديدة للتعاون الأمريكي الأوروبي خلال القمة الأمريكية الأوروبية التي عقدت في مدريد، والتي أطلق عليها الأجندة الجديدة عبر الأطلسي، حيث تضع إطار جديدا للتعاون بين الطرفين يقوم على أربعة أسس رئيسية:²

- ◆ تعزيز السلام والإستقرار والديمقراطية والتنمية عبر العالم.
- ◆ التجاوب مع تحديات الكونية.
- ◆ المساهمة في توسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الإقتصادية.
- ◆ بناء الحدود عبر الأطلسي.

¹http://www.esteri.it/mae/ar/politica_estera/aree_geografiche/rapp_euroatlan#anchor3,consoté le:01/01/2016.

² اسامة الجندوب، مرجع سبق ذكره، ص104.

ومنذ عام 2013 تم التوصل إلى إتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إطار التفاوض: في الأطلسي التجارة والشراكة الإستثمارية ، إذا تم التوصل إلى إتفاق وصادقت على كلا الجانبين ، وفي عام 2007 أنشئ المجلس الإقتصادي عبر الأطلسي لتوجيه التعاون الإقتصادي بين البلدين، يرأس من قبل الولايات المتحدة. نائب مستشار الأمن القومي للشؤون الإقتصادية الدولية والإتحاد الأوروبي المفوض للتجارة ، ومع ذلك، فإنه لم يتمخض عنها نتائج ملموسة،¹ فقد تجمع مسؤولون كبار من الحكومة الأمريكية والمفوضية الأوروبية في 30 نوفمبر 2016، لإستعراض التقدم المحرز ومناقشة فرص جديدة للتعاون في إطار مجلس الأطلسي الإقتصادي (TEC) ، الذي يجمع بين مسؤولين من التجارة الخارجية، الهيئات التنظيمية والتجارية والعلمية في الإتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة لدعم الابتكار والنمو.²

الشكل الموالي يبين أعضاء التكتل عبر الأطلسي:

الشكل رقم (3-5) : خريطة تكتل عبر الأطلسي



Source: https://en.wikipedia.org/wiki/Transatlantic_Trade_and_Investment_Partnership

فالشكل (3-5) يوضح إتفاقية تبادل تجاري بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فهذه العلاقة تجري منذ عقود، بيد أن الأزمة الإقتصادية في عام 2008 كانت السبب الحقيقي وراء نقل النقاشات إلى حيز التنفيذ، إن صناع القرار إتخذوا ذلك المنحى لأن العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تعد بالأصل من أكبر التعاملات التجارية في العالم.

¹ https://en.wikipedia.org/wiki/Transatlantic_Free_Trade_Area, consulté le: 06/12/2016.

² Transatlantic Economic Council Facilitators' Report to Stakeholders 30 November 2016: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2016/december/tradoc_155192.pdf, consulté le: 06/12/2016

الفرع الثاني: إتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والإستثمار¹

المحادثات بدأت في يونيو من العام 2013، وآخر جولة جرت في الـ 22 فبراير 2016 وكان ذلك في بروكسل، وهي الجولة الثانية عشرة "منذ بدء النقاشات حول الشراكة الأطلسية"، إن كارل دو غوشت المفوض الأوروبي السابق قال إن الإتفاقية قد يتم إنجازها في حلول بداية العام 2016 غير أن المفاوضات أعقد من ذلك خاصة في ظل جهات معارضة أوروبية حقوقية وبيئية للتوقيع الإتفاقية.

أن الأزمة الإقتصادية في عام 2008 كانت السبب الحقيقي وراء نقل النقاشات إلى حيز التنفيذ، إن صناع القرار إتخذوا ذلك المنحى لأن العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تعد بالأصل من أكبر التعاملات التجارية في العالم، ورأوا أن إتفاق التبادل التجاري يمكن أن يكون وسيلة رخيصة لتدعيم تلك العلاقات وتعزيز إقتصاد الطرفين، الفكرة الأساسية القائمة على إزالة الحواجز التجارية ستجعل من شراء وبيع السلع والخدمات أسهل بين شطري المحيط الأطلسي.

وتعقد المفاوضات في دورات لمدة أسبوع بالتناوب بين بروكسل والولايات المتحدة الأمريكية، وكان المفاوضات يأملون في إنهاء أعمالها بحلول نهاية عام 2016:²

1. الجولة 1 من المفاوضات: 7-12 جويلية 2013 في واشنطن العاصمة.
2. الجولة 2 المفاوضات 15-11: نوفمبر 2013 في بروكسل.
3. الجولة 3 من المفاوضات: 16-21 ديسمبر 2013 في واشنطن العاصمة.
4. الجولة 4 من المفاوضات: 10-14 مارس 2014 في بروكسل.
5. الجولة 5 من المفاوضات: 19-23 ماي 2014 في أرلينغتون بولاية فيرجينيا.
6. الجولة 6 من المفاوضات: 13-18 جويلية 2014 في بروكسل.
7. الجولة 7 من المفاوضات: 29 سبتمبر - 3 أكتوبر 2014 في تشيفي تشيس بولاية ماريلاند.
8. الجولة 8 من المفاوضات: 2-6 فبراير 2015 في بروكسل.
9. الجولة 9 من المفاوضات: 20-24 أبريل عام 2015 في نيويورك.
10. الجولة 10 من المفاوضات: 13-17 يوليو 2015 في بروكسل.
11. الجولة 11 من المفاوضات: 19-23 أكتوبر 2015 ميامي.
12. الجولة 12 من المفاوضات: 22-26 فيفري 2016 في بروكسل.

¹<http://arabic.euronews.com/2015/04/17/the-world-s-largest-free-trade-zone-is-coming-what-will-it-mean,consulté le: 01/07/2016>

²https://en.wikipedia.org/wiki/Transatlantic_Trade_and_Investment_Partnership,consulté le :01/07/2016.

13. الجولة 13 من المفاوضات: 25-29 أفريل 2016 في نيويورك.

14. الجولة 14 من المفاوضات: 11-15 جويلية 2016 في بروكسل.

15. الجولة 15 من المفاوضات: 3-7 أكتوبر 2016 في نيويورك.

الإتحاد الأوروبي هو شبه الكتلة التجارية الكاملة الموحدة ، و الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يمثلان معا 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 33% من التجارة العالمية في السلع و 42% من التجارة العالمية في الخدمات، وقد تأثر النزاعات التجارية بين القوتين على نمو القوة الإقتصادية لكلاهما، على الرغم من أن كلاهما يعتمد على الآخر في السوق الإقتصادية ، إذن الخلافات تؤثر على 2% فقط من التجارة .

الجدول الموالي يلخص أهم قمم لأجل إتمام إتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والإستثمار :

الجدول رقم (3-4): ملخص قائمة القمم الإتحادي الأوروبي والولايات المتحدة

الموقع	البلد المضيف	العام
مدريد	اسبانيا	1995
واشنطن	الولايات المتحدة	1997
لندن	المملكة المتحدة	1998
واشنطن	الولايات المتحدة	1998
واشنطن	الولايات المتحدة	1999
كوبلوز	البرتغال	2000
غوتنبيرغ	السويد	2001
واشنطن	الولايات المتحدة	2002

واشنطن	الولايات المتحدة	2003
شانون	ايرلندا	2004
واشنطن	الولايات المتحدة	2005
فيينا	النمسا	2006
واشنطن	الولايات المتحدة	2007
ليوبليانا	سلوفينيا	2008
براغ قمة غير رسمية	جمهورية تشيك	2009
واشنطن	الولايات المتحدة	2009
مدريد	اسبانيا	2010
واشنطن	الولايات المتحدة	2010
واشنطن	الولايات المتحدة	2011
واشنطن	الولايات المتحدة	2013
بروكسل	بلجيكا	2014
ميامي	فلوريدا	2015
نيويورك	الولايات المتحدة	2016

Source :https://en.wikipedia.org/wiki/United_States, consulté le :06/01/2016.

الخلاصة

نشأ الإتحاد الأوروبي على أساس إعتبارات سياسية، والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الأوروبية وهما Robert Schumann و Jean Monnet اللذان كانا يعتقدان أن التكامل الإقتصادي بين فرنسا وألمانيا ممكن عن طريق تحفيز وتحرير التبادل التجاري والإستثمار بينهما، مما يشكل الدعامة لبناء مصالح إقتصادية مشتركة والتصدي للعداوة التاريخية وإبطال الحروب بين هاتين الدولتين، وقد نشأ التحالف التجاري الأوروبي بين ست دول بإخضاع صناعتي الفحم و الحديد في هذه الدول إلى سلطة موحدة تسمى السلطة الأوروبية الموحدة للفحم و الحديد و التي أنشئت عام 1957، وقد إستهدفت المرحلة الأولى من التكامل الأوروبي بناء المصالح الإقتصادية للحيلولة دون إستخدام أي من الدول الأوروبية الأعضاء في هذا التكتل مواردها الطبيعية مثل الفحم و الحديد لأغراض التصنيع العسكري، ومنذ ذلك الوقت توصلت الدول الأوروبية إلى إنشاء السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 والإتحاد النقدي حيث بدأ التعامل بالعملة الموحدة اليورو في 2002، ومنذ منتصف 2004، توسع عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من 15 إلى 25 دولة عضوا، وفي 2007 تم إضافة كل من بلغاريا و رومانيا وآخرها كرواتيا بذلك أصبح عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي 28 عضوا .

على الرغم من المصاعب الإقتصادية، مرحلة من التحولات الكبيرة على الصعيد التكاملي، فالمجتمعات الإقتصادية شكلت إتحاداً أوروبياً راقياً، له سوق مشتركة وإتحاد إقتصادي مشترك، وعملة واحدة، وسياسة خارجية وأمنية مشتركة، وسياسة دفاعية منسقة ترمي إلى تزويد الإتحاد بالقدرة على إتخاذ القرار والتصرف بإستقلال ذاتي عندما تدعو الحاجة، إلا أن الإتحاد الأوروبي لم يكتفي بالإقليمية بل توجهت الشراكته عبر القرات، من أهمها الشراكة الأورومتوسطية التي تطورت من الشراكة الثنائية نوفمبر 1995 إلى إتحاد إقليمي "الإتحاد من أجل المتوسط" جويلية 2008 فالإرتباط التجاري والتاريخي بدول المتوسط جعل هذه الشراكة تتطور ، وأما الشراكة عبر الأطلنطي "إتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والإستثمار" 22 فبراير 2016، إن صناع القرار إتخذوا هذا المنحى لأن العلاقات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تعد بالأصل من أكبر التعاملات التجارية في العالم.

إلا أن الأزمة المالية والإقتصادية العالمية وما خلفته من آثار على الدول الأوروبية تعد أول إختبار كبير وحقيقي لهذا الإتحاد، حيث كشفت عن العديد من العيوب والمشاكل التي أخفتها سنوات النمو المزدهر، ورغم أن ردود الفعل القومية والإقليمية داخل الإتحاد غدت أكثر تنسيقا على مر الزمن فإنها لا تزال أقل مما يجب ومتأخرة، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، وهذا ما سنتطلع له في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

إنعكاسات أزمة اليورو على الإتحاد الأوروبي

تمهيد

أربكت الأزمة الاقتصادية العالمية مسيرة أوروبا التاريخية صوب إتحاد تتوثق عراه دوما، فلسنوات كثيرة، تقدم المشروع الأوروبي بسلسلة مضيئا أعضاء جدد، وملغيا الحواجز التي تقسم شعبه، ومحققا إزدهارا متزايدا، وهذه الأزمة هي أول إختبار كبير له، كاشفة عن عيوب في الأطار أخفتها السنوات الطيبة، ورغم أن ردود الأفعال القومية والإقليمية غدت أكثر تنسيقا على مر الزمن، فإنها لاتزال أقل مما يجب ومتأخرة عما يلزم، كما فاقمت الأزمة من مشكلات اليونان، إلا أنه وبعد أزمة اليونان أجمعت معظم الآراء على أن هذه الأزمة أربكت مسيرة أوروبا التاريخية صوب إتحاد تتوثق دعائمه دوما، فقد كان تكامل إقتصادات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة فلسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلسلة مضيئا أعضاء جدداً وملغيا الحواجز التي تقسم شعبه ومحققاً إزدهاراً متزايداً، وحاليا قد يتعرض هذا النجاح للخطر، فهل ستتمكن المؤسسات وصناع السياسة في أوروبا من الإستجابة والتكيف بما يبقى على التحرك صوب أوروبا بدرجة أكبر أم إن النتيجة ستفسر عن أوروبا بدرجة أقل أم أوروبيات عديدة بالفعل أن الخيارات التي ستتم خلال هذه الأزمة ستشكل مصير أوروبا في المستقبل المنظور، إن المشكلات في الغرب تختلف عنها في الشرق، لكن كثيرا من التحديات، وأهمها في الواقع، يتعين علاجها بصورة مشتركة. إن ما يحدث في الإقتصاد اليوناني وما يحدث في الإتحاد الأوروبي وفي منطقة اليورو يعد أزمة مالية وإقتصادية إقليمية وربما عالمية، تمثل مرحلة جديدة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهذه الأزمة تحمل في طياتها تداعيات على الجوار و مجمل الإقتصاد العالمي، كما تحمل في طياتها أيضاً كثيرا من الدروس المستفادة لراسمي السياسات على المستوى الوطني في جميع دول العالم ، وعلى مستوى التكتلات الإقتصادية.

وسوف نتطرق الى ذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي والأزمات

المبحث الثاني: أزمة اليورو " أسبابها وانعكاساتها "

المبحث الثالث: حلول أزمة اليورو وتداعياتها العالمية

المبحث الأول: الإتحاد الأوروبي والأزمات

حتى ندرك أسباب هذه الأزمة وخطورتها لابد من العودة قليلاً إلى العقد الأخير من القرن الماضي، حيث يبدو أن الأزمة تتجاوز أوروبا لتطال النظام الرأسمالي برمته، وهي بدأت تدريجياً ولم تأت في لحظة مفاجئة، ففي عودة إلى الوراء بدأت الأزمة في عام 1992، عندما انفجرت الأزمة النقدية وتسببت باضطراب آلية سعر الصرف، ولكن هذا لم يكن هو نهاية المشكلة، ففي الإثتين 2 أوت 1993، إنهارت آلية سعر الصرف لنظام النقد الأوروبي كلها، إلى أن انفجرت أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الأميركية إنطلاقاً من العام 2007 - 2008 لتطال الإقتصاد العالمي برمته وتحديداً الإقتصاديات الغربية ومنها الأوروبية، وفي العام 2010 بدأت ماليات بعض الدول الأوروبية تكشف عن عجز مفرط، يتطلب تدخلاً على المستوى الأوروبي - فوق الوطني، وهنا إحتدم النقاش عن العلاجات المفترض تبنيها منعاً لتفاقم الأزمة وإنتشارها، وفضح هذا النقاش أنانية الزعماء الأوروبيين أو لنقل تعلقهم بالمصالح الوطنية على حساب التضامن الأوروبي، وهذا سببه النظام السياسي القائم على الإقتراع العام، فالزعماء الأوروبيون مضطرون إلى مراعاة مصالح شعوبهم التي تنتخبهم وتحاسبهم على ما قدموه لبلادهم وشعوبهم، وليس على ما ضحوا به لأجل المصالح الأوروبية العليا، أن الأزمة التي يعانيها الإتحاد الأوروبي هي أزمة معقدة الأوجه، وإنها في النهاية أزمة ليبرالية إقتصادية ومالية مفرطة ضد النظام المالي القائم وهيمنة المصارف عليه .

المطلب الأول: الأزمات الإقتصادية للفترة 1992-1993

بإستعراض تاريخ النظام النقدي الأوروبي منذ نشأته حتى الآن نلاحظ أن هذا النظام قد حافظ نسبياً على إستقرار أسعار صرف عملات دول الأعضاء طوال هذا التاريخ و ذلك رغم قيام الإتحاد الأوروبي بتغيير أسعار التعادل لل عملات الأوروبية مقابل العملات الأخرى عدة مرات، لكن رغم هذا الإستقرار النسبي إلا أن النظام النقدي الأوروبي قد تعرض لعدة أزمات بالرغم من النجاح الكبير الذي حققه النظام النقدي الأوروبي في تحقيق الإستقرار في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء منذ أوائل الثمانينيات إلا أنه تعرض لعدة أزمات في التسعينات كان أهمها:

الفرع الأول: أزمة سبتمبر 1992

في جويلية 1992، صدمت الدانمارك الجماعة برفض المعاهدة في إستفتاء شعبي، وفي سبتمبر، وافقت فرنسا بأغلبية ضئيلة جداً، على المعاهدة في إستفتاء شعبي، هذه الأحداث الكثيرة عززت بأزمة نقدية في سبتمبر 1992 التي تسمح ل عملات دول الإتحاد بالتقلب فقط داخل حدود ضيقة، لقد نتج إضطراب آلية سعر الصرف، فأسعار الفائدة المرتفعة أثارت تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى ألمانيا التي دفعت بقيمة المارك الألماني إلى أعلى، هذا بدوره أضعف قيمة عملات الدول الأخرى في الجماعة الأوروبية وأجبرها على رفع أسعار فائدها الخاصة، الشيء الذي كان ضد رغبتها نظراً للركود العميق والبطالة التي تعانيها، أول تمزق في آلية سعر الصرف حدث في سبتمبر 1992، عندما قامت إيطاليا

بتخفيض قيمة عملتها بنسبة 7 % ، وكذلك عرف الإقتصاد الإيطالي ظروف داخلية غير مواتية حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى % 1.2 عام 1992 ، وارتفع معدل نمو التضخم إلى 5.4 % ، وارتفاع معدل البطالة إلى 11.1 % وارتفاع عجز الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 11% مما أدى إلى حدوث حالة من الإضطراب وعدم الإستقرار في آلية سعر لصرف داخل النظام النقدي الأوروبي، ولمنع التدهور في قيمة الجنيه الإسترليني والمحافظة على مكانته في آلية سعر الصرف الأوروبي ، قام بنك إنجلترا المركزي في 16 سبتمبر 1992 بشراء ما يقرب من عشرة مليارات من الجنيهات الإسترلينية، ورفع سعر الفائدة على الجنيه الإسترليني مرتين، ومع ذلك فلم تنجح هذه المحاولة، فقررت الحكومة البريطانية الخروج كلية من آلية سعر الصرف ، تاركة الجنيه الإسترليني يعوم بحرية ضد العملات الأخرى،¹ حيث إنخفض بقيمة 15 % من داخل النظام النقدي الأوروبي قيمته مقابل المارك الألماني، مما يترتب عليه خروج كل من الجنيه الإسترليني والليرة من آلية سعر الصرف الأوروبي ، بينما إنخفضت قيمة البيزيتا الإسبانية بنسبة 5 % وإنخفض الجنيه الإيرلندي بنسبة 10 % ، ولقد أعقب ذلك إعلان وزير المالية الأمريكي خفض أسعار الفائدة على الدولار بهدف إنعاش الإقتصاد الأمريكي، وفي نفس الوقت كان الإقتصاد البريطاني يعاني من مصاعب كثيرة أهمها إنتشار حالة الركود وارتفاع معدلات البطالة فأدت هذه الظروف مجتمعة إلى تدهور سعر صرف الجنيه الإسترليني.²

كما أصيبت في نفس الفترة عدة عملات من جراء المضاربة، حيث إنخفضت قيمة الإسكودو البرتغالي بنسبة 6% و البيزيتا الإسبانية بنسبة 5% ثم 6% و ذلك في 22 نوفمبر 1992 إلا أنهما لم يخرجوا من آلية سعر الصرف الأوروبي.³

الفرع الثاني: أزمة أغسطس 1993

ولكن هذا لم يكن هو نهاية المشكلة، ففي الإثنين 2 أوت 1993، إنهارت آلية سعر الصرف لنظام النقد الأوروبي كلها، وقد بدأت الأزمة النقدية عندما رفض البنك المركزي الألماني، أن يخفض سعر الخصم كما كان يتوقع كثير من المحللين الماليين وتجار العملة، وقد إستجاب المضاربون بالتخلص من العملات الضعيفة لفرنسا، الدانمارك، إسبانيا، البرتغال، و بلجيكا، أما بريطانيا، وإيطاليا كانتا قد تركتا بالفعل آلية سعر الصرف ولذا لم يتأثرا مباشرة، وبعد تدخلات جسيمة في أسواق الصرف الأجنبي، خصوصا بواسطة بنك فرنسا بالاتفاق مع البنك المركزي الألماني ، فشلت في وضع حد للهجوم الضار للمضاربين، وافق وزراء مالية الإتحاد الأوروبي في 12 اوت 1993 على التخلي عن النطاق الضيق لتقلب أسعار الصرف $\pm 2.25\%$ وإستبداله بنطاق أوسع كثيرا $\pm 15\%$ على أي من جانبي سعر التعادل، وقد سمح التوسع الكبير لنطاق التقلب لعملات دول الإتحاد الأوروبي بأن تتخفض في قيمة أكثر مقابل المارك الألماني

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، صص 227-228.

² ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، صص 15.

³ كامل بكري، مرجع سبق ذكره، صص 228.

وانهى هجوم المضاربين، إن الفيتو الدانماركي والموافقة الفرنسية الضئيلة لمعاهدة ماستريخت متحدة مع إنهاء آلية سعر الصرف قد أُلقت بضلال من الشك حول مستقبل الإتحاد الإقتصادي والنقدي.¹ و بعد هذا الإتفاق أصبحت صور النظام النقدي الأوروبي كالتالي²:

- نظام الصرف الأوروبي القديم: ويضم كل من المارك الألماني والجليدر الهولندي؛
- نظام الصرف الأوروبي الجديد: والذي يتضمن هامش تغير الأسعار بمقدار 15 % ويضم كل من الفرنك الفرنسي والفرنك البلجيكي و الكرونة الدانماركية والليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية والجنيه الأيرلندي و الأسكودا البرتغالية والدراخما اليونانية؛
- خروج الجنيه الإستيرليني من نظام آلية سعر الصرف و لقد أدت هذه الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي إلى القيام الجهات المختصة في الإتحاد الأوروبي بمحاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه الأزمات وكيفية تلافيها في المستقبل؛

الفرع الثالث: أسباب الأزمات التي عرفها النظام النقدي الأوروبي.

في الواقع توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات، فبعضها متعلق بطبيعة عمل النظام النقد الأوروبي بحد ذاته و البعض الآخر راجع للأوضاع الإقتصادية لدول المجموعة الأوروبية و البعض الآخر مرتبط بأوضاع الإقتصاد العالمي، و قد أدت هذه النوعية من الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي إلى قيام جهات الإختصاص في الإتحاد الأوروبي بمحاولة التعرف عن الأسباب الحقيقية التي تسبب هذه الأزمات و قد رأيت أن العوامل و الظروف التي أدت إلى هذه الأزمات هي:³

- * حالة الركود العام التي أصابت الإقتصاد العالمي، و التي أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية و تأثيرها على حركة التجارة العالمية، و معدلات النمو الإقتصادي، و إمتداد آثارها في النهاية إلى أسعار صرف العملات الأوروبية؛
- * النشاط الزائد لعمليات المضاربة في أسواق المال الدولية على عملات دول الإتحاد الأوروبي سعياً وراء الربح؛
- * وجود عدم اقتناع من دول الإتحاد الأوروبي بالجدول الزمني لإنتقال سلطة التحكم في السياسة المالية و النقدية من السلطات الوطنية إلى المفوضية و كذلك وجود تخوف من التأثير على السلطة الوطنية للدول الأوروبية؛
- * عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على تحمل الآثار السلبية لإنخفاض قيمة عملتها إلى أقل من الحد الأدنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الأوروبي و هو ما حدث مع كل من بريطانيا و إيطاليا عام 1992 و انتهى بخروجها من النظام النقدي الأوروبي؛

¹ كامل بكري، مرجع سبق ذكره ، ص ص228-229.

² ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره ، ص ص15-16.

³[http://www.startimes.com/f.aspx?t=33277804.consulté le : 01/01/2016.](http://www.startimes.com/f.aspx?t=33277804.consulté le : 01/01/2016)

✱ وجود تفاوت ملحوظ في الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ينعكس في تفاوت كبير بين مؤشراتها الاقتصادية مثل التضخم و عجز الموازنة و سعر الفائدة، و بالتالي يكون هناك تناقض بين أهداف السياسة الاقتصادية في الدول الأعضاء و تكون هناك صعوبة في التنسيق بين هذه السياسات، و هو ما جعل هناك حتمية لإحداث نوع من التقارب في الأداء الاقتصادي؛

✱ عدم الوضوح في تعريف بعض المعايير المحددة، كشرط الإنضمام للوحدة النقدية الأوروبية، و خاصة ما يتعلق بتعريف دين القطاع العام، و ذلك بسبب إختلال هيكل و مفهوم القطاع من دولة إلى أخرى.

✱ وجود تضارب بين الأهداف الاقتصادية لدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي، ففي الوقت الذي كانت تريد فيه ألمانيا مكافحة التضخم والإستمرار في تمويل وحدتها، نجد فرنسا وإسبانيا كانت تعملان على خفض أسعار الفائدة لمواجهة مشكلات البطالة فيها، أما إيطاليا فكانت تعمل على الحد من التضخم وإعادة بناء هيكلها السياسي وفي مثل هذه الظروف يصعب التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي والاقتصادي¹.

و رغم تدارك دول الإتحاد الأوروبي لمعظم هذه العوامل خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه الدول قد وقعت في جويلية 1997 على "ميثاق الإستقرار" و الذي يهدف إلى ضبط إيقاع السياسات المالية و النقدية لدول العملة الأوروبية الموحدة بحيث يتم الحفاظ على التوازن بين الإيرادات و النفقات العامة في هذه الدول، و أن يتم فرض عقوبات أو غرامات مالية على الدول غير الملتزمة، و ذلك بهدف ضمان إستقرار العملة الموحدة و ضمان إستمرار النظام النقدي الأوروبي.

إن الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي كشفت عدم جدوى الوسائل النقدية التي وضعتها الحكومات لمواجهة المضاربة، عندما لا يمكنها اللجوء إلى مراقبة رؤوس الأموال، و عليه فتفسير هذه الأزمات تم من خلال التلاعب بمعدلات الفائدة في المدى القصير و التدخلات في أسواق الصرف.

المطلب الثاني: عدوى الأزمة الاقتصادية العالمية في الإتحاد الأوروبي

أشعلت الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، كسادا عالميا متزايدا، وأطلقت ظروف الشدة المالية، و تهاوي الثروات و تفاقم عدم اليقين، لإنخفاض حاد في كل أنواع الطلب، دخلت أوروبا، بالتوازي مع باقي العالم. يشكل الإقتصاد الأوروبي أكبر كتلة إقتصادية عالمية، فهو أكبر من الإقتصاد الأمريكي أو الصيني، فالإقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 15.2 تريليون دولار، و من ثم فإن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الإقتصاد الأوروبية و ما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو و التوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في إقتصادات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء من

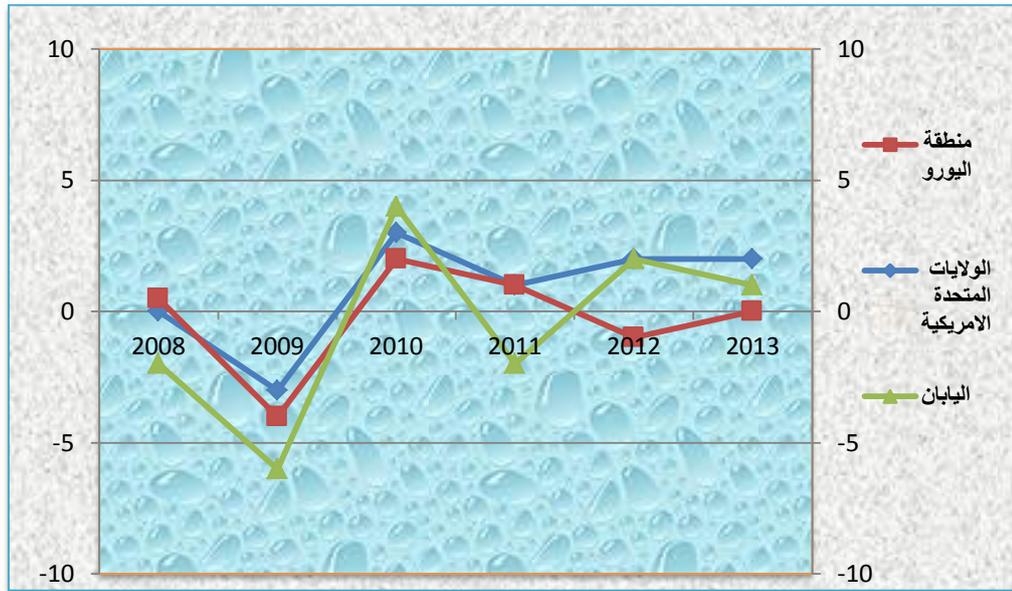
¹ ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره ، ص16.

خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي، كما كان للأزمة العديد من التداعيات الإقتصادية والتي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد العالمي برمته.

إن إنتقال تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الإتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة تقادم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الإتحاد الأوروبي، خاصة اليونان، التي تقامت ديونها العامة، وأصبحت تهدد إستقرارها الإقتصادي بل تهدد الإستقرار الإقتصادي الأوروبي وتضع علامات إستفهام على مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، وتتنذر بأزمة مالية وإقتصادية عالمية كبيرة، وتحولت أوروبا منذ عدة سنوات إلى مسرح للأخبار المؤلمة، فمنذ عام 2011 وأزمة اليورو تنتقل من سيئ إلى أسوأ، بالرغم من الجهود الهامة الهادفة إلى تحسين الحوكمة الأوروبية وإنشاء صندوق إنقاذ لمنطقة اليورو وللديون السيادية في منتصف عام 2012، إلا أن كل هذا لم يبدد الشكوك ومازلت الإضطرابات المالية تسيطر على الأوضاع في السوق. والشكل الموالي يوضح ضعف النمو الإقتصادي لدى منطقة اليورو في الفترة 2011-2013:

الشكل رقم (4-1): النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة الكبرى 2008-2013

الوحدة: %



المصدر: تقرير المدونة السامية للتخطيط، الميزانية التوقعية لسنة 2013، المملكة المغربية، جانفي 2013، ص 13.

من الشكل (4-1) نلاحظ ثلاث مراحل لنمو الإقتصادي بالنسبة للولايات المتحدة ومنطقة اليورو و اليابان:

المرحلة الأولى: مرحلة تباطؤ النمو الإقتصادي في الفترة 2008- منتصف الأول 2009 فهذه المرحلة تميزت بأزمة مالية إقتصادية أثرت على إقتصاديات العالم وخاصة الدول المتقدمة من أبرزها الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

المرحلة الثانية: مرحلة التعافي من الأزمة الاقتصادية وعودة تزايد النمو الإقتصادي ببطء، وهذا لتبني سياسات وخطط للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة منتصف الثاني 2009-بداية 2010.

المرحلة الثالثة: عودة تباطؤ النمو الإقتصادي في الفترة منتصف الثاني 2010-2013 وتميزت هاته الفترة بأزمة أثرت على الإتحاد الأوروبي، أزمة الديون السيادية إنتشرت في منطقة اليورو، وبالتالي الدول المتقدمة تأثر هي الأخرى نظرا لتزايد الروابط الإقتصادية بينها.

الفرع الأول: إرهابات الأزمة في الإتحاد الأوروبي

عزز التكامل الإقتصادي المتزايد والإصلاحات الناجحة نمو البلدان الأعضاء الجدد بأسرع من المتوقع، في ضوء أسسها الإقتصادية، وقد سمح هذا النمو السريع لبلدان الإتحاد الأوروبي الجديدة بزيادة حصتها من الناتج الإقتصادي العالمي، وأدت زيادة فرص الوصول للأسواق الغربية إلى إرتفاع سريع في صادراتها وتحسين فرص حصولها على التمويل الأجنبي مما ساعد على إزدهار الإستهلاك، لكن الأوقات السعيدة لم تدم، فقد اخلت المرونة المبدئية للدول الأعضاء الجدد إزاء الإضطراب المالي العالمي، الطريق أمام أزمة عميقة في قلة منها ، وعندما ضربت الأزمة العالم في 2007، أدى الخفض في النفقات الإستهلاكية في الولايات المتحدة و توقف الإستثمار في الأعمال التجارية إلى خفض مباشر في فرص مبيعات المصدرين الأوروبيين، وذلك بفعل ضغوط إرتفاع قيمة العملة ، في حين كون القطاع المالي الأوروبي المشتري الرئيسي للموجودات السامة من البنوك الأمريكية، أدى الإنهيار في قيمة أو وقف التداول في هذه الأصول إلى إنهيار القطاع المصرفي الأوروبي، ثم وصل الأثر إلى الشركات الأوروبية.¹

ولسوء الحظ فإن التكامل الإقتصادي والمالي الذي ساعد أوروبا الناشئة على اللحاق بأوروبا المتقدمة في الأزمنة السعيدة، جعلها أكثر تعرضا للمخاطر مع زيادة المناخ الإقتصادي العالمي سوءا، مما أدى بهم إلى خفض الطلب على الواردات الأوروبية، بدأت المخاوف من الأزمة المالية والإقتصادية الأوروبية في الإنتشار من الدول صاحبة الإقتصادات الأضعف إلى الدول صاحبة الإقتصادات الأقوى، بما في ذلك إيطاليا وبلجيكا، بل وحتى ألمانيا الأكثر قوة إقتصاديا، ما عجل بدفع جهود البحث عن حل للمشكلات الإقتصادية، الأمر الذي أضاف الكثير من الضغوط على الوحدة النقدية الأوروبية التي عمرها عقد واحد.²

والجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات الإقتصادية تظهر عدوى الأزمة الإقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي:

¹ أحلام بوعبدلي ، حمزة عمي سعيد ، التكامل الأوروبي ومواجهة الأزمة المالية: النقص و الحلول المقترحة ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص8 .

² ماريك بيلكا ، أزمة اختار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، جوان2009، ص10.

الجدول رقم (4-1): عدوى الأزمة الاقتصادية في بعض دول الإتحاد الأوروبي

الدولة	البرتغال	اسبانيا	بريطانيا
نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي % لسنة 2010	8.7	10.4	11.4
نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي % لسنة 2011	69	49	70

المصدر: بيانات الوزارة المالية اليونانية، 2010، متاح على الموقع:

http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html, consulté le: 01/01/2016.

من خلال الجدول (4-1) يتضح لنا عدوى أزمة اليونان إلى دول أخرى أهمها: أزمة في البرتغال: أواخر 2010، بعد أزمة اليونان، وإن كانت مؤشراتها تتشابه مع أزمة اليونان، إلا أن العجز العام لم يتعدّ الـ 10%، دفع هذا الوضع الحكومة البرتغالية إلى طلب مساعدة الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. أما في إسبانيا: فإن إنزال درجة تصنيفها من درجة AA+ إلى AA من قبل وكالة التصنيف «ستاندر أند بورز»، أدى إلى زعزعة إقتصادية، وخلل مالي، وتوقعات سلبية في النمو الإقتصادي بعدما تأثرت اليونان بأزمة الرهن العقاري الأميركية. بالنسبة إلى إيطاليا، فقد بدأت بوادر أزمة الديون السيادية بالظهور خلال 2011، وزاد الضغط على الوضع المالي الأزمات الداخلية السياسية، وظهر أزمة الديون في اليونان والبرتغال وإسبانيا... الخ.

الفرع الثاني: الضغوط على منطقة الأورو

إذا كانت أزمة الائتمان 2007 هي أخطر صدمة صدرت الإقتصاد العالمي في 80 سنة، فعندئذ يكون من المؤكد أيضا أنها أخطر مشكلة تواجه منطقة اليورو في عقدها الأول، وهي على وجه التحديد ذلك النوع من الصدمة اللامتماثلة، التي حذر منها المشككون الأول في اليورو والتي ألقّت الضوء عليها نظرية منطقة العملة المثلى، وعلى الرغم من أن أسعار المساكن قد تهاوت على إتساع منطقة اليورو، فقد إنهارت بصور أكثر إثارة في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى، وعلى الرغم من أن الأزمة كانت تعني خسائر كبيرة بالنسبة للبنوك في كل أنحاء منطقة اليورو-عادة في نفس تلك الإستثمارات المتعلقة بالمساكن-فقد سببت خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان، وأدت إلى إرتفاع البطالة في كل أنحاء منطقة اليورو، ولكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها بلدان أخرى، وهناك أيضا ضغوط أكثر على المالية العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في إتساع نطاق العلوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها.¹

في حين قبل إندلاع الأزمة المالية والإقتصادية العالمية متوسط عجز الميزانية في منطقة اليورو بلغ في فقط 0.7% (في عام 2007)، وبالتالي كان جيدا داخل في إطار المعيار 3%، قبل عام من الأزمة ظل

¹ باري ايشنجرين، إختيار إجهاد اللبورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، جوان 2009، ص 19.

متوسط مستوى الدين أيضا حول مستوى منخفض نسبيا من 66.4 % في منطقة اليورو من الناتج المحلي الإجمالي.¹

النظام المالي الأوروبي لا يزال مفتقرا إلى آليات لوقف التداول وإلى الرقابة المشتركة، فقد كان شديد التعرض للعدوى، وانتشرت الصدمات الاقتصادية والمالية القطرية بسرعة في جميع أنحاء المنطقة، مما هدد إستمرارية إتحاد العملة،² أن التشابك المتزايد من الأدوات الجديدة والإجراءات ومؤسسات الإدارة الاقتصادية الأوروبية تشير عدم كفاية الترتيب التدريجي في منطقة اليورو، وخاصة من حيث التوجه الموضوعي نحو الحد من الدين العام، فالأخطاء الاقتصادية والإضطرابات الاجتماعية خير دليل، أيضا مصاحبة زيادة الإحتجاج السياسي، أدى إلى تكثيف العمل على خطط لإستكمال الإتحاد الاقتصادي والنقدي الحقيقي في عام 2012.³

المطلب الثالث: علاقة أزمة اليونان بأزمة اليورو

تعتبر أزمة اليونان أزمة أوروبية أو على الأقل أزمة تعني دول منطقة الأورو التي تعرضت وحدتها النقدية لأكبر هزة منذ نشأتها، في الواقع بؤادر الأزمة ظهرت بالتحديد في نوفمبر عام 2009 عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة لسنة 2010 وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على إعتبار أن ذلك يهدد إستقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم إنهيارها.

الفرع الأول: أزمة اليونان والإتحاد الأوروبي

يختلف الإقتصاد اليوناني في طبيعته عن باقي دول منطقة اليورو الذي هو عضوا فيها، فعند تحليل الإقتصاد اليوناني نجد العديد من النقاط الضعف الهيكلية، فصادرات اليونان تعتمد بشكل كبير على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر وهي قطاعات موسمية شديدة التقلب، وهناك أيضا مشاكل حادة في تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد الأمر الذي يؤخر إقامة العديد من المشاريع المرتبطة بها وإغتنام الفرص المتاحة، كما تعاني المؤسسات في اليونان العديد من المشاكل منها إنخفاض مستويات الكفاءة والإنتاجية وضعف كبير في مجال التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد الأمر الذي صعب إدماج الإقتصاد اليوناني مع الإقتصاد العالمي الذي يتسم بالديناميكية كما تعاني معظم هذه المؤسسات من إستدانة مفرطة قد تعرضها لضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات، كما يعاني الإقتصاد اليوناني من

¹ BJÖRN HACKER, **On the Way to a Fiscal or a Stability Union? The Plans for a Genuine Economic and Monetary Union**, International Policy Analysis(IPA),Germany ,December 2013,p15.

² رضا مقدم، التاريخ يشير إلى التكامل لتجاوز الإزمات الطاحنة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014، ص 11.

³ BJÖRN HACKER, **op cit**,p2.

ضعف التنافسية و مشاكل حادة في السياسات الإقتصادية الكلية خاصة في المالية العامة التي إنطلقت منها بذور أزمة اليونان المالية والإقتصادية.

بدأت رحلة اليونان مع اليورو في العام 1981 عندما تم ضمها إلى الإتحاد الأوروبي إستناداً إلى عدة دراسات أكدت أن إنضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي كان فيه مصلحة للطرفين وخصوصاً للإقتصاد اليوناني، بما أن الهدف من الإتحاد الأوروبي كان تعزيز مختلف القطاعات بين الدول المشاركة كان من الصواب إنضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي وذلك لإعتماد إقتصادها بشكل عام على قطاعي الزراعة والسياحة، أما من الناحية الإقتصادية فرض الإتحاد الأوروبي شروطاً على الدول المشاركة منها ضرورة تطبيق سياسة الوحدة النقدية والإقتصادية التي كانت معاهدة ماستريخت أهم بنودها حيث كان الهدف من ورائها تحقيق أكبر قدر من المنفعة للدول المشاركة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية أو سياسية، ونص الجانب الإقتصادي للمعاهدة على ضرورة تحقيق التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء فسمح بحرية إنتقال رؤوس الأموال، حرية إنتقال أفراد الأسواق المشتركة، وأخيراً حرية إنتقال الخدمات والبضائع والسلع بين البلدان الأعضاء.

للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي كان هناك شروط يجب على الدول المشاركة إتباعها، منها¹:

- ◆ يجب أن لا يتجاوز معدل التضخم 1.3%.
- ◆ يجب أن لا يتعدى العجز الحكومي 3% من الناتج الإجمالي.
- ◆ يجب أن لا تتجاوز أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأجل 2%.
- ◆ يجب أن تكون نسبة الدين العام أقل من 60% من إجمالي الناتج المحلي.

الفرع الثاني : إرهابات أزمة اليونان وتوسعاتها

للأسف إن الإقتصاد اليوناني لم يكن قوياً بما فيه الكفاية لتطبيق شروط المعاهدة على أكمل وجه، وكانت النتيجة قيام اليونان بتزوير البيانات الإقتصادية لجعلها تتطابق مع بنود الإتفاقية، فكانت اليونان تعاني في ذلك الوقت من إرتفاع في العجز والدين العام نتيجة الإنفاق العالي على مختلف القطاعات مع ضعف في الإيرادات، وفي العام 2004، تم إعطاء اليونان مهلة عامين لتحسين إقتصادها وتعزيزه والحد من العجز المتراكم عليها على أثر إكتشاف مجموعة اليورو للبيانات الإقتصادية المزورة.

¹ محمد كمال أبو عمشة، التجربة الأوروبية في الإتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة، متاح على:

http://araa.sa/index.php?view=article&id=530:2014-06-22-09-0506&Itemid=172&option=com_content,consulte,01/03/2017.

وكان وقع الأزمة الإقتصادية التي حدثت في العام 2008 كبيراً على اليونان، فأدت الأزمة إلى حدوث ركود إقتصادي مما أدى إلى تخوف الدائنين والمستثمرين الأوروبيين وبدوره أدى الى تزعزع الثقة في السندات الحكومية اليونانية، وفي 2010، ولدت أزمة جديدة من نوعها بعد تخفيض التصنيف الائتماني لليونان فكان الحل الوحيد طلب المساعدة وتولت المفاوضات عدة أطراف منها صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي ECB، بدأت المحاولات لإنقاذ اليونان من العجز والإفلاس وقاموا بإعطاء اليونان قروض تبلغ قيمتها حوالي 246 مليار دولار أمريكي وأكثر، ورغم كل هذه المساعدات إلى أن ذلك لم يكن كاف لإنعاش اليونان من الحفرة التي وقعت فيها¹.

إن القراءة الإقتصادية لأزمة الديون السيادية في دول الإتحاد الأوروبي تكشف بشكل واضح أن هذه الأزمة رغم إختلافها تعد المرادف الأوروبي لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، التي نتجت عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة ومن دون ضمانات، التي نجم عنها إمتداد الأزمة المالية والإقتصادية لجميع دول العالم خلال عامي 2008 و2009، ففي هذه الأزمة المالية والإقتصادية الإقليمية أدى تحمس الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى إستيفاء شروط الإنضمام إلى اليورو إلى الإفراط في الإقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الإقتصادي، وكذلك تعمد تجميل بعض مؤشرات الأداء الإقتصادي، خاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة وضعها المالي، وحقيقة نسبة عجز الموازنة ونسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه البلدان .²

ظهرت اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا في صدارة أزمة الديون الأوروبية التي بدأت مع أوائل عام 2010، لكن الأكثر أزمة واحتياجاً للإنقاذ كانت اليونان التي أقرت بنهاية عام 2009 أن ديونها وصلت إلى 300 مليار يورو، إن اليونان مثل باقيه الدول الأوروبية الأخرى الموصوفة بالخنازير * PIGS تعاني من مشكلة مزمنة في عجوزات في الموازنة وهذا كان أصلاً مبدا تقوم عليه كثير من الدول المتقدمة وهو التمويل بالعجز، في حين تعتبر أزمة اليونان المالية من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد وأيضاً أكبر تحد للإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل أيضاً على الجانب السياسي، حيث أطاحت الأزمة بثماني حكومات أوروبية، فقد أدت الأزمة المالية الإقتصادية العالمية

¹ ريمي محمود، قصة اليونان مع الإتحاد الأوروبي منذ البداية وحتى الآن، متاح على:

<https://www.dailyfx.com,consulté le: 06/06/2016>.

² حبيب الشمري، أزمة اليورو .. 6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها «الدولة»، مجلة الاقتصادية، العدد 6095، الرياض، جوان 2010، ص1.

* -PIGS: البرتغال "Portugal"، إسبانيا "Espagne"، إيرلندا "Grece"، إيطاليا "Italie"

لعامي 2008 و 2009 إلى ركود إقتصادات دول الإتحاد الأوروبي، كما فاقمت الأزمة من مشكلات اليونان التي شهدت زيادة في عجز الموازنة وإرتفاع في نسبة البطالة لتصل إلى 21.1 % في شهر فيفري 2010 ، ومع إستمرار الضعف الإقتصادي وزيادة الإنفاق إضطرت الحكومة اليونانية إلى مضاعفة الإقتراض في السنوات السابقة للأزمة المالية وخلالها، في وقت إنخفضت فيه أسعار الفائدة، مما يعني إرتباط أزمة اليونان بشكل وثيق بالأزمة المالية والإقتصادية العالمية حيث ضرب الركود الإقتصادي العالمي بعمق الإقتصاد اليوناني¹.

تعتبر اليونان حالة خاصة داخل منطقة اليورو، ربما لم تكن عضوا في منطقة اليورو لكانت مشاكل الإتحاد النقدي أقل بكثير، لأن معظم الإضطرابات المالية التي تعاني منها اوربا مند 2010 هي نتيجة لإنتقال العدوى من اليونان الى بلدان أخرى، مع تزايدت ضغوط اللجوء للإستدانة، و تزايد ضغوط الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، بدأت المفوضية الإقتصادية الأوروبية أكثر تدقيقا وفحصا لإقتصاديات الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (4-2): البيانات الإقتصادية لليونان 2001-2011

البيانات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الدين العام (مليار يورو)	355.6	329.5	299.7	263.3	239.3	224.2	195.4	183.2	168.0	159.2	151.9
الدين نسبة إلى ن.م.إ (%)	165.3	145.0	129.4	113.0	107.4	106.1	100.0	98.6	97.4	101.7	103.7
التضخم سنوي (%)	3.1	4.7	1.3	4.2	3.0	3.3	3.5	3.0	3.4	3.9	3.7
النمو الحقيقي في ن.م.إ سنوي (%)	-6.9	-3.5	-3.3	-0.2	3.0	5.5	2.3	4.4	5.9	3.4	4.2
عجز الموازنة من ن.م.إ (%)	-9.1	-10.3	-15.6	-9.8	-6.5	-5.7	-5.2	-7.5	-5.6	-4.8	-4.5
البطالة (%)	10.5	10.5	9.9	7.7	8.3	8.9	10.2	/	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>, consulté le: 01/01/2016.

¹<https://www.arabfund.org/Datasite1pdfjaerjaer201205.pdf>, consulté le :01/01/2015..

- بيانات الوزارة المالية اليونانية، 2010، متاح على الموقع:

http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html, consulté le: 01/01/2016.

الجدول (4-2) يوضح خلال الفترة 2001-2011 الزيادة الحادة لحجم الدين العام من 151.9 مليار أورو سنة 2001 إلى 355.6 مليار أورو سنة 2011 ، أدى ذلك إلى أزمة ثقة في الأسواق المالية ، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على السندات اليونانية وارتفاع التأمين على السندات اليونانية ، فتخلفت اليونان عن السداد، مع تزايد حجم الديون العمومية صاحبه ارتفاع عجز الموازنة من 4.5% لسنة 2001 إلى 9.1- % سنة 2011 واجه الإقتصاد اليوناني ضعفا في النمو فقد كان 4.2% سنة 2001 إنخفض إلى - 6.9% وهو ما عقد من وضع اليونان وصعب من قدرتها على الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة، وصل التضخم 3.7 % سنة 2001 وبلغ 4.2% سنة 2008 و3.1% سنة 2011، وهذا يعني هناك تذبذب في معدلات التضخم للوصول الى المعدل المطلوب كما ذكر في معاهدة ماستريخت، لكن إنخفاض معدل التضخم سنة 2011 يوضح السياسة النقدية الشديدة المتبعة، لأن اليونان يعاني أزمة ترجع أسبابها لارتفاع الدين العام والعجز المالي الحكومي.

فمنذ عام 2001 إلى 2011 ارتفع الدين العام بنسبة 61.6% ، إرتفعت بناءً على ذلك نسبة العجز - 4.6 %، لم تقدم حكومة اليونان معلومات حقيقية حول حجم ديونها، حين أعلنت عام 2009 أن حجم ديونها أصبح 300 مليار، وفي مقابل هذه الديون المتتالية مرت اليونان بفترات إقتصادية عاصفة، فطلبت الحكومة اليونانية عام 2010 من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ إقتصادية تتضمن قروضا أوروبية لمساعدة اليونان ضد خطر الإفلاس والتخلف عن السداد، لم يكن أمام الإتحاد الأوروبي إلا تقديم المساعدات إلى اليونان، فعجزها الإقتصادي سيتسبب في خروجها من الإتحاد الأوروبي، وخروج اليونان من المنطقة الأوروبية سيهدد الإتحاد الأوروبي كله، بإنخفاض عملته اليورو إضافة على إختلال أمني وعسكري في أوروبا، فقدمت أوروبا قروضا لمساعدة اليونان بشرط تنفيذها لإصلاحات إقتصادية وإجراءات تقشف تهدف لخفض العجز في الموازنة العامة للدولة.

من خلال كل هذا فالإقتصاد اليوناني يتميز بما يلي:¹

✱ قطاع الخدمات: يساهم بحوالي 75.5 % من الناتج المحلي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل.

✱ قطاع الصناعة: يساهم بحوالي 20.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب حوالي 20 % من قوة العمل.

✱ قطاع الزراعة: يساهم بحوالي 3.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12 % من قوة العمل.

¹ رمزي محمود، الإزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص155.

✳ وتبلغ ونسبة البطالة حوالي 7.7 % لسنة 2008 ،وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي الأخرى.

ربما لم تكن اليونان ضمن الإتحاد الأوروبي لا أستطاعت الخروج من الأزمة، لم يبلغ مستوى إقتصادها إلى مستوى إقتصاد دول الإتحاد الكبرى.

الفرع الثالث: أسباب أزمة اليونان

وتتمثل في:

- عدم توازن القطاعات الإقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75,5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي.¹
- لم تلتزم بما إتفق عليه في معاهدة ماستريخت التي تنص بعدم تجاوز العجز المتعلق بالموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز 60 % من الناتج المحلي الإجمالي:²
- الديون اليونانية وصلت إلى 315 مليار يورو (328 مليار دولار) خلال 2016.
- تشكل الديون نحو 180% من إجمالي الناتج الداخلي 2016.
- صرفت منطقة اليورو 31.7 مليار يورو من قيمة هذه الخطة الإنقاذ حتى نوفمبر 2016.
- اليونان مطالبة بتسديد ديون بقيمة سبعة مليارات يورو 7.44 مليارات دولار سنة 2016 .
- بلغ معدل البطالة في اليونان 23.2% حتى جويلية 2016.
- صعوبة إقتصاد اليونان في المحافظة على معدلات نمو مرتفعة وبالتالي تحقيق الرفاهية لمواطنيها وبالتالي لمساعدة وتعزيز النمو الإقتصادي سمح للحكومة بإقتراض أموالا كثيرة؛ بسبب إعتقاد المستثمرين -خطأ- بأن العملة الأوروبية الموحدة جعلت من الدين اليوناني أو الإسباني آمنا مثل الدين الألماني،حيث أن معدل النمو الإقتصادي اليوناني، قد هبط فجأة من 4% إلى 1,3% الأمر الذي إعتبره الأوروبيون مؤشرا سالباً جديداً ينذر بالخطر.³

¹ رمزي محمود، مرجع سبق ذكره، 2012،ص159.

² الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية،العربي الجديد:

<https://www.alaraby.co.uk, consulté le:06/06/2016>.

³ موساوي عمر، عدنان محريق، أزمة اليونان،الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و27 فيفري 2012،ص7 .

- إن نسبة البطالة تبلغ 7.7% لسنة 2008، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بمعدلات البطالة في الإقتصاديات الأوروبية، فهي مؤشر على عدم قدرة الإقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الإستثمارات، وتحديدا عدم قدرة الإقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الإستثماري المباشرة وغير المباشرة.¹
- اللجوء للإستدانة الخارجية والتي تضمنت وأدت إلى العجز عن سداد الديون السيادية، بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الإيداع، في حين وصلت الديون السيادية في إيطاليا إلى 1.7 تريليون يورو، وفي إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، ويتضح حجم مشكلة اليونان في ضوء حجم الناتج المحلي لليونان والذي يشكل حوالي 3% من الناتج المحلي لمنطقة اليورو، ولكن عجز الموازنة العامة في اليونان يشكل 13% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح به في منطقة اليورو.
- ساهم في تفاقم أزمة الديون الأوروبية غياب الثقة في الأسواق الأوروبية نتيجة للموقف السلبي لبعض دول الإتحاد الأوروبي في بداية الأزمة تجاه اليونان، حيث أعلنت بعض الحكومات صراحة عن عدم تقديم أي عون لها رغم أن ديونها وقتها لم تكن تتعدى 300 مليار يورو، وهو ما انعكس أثره سلبا على جميع الأسواق الأوروبية، وفي الوقت نفسه لا يمكن إهمال أسباب تلك الأزمة من خلال وجود إتحاد أوروبي نقدي مع إنقسام في السياسة المالية، وغض الطرف عن التجاوزات المالية الحاكمة لهذا الإتحاد وفقا لإتفاقية ماستريخت، وخاصة سجل الديون في العديد من دول الإتحاد وفي مقدمتها اليونان.²
- خفض عجز الميزانية بمقدار ثمانية وعشرين ونصف مليار يورو بحلول عام 2015، ولتحقيق ذلك كان عليها الإقتطاع من المساعدات الإجتماعية، ومن رواتب الموظفين، كما أن الدولة اليونانية عملت على رفع الضرائب على الممتلكات، وأغلقت المؤسسات الحكومية والمدارس والمحاكم والمتاحف والمواقع الأثرية أبوابها في حين عملت المستشفيات بأطقم الطوارئ فقط.³

¹ رمزي محمود، مرجع سبق ذكره، ص156.

² مرجع سبق ذكره، متاح على:

www.arabfund.org/Datasite1pdf/jaer/jaer201205.pdf, consulté le:01/01/2015.

³ السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير حول: الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، دائرة الدراسات إيجوبلية 2015، ص1.

أن الإقتصاد اليوناني أخفى لفترة غير قصيرة حقيقة المشكلات التي يعانيها، ولم تكن هناك الشفافية الكافية للإفصاح عن حقيقة تضخم الديون السيادية وصعوبة تغطيتها بالشكل المطلوب، ومن ثم كان الكشف عن هذا الخلل المالي صدمة لجميع الأسواق الأوروبية، وزادت الشكوك حول الموقف المالي في الدول الأخرى بالاتحاد الأوروبي، مع قيام مؤسسات التصنيف الدولية فور الإعلان عن الأزمة بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية اليونانية ووصفتها بأنها Junk Bonds سندات خردة، وكذلك تخفيض التصنيف الائتماني لدول أخرى في الاتحاد الأوروبي مثل البرتغال، وهو ما جعل الأسواق العالمية تدرك عمق الأزمة وأنها ربما تصبح عدوى بين دول الإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل توقع تقادم الديون في عدد من دول الإتحاد.

إعتاد الشعب اليوناني على العيش فوق طاقتهم ومدخلاتهم، وعدم قدرة البنوك اليونانية فيما بعد على الإقتراض بسبب هبوط تصنيف سنداتها، بالإضافة لصعوبة إقتراض الحكومة من الأسواق بسبب إرتفاع أسعار الفائدة التي يجب أن تدفعها للمقرضين.

الفرع الرابع: آليات معالجة دول الإتحاد الأوربي للأزمة

إتبعَت دول الإتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات للخروج من الأزمة تتمثل في:

- محاولة وضع آليات أفضل لمراقبة الإقتصاديات التي هي ضمن منطقة اليورو ومراقبة التقدم المتحقق وخاصة عندما تكون هناك مشاكل مالية، ومحاولة تعزيز هذا النظام وتجديد التعليمات الخاصة بالعجز والديون؛ من خلال حزم إنقاذ مالية لليونان للتقليل من القلق الفوري الآني فيما يتعلق بالعجز والإفلاس؛ لتعزيز الثقة في العملة الأوروبية الموحدة عن طريق ثلاثة محاور ترتكز على إعادة رسملة البنوك، وتعزيز صندوق الإستقرار الأوروبي عن طريق زيادة رأسماله بصورة كبيرة.¹
- قيام صندوق النقد الدولي وصندوق الإستقرار الأوروبي بتقديم أقساطا من خطط الإنقاذ المتفق عليها لليونان لمساعدة الحكومة اليونانية في الإستمرار في تسيير أمورها، لكن هذا الحل مؤقتا إلى أن يباشر الزعماء الأوروبيون في تعزيز صندوق الإستقرار الأوروبي.²
- لمواجهة أزمة الديون اليونانية هناك ثلاث خطط متتالية تم طرحها للمساعدة المالية من الإتحاد

الأوروبي وصندوق النقد الدولي منذ 2010:¹

¹ موساوي عمر، عدنان محريق، مرجع سبق ذكره، ص8.

² نفس المرجع، ص8.

- حزمة الإنقاذ الأولى (ماي 2010): وافق الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان قروض مالية بمجموع 110 مليارات يورو على مدى 3 سنوات، ساهم صندوق النقد الدولي فيها بـ 30 مليار أور، بالتنسيق مع المجلس الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.
- حزمة الإنقاذ الثانية (فيفري 2012): تم تخصيص 130 مليار يورو، فضلاً عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائئتها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو.
- الحزمة الثالثة (أوت 2015) : بحجم 86 مليار يورو تم الإتفاق عليها في جويلية 2015.

- أعلن البنك المركزي الأوروبي في ماي 2010 ، عن قبوله لكل السندات التي تخص الدين العمومي لليونان بغض النظر عن نوعية ترقيمها.²
- عمدت دول الإتحاد الأوروبي إلى علاج أزمة الدين، حيث أقر قادة الإتحاد الأوروبي إتفاقاً مالياً يضمن تشديد ضبط الميزانيات ووضع حد للدين العام لدول الإتحاد، وفرض عقوبات تلقائية بحق الدول المخالفة، والبدء في إنشاء إتحاد مالي، رغم رفض بريطانيا والمجر والدنمارك لهذا الاتفاق، كذلك تم إنشاء صندوق إنقاذ بقيمة 440 مليار يورو إستفادت منه إيرلندا بمبلغ 85 مليار يورو في عام 2010 ، واليونان بمبلغ 110 مليارات يورو في عام 2010 و 160 مليار يورو في عام 2011 والبرتغال بمبلغ 87 مليار يورو في عام 2011 ، فضلاً عن النقشف في الميزانيات من خلال خفض النفقات والرواتب وزيادة الضرائب وقد لقيت الإجراءات رفضاً شعبياً واحتجاجات واسعة.³

الشكل الموالي القروض الممنوحة لمساعدة اليونان:

¹ تقرير حول لإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص3.

² رضا الشكندلي، التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن، 01 سبتمبر 2010، ص18.

³ مرجع سبق ذكره، متاح على:

الجدول رقم (4-3): القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 (بالمليار يورو)

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الدولي	المجموع
الدفعة الاولى	ماي 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010 وجانفي 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	جويلية 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8.0
المجموع	/	52.9	20.1	73.0

Source : <http://ar.wikipedia.org/wiki>, consulté le:01/01/2016.

الجدول (4-3) يوضح خطة إنقاذ اليونان أثناء الأزمة، التي قسمت على ستة دفعات كانت أكبر وأول دفعة في ماي 2010 وأقل دفعة في ديسمبر 2011 ، فقد كان مجموع القروض المالية المقدمة من طرف منطقة اليورو والصندوق النقد الدولي 73 مليار اورو ، لكن الأصل مجموع القروض التي وافقت عليها جميع دول الإتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة من ماي 2010 حتى جوان 2013، منها 80 مليار يورو مقدمة دول الإتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو¹ ، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات ، وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الإتحاد الأوروبي في مارس 2011 ، حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% فيما زادت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، وقد إشتراط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق.

¹ عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون الأوربية، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص15.

المبحث الثاني: أزمة اليورو "أسبابها وانعكاساتها"

غالبا ما يشار إلى أزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية وهي أزمة ديون متعددة السنوات تجري في الإتحاد الأوروبي منذ نهاية عام 2009 والعديد من الدول الأعضاء في منطقة، وتفاوتت الأسباب التفصيلية لأزمة الديون وفي العديد من البلدان تم تحويل ديون خاصة ناجمة عن ففاعة الممتلكات إلى ديون سيادية نتيجة لإنقاذ النظام المصرفي وإستجابات الحكومة لتباطؤ الإقتصاد بعد الففاعة التي حدثت وقد ساهم هيكل منطقة اليورو بوصفها إتحادا نقديا (أي عملة واحدة) دون إتحاد مالي في الأزمة ، وحد من قدرة القادة الأوروبيين على الإستجابة، وتمتلك البنوك الأوروبية قدرا كبيرا من الديون السيادية حيث أن المخاوف المتعلقة بملاءمة النظم المصرفية أو السيادية تعزز بشكل سلبي.

وكان للأزمة آثار إقتصادية ضارة كبيرة، ووجهت اللوم إلى النمو الإقتصادي الضعيف ليس فقط لمنطقة اليورو بأكملها بل بالنسبة للإتحاد الأوروبي بأسره وعلى هذا النحو يمكن القول أنه كان له تأثير سياسي كبير على الحكومات الحاكمة في 10 من أصل 19 بلد بمنطقة اليورو مما أسهم في تحولات السلطة في اليونان وأيرلندا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلجيكا وهولندا وكذلك خارج منطقة اليورو في المملكة المتحدة.

فقد قال وزير خارجية فنلندا إن اليونان ستظل مشكلة بالنسبة لمنطقة اليورو لعقود وحث صندوق النقد الدولي على المشاركة في حزمة الإنقاذ الجديدة لأثينا، وقال وزير الخارجية تيمو سويني "للأسف ستظل هذه المشكلة ماثلة أمامنا لعقود" هذا إذا استمرت منطقة اليورو قائمة¹، فاقمت الأزمة التوترات داخل منطقة اليورو، فقد عانى كثير من البلدان الستة عشر الأعضاء في منطقة اليورو من توترات في جميع المؤشرات الكلية الإقتصادية منها عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبيرة، تباطؤ نمو الإقتصادي ، نقص في معدل الإقراض، إضطراب في التجارة الدولية والبيئية، وهذا أدى إلى تراجع الإستثمار داخل هاته الدول.

المطلب الاول: أسباب أزمة الاورو

إن حدوث هاته الأزمة لها أسباب، إن تفاقمها وتمادي خطورتها لزم على الاتحاد الاوروي الوصول إلى حلول للحد من آثارها، وتتمثل هاته الأسباب في:

¹ تحذيرات من تداعيات أزمة اليونان على منطقة اليورو في المستقبل، كتابات اقتصادية دليلك الى ظواهر الاقتصاد ومؤشراته، الاثين، 17 اوت 2015: <http://kitabateconomy.com/index.php.consulté le:06/06/2016.->

- إرتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية خاصة أسعار النفط التي عرفت إرتفاعا من تحت 40 يورو إلى حوالي 90 يورو بين بداية عام 2007 وصيف عام 2008، كما تم تسجيل إرتفاع مماثل في عدد كبير من السلع الأخرى الغير طاقوية، على تكاليف العمالة والدخول الحقيقية للمؤسسات، إلى جانب حدها من الطلب الكلي وإرتفاع معدلات التضخم في فترة وجيزة إلى ما يقارب 4%¹.
- إرتفاع حاد في قيمة اليورو : حيث إرتفع اليورو أمام الدولار، بنحو 33 % بين بداية عام 2006 وصيف عام 2008، كما إرتفع سعر الصرف الاسمي الفعلي لليورو في جميع أنحاء بـ 15 % بحلول صيف عام 2008 من منتصف في عام 2005، مما نتج عنه عجز في الموازين التجارية و الجارية لبعض الدول، و إنخفاض في الصادرات الصافية إلى مستوى لم يشهده منذ الركود 1990 .
- تأثر كل من القطاع العام وقطاع الرعاية الصحية بالأزمة الاقتصادية اليونانية، مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة، مع إستمرار ضعف الإقتصاد، وزيادة الإنفاق إضطرت الحكومة إلى مضاعفة الإقتراض في السنوات السابقة للأزمة.²
- قيام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة منذ بداية عام 2006 على ثمانية مرات من 2 % إلى 4 % بحلول منتصف عام 2007، على خلفية إرتفاع معدلات التضخم، الناتج إلى حد كبير من إرتفاع أسعار المستوردة، إلا أن التأخر المعتاد لم يمنع إنخفاض الطلب الكلي.
- إرتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تجاوز نسبة الـ 100% ، وذلك بسبب ما تعانيه من تركيز إستحقاقات الدين في فترة زمنية قصيرة وإرتفاع العجز المالي بصورة لا تمكنها من إستيفاء الإستحقاقات المطلوبة منها في غضون هذه المدة الزمنية القصيرة، ولذلك تم تصنيف سندات الدين اليوناني على أنها من سندات الخردة، وقد أدت علاوة الخطر التي أضيفت إلى السندات اليونانية لجعل معدل الفائدة على سندات الدين اليوناني لمدة سنتين 18%،

¹احلام بوعدلي ، عمي سعيد حمزة، التكامل الأوروبي ومواجهة الأزمة المالية: النفاص و الحلول المقترحة ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع

التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص 7.

² رمزي محمود، مرجع سبق ذكره، 2012، ص 160.

نظرا لتكاليف حملة السندات اليونانية على بيعها والتخلص منها الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة عليها إلى هذه المستويات المرتفعة¹.

➤ الإبتكارات المالية، حيث كان سعر الفائدة الحقيقي منخفض في بعض البلدان مثل إيرلندا وإسبانيا، مما أدى إلى حركية في النمو وارتفاع في معدلات التضخم، فمن حيث المبدأ كان على هذه الدول استخدام سياستها المالية لتقييد الطلب لكن لوجود الفائض المالي، وانخفاض مستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، كانت كلها مؤشرات جعلت من التحكم في السياسة المالية أمر صعب جدا.

➤ أن الإتحاد الأوروبي لم يكن مستعدا للتكامل المالي (ميزانية الإتحاد الأوروبي تمثل مجرد 1% من الناتج المحلي الإجمالي له)، وفي نفس الوقت، إعتبر بأن التبذير المالي يمكن أن يؤدي إلى ضغوطات تضخمية عن طريق زيادة في الطلب، يعتبر التكامل المالي مهم جدا لآليات إنتقال السياسة النقدية، ولقد إرتبط التكامل المالي مع ظهور كبير للمؤسسات المالية العابرة للحدود، والتي ساهمت في زيادة المخاطر النظامية وإنتقالها عبر الحدود، ولقد سلطت الإضطرابات في السوق المالي الضوء على بعض التغيرات في الإطار التنظيمي والرقابي، خاصة أن الرقابة ظلت وطنية إلى حد كبير.

➤ الإنشقاق بين دول الإتحاد الأوروبي، بحيث تواجه وحدة الإتحاد إختبارا حقيقيا أزمة مالية متفشية لم يسبق لها مثيل منذ ركود 1929، رغم الجهود المبذولة من أجل إيجاد إستجابة منسقة من جانب الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة، بزغ الإنشقاق الدول الأعضاء التي تضع مصالحها الوطنية فوق كل إعتبار.²

➤ لقد أيقظت الأزمة المالية حالة ما قبل اليورو، من خلال تأكيد التوتر في البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي غير الأعضاء في الإتحاد النقدي، حيث كانت هناك صعوبة في الحفاظ على معدل الصرف ثابت ومستقر في هذه الظروف، خاصة في حالة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات.³

➤ سيطرت البنوك الأجنبية "معظمها من أوروبا الغربية" على النظام المصرفي لأوروبا الشرقية، و إزداد التمويل الشامل المقدم من مصادر أجنبية إلى دول في أوروبا الشرقية نحو 96 مليار دولار

¹ رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص 16.

² رمزي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 70.

³ احلام بوعبدلي، عمي سعيد حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 17،

في ديسمبر 2003 إلى ذروة بلغت 550 مليار دولار في سبتمبر 2008، وارتفع متوسط الملتزمات الأجنبية، كنسبة من إجمالي الإلتزامات من 12 % إلى 19 % بالنسبة لجميع البلدان، ونجد أقصى اعتماد على البنوك الأجنبية في دول البلطيق، إذ تتراوح النسبة بين 33 % في ديسمبر 2003. وذروة بلغت 50 % أكتوبر 2008.¹

تعد الإقتصادات المتقدمة على حافة دوامة من الهبوط بسبب أربعة أوجه للضعف يدعم بعضها البعض وتتمثل في: ضائقة الديون السيادية، هشاشة القطاع المصرفي، ضعف الطلب الكلي إتصالاً بمعدلات مرتفعة للبطالة، وشلل سياسي بسبب حالة الجمود السياسي وأوجه القصور المؤسسية، بالرغم من أن أوجه الضعف تلك قائمة، إلا أن تطور الوضع إلى الأسوأ في إحداها من شأنه أن يولد دائرة مفرغة تؤدي إلى حالة من الإضطراب المالي والإنكماش الإقتصادي، سيؤثر ذلك بشدة أيضاً على الأسواق الناشئة وعلى دول نامية أخرى من خلال القنوات المالية والتجارية.²

المطلب الثاني: أثر أزمة اليورو على النمو الإقتصادي

بفعل أزمة الديون السيادية التي إنتشرت حول دول منطقة الأورو حيث أثرت على نمو الإقتصاد الأوروبي إتجهت جميع الآراء الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة إتخاذ مؤسسات إتخاذ القرار على المدى طويل إجراءات أكثر صرامة عن ذي قبل سواء على المستوى المحلي أو العالمي لتتجنب حدوث أزمات مماثلة و الإنزلاق في ركود عالمي من جديد الذي من شأنه التأثير السلبي على العديد من إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تباطؤ النمو الإقتصادي

إستمرت منطقة اليورو في تحقيق معدل نمو منخفض بلغ 1.4 % في عام 2011 مقابل 1.9 % في عام 2010، وهذا المعدل متوقع في ظل تفاقم أزمة الديون السيادية في المنطقة خلال عام 2011 ومن ثم تزايد حالة الضعف القائم في القطاع المصرفي، كما ساهم في تواضع معدل النمو الإجراءات التي إتخذت في منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الإقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثيره أيضاً بالسياسات المالية التشفية المتبعة، ورغم الخطوات التي إتخذت في منطقة اليورو من أجل حل منظم لمشكلة الديون إلا أن تلك الإجراءات قد أدت إلى إستمرار حالة الإضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الوفاء بالإلتزامات الديون السيادية لدى بعض الإقتصادات الكبرى داخل منطقة اليورو، وبصفة خاصة الإقتصاد الإيطالي.

دخلت منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي الركود رسمياً في عام 2013، لأول مرة منذ ركود عام 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا 0.2% في أغسطس 2014، وانخفضت الطلبات

¹ هوزيه مورينو، ريكادو دافيكو، التدفقات إلى أوروبا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 3، سبتمبر 2009، ص 57.

² تقرير الأمم المتحدة، حالة وفاق اقتصاد العالم 2012، 2012، ص 13.

الصناعية الألمانية بنسبة 5.7٪، وانخفض الإنتاج الصناعي والصادرات الألمانية بنسبة 4٪، وكان أقوى إنخفاض شهري لها منذ جانفي عام 2009 ومع ذلك، فإن الزيادة في عدد العمال الفقراء على حد سواء يخلق توترات إجتماعية يؤدي إلى إنخفاض الطلب المحلي، ومع الإنخفاض في الإنفاق العام، يؤدي إلى نقص الإستثمار الهيكلي بشكل خاص، فخيارات سياسة الإتحاد الأوروبي الإقتصادية تفضل الإندماج المالي السريع بناء على قدراتها، وقد ضعفت التجارة الدولية بالنسبة للإتحاد الاوروي فهي لم تحافظ على المستوى الأمثل من النشاط نوعا ما مع شركائها التجاريين، أما ألمانيا نموذج عملها تحول أساسا نحو التصدير، فهي إستطاعت تقليص الركود الإقتصادي في منطقة اليورو¹.

فالتجدول التالي يوضح تباطؤ النمو في منطقة اليورو :

التجدول رقم (4-4): تباطؤ النمو الإقتصادي في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي

النمو الإقتصادي (%)	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
منطقة الأورو	1.4	0.6-	0.5-	0.8	1.2	1.4
الإتحاد الأوروبي	1.6	0.3-	0.1-	1.4	/	/
فرنسا	2.0	0.0	0.3	0.4	0.9	1.3
إسبانيا	0.4	1.4-	1.2-	1.4	2.0	1.8
ألمانيا	3.1	0.9	0.2	1.5	1.3	1.5
إيطاليا	0.4	2.4-	1.9-	-0.4	0.4	0.8

مصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على :

-التقرير الإقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الإقتصادية والمالية، المملكة المغربية، 2011، ص201.

-صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الإقتصاد العالمي، جوان 2011، ص3.

-التقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 47، المملكة السعودية، 2011، ص8.

-صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الإقتصاد العالمي، جويلية 2013، ص3.

-صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الإقتصاد العالمي، جانفي 2015، ص3.

-Directorate-General for Economic and Financial Affairs, **EUROPEAN ECONOMY, THE EU S NENHBOURIG ECONOMIES:MANAGING POLICIES IN A CHALLENGING GLOBAL ENVIRONMEENT**,OCCASIONAL PAPERS 160/OUGUST2013,P52.

من خلال التجدول (4-4) نلاحظ تباطؤ النمو الإقتصادي بشكل كبير في منطقة الأورو والإتحاد الاوروي في الفترة 2011-2013، وسبب هذا التراجع عدوى الأزمة المالية والإقتصادية التي سببت مشاكل في مؤشرات الإقتصادية بالإضافة إلى أزمتها المالية الداخلية (أزمة اليونان)، ومن ثم تزايد حالة الضعف القائم في القطاع المصرفي، كما ساهم في تواضع معدل النمو الإجراءات التي إتخذت منطقة في

¹Hélène Fauvel, **RAPPORT ANNUEL SUR L'ÉTAT DE LA FRANCE EN 2014**, Avis du Conseil économique, social et environnemental, décembre 2014, p p 18-17 .

منطقة اليورو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الإقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثيره أيضا بالسياسات المالية التقشفية المتبعة، رغم الخطوات التي إتخذت في منطقة اليورو من أجل حل منظم لمشكلة الديون إلا أن تلك الإجراءات قد أدت إلى إستمرار حالة الإضطراب في سوق العمل وتزايد المخاوف من إمكانية العجز عن الوفاء بالتزامات الديون السيادية لدى بعض الإقتصاديات الكبرى داخل منطقة اليورو، ما تعاني منه دول الإتحاد الأوروبي كانت أكبر الدول تباطء في نموها الإقتصادي إيطاليا ثم فرنسا ثم ألمانيا ثم إسبانيا .

أما في الفترة 2014-2016 بقي نمو بطيء في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي ، يشهد تحسناً طفيفاً غير أن هذا التحسن ليس كافياً ، خصوصاً في ظل الصعاب التي تواجه منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي، أبرزها المشكلات الإقتصادية البالغة التعقيد أهمها تقادم الديون السيادية و التي أدت إلى إهدار كبير للموارد المالية و الإقتصادية للإتحاد بإنفاقها على برامج فاشلة للإنقاذ المالي على حساب تراجع معدلات النمو الإقتصادي الطبيعية ، وساعد سوء تخصيص الموارد الإقتصادية على محدودية تحقيق المنافع الإقتصادية المتبادلة و المتوازنة بين الدول الأعضاء، إضافة الى تقدم الأحزاب الشعبية في دول عدة منها فرنسا وهولندا وإيطاليا، فالأحزاب هذه كما بات معروفاً تناهض المشروع الأوروبي على جميع المستويات، السياسي و الإجتماعي والإقتصادي أيضا.

الجدولين يوضحان تضاعف العجز في الدين الحكومي لمنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(4-5) :العجز الحكومي: من الناتج المحلي الإجمالي

العجز الحكومي(%)	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة الاورو	4.6-	4.3-	3.3-	3.0-	2.4-
الاتحاد الاوروبي	4.6-	4.3-	3.3-	3.0-	2.4-

من إعداد الباحثة بالإعتماد على المصدر:

<http://ec.europa.eu>, consulté le:01/02/2017.

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ أن منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي، تتميزان بزيادة العجز الحكومي للفترة 2011-2013، يعود لإرتفاع الفوائد على السندات الحكومية المطروحة والتأخر عن سدادها ، وألقى ذلك الإنفاق الهائل عبئاً ضخماً على الموازنات، وفاقم الدين الحكومي لدول الإتحاد الأوروبي على رأسها اليونان، إرتفع معدل العجز في الموازنات الأوروبية في 2011 إلى 4.6% من الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو بعدما بلغ في 2013 نسبة 3.3%، وتعد اليونان مثلاً على فداحة الوضع المالي لأغلب الدول الـ 27 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بما في ذلك الدول الـ 16 الأعضاء في منطقة اليورو، إلا أن الفترة 2014-2015 قد إنخفضت فيها نسبة العجز الحكومي من 3% الى 2.4%، وهو ما يتوافق مع ضوابط الإتحاد الأوروبي ومعايير الإندماج النقدي ، تبعا للجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية، تبنت بالفعل إجراءات تقشفية صارمة تشمل خفض رواتب موظفي القطاع العام وزيادة الضرائب لتوفير

مليارات الدولارات، وكي تستطيع الإقتراض من الأسواق الدولية بفوائد منخفضة، وهذه الخطوة بداية للخروج من حالة الركود على الرغم من إرتفاع الديون.

والجدول الموالي يوضح تضاعف الدين الحكومي في دول الإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم(4-6): الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي

الدين الحكومي(%)	2011	2012	2013	2014	2015
منطقة الاورو	81.1	83.8	85.7	86.7	85.0
الاتحاد الاوروبي	81.1	83.8	85.7	86.7	85.0

من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

<http://ec.europa.eu>, consulté le:01/02/2017.

من خلال الجدول (4-6) نلاحظ في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي بشكل عام، أن الديون لديهما تتعدى نسبة 60% المقررة في معاهدة «ماستريخت»، و تظهر زيادات الديون لديهما، مع كل الجهود التي بذلها الإتحاد الأوروبي، بلغ متوسط حجم الدين في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي 81.1 % لسنة 2011 و 85% لسنة 2015 من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكثر من النسبة المقررة، وكانت أزمة الدين واحدة من أهم عوامل الإضطراب الإقتصادي الأوروبي في هاته الفترة.

أدت أزمة الديون إلى توترات بين البلدان المستقرة إقتصادياً، مثل ألمانيا، وتلك ذات الديون المرتفعة مثل اليونان، فدفعت ألمانيا اليونان والدول الأخرى ذات الدين المرتفع إلى إصلاح ميزانياتها كشرط لتقديم المعونة، مما أدى إلى إرتفاع حدة التوترات داخل الإتحاد الأوروبي، وفي نهاية المطاف وافقت اليونان على خفض الإنفاق ورفع الضرائب.

والجدول الموالي يوضح ضعف الثقة العضوية بين أعضاء الإتحاد الأوروبي، نظرا للتوترات الإقتصادية الناتجة عن إرتفاع الديون السيادية:

الجدول رقم (4-7): مستوى الثقة لعضوية ومؤسسات الإتحاد الأوروبي

الفرق بين ربيع 2008 و ربيع 2011	ربيع 2011	ربيع 2008	مستوى الثقة في العينة
20-	6-	14	الإتحاد الاوروبي (27 دولة)
23-	15	38	العضوية في الإتحاد الأوروبي 27 دولة
16-	2	19	المفوضية الأوروبية EC (دول الإتحاد سبع وعشرين)
17-	6	23	البرلمان الأوروبي EP (دول الإتحاد سبع وعشرين)
27-	2	29	البنك المركزي ECB (منطقة اليورو EA ،تضم 12 دولة)
2-	38	40	الدعم الصافي للوحدة الإقتصادية والنقدية ولليورو (EA-12)

المصدر: تشينسيا التشيدي، دانييل غروس، أزمة اليورو: هل ستفقد الى حوكمة أنجع وأقوى، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص46.

من الجدول (4-7) يتضح لها لنا أنه نظرا لتزايد الدين العام، لم يعد يوثق في الإندماج الأوروبي، إلى أن الثقة في المؤسسات الأوروبية قد تراجعت بشكل كبير، لقد شهد دعم الإندماج الأوروبي بشكل عام تراجعا حادا، في حين تبقى النقطة الوحيدة المضيئة هي دعم اليورو الذي لم يتراجع بالكاد لأنه لا يزال أكثر أهمية مما كان عليه في بداية الإتحاد النقدي الأوروبي.

الفرع الثاني: تراجع قيمة الأورو

إنطلق اليورو في عام 1999 وفقا لحوكمة غير مكتملة، كانت ركائزه النقدية قوية، ولكن التنسيق بين السياسات المالية المختلفة التي كانت تتعايش في داخلها كان قائما على التزامات هشة، حيث كان هناك تركيز مفرط على الوقاية من التضخم كمييار شبه وحيد للسياسة النقدية ودليل عمل البنك المركزي الأوروبي، ولم يكن نظام صنع القرار سلسا وشفافا للغاية، بحيث أنه كان يجنب بعض الدول العقوبات الواجبة عندما لا تستوفي المعايير المتفق عليها، بالإضافة إلى ذلك، إفتقر التنظيم المالي لمنطقة اليورو وإلى البعد الأوروبي الشامل اللازم، فبدوره في العالم لم يكن محددًا ولم يكن يتوفر على أي آلية لتسوية الأزمة ولا صندوق لإنقاذ الدول والمؤسسات المالية التي تعاني من مشاكل في السيولة.¹

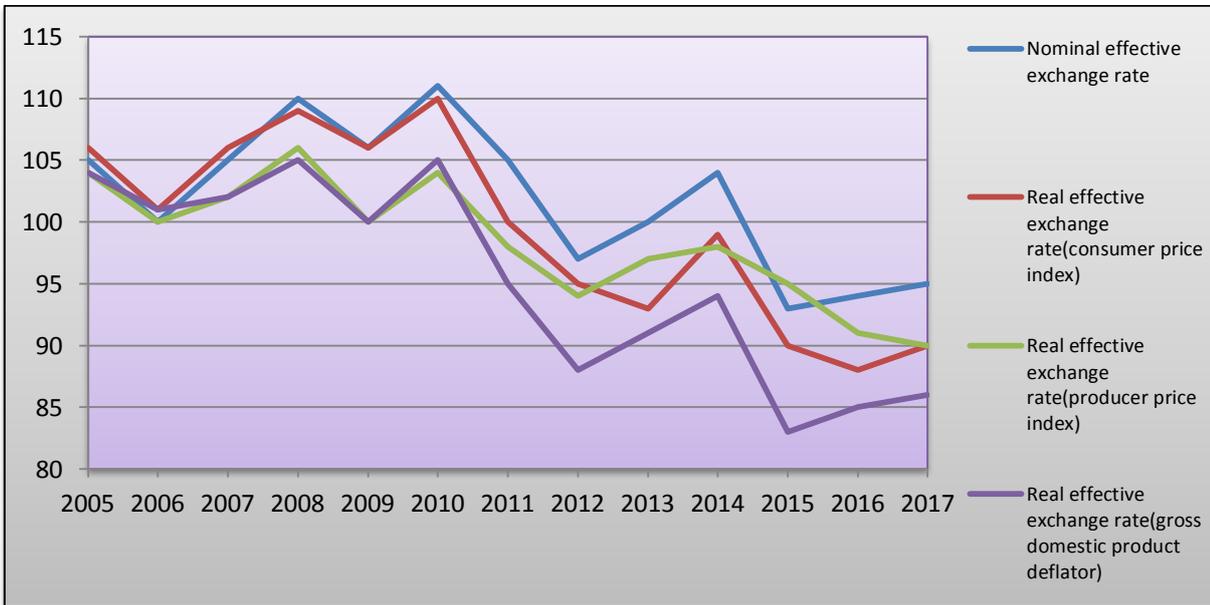
¹ فيديريكو شتاينبرغ، دول الإتحاد الاوروبي المتوسطة في مواجهة أزمة اليورو، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص51.

هبط اليورو إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار خلال العامين الأخيرين بسبب المخاوف إزاء مستقبل منطقة اليورو بعد نشر محاضر إجتماع الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) قللت من آمال طرح إجراءات إقتصادية تحفيزية جديدة، وانخفض سعر اليورو إلى 1.2165 دولارا في 2012، وهو أدنى سعر له منذ عام 2010، وشمل التخفيض معدل مؤشر الفائدة الرئيسي من 1 % الى 0.75 % وهو تخفيض قياسي في منطقة اليورو، كما خفض معدل الفائدة على الإيداع من 0.25 % إلى صفر، كما أغلقت أسواق الأسهم الأوروبية على إنخفاض، وتراجع مؤشر فايننشال تايمز 100 في لندن بنسبة 1 %، وكذلك الحال مع مؤشر يوروفرست لأسهم الشركات الأوروبية الذي علق على إنخفاض بالنسبة ذاتها، وانخفض مؤشر داكس الألماني 0.5 %، ومؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 0.7 %، كما تأثرت قيمة اليورو بسبب المخاوف المتعلقة بتوقعات النمو الإقتصادي في منطقة اليورو، وهل ستمكن من التعامل مع أزمة المديونية الراهنة، وعد قطاع الموارد الطبيعية الأساسية من أكبر الخاسرين إذ تراجع مؤشره 2.6 % قبيل إعلان البيانات الفصلية للنمو الإقتصادي في الصين التي تعد أكبر مستهلك للمعادن في العالم¹.

فالشكل التالي يوضح تدهور عملة اليورو خلال أزمة الأورو:

الشكل رقم(4-2): تطور سعر الصرف الفعلي الإسمي لمنطقة اليورو 2005-2017

(مجموعة من 19 بلدا، 100 = 1999 / Q1)



Source: ANNUAL REPORT 2016, **European Stability Mechanism**, Luxembourg, 30 March 2017, p15

¹http://www.bbc.com/arabic/business/2012/07/120712_euro_fall.shtml. consulté le :01/02/2016.

الشكل (4-2) يوضح في الفترة 2005-2008 ارتفاع أسعار الصرف اليورو، في حين هاته الفترة تميزت فترة النشاط الإقتصادي الأوروبي، وإهتمامه بسياسة الجوار والشراكة لتوسيع الإتحاد ، بإنتهاج سياسات مالية ونقدية للمحافظة على الإتحاد وزيادة الإندماج الإقليمي، مع عدم ظهور مؤشرات تؤثر على مستوى الثقة بالعملة الموحدة لدى أعضاء الإتحاد الأوروبي.

إن التدهور الشديد لعملة اليورو خلال فترة نوفمبر 2009 تواصل ذلك إلى 2010، ففي هاته الفترة كانت تشهد البيئة الدولية أزمة إقتصادية عالمية 2008، فالإتحاد الأوروبي لن يكون بعيدا عن إنعكاساتها، في حين يعتبر ثاني قوة إقتصادية عالمية، وقوة الروابط بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية جد وطيدة، كانت أول المتضررين من الأزمة.

أما الفترة 2011-2015 ، كان سعر صرف اليورو مستقرا على نطاق واسع بالقيمة الفعلية الإسمية لكنه كان منخفض عن الفترات السابقة، وهذا يظهر تأثر الإتحاد الأوروبي بأزمة اليونان مع تزامن الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تدهور اليورو، لأن الإتحاد الأوروبي يعاني أزمة مالية حادة في هاته الفترة، وقد سجل اليورو أقل سعر في تسع سنوات مقابل الدولار في جانفي 2015 مع ترقب المستثمرين بيانات التضخم التي من المتوقع أن تستحث البنك المركزي الأوروبي على توسيع نطاق إجراءات التحفيز، ونلاحظ أن سعر اليورو يتأثر بتراجع أسعار النفط التي سجلت في جانفي 2015 إنخفاضا قياسيا جديدا.

والفترة 2016-2017، فسعر الصرف اليورو منخفض لكنه يتحسن بالتدرج مقارنة بالفترة السابقة، خصوصا أن الدول المتقدمة تعاني توترات إقتصادية "الولايات المتحدة الامريكية، الصين ،اليابان"، فهذا الوضع يعطي فرصة لليورو أن يرجع إلى سابق عهده لينافس العملات الأخرى.

الفرع الثالث : معدل البطالة

تظل معدلات البطالة المزمنة هي نقطة الضعف الرئيسية لأي إنتعاش إقتصادي لدي أغلب الدول المتقدمة، إذ بلغ متوسط معدل البطالة نسبة 8,6% لدي الدول المتقدمة خلال عام 2011 ، وهو متوسط أعلي من معدل البطالة الذي كان سائدا قبل الأزمة والذي سجل نسبة 5,7% خلال عام 2007 كما يعد الموقف الحقيقي أكثر سوءا لدي العديد من الدول المتقدمة عما تعكسه معدلات البطالة الرسمية، إذ تعد نسب مشاركة العمالة لدي الولايات المتحدة علي سبيل المثال في حالة تناقص مستمرة منذ بدء الأزمة، وهناك تزايد في عدد العمال بدون وظائف الذين قد تخلو عن فكرة البحث عن وظيفة بعد أن ظلوا عاطلين لفترات طويلة ، الأمر الذي أدى إلي عدم إحتسابهم ضمن أعداد قوة العمل القائمة، كما أن هناك نسبة تصل إلى 29% من عدد العاطلين لدي الولايات المتحدة ظلوا بدون وظيفة لفترة تجاوزت العام، وذلك مقارنة بنسبة 10% خلال عام 2010.¹

¹ تقرير الامم المتحدة، آفاق الإقتصاد الدولي خلال عامي 2012-2013، صص 5-6.

إن إرتفاع البطالة في منطقة اليورو اليوم هو نتيجة لكل من الأثر الإقتصادي الناجم عن الأزمة الإقتصادية العالمية وأوجه جمود سوق العمل التي تسبق الأزمة في عدد كبير من البلدان، وسيكون من المفيد لجميع العاملين أن تركز السياسات على تقوية الإقتصاد الضعيف والخلل في سوق العمل، وينبغي أن تكون الأولوية القصوى لصانعي السياسات إحياء النمو بوضع سياسة نقدية داعمة وزيادة الإستثمار العام في البلدان التي لديها حيز كاف في ميزانياتها وإعتماد تدابير لمساعدة البنوك على مواصلة الإقراض، فبدون نمو قوي، سيكون من الصعب خفض البطالة بصورة ملموسة، ومن المهم أيضا المضي قدما في الإصلاحات الحاسمة التي تجعل من الأيسر على الشركات تعيين موظفين، وكفالة المعاملة المتكافئة لجميع العاملين والسماح للعاملين بالحفاظ على مهاراتهم وتعزيزهم في الوقت الذي يكونون فيه بدون عمل.¹

شهد الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو تحديدا نسبة مهمة من إرتفاع البطالة، فأكثر من 25 مليون رجل وإمرأه في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 عضوا، منهم 18 مليون شخص في 17 دولة عضوا في منطقة اليورو تموز لسنة 2012، في حين إستمرت أوضاع سوق العمل بالتدهور نتيجة لضعف النشاط الإقتصادي وإصلاحات سوق العمل في عدد من بلدان منطقة اليورو. الجدول الموالي يوضح إرتفاع معدل البطالة في الفترة 2011-2017:

الجدول(4-8): تزايد معدل البطالة 2011-2017

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	جانفي 2017
منطقة الأورو %	10.2	11.4	12.2	12.1	/	8.5	8.1
الإتحاد الأوروبي %	9.7	10.5	11.1	11.1	/	8.5	8.1

المصدر: بالاعتماد على المراجع التالية

-Directorate-General for Economic and Financial Affairs, **EUROPEAN ECONOMY, THE EU S NENGBOURIG ECONOMIES: MANAGING POLICIES IN A CHALLENGING GLOBAL ENVIRONMEENT**, OCCASIONAL PAPERS 160/OUGUST2013,P52.
-<http://ec.europa.eu>.consulté le :01/02/2017.

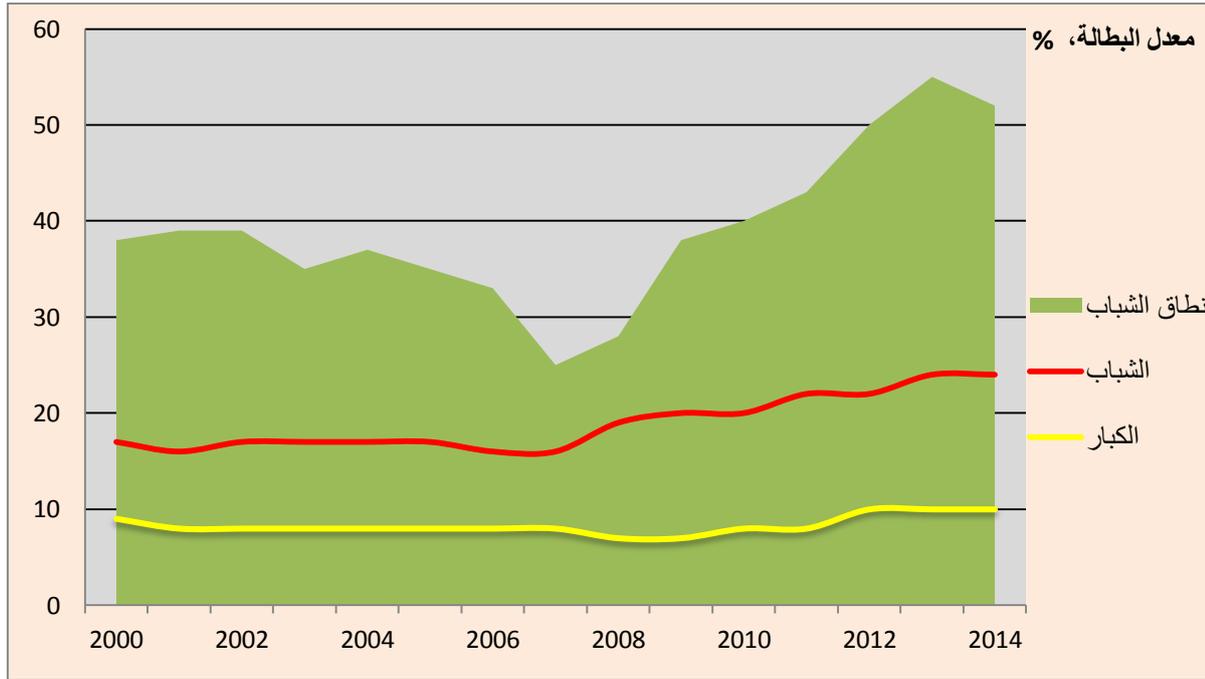
نلاحظ من خلال الجدول(4-8) أن نسبة البطالة في منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي مرتفعة في الفترة 2011-2014، ترتفع من 9 % سنة 2011 الى 12.2 % سنة 2014 ، في حين أن الدول الأوروبية في الأصل تعاني من مشكل البطالة، لكن تزايد النسبة يعود إلى سياسة التقشفية في ظل الأزمة أي بالتخلي عن بعض المناصب العمل، لتقليل من النفقات المؤسسات والشركات الأوروبية التي تعاني من أزمة سيولة وخاصة الدول المثقلة بالديون ،دون أن نستثني الدول الأخرى التي تأثرت بالأزمة .

¹ فرانكلين ديلاو روزفيلت، **العاطلون عن العمل في أوروبا**، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 1، مارس 2015، ص 28.

أما الفترة 2016-2017 إنخفض معدل البطالة في منطقة اليورو والإتحاد الاوروبي إلى أقل من 10 % منذ عام 2011، فقد وصلت نسبة البطالة إلى 8.1 % في جانفي 2017، لأن الدول الأوروبية في صدد حلول للخروج من الأزمة، من خلال هاته الإجراءات إستطاعت أن تخفض جزء ضئيل من البطالة المرتفعة في الدول الأوروبية لأن هاته النسبة لازالت جد عالية.

في حين الشكل الموالي يوضح إرتفاع معدل البطالة لدى الشباب وكبار السن:

الشكل رقم (4-3): مقارنة تزايد نسبة البطالة في الإتحاد الأوروبي بين فئات العمر في الفترة 2000-2014



المصدر: فرانكلين ديلاانو روزفيلت، العاطلون عن العمل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 52، العدد 1، مارس 2015، ص 27.

الشكل (4-3) يوضح لنا مقارنة بين فئتين لتزايد نسبة البطالة في الإتحاد الأوروبي:

ففي الفترة 2007-2000 فقد كانت نسبة البطالة عالية تصل إلى 10 % لدى كبار السن، و 20 % عند الشباب، في هذه الفترة قبل الأزمة معدلات البطالة عالية جدا، تدل على أن الدول الأوروبية تعاني مشاكل إقتصادية لعدم تجاوزها المعدلات العالية للمؤشر البطالة.

أما الفترة أثناء الأزمة 2008-2014 الملاحظ تزايد معدلات البطالة في الإتحاد الأوروبي، أعلى معدل وصلته 22.2 % لدى الشباب و 11% لدى كبار السن أوائل عام 2013 ، وتبقى نسبة البطالة بين الشباب والكبار مرتفعة، نظرا لسياسة النقشف زادت معدلات البطالة للخروج من الأزمة، إضافة إنها خصصت 20% فقط من التدابير من أجل خلق فرص العمل تخص العاطلين عن العمل منذ مدة طويلة في معظم الدول الأوروبية، هذا رغم أعدادهم المرتفعة، فالدول تركز نفقاتها على برامج الأشغال العامة ولا تشجع بما فيه الكفاية أرباب العمل على توظيف هؤلاء الناس.

المطلب الثالث: أثر الأزمة على التجارة في الإتحاد الأوروبي

التجارة الدولية هي قاطرة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، إن تطوير التجارة الدولية يساهم في رفع مستوى المعيشة وفي زيادة الإستثمارات وتوفير فرص العمل، وترى العديد من الدول أن مزاوله التجارة الدولية هي وسيلة هامة لتعزيز التكامل مع الدول الأخرى، وتلجأ الدول إلى البحث عن سبل للتكامل الإقتصادي وبصورة خاصة على الصعيد الإقليمي لتحقيق أهداف مختلفة مثل الوصول إلى أسواق إستهلاكية كبيرة من ناحية التصدير وتوفير فرص عمل جديدة وإستقطاب إستثمارات أجنبية مباشرة والأهم من ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى البعيد.

كانت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تتاجر في السلع مع الدول الأعضاء الأخرى أكثر من الدول الأخرى خارج الإتحاد الأوروبي، على الرغم من أنه قد حدث بعض التغيير في السنوات الأخيرة، إن الأزمة الاقتصادية في أوروبا لا يمكن تناولها خارج سياق الإقتصاد العالمي، حيث المنافسة على أشدها بين دول كبرى وقوى إقتصادية جديدة، إلى جانب الأزمات التي يعاني منها شركاء إقتصاديون لأوروبا، سياسياً وإقتصادياً، والإضطرابات السياسية والأمنية في مناطق مختلفة في العالم تؤثر على طرق التجارة الإستراتيجية، علاوة على الإعتماية الأوروبية في الطاقة على الإستيراد.

الفرع الأول: أثر الأزمة على التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي

هناك تباين كبير في قيمة تجارة السلع من قبل الدول الأعضاء مع الشركاء داخل الإتحاد الأوروبي، ففي عام 2002 بلغت الصادرات (1. 908 مليار يورو) و 2003 بلغت (927 مليار يورو) كان مستوى الصادرات من السلع للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مستقرا إلى حد ما، تليها فترة من الزيادة السريعة بين عام 2004 والرابع الثالث من عام 2008، هناك 17 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع - أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الإتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الإتحاد الأوروبي، وكانت هناك إقتصادات أكبر وأصغر حجما داخل الإتحاد الأوروبي مع التجارة السلبية في أرصدة السلع في عام 2003، ومن الربع الأخير من عام 2008 إلى في نهاية الربع الثاني من عام 2009 تعتبر هاته الفترة دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة، كان هناك إنخفاض حاد في قيمة الصادرات من السلع، وفي أعقاب هذا الإنخفاض، بدأت قيمة صادرات السلع في الإرتفاع مرة أخرى حتى بداية عام 2011، عندما كانت قد عادت إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الإنخفاض في نهاية عام 2008، ومنذ عام 2011 كان المستوى مستقرا نسبيا، وسجلت أكبر التجارة السلعية داخل الإتحاد الأوروبي في أرصدة السلع في المملكة المتحدة (119 مليار يورو) وفرنسا (84 مليار يورو) ومن بين الدول الأعضاء الإثنتي عشرة التي حققت توازنا إيجابيا في التجارة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في عام 2013،¹ كان أكبرها بالنسبة لهولندا بأكثر من 176 مليار يورو ،

¹ http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods.consulté le :01/01/2017.

وكانت قيمة الصادرات البينية والإتحاد الأوروبي للسلع دائما أعلى من ذلك من واردات داخل الإتحاد الأوروبي من البضائع، هناك 16 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع - أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الإتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الإتحاد الأوروبي، في عام 2009، من خلال المقارنة بين الفترة قبل الأزمة وأثناء الأزمة فالإستيراد من شركاء الإتحاد الأوروبي أكثر من صادراتها إلى دول الأعضاء في الفترتين فالتجارة سلبية تقريبا في 16 دولة عضو. الجدول(4-9)

أما سنة 2015 تعبر بداية الخروج من الأزمة، هناك 16 دولة عضوا لديها تجارة سلبية في أرصدة السلع - أي أنها تستورد المزيد من السلع من حيث القيمة من الشركاء في الإتحاد الأوروبي أكثر من تصديرها إلى دول أعضاء أخرى في الإتحاد الأوروبي، تراوحت قيمة تجارة الصادرات في السلع داخل الإتحاد الأوروبي أكثر من 500 مليار يورو لألمانيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإتحاد الأوروبي إلى أقل من 1 مليار يورو لقبرص، وكانت هناك تسع دول أعضاء (بلجيكا والجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة) التي تجاوزت صادراتها من السلع إلى الشركاء في الإتحاد الأوروبي 100 مليار يورو في عام 2015، وهو ما يمثل حوالي 80% من القيمة الإجمالية للصادرات داخل الإتحاد الأوروبي من السلع¹.

2003 و 2009 و 2015 خلال هذه الفترة قبل الأزمة وأثناء الأزمة وعند الخروج من الأزمة، ظلت معظم الدول الأعضاء إما مستوردة صافية للسلع (مثل فرنسا والمملكة المتحدة) أو مصدري السلع الصافية (مثل ألمانيا و الجمهورية التشيكية ، لا تزال فرنسا مستوردا صافيا للسلع من الدول الأعضاء الأخرى، إلا أن الرصيد السلبي للسلع قد ارتفع من 16 مليار يورو إلى 84 مليار يورو، وفي الوقت نفسه، لا تزال ألمانيا مصدرا صافيا للسلع ولكن رصيدها الإيجابي قد انخفض من 79 مليار يورو إلى 72 مليار يورو، وفي الفترة ما بين عامي 2003 و 2015، أصبحت بعض الدول الأعضاء مستوردة صافية للسلع، مثل فنلندا التي انتقلت ميزانياتها من السلع من +2.7 مليار يورو في عام 2003 إلى -8.0 مليار يورو في عام 2015، وعلى النقيض من ذلك، هناك دول أعضاء أخرى تغيرت خلال الفترة نفسها من كونها مستوردة صافية للسلع لصافي مصدري السلع، على سبيل المثال بولندا، التي تغير عجزها التجاري من 3.0 مليار يورو في عام 2003 إلى فائض قدره +18,4 مليار يورو في عام 2015. أنظر الجدول(4-9)

تمتلك فرنسا واحدة من أكبر التجارة السلبية في الإتحاد الأوروبي في مجال توازن السلع، على غرار الدول الأعضاء الأخرى التي لديها موازين تجارية سلبية أقل بكثير، على سبيل المثال البرتغال ولاتفيا، ومن جهة أخرى، تحتل ألمانيا المرتبة الثانية من حيث الفائض التجاري على غرار بلدان مثل المجر وسلوفاكيا التي لديها فائض أقل بكثير، أن بعض الدول الأعضاء مستوردة صافية للسلع في

¹المرجع السابق:المتاح على:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Intra-EU_trade_in_goods,consulté le: 01/01/2017

تجارتها مع شركاء الإتحاد الأوروبي والشركاء التجاريين خارج الإتحاد الأوروبي، تعطي التجارة داخل الإتحاد الأوروبي في ميزان السلع وتطورها مع مرور الوقت بعض آثار الأزمة على الإتحاد الأوروبي، غير أنه من الصعب مقارنة صافي التجارة في أرصدة السلع عبر الدول الأعضاء بسبب الإختلافات في قيمة التجارة بالنسبة لمختلف الدول الأعضاء، فنستج أن الدول التي تأثرت الدول المثقلة بالديون الحكومية لاتزال تعاني منها، والدول التي لم تلتزم بالإجراءات التي فرضها الإتحاد الأوروبي بتشديد الإصلاحات الهيكلية والكلية لإقتصادياتها.

الجدول رقم(4-9): التجارة البينية في الإتحاد الأوروبي 2003-2015

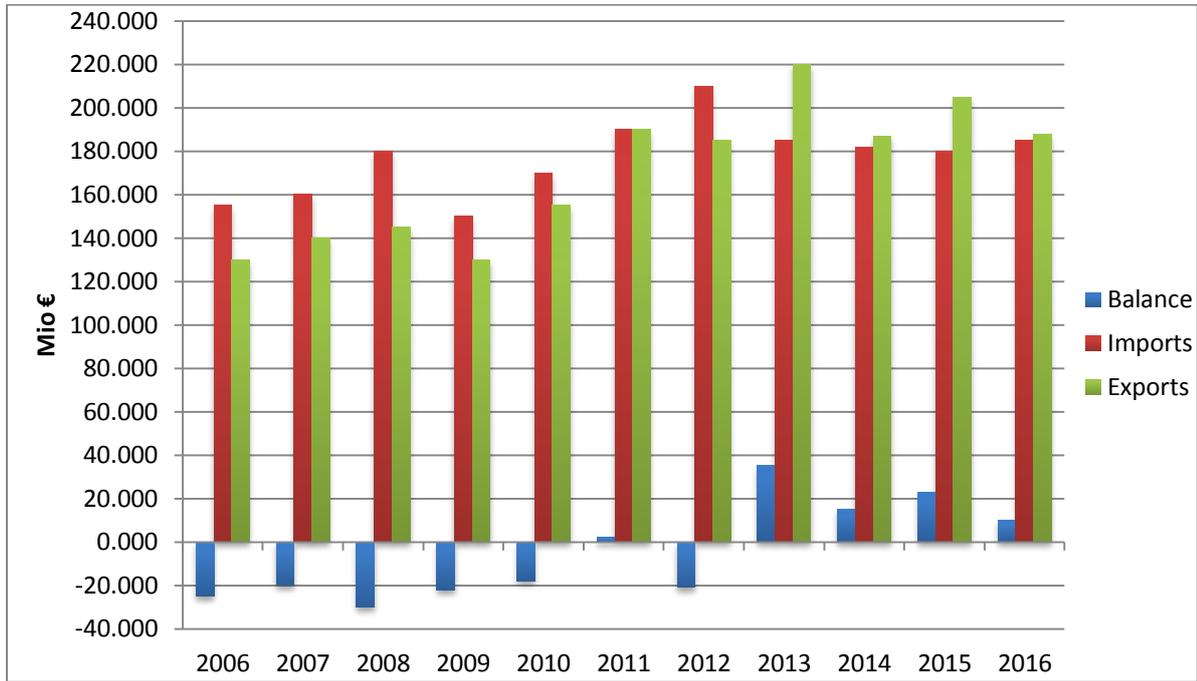
(EUR Milliard)	2003	2009	2015
Belgium	21,752	22,312	44,194
Bulgaria	-1,324	-2,490	-2,132
Czech Republic	5,141	10,104	20,051
Denmark	4,140	3,920	-726
Germany	79,249	73,457	72,452
Estonia	-413	-1,333	-1,966
Ireland	21,267	21,433	14,132
Greece	-16,857	-19,847	-9,026
Spain	-23,801	-17,109	-4,188
France	-16,197	-63,130	-84,349
Croatia	-5,441	-4,995	-6,741
Italy	-444	-1,912	11,503
Cyprus	-1,900	-3,470	-2,827
Latvia	-1,466	-1,574	-2,809
Lithuania	-917	-165	-3,150
Luxembourg	-563	389	-2,095
Hungary	5,117	9,286	8,719
Malta	-973	-1,588	-2,361
Netherlands	82,219	120,833	176,343
Poland	-2,965	344	18,447
Portugal	-10,382	-16,479	-9,894
Romania	-2,610	-6,845	-8,345
Slovenia	-1,107	43	3,057
Slovakia	1,842	4,770	5,907
Finland	2,673	-3,303	-7,966
Sweden	-33	-3,595	-13,192

Red points denote trade deficits and blue points trade surpluses

Source :Eurostat statistics-explained, Intra-EU trade in goods - recent trends, January 2017,p1.

الشكل الموالي الميزان التجاري للسلع لدى الإتحاد الأوروبي:

الشكل رقم(4-4): الميزان التجاري للسلع في الإتحاد الأوروبي 2006-2016



Source: European Commission, Directorate-General for Trade, European Union, Trade in goods with EFTA European Free Trade Association,16/11/2017,p3.

نلاحظ من الشكل (4-4) هناك عجز في الميزان التجاري لدى الإتحاد الأوروبي في الفترة 2006-2010 حيث إنخفض من 25,593- مليار اورو الى 13,088- مليار أورو في هاته الفترة، ولكن في سنة 2011 وصل -895 مليار اورو، أما سنة 2012 تضاعف العجز إلى -22,887 مليار أورو، أدت الأزمة إلى إدراك أن التجارة يمكن أن تكون قوة إستقرار في الظروف الصعبة ، عندما كان الطلب المحلي في الإتحاد الأوروبي ضعيفا، خففت التجارة من ضربة الركود عن طريق توجيه الطلب من الاقتصادات النامية إلى أوروبا، فالمبيعات إلى بقية العالم أصبحت على نحو متزايد مصدرا هاما للوظائف للأوروبيين، أكثر من 30 مليون وظيفة التي تدعمها صادرات خارج الإتحاد الأوروبي أي أن الصادرات تدعم واحدة تقريبا من كل سبعة وظائف في أوروبا¹، أما الفترة 2013-2016 فقد تحسن الميزان التجاري بفائض انخفض من 34,518 مليار اورو الى 6,458 مليار اورو في هاته الفترة، فقد ساعدت الإجراءات والحلول من أجل الخروج من الأزمة في إستقرار التجارة الخارجية بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، ولم يؤثر على المكانة التجارية العالمية للإتحاد الأوروبي.

¹European Commission, Towards a More Effective, Transparent and Responsible Trade and Investment Policy, European Union, 2015,p8.

الفرع الثاني: أثر الأزمة على التجارة الدولية في الإتحاد الأوروبي

أثناء دخول الإتحاد الأوروبي مرحلة الأزمة ، شهد إنخفاضا حادا في الصادرات والواردات عام 2009، في حين شهد ارتفاع صادراته بنسبة 58.7% على مدى أربع سنوات إلى مستوى قياسي بلغ 736 مليار يورو في عام 2013 ، ثم إنخفضت الصادرات بنسبة 1.9% في عام 2014 قبل أن ترتفع بنسبة 5.1% وهو ذروة جديدة في عام 2015 بلغت 789 مليار يورو ثم تراجع مرة أخرى بنسبة 2.4% في عام 2016، ففي هاته السنوات تعود لتدبذب إنخفاض قيمة اليورو، وعلى النقيض من ذلك، بلغت الزيادة في الواردات بعد عام 2009، 45.6% على مدى ثلاث سنوات لتصل إلى ذروتها في عام 2012 حيث بلغت 799 مليار يورو، وإنخفضت الواردات بنسبة 6.2% في عام 2013 قبل إستقرارها (بنسبة 0.3%) في عام 2014، بزيادة قدرها 2.2% في عام 2015 ثم إنخفضت بنسبة 1.2% في عام 2016، عندما كان مستوياتها أقل من القيمة التي تم التوصل إليها في عام 2012¹.

مقارنة بين سنة 2003 قبل الأزمة وسنة 2015 بعد الأزمة ، إنخفضت نسبة التجارة مع شركاء الإتحاد الأوروبي من 69% إلى 63%، وشهدت أربع دول أعضاء إنخفاضا في هذه النسبة من أكثر من 10 نقاط مئوية مع أكبر إنخفاضات في المملكة المتحدة (ما يقرب من 15 نقطة مئوية) واليونان (بانخفاض 13 نقطة مئوية تقريبا)، وفي إحدى عشر دولة عضوا إنخفضت النسبة بين 5 و 10 نقاط مئوية، وفي إثني عشر دولة إنخفضت أقل من 5 نقاط مئوية.

وقد بلغت قيمة التجارة الدولية بين الإتحاد الأوروبي في السلع مع بقية العالم 3 453 مليار يورو في عام 2016 ، وكان كل من الواردات والصادرات أقل بشكل طفيف مقارنة مع عام 2015، مع إنخفاض الصادرات (44 مليار يورو) تقريبا ضعف حجم الواردات المسجلة 21 مليار يورو، ونتيجة لذلك، ظل الفائض التجاري للإتحاد الأوروبي إيجابيا، لكنه إنخفض من 60 مليار يورو في عام 2015 إلى 38 مليار يورو في عام 2016.

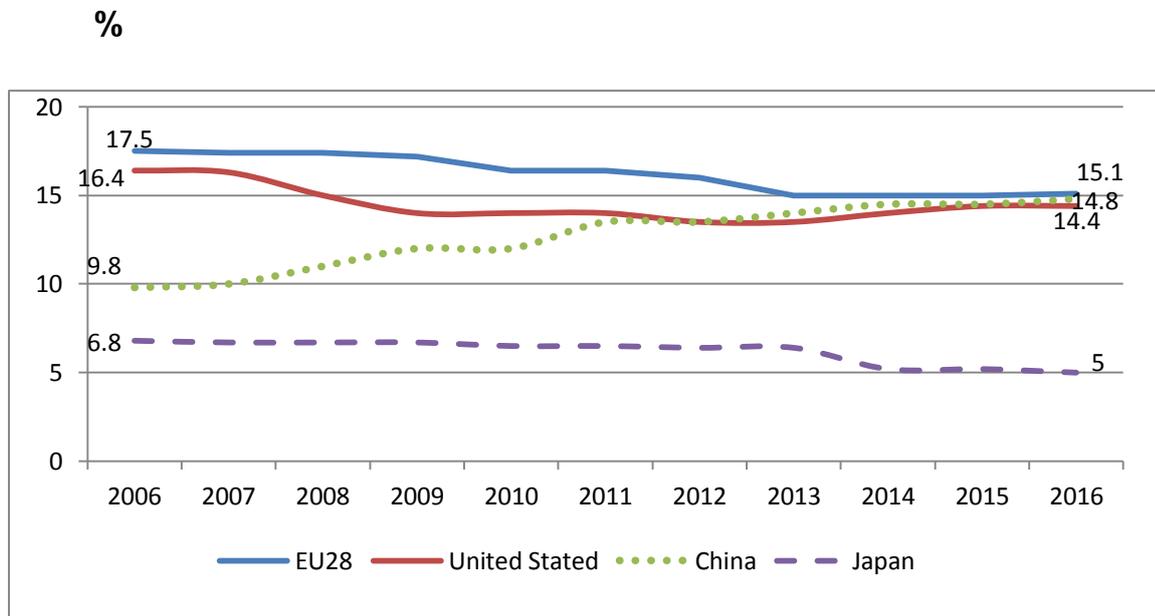
إذن تراجعت تجارة الإتحاد الأوروبي في السلع في كل من الواردات والصادرات بعد الإنخفاض السريع في عام 2009، بعد الإضطرابات المالية في نهاية عام 2008، ومع ذلك، إنخفضت الواردات في عام 2012 وتواصلت التراجع لهذا العام، رغم دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة مالية نمت الصادرات في تلك الفترة، ونتيجة لذلك، كان الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي إيجابيا منذ عام 2013 تواصل إلى وائل عام 2017، في حين التقدير الأول لصادرات منطقة اليورو من السلع إلى بقية دول العالم في سبتمبر 2017 هو 187.1 مليار، بزيادة قدرها 5.6% مقارنة مع سبتمبر 2016 (177.2 مليار يورو)، أما الواردات من بقية العالم فكانت 160.7 مليار يورو ، بارتفاع قدره 5.1% مقارنة بشهر سبتمبر 2016 (152.9 مليار يورو). ونتيجة لذلك، سجلت منطقة اليورو 26.4 يورو فائض في تجارة السلع مع بقية دول العالم في

¹مرجع سبق ذكره،متاح على:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/International_trade_in_goods_consulé_le_01/01/2017.

سبتمبر 2017، مقارنة مع + 24.3 مليار يورو في سبتمبر وارتفعت قيمة التجارة داخل منطقة اليورو إلى 157.6 مليار يورو في سبتمبر 2017، بارتفاع نسبته 4.9% مقارنة بشهر سبتمبر 2016 ، جانفي إلى سبتمبر 2017، بلغت قيمة صادرات منطقة اليورو من السلع إلى بقية العالم 9,624 بليون يورو (بزيادة قدرها 7.4% مقارنة مع جانفي-سبتمبر 2016) والواردات عند 454.5 مليار يورو (بزيادة قدرها 10.4% مقارنة مع جانفي- سبتمبر 2016). ونتيجة لذلك، سجلت منطقة اليورو فائضا قدره 170.4 مليار يورو، مع 195.1 مليار يورو في الفترة من جانفي إلى سبتمبر 2016. وارتفعت التجارة داخل منطقة اليورو إلى 369.2 مليار يورو في الفترة من جانفي إلى سبتمبر 2017 ، بزيادة قدرها 7.4% مقارنة مع يناير-سبتمبر 2016، وكان التقدير صادرات من خارج الإتحاد الأوروبي من السلع في سبتمبر 2017 بـ 156.8 مليار يورو، بزيادة 6.3% مقارنة مع سبتمبر 2016 (147.4 مليار يورو)، وبلغت الواردات من بقية العالم 153.7 مليار يورو، بزيادة 3.2% مقارنة مع سبتمبر 2016 (149.0 مليار يورو). ونتيجة لذلك، سجل الاتحاد الأوروبي فائضا قدره 1,3 مليار يورو في تجارة السلع مع بقية السلع العالم في سبتمبر 2017، مقارنة مع عجز قدره 1.6 مليار يورو في سبتمبر 2016، وارتفعت التجارة داخل الإتحاد الأوروبي 287.8 مليار يورو في سبتمبر 2017، + 4.9% مقارنة مع سبتمبر 2016،التجارة الدولية في السلع من الإتحاد الأوروبي¹، يضل الإتحاد الاوروبي من أهم المناطق لقيام الأعمال التجارية العالمية.و الشكل الموالي يوضح حصة تجارة الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية:

الشكل رقم (4-5):حصة تجارة السلع الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية2006-2016



Source:EUROPEAN COMMISSION,Directorate -General Trade Statistical Guide,June 2017,p.21

¹Eurostat, the statistical office of the European Union.,Euro area international trade in goods surplus €26.4 bn, September 2017, p p1-2.

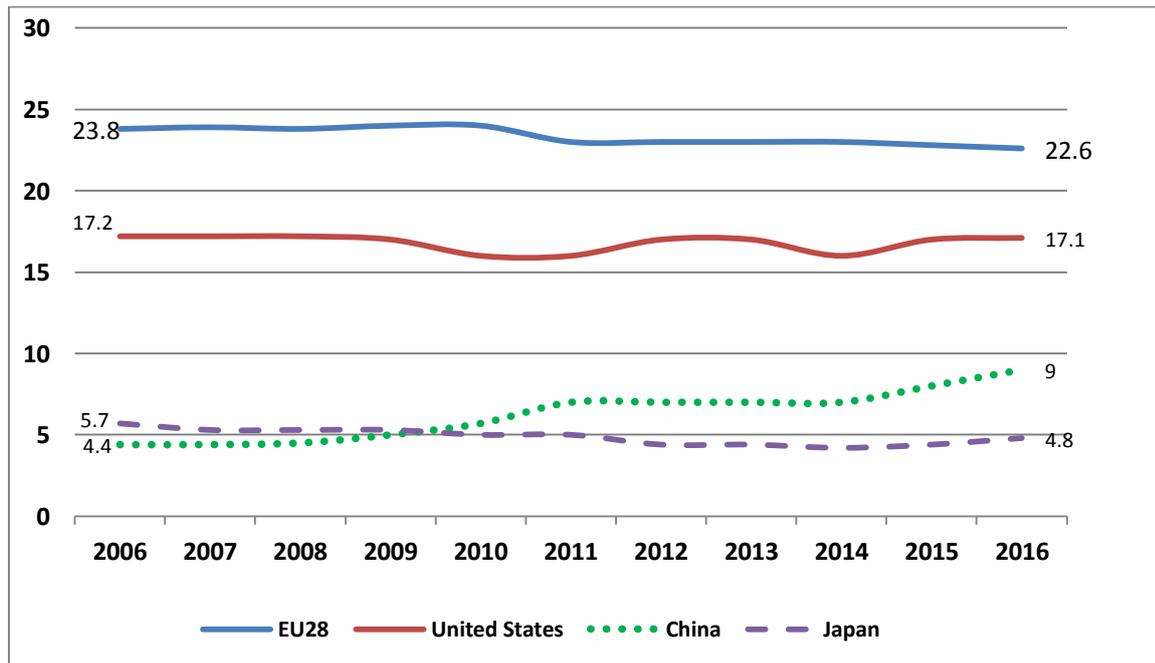
الشكل (4-5) يوضح أن تجارة السلع في الإتحاد الأوروبي تشكل النسبة الأعلى في التجارة العالمية في الفترة 2006-2016 تليها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الصين ثم اليابان، في حين إنخفضت النسبة من 17.5 % إلى 15.1%، والواضح أن مكانة الإتحاد الأوروبي لم تتأثر بالأزمة فهو بقي يحافظ على المكانة الأولى التجارية في العالم، رغم الإنخفاض التجارة في الفترة 2010-2016.

إن إنفتاح التجاري يعني أن الإتحاد الأوروبي هو أكبر لاعب على الساحة التجارية العالمية ولا يزال منطقة جيدة للقيام بأعمال تجارية مع دول العالم، وقد حقق الإتحاد الأوروبي موقفا قويا من خلال العمل بكتلة واحد على الساحة العالمية، بدلا من إستراتيجية تجارية منفصلة، لإتحاد الأوروبي وضع رئيسي عندما يتعلق الأمر بالتجارة العالمية، أصبحت أوروبا مندمجة بشكل كبير في الأسواق العالمية، أصبح من الأسهل إنتاج وشراء وبيع السلع في جميع أنحاء العالم مما يعطي الشركات الأوروبية من كل حجم القدرة على التجارة خارج أوروبا .

الشكل الموالي يوضح حصة تجارة الخدمات الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية:

الشكل رقم (4-6): حصة تجارة الخدمات الإتحاد الأوروبي من التجارة العالمية 2006-2016

%



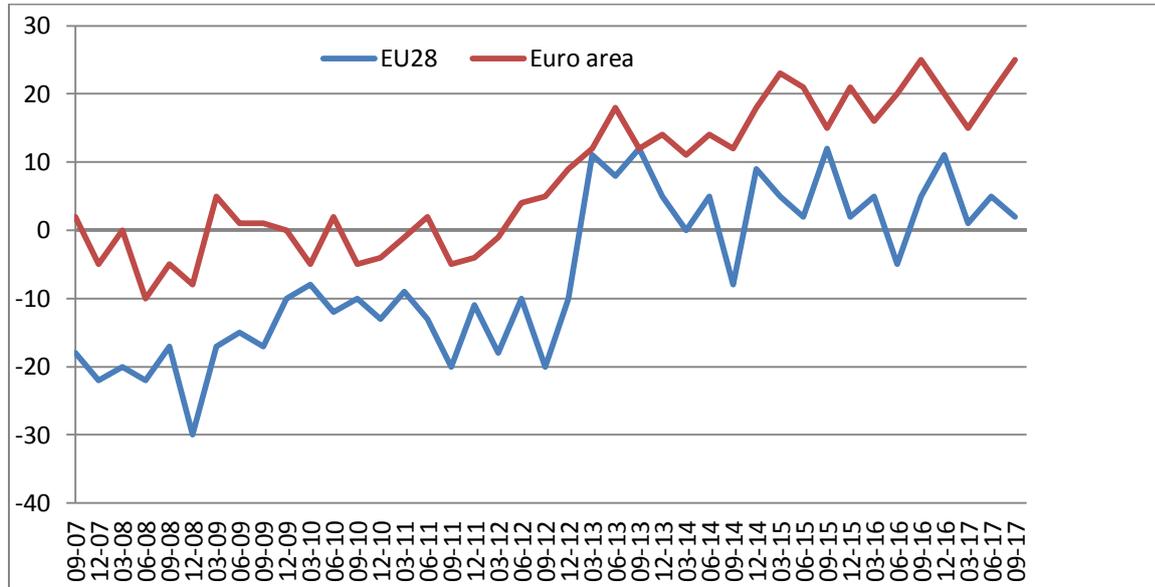
Source:EUROPEAN COMMISSION,Directorate-General Trade Statistical Guide,June 2017,p23.

الشكل (4-6) يوضح أن الإتحاد الأوروبي يحتل المكانة الأولى في تجارة الخدمات بالنسبة للتجارة العالمية خلال الفترة 2006-2016 مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، إنخفضت النسبة من 28.8% إلى 22.6%، يرجع ذلك لتعرضه لأزمة منذ 2010، وهذا لم

يؤثر على قوة التجارة لدى الإتحاد الأوروبي، ويعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر كتلة تجارية في العالم، وأكبر تاجر في العالم من السلع والخدمات.

والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري في التجارة الدولية لدى الإتحاد الأوروبي:

الشكل رقم (4-7): الميزان التجاري للسلع الإتحاد الأوروبي في التجارة الدولية 2007-2017



Source: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/december/tradoc_151969.pdf, consulté le: 01/10/2017.

الشكل (4-7) يوضح أن الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو في الفترة 2007 إلى 2011 تعاني من عجز في ميزان التجاري في التجارة الدولية للإتحاد الأوروبي، فهذا التراجع يعود سببه إلى إنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية على التجارة العالمية وخاصة الإتحاد الأوروبي ، تمثلت في إنخفاض معدل التبادل التجاري من الصادرات والواردات، أما الفترة من 2012 إلى بداية 2013 الملاحظ عجز تجاري لدى الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، لكنه حقق فائض خلال الفترة 2013 إلى غاية سبتمبر 2017 ، هناك فترات تدبب إنخفاض الفائض، فرغم الأزمة الإقتصادية الأوروبية إلا أن التجارة الدولية حققت فائض لأن الإتحاد الأوروبي يتمتع بمنطقة جيدة للقيام بأعمال تجارية مع دول العالم.

الفرع الثالث: أثر الأزمة على الإستثمار في الإتحاد الأوروبي

إن الإستثمار العام ضعيفا بسبب السياسة المالية العامة القوية وغير المتوازنة" أي سياسة التقشف، حزم الإنقاذ، زيادة الضرائب...إلخ، والتي أثرت بشكل كبير على الإنفاق الرأسمالي، فالإستثمار في الأعمال التجارية ضعيف تعيقه المستويات المرتفعة لتدهور ديون الشركات ، وديون الدول الأوروبية

وضعت موراناتها، و ضعف في النظم المصرفية الوطنية، والتقدم الضئيل في تكامل أسواق السلع والخدمات بعد الأزمة، لا سيما من خلال استمرار عدم التجانس التنظيم بين أنظمة دول الإتحاد.

وبعد دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ في ديسمبر 2009، إكتسب الإتحاد الأوروبي صلاحية حصرية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر كجزء من السياسة التجارية المشتركة، وخلال السنوات الماضية، تفاوضت دول الإتحاد الأوروبي على أكثر من 1400 إتفاقية إستثمار ثنائية تقدم حماية إستثمارية لكثير من المستثمرين الأوروبيين، وتريد المفوضية الأوروبية إصلاح كيفية عمل حماية الإستثمار، لضمان أن يظل الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للنمو في الإتحاد الأوروبي مع حماية المصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي، والإتحاد الأوروبي هو أكبر مزود للإستثمار الأجنبي المباشر ومقصدة في العالم، ويقاس بالأسهم والتدفقات¹، و الإستثمار هو جزء أساسي من البنية التحتية التي تربط الإقتصاد الأوروبي بسلاسل القيمة العالمية، فقد قام الإتحاد الأوروبي خطة الإستثمار لأوروبا" تهدف إلى تعزيز الإستثمار، في عام 2014 إنخفض بنسبة 15% على مستويات ما قبل الأزمة، ويتمثل أحد المتطلبات الرئيسية في إستخدام الموارد المالية الجديدة والقائمة بشكل أكثر ذكاء، للشركاء الدولية دورا رئيسيا في هذه العملية، وينبغي لسياسة الإتحاد الأوروبي بشأن الإستثمار الأجنبي المباشر أن تدعم ذلك، تمشيا مع ذلك وأهداف أوروبا وأولوياتها².

وتهدف السياسة الإستثمارية للإتحاد الأوروبي إلى³:

- فتح الأسواق الخارجية لشركات الإتحاد الأوروبي؛
- ضمان عدم التمييز ضد شركات الإتحاد الأوروبي ضد الخارج؛
- لديها بيئة عمل يمكن التنبؤ بها وشفافة؛
- جذب الإستثمارات الدولية في الغتداد الأوروبي؛
- جعل قواعد الإستثمار الدولية واضحة ومتسقة؛
- حماية إستثمارات مواطني الإتحاد الأوروبي والشركات في الخارج؛
- ضمان حرية حركة المدفوعات ورأس المال، والموظفين الرئيسيين اللازمة للإستثمار الدولي؛
- كما أن سياسة الإستثمار في الإتحاد الأوروبي تحافظ تماما على حق الوطن والبلدان المضيفة في تنظيم إقتصاداتها من أجل الصالح العام؛

¹http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment_consulté le:01/01/2017.

² European Commission, **Towards a More Effective Transparent and Responsible Trade and Investment Policy**, European Union, 2015,p9.

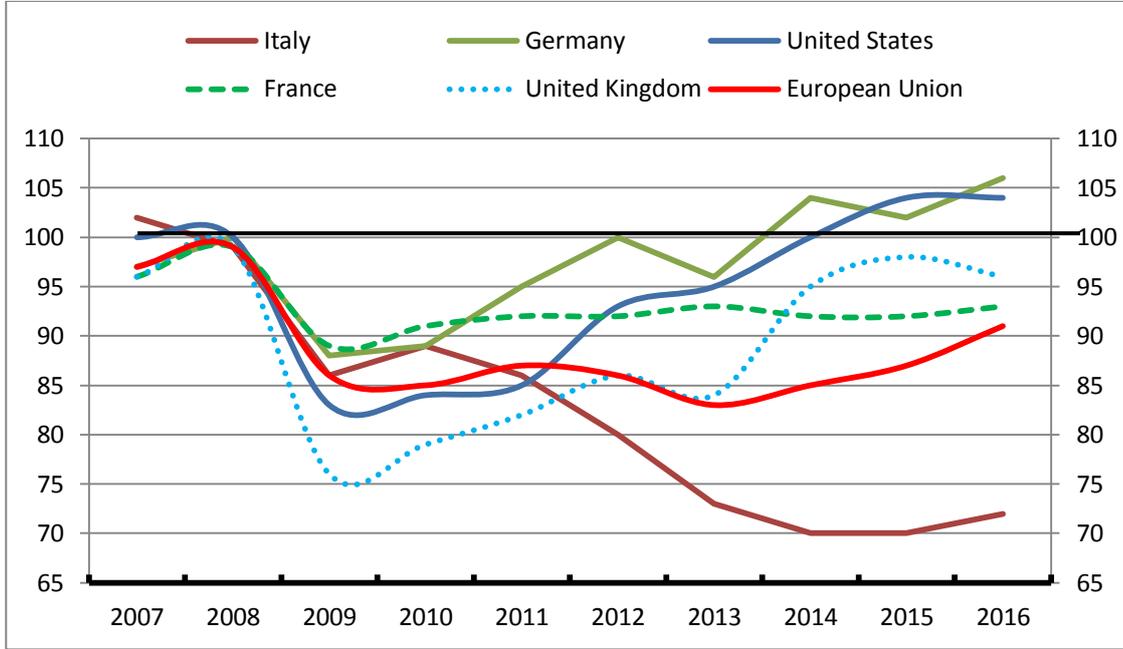
³المرجع سبق ذكره، متاح على:

http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment_consulté le:01/01/2017.

والشكل الموالي يوضح ضعف الإستثمار العام في الإتحاد الأوروبي ذلك:

الشكل رقم (4-8): الإستثمار في الإتحاد الأوروبي 2007-2016

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي، المؤشر الربع الرابع 2007 = 100



Source :OECD ECONOMIC SURVEYS, EUROPEAN UNION, OECD, June 2016, 2016,p16

من الشكل (4-8) نلاحظ في الفترة 2007 بلغت معدل الإستثمار أعلى مستوياته، لكن في الفترة 2008-2010 إنخفض دون مستويات 2007، بلغ أقصى إنخفاض عند بريطانيا ،أما الفترة 2011-2016 تميزت بالأغلب إنخفاض الإستثمار دون مستويات 2007 رغم النمو التدبذب البطيء بين الفترة 2011-2013 فظهر التراجع الشديد لدى إيطاليا ،أما بين الفترة 2014-2016 هناك نمو بالنسبة ألمانيا لأنها إستطاعت في هاته الفترة من تحسين نموها الإقتصادي إعتماها على التصدير والخروج من مرحلة الأزمة، أما فرنسا وبريطانيا وإيطاليا مازالت تعاني من آثار أزمة منطقة اليورو .

لا يزال الإستثمار بعيدا دون مستويات عام 2007 في الإتحاد الاوروي، لا سيما في البلدان الأكثر تضررا من الأزمة، والتحديات المالية ، لعام 2016 الصادرة عن الإتحاد الأوروبي :

- تحتاج الحكومات الأعضاء إلى تسخير الإتحاد الأوروبي مؤسسات لتطوير وتنفيذ حلول جماعية وتعاونية؛
- إقتصاد الإتحاد الأوروبي يتعافى تدريجيا، ولكن الإستثمار العام لا يزال ضعيفا، ولا يزال التفاوت الواسع في الأداء الإقتصادي والرفاه مصدر قلق كبير؛
- تشكل أزمة اللاجئين تحديا مباشرا يجب التعامل معه بشكل جماعي، على أساس تقاسم الأعباء؛

- إكمال السوق الواحدة هو أفضل وسيلة للمضي قدما لرفع مستوى رفاه الأوروبيين في السنوات المقبلة؛

والجدول الموالي تطور التدفقات المالية إلى الإتحاد الأوروبي 2005-2015:

الجدول رقم (4-10): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإتحاد 2007-2015 (بليون يورو)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإتحاد الأوروبي	129.7	231.2	432.1	182.2	274.6	224.5	424.7	309.8	506.8	98.7	466.5
فرنسا	13.5	16.1	15.1	12.8	8.4	3.8	5.5	5.6	12.8	- 4.4	25.9
ألمانيا	4.7	24.3	12.3	- 1.2	3.0	17.3	18.7	16.9	13.9	9.2	0.3
إيطاليا	1.9	2.9	1.5	7.4	0.4	7.5	2.3	9.0	6.3	2.7	3.5
بريطانيا	37.7	54.5	78.6	31.1	26.1	45.1	12.9	22.2	/	27.9	/

Source: EUROPEAN COMMISSION, Directorate-General Trade Statistical Guide, June 2017, p28.

الجدول (4-10) يوضح التدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الإتحاد الأوروبي، وبعض الدول الرئيسية في الفترة 2005-2015، فالملاحظ رغم أن هناك أزمة في الفترة 2009-2013، هناك إرتفاع في التدفقات الإستثمار الأجنبي في الفترة 2005-2007، من 129.7 بليون أورو إلى 432.1 بليون أورو، وفي الفترة 2009-2013، من 274.6 بليون أورو إلى 506.8 بليون أورو، رغم هاته الفترة تميزت بدخوله بأزمة داخلية، رغم ذلك تضاعفت التدفقات الإستثمار الأجنبي، فلإتحاد الأوروبي توجه إلى إجراءات وسياسات لحماية الإستثمار، منها معاهدة لشبونة بذلك لم يفقد مكانته العالمية في إستقطاب المستثمرين الأجانب، إلا أن الإنخفاض الذي لوحظ سنة 2008 وصل 182.2 بليون أورو سببه الأزمة الإقتصادية العالمية، أما سنة 2014 وصل إلى 98.7 بليون أورو، وعاود الإرتفاع مرة أخرى سنة 2015 وصل 466.5 بليون أورو وقد تميزت هاته المرحلة بإنخفاض أسعار الصرف في منطقة اليورو، أما بالنسبة للدول الرئيسية للإتحاد الأوروبي فدرجة إستقطاب الإستثمار الأجنبي مختلفة فبريطانيا تمثل أكبر دولة في إستقطاب تدفقات الأجنبية، تليها فرنسا ثم إيطاليا أما الأضعف ألمانيا، هي كذلك تأثرت بالمتغيرات الإقتصادية الدولية. وتمثل الإستثمارات الدولية في الإتحاد الأوروبي حوالي 36% من الثروة التي ينتجها الإتحاد الأوروبي سنويا، وتدعم مباشرة 7.6 مليون وظيفة في الإتحاد الأوروبي، وتوفير رأس المال والتكنولوجيا لتعزيز البحوث الأوروبية والإبتكار والمنافسة.¹

¹<http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment>, consulté le :01/01/2017.

أما الجدول الموالي يوضح تدفقات الإستثمار الإتحاد الأوروبي إلى الخارج:
والجدول الموالي يوضح تطور التدفقات الإستثمار الإتحاد الأوروبي إلى الخارج 2005-2015:
الجدول رقم (4-11): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الإتحاد الأوروبي 2005-2015 (بليون يورو)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	239.9	317.7	564.2	379.0	329.7	303.4	470.1	317.4	546.8	58.3	537.2
فرنسا	27.3	41.5	26.9	42.4	17.3	19.8	25.7	13.3	- 1.2	13.6	8.0
ألمانيا	17.2	36.0	46.8	4.1	13.3	36.0	22.7	10.9	36.2	26.0	31.4
إيطاليا	6.1	15.0	0.3	14.9	4.4	17.0	14.9	23.1	3.0	9.9	14.3
بريطانيا	45.5	62.9	130.5	65.3	36.1	18.3	51.7	43.8	/	/	-59.5

Source: EUROPEAN COMMISSION, Directorate-General Trade Statistical Guide, June 2017, p.29

الجدول (4-11) يوضح تدفقات الإستثمار الإتحاد الأوروبي إلى الخارج، ففي الفترة 2005-2015، إرتفاع الإستثمار الأجنبي من 239.9 بليون يورو إلى 564.2 بليون يورو في الفترة 2005-2007، لكنه إنخفض من 379.0 بليون يورو إلى 303.4 في الفترة 2008-2010، فالأزمة الإقتصادية العالمية أثرت على التدفقات الخارجة خلال هاته الفترة، لكن عاود الإرتفاع في الفترة 2011-2015، فرغم الأزمة التي تعاني منها الدول الأوروبية إلا أن التدفقات الإتحاد لم تتأثر بذلك ، فقد تضاعفت، لكن تأثرها على المستوى الدول مختلفة، فقد تأثرت بريطانيا كثيرا ووصلت إلى -59.5 بليون يورو سنة 2015، وتليها فرنسا 8 بليون يورو، أما ألمانيا و إيطاليا، إنخفضت التدفقات لديهما ليس بقدر بريطانيا وفرنسا.

وتمثل إستثمارات الإتحاد الأوروبي في الخارج حوالي 46% من الثروة التي ينتجها الإتحاد الأوروبي سنويا، وتدعم مباشرة 14.4 مليون وظيفة في الخارج، ويسمح للشركات الأوروبية لتحسين إنتاجها، للوصول إلى المواد الخام والمكونات، وتقديم خدمة أفضل للأسواق الخارجية¹، في حين تستخدم الأعمال التجارية التجارة الدولية والاستثمار من أجل الحصول على المواد الخام والمكونات، وتحديد بعض مراحل الإنتاج في أكثر المواقع ووفرة من حيث التكلفة أو توفر المهارات، هذا هو السبب في أن العديد من الشركات غير الأوروبية تستثمر في دول الإتحاد الأوروبي ، أن العديد من شركات الإتحاد الأوروبي تبقى تنافسية في الأسواق العالمية من خلال الإستثمار في الخارج أو مصادر المدخلات من الخارج، وتعرف

¹ المرجع السابق، متاح على:

هذه الظاهرة بسلاسل القيمة العالمية، ويحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في كل من الإستثمارات الدولية الواردة والصادرة

المطلب الرابع: أثر الأزمة على السياسة النقدية وقدرة الائتمان المصرفي

أكدت معاهدة ماستريخت عام 1992 ضرورة ألا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نسبة 60 % كأحد شروط تحقيق الإستقرار المالي ويهدف هذا المعيار إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام بدول منطقة اليورو، وأن هذا الدين لا يهدد الإستقرار المالي أو النقدي ، خاصة وأن اليورو في جانب منه يعني تخلي الدولة العضو عن جانب من إستقلالية قراراتها النقدية والمالية، وقد أضيف لهذا المعيار "مصطلح الأسعار الثابتة" حتى لا تتبلع ارتفاعات الأسعار والتضخم ما يمكن للدولة تحقيقه وتوفيره لسداد الدين العام، وحتى لا تلتهم موجات التضخم أي مكاسب تحققها الدول، وقد ظلت مسؤولية إدارة الدين العام ملقاة على عاتق الحكومات الوطنية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، ولكن، تختلف الجهة المنوط بها إدارة الدين العام من دولة إلى أخرى داخل الإتحاد،¹ إلا أن هاته الشروط لم تأخذ حدها، أدى في الأخير إلى أزمة داخلية في الإتحاد أوروبية خلفت أثارها إلى دول أخرى .

في حين يرجع السبب الرئيسي للأزمة في منطقة اليورو إلى إرتفاع العجز في الدين العام، لم تستطع هاته الدول تغطية هذا العجز فأدى إلى أزمة في هاته المنطقة، مما أدى إلى قصور في السياسة النقدية محاولة تجنب هذا المشكل الإقتصادي، مما يظهر عدم تنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

الفرع الاول: أثر الأزمة على السياسة النقدية

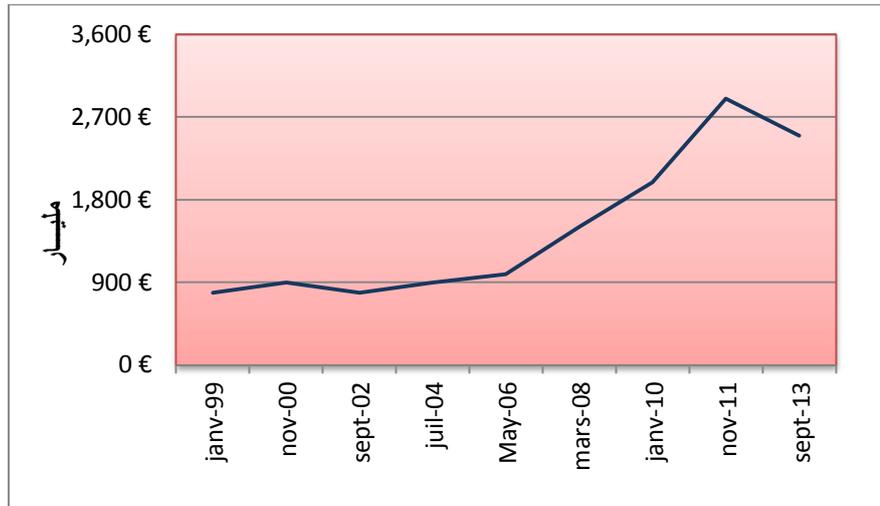
حافظ المصرف المركزي الأوروبي على سعر فائدة إعادة التمويل عند 0.25 % بعد تخفيض 25 نقطة أساس في نوفمبر 2013 إستجابة لإنخفاض الحاد في معدل التضخم في منطقة اليورو، ونحن نرى معدل التضخم المنخفض والنشاط الإقتصادي المحدود سوف يجبران المصرف المركزي على مواصلة سياسته المتساهلة ، فقد شهدت الميزانية العمومية للمصرف المركزي الأوروبي إنخفاضا في حجم أصولها للمرة الأولى منذ العام 2002 بعد السداد الجزئي لقروض إعادة التمويل طويلة الأجل المقدمة من المصارف، وبالتالي تم خفض فائض السيولة في النظام.

ويتطلب بناء مستقبل أفضل اتخاذ إجراءات جماعية أقوى على عدة جبهات، على الرغم من التقدم المحرز ، لا يزال النظام المصرفي غير كامل، مما يعيق إنتقال السياسة النقدية وتكامل سوق رأس المال، وما يترتب على ذلك عرقلة الإعتماد المتبادل ، فالحكومات الوطنية والمصارف الوطنية تشكل نقاط ضعف أثناء الأزمة.

الشكل الموالي يوضح تطور أصول المصرف المركزي الأوروبي في الفترة 1999-2013 :

¹Mona Kamal, **The Experience of the European Monetary Union in the Coordination of Monetary and Fiscal Policies**, Queen Mary, University of London, December 2010,p15.

الشكل رقم(4-9): أصول المصرف المركزي الأوروبي 1999-2013



المصدر: الخبير المالية، رؤية الاسواق-التوقعات المستقبلية للعام 2014، المملكة العربية السعودية، يناير 2014، ص 25.

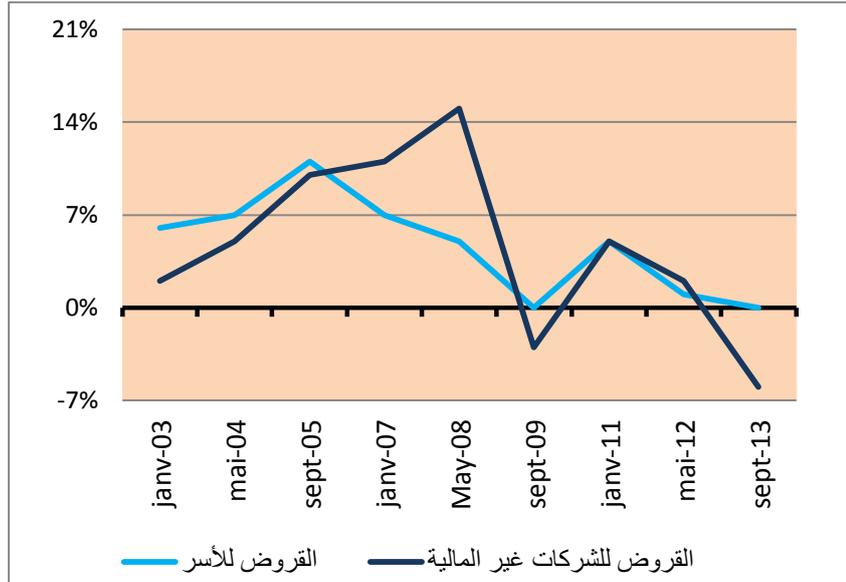
من الشكل (4-9) نلاحظ أن بين الفترة 1999-2007 تميزت بنمو الأصول المصرف المركزي الأوروبي، حيث وصلت إلى حوالي 1.900 مليار اورو، ويعود هذا إلى الإزدهار الإقتصادي الأوروبي، مع نشاط الأسواق النقدية والمالية وترايطهما مع بعض، أما الفترة 2008-2012 فهاته الفترة ترتبط بالأزمة الإقتصادية العالمية وآثارها على دول الإتحاد الأوروبي، لكن الملاحظ تنامي أصول البنك المركزي، لتبني البنك المركزي رفع أسعار الفائدة لديه لإيداع البنوك الأخرى لديه للإستفادة من أسعارها العالية، وكذا الإتحاد الأوروبي تبنى إجراءات سياسة النقشف و حزم الإنقاذ للدول المتقلبة بالديون لخروجها من آثار الأزمة حيث وصلت إلى حوالي 3.100 مليار يورو، لكن تواصلت آثار الأزمة إلى 2013 لتصل إلى منطقة اليورو مهددة كيان الوحدة الأوروبية حيث وصلت الأصول إلى حوالي 2.300 مليار اورو، مع توسع البنك المركزي في برنامج التيسير الكمي عن طريق شراء السندات ليصل إلى 80 مليار يورو شهريا بعد أن كان 60 مليار يورو، كما خفض البنك سعر الإيداع من 0.3% إلى 0.4% ليتقاضى المزيد من البنوك مقابل إيداع أموالها لديه، التي إعتدها البنك المركزي الأوروبي لشراء السندات الحكومية للدول الأوروبية المطروحة في البنوك المركزية للدول الأخرى والمؤسسات المالية.

الفرع الثاني: الأثر الأزمة على قدرة الائتمان المصرفي

يتمركز عدم الإستقرار المالي في منطقة اليورو، حيث أفادت دراسة إستقصائية التي قام بها المصرف المركزي الأوروبي بشأن التسليفات المصرفية عن معايير ائتمان صارمة في النصف الأول من عام 2012 للمنشآت والأسر المعيشية على السواء، نتيجة تكاليف التمويل العالية وقيام المصارف بإدخار رؤوس الأموال بغية تحسين الإحتياطي، ودراسة أخرى أظهرت تراجعاً مستمراً في الطلب على الائتمان من جانب المنشآت، لاسيما من أجل الإستثمار، وتشير بيانات المصرف المركزي الأوروبي أيضاً إلى أن

الشركات المتواجدة في الإقتصاديات الضعيفة في منطقة اليورو وتواجه بصورة ملحوظة معدلات فائدة أعلى على الإقتراض مقارنة بمعدلات الفوائد في الإقتصادات الأساسية.¹ لانتزاع أوضاع الائتمان الصعبة سائدة في منطقة اليورو وعلى الأخص في دول المحيط الأوروبي الجنوبية، ويؤدي شح السيولة إلى إعاقة الإستثمارات الضرورية لإستدامة الإلتعاش الإقتصادي في النمو والعمالة، ولانتزاع المصارف مترددة في إقراض الشركات في ظل المخاوف من عدم السداد. الشكل الموالي يوضح نمو المعدل الإقراض المصرفي في الفترة 2003-2013 :

الشكل رقم(4-10): معدل النمو السنوي للإقراض المصرفي لمنطقة اليورو 2003-2013



المصدر: الخبير المالية، رؤية الاسواق-التوقعات المستقبلية للعام 2014، المملكة العربية السعودية، يناير 2014، ص26.

نلاحظ من خلال الشكل (4-10) أن في الفترة بين 2003-2006 تزايد فيها معدل الإقراض المصرفي لمنطقة اليورو حيث وصل حوالي 11 % فهاته المرحلة تميزت بنمو منح القروض للأسر و القروض الشركات، يعود نمو الإقتصادي في هاته المرحلة وكذا إرتفاع أسعار الصرف اليورو يعني أن البنوك لا تعاني نقص السيولة مع تنامي الودائع لديها، أما فترة 2007-2009 تراجع فيها معدل الإقراض لدى الأسر والشركات وصل 0%، هاته الفترة مرتبطة بأثار الأزمة الإقتصادية العالمية على الإتحاد الأوروبي، مما أثر على البنوك الأوروبية ومستوى السيولة لديها، في حين الفترة 2010-2013 فهي مرحلة الديون السيادية المنقلة لدى الدول الأوروبية تسببت بأزمة منطقة اليورو أثرت على الإتحاد الأوروبي وعلى إنخفاض عملة اليورو مع ظهور مشاكل إقتصادية أثرت على مستوى الإقراض في البنوك الأوروبية ، حيث تميزت هاته الفترة بنمو البطيء بين 2010-2011 لكن دون المستوى المطلوب، وسرعان ما إنخفض دون الصفر وصل 7%- لسنة 2013.

¹ الافاق الاقتصادية العالمية وبرنامج العمل اللانق مكتب العمل الدولي، مجلس الادارة، الدورة 316، جنيف، 1-6 نوفمبر 2012، ص3.

الملاحظ التناقص الواضح لمعدل الإقراض السنوي ، ونقص التكامل المصرفي ، مما يعيق إنتقال السياسة النقدية وتكامل سوق رأس المال، وما يترتب على ذلك تأثر الإعتماد المتبادل، فالحكومات الوطنية والمصارف الوطنية تشكل نقاط ضعف أثناء الأزمة.

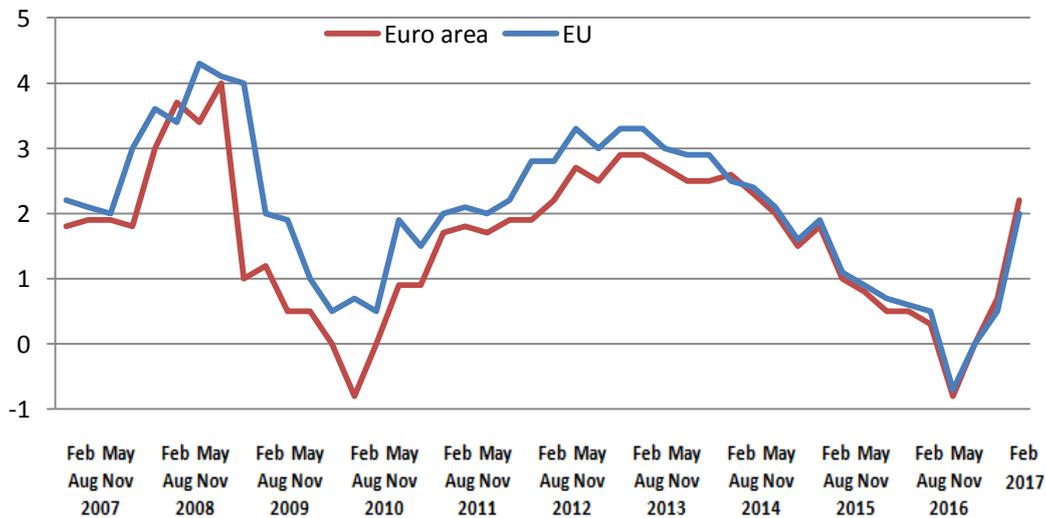
الفرع الثالث: أثر الأزمة على معدل التضخم

تزايدت معدلات التضخم على المستوى الدولي خلال عام 2011 بسبب عوامل عديدة، وبصفة خاصة كنتيجة للآثار العكسية لصدمات جانب العرض التي أدت إلى رفع أسعار الغذاء والطاقة، وكننتيجة لمعدلات الطلب القوية لدى الدول النامية الكبيرة الناتجة عن إرتفاع معدلات الدخل، كما ساهمت عودة السياسات المالية التضخمية لدى الإقتصادات المتقدمة في تصاعد الضغوط التضخمية.

أخذ معدل التضخم في منطقة اليورو بالمؤشر الموحد لأسعار المستهلكين بالتراجع على مستويات مقلقة ليصل إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات عند 0.7 % في أكتوبر 2013 قبل أن يرتفع الى 0.9 % في نوفمبر 2013 ، ونتوقع في المستقبل أن يبقى التضخم محدودا بسبب مدى المجال الذي يفسحه الإقتصاد وإرتفاع معدل البطالة وإنخفاض الضغوط على الأجور، ويمكن أن تؤدي مخاطر التضخم المرتفع إلى إعاقة الجهود المبذولة في إقتصادات هذه الدول للحيلولة دون المزيد من الإرتفاع في مديونيتها المرتفعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل الموالي يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 2007-2017:

الشكل رقم (4-11) : التضخم السنوي (%) في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي 2007-2017



Source : Eurostat ,newsrelease euroindicators,annual inflation up to 2.0 % in the euro area up to 1.9% in the eu,45/2017-16 march2017,p1.

من الشكل رقم (4-11) يوضح أن معدل التضخم السنوي بالنسبة لمنطقة الأورو وصل في الفترة 2007-2009 إلى أقصى حد له 4 %، يعود لمرحلة توسع تداول الأوراق المالية في الأسواق المالية سببت فترة إزدهار وتضخم رؤوس الأموال، لكنه إنخفض إلى -0.2 % في أوائل سنة 2010 يعود إلى أثر الأزمة

الإقتصادية العالمية 2008، في حين الفترة 2011-2014 إنخفض من 2.7 % إلى و1.5 % ففي هاته الفترة الدول الأوروبية تعاني أزمة إقتصادية وبذلك البنك المركزي يستخدم سياسة إنكماشية لذلك إنخفض معدل التضخم ووصل 1.2 % ديسمبر 2016 ، إذن التضخم السنوي وصل إلى 2.0% في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي ، في فيفري 2017، إرتفاعا من 1.8% في جانفي 2017، أما في فيفري 2016 كان معدل -0.2% في المنطقة اليورو والإتحاد الاوروي ، إرتفاعا من 1.7% في جانفي 2017، وقبل ذلك بعام كانت نسبته -0.1%. في فيفري 2016، ومنه أن معدل التضخم في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي لا يزال في مستوى دون الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي؛ ما يعني أن يواصل البنك سياسة التحفيز الإقتصادي وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة للخروج من الأزمة.

ولكن إنخفاض معدل التضخم يعزز القلق من حدوث كساد إقتصادي يتسبب في إحجام الأفراد والشركات عن شراء السلع والإستثمارات إنتظارا لمزيد من إنخفاض الأسعار، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى كبح الإنتعاش الإقتصادي في أوروبا.

المبحث الثالث: الحلول أزمة اليورو وتداعياتها العالمية

نظرا للمخاطر إنتقال عدوى اليونان لدول أخرى بالإتحاد، فإن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يكون له أثر مضاعف أو بقول آخر تأثير الدومينو على المنطقة حيث ستكون لبريطانيا الصدارة في الخروج من الإتحاد الأوروبي وربما تتبعها دول أخرى لا تستطيع الالتزام بالأهداف المالية المطلوبة منها للاحتفاظ بعضوية الإتحاد الأوروبي، نتيجة لذلك، سيبقى اليورو عرضة لخطر التعرض لتقلبات سعرية كبيرة بسبب ظروف السيولة النقدية و بغض النظر عن مسار السعر فمن الممكن أن يكون لهذه التقلبات السعريّة أثر معاكس لمراكز التداول الضخمة المفتوحة على اليورو للمدى الطويل.

ستظل أزمة ما لم تحل بشكل جذري، إشكال حقيقي يواجه منطقة اليورو، نتيجة المخاوف المتزايدة من تفاقم الإحتجاجات الإجتماعية، وإمتداد نطاق الأزمة إلى بلدان أخرى ، وربما يكون البداية لأحداث إقتصادية كبيرة منها سقوط الأعضاء الضعفاء من الوحدة النقدية اليورو، أو سقوط اليورو ذاته. من خلال ما سبق سوف نتطرق لاهم إجراءات للخروج من الازمة وتداعياها.

المطلب الأول: الحلول المؤقتة والدروس المستفادة

تعد الأزمة إختبار حقيقي للإتحاد الأوروبي فقد سارعت لعدة ترتيبات للخروج من الأزمة، إلا أنها حلول مؤقتة، مما ترتب عن ذلك دروسا تقطن لها الإتحاد.

الفرع الأول: الحلول المؤقتة: تتمثل في ما يلي:

✓ أعدت دول الإتحاد الأوروبي مخططا طموحا قوامه 750 مليار يورو لمعاوضة بنوكها، وأفردوا

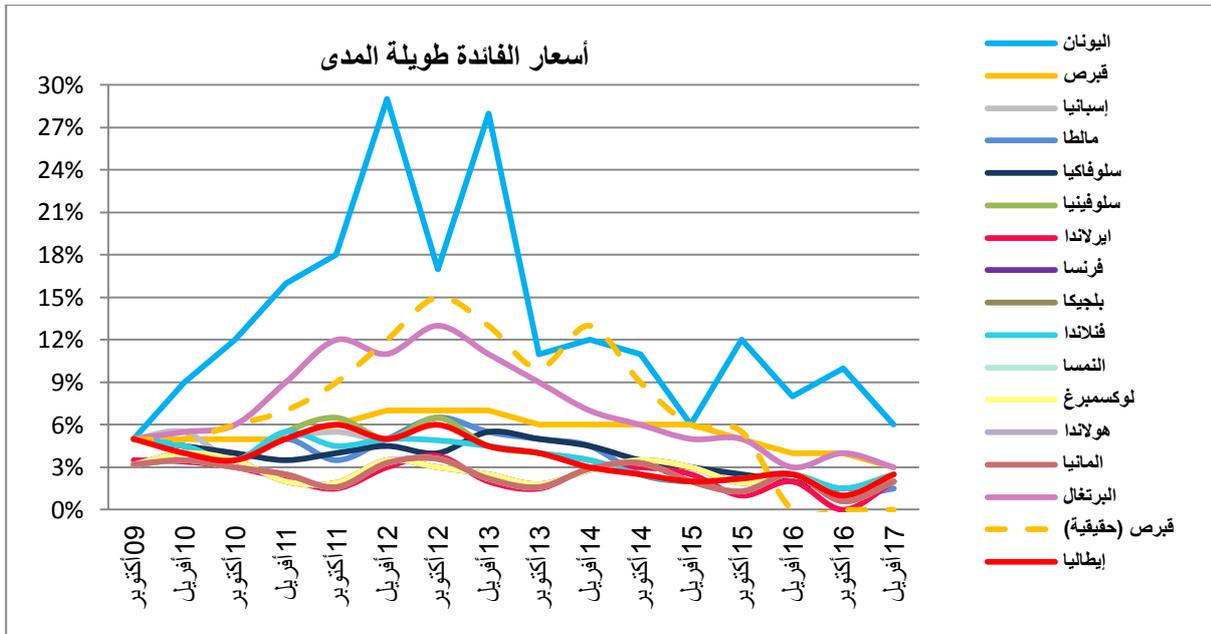
بين قراراتهم تأسيس ما يشبه وزارة خارجية أوروبية تعتمد 5 آلاف موظف و 3 مليار يورو

كموازنة.¹

¹ احمد كرم، أزمة اوروبا اقتصادية مالية.. سياسية واليورو سيبقى ولن يتحول الى مرجع، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، 01 سبتمبر 2010، ص9.

✓ قام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة من 4.5% إلى 0.25% ؛ و بالتوسع في الضمانات التي يمكن أن تظهر في عمليات إعادة التمويل؛ مع موافقة البنك المركزي الأوروبي على برنامج تخفيف الائتمان المغطى بالسندات الذي انطلق في 1 جويلية 2009؛ والشكل الموالي معدلات الفائدة طويلة الأجل في الفترة 2009-2017:

الشكل رقم (4-12): معدلات الفائدة طويلة المدى للسندات الحكومية 2009-2017



Source: <https://ar.wikipedia.org>, consulté le: 01/09/2017.

الشكل (4-12) يوضح لنا إنخفاض أسعار الفائدة في دول منطقة اليورو، ففي الفترة 2009-2011 وصل معدل الفائدة الى 29% ، فارتفع أسعار الفائدة لتشجيع شراء السندات الحكومية المطروحة بالبنوك والمؤسسات المالية ، وأخذ فوائد عليها بنسب مرتفعة نسبيا ، أما أبريل 2011 الى 19% إنخفض ثم عاود الصعود أما خفض الفائدة فهو قرار يتخذ عندما ترى الدولة تباطؤ ملحوظا في معدلات النمو، فتبدأ في تخفيض نسب الفائدة تباعا حتى يتم ضخ السيولة بمعدلات كافية تشجع على رفع الإنتاج والاستهلاك، وترتفع معها معدلات النمو حتى يتم الوصول لمرحلة الانتعاش الإقتصادي، وثمة قاعدة تحدد نسبة الفائدة التي تقرض المؤسسات المالية بموجبها الحكومات والشركات، وهي أنه كلما كانت المخاطر التي ينطوي عليها الوضع المالي للمستدين عالية كانت نسبة الفائدة مرتفعة، والعكس صحيح، وهذا ما حدث للدول الأوروبية التي تعاني عجز في موازنتها جراء إرتفاع الدين، عند رفع سعر الفائدة فإن العديد من القطاعات والجوانب تتأثر بهذه الخطوة، ومنها أن مستوى الإستهلاك ينخفض، حيث يترتب على رفع نسبة الفائدة زيادة تكلفة الإقتراض من البنوك، وهو ما يدفع المستهلكين إلى إقتراض كميات أقل من القروض، ما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستهلاكي، كما يؤثر رفع نسبة الفائدة على حجم الإستثمار

في بلد ما، إذ يقلص حجمه جراء ارتفاع كلفة الأموال المقترضة لأغراض إستثمارية، ومن الجوانب التي تتأثر أيضا الأقساط العقارية وأقساط القروض وقيمة العملة.

أما الفترة أبريل 2012 إلى أكتوبر 2014 إنخفاض كبير من 27% إلى 6%، ففي سنة 2017 أسعار الفائدة متذبذبة بين الإرتفاع والإنخفاض بين 12% و 6%، ومن شأن خفض معدل الفائدة يؤدي إلى تقليل تكلفة الحصول على قروض وإلى زيادة الإستثمارات، وهو ما يمكن أن يحفز الإقتصاد، ولكنه عادة يعزز التضخم أيضا، ومن المتوقع أن يؤدي فرض فائدة سلبية على الودائع إلى زيادة التضخم حيث ينتظر أن يضعف اليورو مما يزيد من سعر الواردات، ويهدف البنك المركزي الأوروبي من خفض الفائدة إلى دفع البنوك لعدم إيداع فائضها المالي لديه، وأن تمنح المصارف هذه الأموال الفائضة للأفراد والشركات على شكل قروض، وهو ما من شأنه تعزيز الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى تحفيز الإقتصاد، من خلال الشكل وصل سعر الفائدة في بعض الدول الأوروبية إلى 0%.

✓ توريد البنك المركزي الأوروبي السيولة اللازمة وتنسيق إمدادات السيولة إلى البنوك الأوروبية عبر الحدود؛ و بإنشاء خطوط مبادلة للعملات الأجنبية مع أعضاء الإتحاد الأوروبي غير المنخرطين في اليورو، وكذلك مع سويسرا في الحالات الطارئة .

✓ كانت مشاركة ميزانية الإتحاد الأوروبي في هذه الخطوة قليلة؛ حيث قام بنك الإستثمار الأوروبي بزيادة قدرته على الإقراض بتقديم القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة .

✓ على الصعيد الوطني، تراوحت الخطط التقديرية من 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي (في إيطاليا) إلى ما يقرب من 4% من الناتج المحلي الإجمالي (في إسبانيا) خلال الفترة 2008-2009، حيث وجهت أساسا إلى دعم جبهة الإستثمار .

✓ كان الدعم الموازنة في متوسط 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين 2008 و 2009 و آخر بـ 1,5% من PIB بين 2009 و 2010.

✓ تم تعزيز ملاءة البنك عن طريق ضخ رأس المال و توفير السيولة، وذلك بأشكال مختلفة في مختلف البلدان، من خلال أساليب مختلفة تبعا للبلدان.

✓ خلق آلية الإستقرار الأوروبي:¹

إنشاء الصندوق الأوروبي للإستقرار المالي¹، بحوالي 500 مليار دولار، يقوم بإقراض الدول التي تواجه صعوبات مع ضمان من الدول الأعضاء ، الهدف من إنشاء الصندوق دعم

¹الحلام بوعبدلي ، عمي سعيد حمزة، مرجع سبق ذكره،ص13.

الإستقرار المالي في المنطقة بتقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء التي تترج تحت ثقل الديون، نسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27 %، تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بنسبة 18 %.

الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS): في 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي، وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة ، يتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى (بضمان الميزانية المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، يتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية.

✓ لقد إنصب تركيز معظم الإقتصاديين منذ عام 2010 على كيفية تحسين عمل إتحاد العملة، وحتى من شككوا في الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي كان تخوفهم من عواقب الانفصال كافيا لكي يناو بأنفسهم عن مساندة خروج البلدان من الإتحاد، وكانت النتيجة سلسلة من الإقتراحات تتعلق بكيفية منع إنهيار اليورو على المدى القصير إلى المتوسط وكيفية تحسين عمله على المدى الطويل، والمطلوب على المدى القصير هو سياسة نقدية أكثر تساهلا، وكذلك سياسة مالية تيسيرية حيثما أمكن، وإذا كان المؤرخون الإقتصاديون قد تعلموا شيئا من حقبة

✓ "الكساد الكبير" أنه من الخطير إجراء التصحيح على أساس النقشف وخفض قيمة العملة داخليا²:

❖ هناك جمود في الأجور الإسمية من حيث إمكانية تخفيضها، مما يعني أن الإنكماش، إذا حدث يؤدي إلى إرتفاع الأجور الحقيقية وزيادة البطالة.

❖ يؤدي الإنكماش إلى زيادة القيمة الحقيقية للدين الخاص والعام ورفع أسعار الفائدة الحقيقية، كما يقود المستهلكين ومنشآت الأعمال إلى تأجيل مشترياتهم المكلفة في إنتظار إنخفاض الأسعار، وقد كانت لدى بريطانيا فوائض أولية كبيرة طوال عشرينات القرن الماضي، ولكن نسبة دينها الى

¹ الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (FESF): وهو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة الأورو .

² كيفن بورتسهيوي اورورك، إلى أين يتجه اليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014، ص ص 15-16.

إجمالي الناتج المحلي سجلت إرتفاعا كبيرا بسبب الإنكماش والنمو المنخفض الذي ميزا البيئة السائدة آنذاك.

✓ تزداد المضاعفات المالية مع إقتراب أسعار الفائدة من الصفر، فيؤدي إنخفاض الإنفاق إلى إنخفاضات كبيرة في الدخل القومي، وقد خلص الصندوق إلى أن المضاعفات المالية في الأزمة الحالية أقرب 2 منها إلى 1، وعلى البنك المركزي أن يقوم بإتخاذ إجراءات ليس فقط لمنع الإنكماش أيضا لتحديد هدف للتضخم تسمح بتسيير عملية تعديل سعر الصرف الحقيقي وتعزيز ملاءة دول الأعضاء، مما يمكن أن يساعد أيضا في زيادة الإنفاق الإستثماري من جانب البلدان التي تتحمل ماليتها العامة إجراء هذه الزيادة أو من جانب بنك الإستثمار الأوروبي.

✓ نظرا لنقاط الضعف في نظامها الإدارة الإقتصادية التي كشفت عنها الأزمة الإقتصادية والمالية،

إتخذ الإتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الإدارة الإقتصادية¹:

❖ كانت هناك إثنين من الإصلاحات حزمة ستة وحزمة إثنين في مجال المراقبة المالية، وتعميق مراقبة الميزانية من خلال جعلها مستمرة أكثر ومتكاملة، فحزمة إثنين مبنية على التوجيه و حزمة ستة على تعزيز أطر الميزانية وأدخلت عناصر أخرى لتعزيز الأطر المالية في منطقة اليورو: زيادة التركيز على التخطيط على المدى المتوسط، وعمليات إعداد الميزانية أكثر شفافية والإجراءات لتعزيز إستخدام التنبؤات الإقتصادية الكلية ومشاركات لتخطيط الميزانية، فضلا عن رصد مستقل الإمتثال للقواعد المالية على المستوى الوطني.

❖ الأذرع التصحيحية، قد تم تصحيح المستدام من العجز المفرط منذ دخلت حزمة ستة سنوات حيز التنفيذ في ديسمبر كانون الاول عام 2011، في ذلك الوقت، 23 من أصل 27 دولة عضو كانت تخضع لإجراءات العجز المفرط بحلول عام 2014 في نهاية أغسطس، إنخفض هذا الرقم إلى 11 من أصل 28.

❖ **الإجراء التوازن الإقتصادي الكلي:**

في عدم التوازن الإقتصادي الكلي الداخلي تم توسيع الرقابة على السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء في ما وراء المسائل المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك الإختلالات الخارجية والتنافسية وأسعار الأصول، والدين الداخلي والخارجي، وكان الهدف إثنين من الأنظمة التي أدخلت على إجراء إختلالات الإقتصاد الكلي إلى وضع إطار فعال للكشف عن الإختلالات في الإقتصاد الكلي، لمنع وتصحيح

¹ <http://eur-lex.europa.eu/legal-content,consulté le :31/12/2016>

الإختلالات في الإقتصاد الكلي المفرطة و التنفيذ الفعلي للتصحيح الإختلالات في الإقتصاد الكلي مفرط في منطقة اليورو.

❖ أدخلت الأدوات الرئيسية التالية:

تقرير آلية إنذار هو جهاز الفحص الأولي لتدقيق مفصل وضروري، لتحديد الدول الأعضاء إذا كان إختلال التوازن أو عدم التوازن المفرط موجود، ويساهم التقرير أيضا في تحديد الخلل و القضايا ذات الإهتمام المشترك للنقاش والتنسيق الضروري بين الدول الأعضاء عبر سلسلة من المؤشرات و المتغيرات المساعدة، وفي عام 2013، عززت لجنة البعد الإجتماعي للإتحاد النقدي الأوروبي من خلال تطوير العمل الرئيسي للمؤشرات الإجتماعية وتوسيع عدد من المؤشرات الإضافية التي يقوم عليها تقرير آلية تنبيه السنوية.

✓ تطور الإدارة الإقتصادية في الإتحاد الأوروبي:¹

بعد إندلاع الأزمة الإقتصادية والمالية، إتخذ الإتحاد الأوروبي إجراءات غير مسبقة لتحسين إطار الإدارة الإقتصادية للإتحاد النقدي الأوروبي إعتقاد آليات جديدة لمنع الإختلالات الإقتصادية وتحسين تنسيق السياسات الإقتصادية.

فإن رؤساء خمس مؤسسات الأوروبية - المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي والمجلس الأوروبي (رئيسا للجنة اليورو) - في "تقرير رؤساء خمسة" المنصوص عليها خارطة طريق لتعميق الإقتصادي و الإتحاد النقدي في مرحلتين إعتبارا من يوليو عام 2015 والإنتهاء منه بحلول عام 2025 على أبعد تقدير:

المرحلة 1: "تعميق بالممارسة" 1 جويلية 2015 - 30 جوان 2017 : إستخدام الأدوات الموجودة والمعاهدات الحالية لتعزيز القدرة التنافسية والتقارب الهيكلي، وتحقيق السياسات المالية المسؤولة على المستوى الوطني ومنطقة اليورو، وإستكمال الإتحاد المالي وتعزيز المساءلة الديمقراطية.

المرحلة 2: إستكمال الإتحاد الإقتصادي والنقدي" عام 2025 : في هذه المرحلة سيتم إطلاق إجراءات بعيدة المدى أكثر لجعل عملية التقارب أكثر إلزاما، من خلال مجموعة من المعايير المتفق عليها عادة للتقارب، التي من شأنها أن تكون ذات طابع قانوني، فضلا عن خزينة منطقة اليورو.

¹ Jean-Claude Juncker ,Donald Tusk ,another's, Completing Europe's Economic and Monetary Union, European Commission ,October 2014.,, p5. .

ففي أكتوبر عام 2015، بدأت لجنة تنفيذ "تقرير خمسة رؤساء" من خلال اعتماد مجموعة من التدابير، أعمق وأكثر إنصافاً للإتحاد الإقتصادي والنقدي، أطلقت لجنة مشاورية على نطاق الإتحاد الأوروبي أصحاب المصلحة، لمناقشة ما يعنيه أن المضي قدماً في تعميق الإتحاد الإقتصادي والنقدي.

كشفت أزمة الديون في منطقة اليورو ضعف الإطار الأوروبي في عدد من القضايا الخاصة في مجال توزيع الموارد ولذلك ظهور بعض الخلافات بين الدول الأعضاء، وذلك بسبب اعتماد مجموعة من الدول على المساعدة المالية التي تقدمها لها اليوم مجموعة أخرى من الدول بالإضافة إلى المناقشات التي لا تنتهي حول الميزانية الأوروبية بأن الأزمة قد رفعت بشكل ملحوظ من عدد الموارد اللازمة، وبالتالي زيادة خطر الإنقسات، فالحل : ضرورة الحوكمة الرشيدة بشأن التصرف والتسيير والتحكم في المديونية أيضاً في عجز موازنات الدول، وفي أوروبا وإذ حددت معايير للتصرف السليم تقوم على عدم تجاوز عجز موازنات الدولة نسبة 3 %، حيث وصل بذلك العجز إلى 14 %، كما بلغت نسبة الدين الخارجي قدراً لا يتحمل بنسبة 120 % من الناتج المحلي، أي دولة من دول أوروبا من ضمن اليورو ليس من مصلحتها الخروج من اليورو أو إنحلاله والغائه.

الفرع الثاني: الدروس المستفادة من الأزمة

- * إن الأزمة كشفت الضعف الجوهري لعملة اليورو نفسها، على الإتحاد الأوروبي الالتزام برقابة أشد وترتيبات مؤسسية للمساعدات المشروطة التي يمكن أن تعطى لليونان وغيرها من الدول التي تعاني أزمات مالية.
- * هناك إختلالات في بناء منطقة اليورو، إذ أن عملة موحدة تامة الشروط تتطلب بنكا مركزيا وسلطة مالية مشتركة تتولى إستقطاع ضريبة الأفراد في دول المنطقة، و في نفس الوقت لا يمكن لعملة موحدة أن يكون لها بنك مركزي من غير أن يكون لها إدارة خزينة موحدة.
- * ينبغي أن يكون واضحا الآن لكل دولة وفرد يفرض في الإنفاق أنه على المدى الطويل لن يستطع العيش فوق طاقته، والحاجة لعمل مراجعة لمعايير قياس مخاطر رأسمال البنوك في العالم، و إيلاء اهتمام أكبر للمالية العامة وتطوير هياكل جديدة للميزانية.
- * أنه يتعين على بلدان منطقة اليورو أن تتعامل أولاً مع أزمة الديون السيادية، وأن تعمل على الحد من عجزها المالي، وتعزيز قوة النظام المصرفي الذي يعاني من نقص التمويل إلى حد مروع.
- * ضرورة وجود شفافية مطلقة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للتستر على أو التهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الإقتصادية غير الحقيقية وهي الخطوة الأولى لضمان نجاح وإستمرارية اليورو.

* يعتبر تقليص الفجوات بين الأداءات الإقتصادية لدول الإتحاد ضروري، ذلك أن التكتل الإقتصادي الذي يضم إقتصادات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضة لإنتشار العدوى بين أعضائه.

* تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك وضع الإطار المالية الضروري، وهو الأمر الذي كان من الواجب أن يتم مع بداية إنشاء اليورو.

* الدرس واضح بالنسبة لبلدان الإتحاد الأوروبي الأصغر حجماً: إن لم تعمل على خفض عجز موازنتها، فهناك خطر كبير يتمثل في احتمال حدوث هجمة مضاربة، مع تساؤل الأمل في الحصول على المساعدات الكافية من الجيران، أو على الأقل ليس من دون فرض قيود مؤلمة وهدامة تعلق بالميزانية وتعزز من دورة الركود، وفي حين تتخذ البلدان الأوروبية هذه التدابير، فمن المرجح أن يصاب الإقتصاد في هذه البلدان بالضعف، وما يترتب على ذلك من عواقب مؤسفة تقوض التعافي الإقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: تداعيات العالمية لأزمة الأورو

منذ ظهور أزمة الديون اليونانية وإمتداد تداعياتها إلى بقية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تزايد الحديث عن مشكلة الديون السيادية وعجز الموازنات العامة لدى عدد من دول الإتحاد الأوروبي، وخطورة ذلك على الإقتصادات الأوروبية، إحتتمالات إنتقال عدواها إلى الإقتصاد العالمي في شكل أزمة مالية جديدة، مع إحتمال خروج بعض الأعضاء من الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: نتائج عدوى أزمة الأورو

وتمثلت في ما يلي:

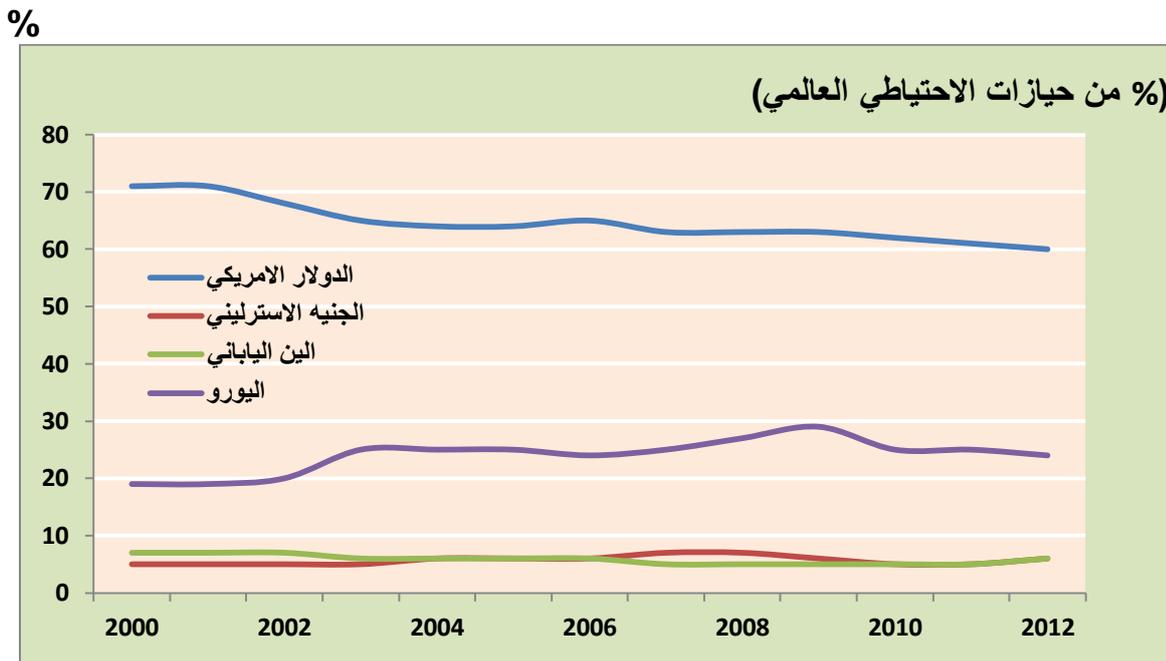
- * تأثر أسواق المال العالمية ، حيث تراجعت التعاملات في أسواق الأسهم في معظم دول العالم، وأدى هذا الإهتزاز في أسواق الأسهم العالمية، وإلى تراجع مبيعات السندات، وتعطيل كثير من الإصدارات التي كانت تعتمز كثير من الدول والشركات إصدارها خوفاً من تداعيات هذه الأزمة.
- * حدوث إضطراب عظيم في الأسواق المالية ، حيث إزدادت الشكوك حول إحتتمالية إنهيار الدول الأخرى المضطربة ماليا في الإتحاد الأوروبي مثل البرتغال و إسبانيا.
- * الازمة اليونانية تهدد إقتصاد أمريكا، فقد حذر مسؤول البنك المركزي الأمريكي، من هاته الأزمة قد تؤثر بشكل مباشر على إقتصاد الأمريكي ونظامها المالي، فقد تضرب الأزمة اليونانية الصادرات الأمريكية التي تتعرض أصلا لمنافسة شرسة من قوى عالمية مثل الصين.¹

¹ رمزي محمود ، مرجع سبق ذكره، ص166.

* تأثير الأزمة في أسعار العملات الرئيسية في العالم، حيث تراجعت الثقة بالعملة الأوروبية ، اذا أقلست اليونان سنجد أن كثيرا من إحتياطات الدول من عملة اليورو ستسيل، وستتجه إلى الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني، وهذا لا شك سيجعل أسعار الصرف لصالح العملات الرئيسية الأخرى مقابل اليورو، وطال عدم الإستقرار كثيرا من العملات الدولية مثل الجنيه الإسترليني والين الياباني والون الكوري الجنوبي، وهو ما فرض مزيدا من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية والتجارية في العالم.¹

الشكل الموالي يوضح مقارنة قيمة اليورو بالنسبة للدولار في الفترة 2000-2012

الشكل رقم (4-13): تدهور قيمة اليورو بالنسبة للدولار 2000-2012



المصدر: اسوار براس، الدولار يهيمن بالديون، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014، ص 35.

فالشكل (4-13) يوضح لنا قيمة الدولار تتفوق على العملات الدولية الرئيسية، وتليها اليورو وباقي العملات الأخرى الجنيه الإسترليني، والين الياباني، خلال الفترة 2000-2012، أما الفترة بين 2000-2008 إرتفعت قيمة اليورو لكنه لم يتفوق على الدولار رغم تراجعه في هاته الفترة ، بإعتبار الدولار عملة الإحتياطي العالمي ،حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم بإحتياطيات كبيرة من الدولارات الأميركية لتلبية إحتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على ثلثي إحتياطيات النقد الأجنبي في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي لم يتأثر بالأزمة الإقتصادية العالمية 2008 بشكل كبير، أما الفترة 2009-2012 تعبر فترة دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة ، فإنخفاض قيمة اليورو في هاته الفترة متذبذب ، لم يتأثر بشكل كبير .

¹ زياد محمد الغامدي ، تأثير على اقتصادنا ،مجلة العربية،السعودية،العدد464، 1 جويلية 2015،ص1.

- * تأثير الأزمة في فرص الحصول على التمويل في العالم، ومن ثم تعطل كثير من المشاريع التي تعتمد على الإقتراض من أسواق المال، خاصة أن الأزمة أدت إلى مزيد من التحفظ في منح الائتمان، وارتفاع أسعار الفائدة، ما رفع من تكلفة الإقتراض في العالم .
- * متى أعلنت اليونان إفلاسها ستضطر هذه الدول والشركات والمصارف دول التي إستثمرت في سندات الدين اليونانية البالغة 380 مليار يورو إلى شطب إستثماراتها كلية من قوائمها المالية، ومتى أفلست اليونان، ستجد كثيرا من الدول الأوروبية المتأزمة إن الباب مفتوح لها وربما إتجهت في نفس الإتجاه، كإسبانيا والبرتغال وغيرهما من دول الإتحاد التي إنهكت نفسها بالدين بأكثر مما تستطيع سداه.¹
- * ارتفاع معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإقتراض، بصفة خاصة بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه عجزا في ميزانيتها، وكذلك سوف تزداد حدة القيود على عمليات الائتمان على المستوى الدولي نتيجة ارتفاع المخاطر المصاحبة لعمليات الإقتراض، ما سيجعل الإقتراض مسألة في غاية الصعوبة عالميا، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الإستثمار والنمو على المستوى العالمي.²
- * تراجع الأسعار العالمية للنفط لتصل إلى أقل من 70 دولارا للبرميل بعد أن تجاوزت 80 دولارا للبرميل وإستقرت لأكثر من شهرين فوق 80 دولارا، وذلك بسبب التخوفات من تأثير هذه الأزمة في الأداء والإنتعاش الإقتصادي العالمي وتراجع حجم الطلب على النفط، وكذلك تزايد التوقعات بمزيد من الإنخفاض في أسعار النفط في حال إستمرار الأزمة أو تأخر معالجتها أو فشل برامج الإنقاذ والإصلاح التي إتفق عليها مع اليونان، أو إمتداد الأزمة إلى بلدان أخرى في الإتحاد الأوروبي،³ أن تراجع أسعار السلع الدولية، بصفة خاصة النفط نظرا لإحتمال إنتشار التوقعات التشاؤمية حول مستقبل النمو الإقتصادي العالمي نتيجة لأشتعال أزمة ديون سيادية في أوروبا، وستعاني ميزانيات دول الخليج إنخفاض الإيرادات النفطية بصورة واضحة نتيجة لذلك ومن ثم عودة إقتصادياتنا وأسواقنا مرة أخرى إلى الحالة التي سادت في أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار الذهب باعتباره الملجأ الذي يلجأ إليه العالم في أوقات الأزمات.

الجدول الموالي تغيرات أسعار السلع الأساسية في الفترة 2000-2013:

¹ تقرير لإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص4.

² رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص18.

³ حبيب الشمري، مرجع سبق ذكره، ص1.

الجدول(4-12): تغيرات أسعار السلع
(معدل التغير السنوي، ودولار للبرميل)

2013-2005	2013-2000	2013	2012	2011	
8	9	2-	3-	26	جميع السلع
8	9	4-	17-	14	المعادن
7	6	1	2-	20	الاغذية
5	5	12-	19-	17	المشروبات a
4	3	2	13-	23	المواد الخام الزراعية
8	10	2-	1	32	الطاقة
82	63	104	105	104	النفط الخام الدولار/برميل b

a البن، الكاكاو، والشاي.

b المعدل الوسطى لسعر البرنت، ودبي، وتكساس.

المصدر: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، التقرير الحادي والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ماي 2014، ص ص 7-8.

من الجدول نلاحظ أن من أهم العوامل التي ساهمت في التحولات الإيجابية خلال السنوات القليلة الماضية الاستقرار اللافت في أسعار النفط التي سجلت زيادة بنسبة 1 % عام 2012 ، لتعود وتتناقص بنسبة 2 % في عام 2013 كما إنخفضت أسعار السلع الأساسية عموما بنسبة 2 % في عام 2013، الأشهر الستة الأخيرة من عام 2013 بوضع إجراءات تجارية تقييدية جديدة بلغ عددها 116 إجراء جديدا، تضاف الإجراءات التجارية التقييدية التي سبق وأن وضعت خلال النصف الأول من العام والبالغ عددها 5109.

* وقد تصدرت آسيا النمو في الصادرات العالمية في عام 2013 بنسبة 4.6 %، مع تسجيل كل من الصين والهند لنسب أعلى من ذلك عند 7.7 % و 6.7 % على التوالي، ولكن تراجع صادرات اليابان بنسبة 1.8 % أثر على النتيجة النهائية للمعدل العام، وتلاه أميركا الشمالية بنسبة 2.8 % ، وأوروبا بنسبة 1.5 %، والشرق الأوسط بنسبة مثيلة عند 1.5 %، وأميركا الجنوبية والوسطى بنسبة 0.7 %، والكومنولث للدول المستقلة أيضا بنسبة 0.7 %، وأخيرا أفريقيا التي تراجعت صادراتها سلبا بنسبة - 3.4 %، بسبب الإنخفاض الحاد في شحنات تصدير النفط في كل من ليبيا بنسبة - 27 %، ونيجيريا بنسبة - 11 %، والجزائر بنسبة - 7 % وقد حافظت آسيا

أيضا على الصدارة بالنسبة للواردات السلعية الدولية لعام 2013 حيث نمت مستورداتها بنسبة 4.4 %، علما أن الصين حققت قفزة بنسبة 10 % في ذلك العام، مقابل تراجع حاد في واردات الهند بنسبة -2.9 % بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي. كما سجلت منطقة الشرق الأوسط معدل نمو مماثل لآسيا عند نسبة 4.4 % وتلاهها أفريقيا بنسبة نمو بلغت 4 %، وأميركا الجنوبية والوسطى بنسبة 2.5 %، وأميركا الشمالية بنسبة 1.2 %، مقابل تراجع في أوروبا بنسبة -0.5 %¹.

* حيث إكتشفت مؤسساته المالية خسائر فادحة في الأسواق المالية الأمريكية أو عانت من نقص خطير من السيولة. فاصبح بنك برادفورد -برينلي البريطاني للإقراض ومؤسسة فورتيس المصرفية الدنماركية- البلجيكية وبنك ديكسيا الفرنسي- البلجيكي أولى الضحايا الأوروبيين للأزمة المالية، مما أجبر حكومات الإتحاد الأوروبي على ضخ مليارات اليورو لإنقاذها. وقد إتخذت الإجراءات الأولية من قبل أفراد أو عدد من الدول على أساس كل حالة بعينها، غير أن الشقوق ظهرت في وحدة الإتحاد الأوروبي عندما قامت إيرلندا من طرف واحد بضمان كل الإيداعات في مصارفها الخاصة لتهدئة توتر المدخرين، وهي الخطوة التي جذبت الأموال الباحثة عن ملاذ آمن، بعيدا عن بنوك الإتحاد الأوروبي الأخرى².

* في جانفي 2010 تجميد أجور الوظيفة العمومية ليشمل هذا الإجراء بعد ذلك القطاع الخاص وذوي الدخل الشهري الأقل من 2000 اورو، وفي مارس 2010 لجأت الحكومة اليونانية إلى ترفيع في الأداء على القيمة المضافة والأداء على كل من البنزين، السجائر والكحول مع التخفيض بحوالي الثلث من المنح المدمجة للقطاع العمومي، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر في اليونان³.

* إنتشار برامج التقشف الإقتصادي، حيث سوف تضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرامج تقشف قاسية للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، بصفة خاصة من خلال زيادة معدلات الضرائب وتخفيض مستويات الإنفاق العام بكافة أشكاله، ومن الصحيح أن مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العامة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثارا سلبية على النمو ومن ثم فرص إستعادة النشاط الإقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج سوف تؤدي إلى إستمرار إرتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول.

¹ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

² الأزمة المالية تضع وحدة الإتحاد الاوروبي على المحك، صحيفة العرب، 2008/12/23، ص 12.

³ رضا الشكندالي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- * إنخفاض حجم التجارة الدولية، بسبب تراجع مستويات النشاط الإقتصادي في الدول شركاء التجارة للإتحاد الأوروبي، بصفة خاصة الدول المتوسطة ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير المتوقع في النشاط التجاري الأوروبي.¹
- * شابت أزمة الركود في الإتحاد الأوروبي ساهمت في ضعف التجارة والإنتاج في عام 2013 ، وإرتفاع معدلات البطالة في دوله، بإستثناء ألمانيا، إلى جانب عدم اليقين بشأن التوقيت المتعلق بتخفيض الحوافز المالية في الولايات المتحدة، مما ساهم في التقلبات التي شهدتها الدول النامية خلال النصف الثاني من عام 2013 ، بالأخص في بعض الإقتصادات الناشئة التي تعاني من عدم توازن كبير في موازين حساباتها الجارية.²
- * أزمة اليونان تسلط الضوء على مدى ترابط العالم إقتصاديا ببعضه البعض، فإنهييار دولة صغيرة في إتحاد كبير سيلقي بظلاله على عملات الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة واليابان والجنه الإسترليني، كما ويؤثر في أسعار النفط وأسعار الغاز والذهب والفضة وغيرها مما يتداول في البورصات العالمية.
- * ترتبط بلدان المغرب العربي على وجه التحديد بعلاقات وثيقة مع أوروبا من خلال عدة قنوات التجارة والسياحة ، كما تعتمد على أوروبا كوجهة لما يقرب من 70 % من الصادرات، ومصدر لنسبة 20 - 70 % من إيرادات السياحة، ونحو 20 % من مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر. وفي المغرب وتونس على وجه الخصوص، يلاحظ الإعتماد على أوروبا في الحصول على أكثر من 20 % من مجموع تحويلات المغتربين التي تتدفق إلى البلدين" ، وعليه فإن هذه الدول ستشعر بأكبر أثر اقتصادي سلبي نتيجة قلة الطلب الأوروبي على الواردات وقلة الانفاق السياحي، كما سيقبل نصيب تلك الدول من الإستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا، وسوف يكون تأثير أزمة منطقة من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة على أثر أزمة الديون السيادية منطقة اليورو على الدول المغرب العربي.³

الفرع الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

عكس مسار التاريخ، إختارت المملكة المتحدة أن تغادر الإتحاد الأوروبي في خطوة إعتبرها مراقبون أنها سير مناقض لما تطمح له أغلب دول العالم اليوم وهو اللجوء إلى تكتلات إقتصادية كبرى وفق معايير مختلفة لتتمكن من الحفاظ على الحد الأدنى من السيادة الإقتصادية والثقافية والسياسية على

¹ . رديف مصطفى، إسماعيل مراد، مرجع سبق ذكره،ص 18.

² منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ، مرجع سبق ذكره،ص 6.

³ حمدي الطباع، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة، منتدى اتحاد رجال العمال للاقتصاد العربي، بيروت، 29،

مارس 2012، ص 3-5.

مجالاتها وذلك عبر جملة من الإتفاقيات المؤطرة، قرار أغلب البريطانيين الخروج من الإتحاد الأوروبي لم يضع أمام المسؤولين السياسيين خطا عملية للخروج، فقد كشفت نتائج الإستفتاء أن احتمال الخروج لم يكن واردا في حسابات المسؤولين ودليل ذلك هو تصريح الوزراء البريطانيين بأن الدخول في نقاش تفاصيل المادة 50 من معاهدة لشبونة لسنة 2007 والمخصصة لكيفية خروج أحد الأعضاء من الإتحاد لم يحدث بعد، لأن فك إرتباطات بريطانيا بالإتحاد الأوروبي لا يمكن القيام بها في أيام معدودة.

أولا: أثر معاهدة لشبونة على قرار خروج بريطانيا

وبعد مضي نحو نصف قرن على معاهدة روما لسنة 1957 التي أنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي ضمت ستة دول رئيسية شكلت النواة الأولى للتكتل الإقتصادي الأوروبي، ومرورا بالقانون الأوروبي الموحد (1986)، ومعاهدة ماستريخت (1992) المؤسسة للإتحاد الأوروبي، ومعاهدة أمستردام (1997)، وقد تجاوزت منظمة الإتحاد الأوروبي خلال كل هذه المراحل والمحطات الكبرى، الكثير من العقبات والحواجز لتصل إلى معاهدة لشبونة لسنة 2007 التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009 والتي وفرت لها الآليات والأجهزة لقيامها بالدور الفاعل والنشط، من أجل أن تكون نموذجا متطورا ورائدا مكونة من 28 بلدا، يضم سوقا مشتركة ونقدا موحدا، وطرفا فاعلا على المستوى العالمي، بتعزيز سياستها المشتركة في حقلي الخارجية والدفاع.

لقد أدخلت معاهدة لشبونة تعديلات عديدة على النصوص التي تتيح للإتحاد العمل و التحرك بفعالية وبسهولة أكثر، وأصبحت مؤسسات الإتحاد الرئيسية لصنع القرار الأوروبي تتشكل من المجلس الأوروبي، الذي يعتبر السلطة السياسية الرئيسية والذي يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، كما أتاحت معاهدة لشبونة أيضا فرصة جديدة لتعزيز صلاحيات البرلمان الأوروبي، بإعتبره المؤسسة المنتخبة من قبل مواطني كل بلد وأفسحت المجال أيضا أمام "المواطن الأوروبي" للمشاركة في عمل الإتحاد، بحيث تمت الموافقة على إدخال آلية لتدخل "المواطن الأوروبي" لتحقيق ذلك، تعتمد على توقيع مليون مواطن أوروبي لدعوة المفوضية لتقديم ملتمس أو إقتراح في مجال التشريع للبرلمان حول قضية محددة، خصوصا في النواحي الرقابية والتشريعية كالسياسة الزراعية المشتركة وقضايا الموازنة، ومن أهم مهامه أيضا، انتخاب رئيس المفوضية بناء على إقتراح المجلس الأوروبي، كما عززت كذلك سلطة المفوضية الأوروبية وخصوصا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك¹.

غير أن أكبر إنكاسة عرفها مسار الوحدة الأوروبية تتمثل في حدث تصويت المواطنين البريطانيين بناء على إستفتاء شعبي بتاريخ 23 جوان 2016 على خيار الخروج من الإتحاد الأوروبي، الذي شكل صدمة كبرى لدى القادة الأوروبيين، خاصة بعد بروز أصوات سياسية في كل من فرنسا وهولندا تنادي

¹ محمد ابركان، الإتحاد الأوروبي... من التكتل والاندماج إلى الضعف والتفكك، صحيفة دليل الريف، المغرب، 27 جوان 2016، ص 174.

بإجراء إستفتاء مماثل، وبالتالي فمن المحتمل أن يؤدي هذا القرار، إلى إحداث تأثير تساقط أحجار الدومينو في دول الإتحاد الأوروبي، الذي قد يتسبب بخروج دول أخرى خلال المرحلة القادمة.

وبريطانيا هي أول دولة تغادر الإتحاد الأوروبي الذي دخلته في 1973، وأدى قرار خامس قوة إقتصادية في العالم إلى تراجع الأسواق والجنيه الإسترليني وإلى إعلان "بنك إنكلترا" إستعداده لضخ 250 مليار جني (326 مليار يورو) في الأسواق لضمان توفر السيولة، ويشكل قرار البريطانيين تنكرا للإتحاد الذي يعاني من أزمة الهجرة ومن التباطؤ الإقتصادي،¹ فقد الإتحاد الاوروبي أحد اعضائه الفاعلين للمرة الأولى في تاريخه، إذ أن تداعيات خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي ستكون له بالفعل تأثيرات سياسية وإقتصادية ومالية، حيث أن هذا النبأ هز أوروبا في صميمها، لقد أوضح البنك المركزي الأوروبي، إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثير كبير على المركز المالي بمدينة لندن ، حيث سيكون معرض لخطر فقدان جواز المرور الأوروبي ،حيث تعتمد البنوك التي تتخضم لندن مقرا لها ،على ما يعرف بجواز المرور الأوروبي للعمل بلا عوائق في أسواق رأس المال بالإتحاد ،مما سيؤدي إلى بعض البنوك ستقوم بتحويل نشاطها إلى منطقة اليورو بعد خروج بريطانيا من الإتحاد.²

ومن الأحداث الرئيسية والتوقيات المحتملة لخروج بريطانيا³:

- 29 مارس 2017: بريطانيا تفعل المادة 50 من معاهدة لشبونة.
- 29 أبريل: قمة قادة الإتحاد الأوروبي الـ 27 (بدون بريطانيا) لمنح المفوضية الأوروبية تفويضا للتفاوض مع بريطانيا.
- ماي: المفوضية الأوروبية تقوم بنشر المبادئ الإرشادية للتفاوض بناء على التفويض الممنوح لها من قبل قادة الإتحاد الأوروبي، وقد يقول الإتحاد الأوروبي شيئا عن مفاوضات موازية محتملة بشأن إتفاق تجاري مستقبلي بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا.
- ماي/ جوان 2017 : تبدأ المفاوضات.
- 23 أبريل و 7 ماي 2017: الإنتخابات الرئاسية الفرنسية.
- 24 سبتمبر 2017: الإنتخابات البرلمانية الألمانية.

¹ ا ف ب، ب ا، بريطانيا تختار مغادرة الإتحاد الأوروبي محدثة زلزالاً... وكامبرون يعلن استقالته، صحيفة الوسط، البحرين، العدد 5039، 24 جوان 2016، ص22.

² نيفين حسين، تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على اقتصاد الإمارات، الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016، ص2.

³ <http://www.bbc.com/arabic/world-39426459>, consulté le: 01/08/2017.

- خريف 2017 : من المتوقع أن تصدر حكومة بريطانيا تشريعا لمغادرة الإتحاد الأوروبي، وتحديد وضع كل القوانين الأوروبية القائمة المطبقة في بريطانيا - مشروع قانون الإلغاء العظيم.
 - أكتوبر 2018 : إستكمال المفاوضات.
 - بين أكتوبر 2018 ومارس 2019 : مجلس العموم البريطاني والمجلس والبرلمان الأوروبيان يصوتون على الإتفاق الذي سيتم التوصل إليه.
 - مارس 2019 : بريطانيا تتسحب رسميا من الإتحاد الأوروبي (يمكن تمديد المفاوضات الخاصة بالمادة 50، ولكن يتطلب ذلك موافقة الدول الـ 27 الأخرى في الإتحاد الأوروبي)
- ثانيا: أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:** ومن أهم أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد أهمها:¹

- خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يمكنها عمل إتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، وبالإضافة لمساح إقامة منطقة تجارة حرة دون الخضوع لقوانين الإتحاد.
- يعتقد البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية، كانت خسرتها بسبب إنضمامها للإتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.
- الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا: من أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبي إلى سوق العمل البريطاني وإستفادتهم من نظام الإعلانات الإجتماعية، لأن بند حرية إنتقال الأفراد في إتفاقية شينجن تعد واحداً من أهم بنود النادى الأوروبى، الخروج من الإتحاد الأوروبي سيمكّن بريطانيا من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الإتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد، وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر بـ 863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً.
- التذمر من الرسوم الأوروبية: الإتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الأوروبية يفرض رسوماً على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الإقتصادية وتعافيه، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة نقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تنقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا.

¹[http://www.youm7.com/story/2016/6/24/6.cosulté le:01/01/2017](http://www.youm7.com/story/2016/6/24/6.cosulté%20le:01/01/2017).

- بريطانيا أصبحت على قناعة بأن الخروج من الإتحاد الأوروبي سيعطي من صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الإتحادية، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن.

ثالثاً: انعكاسات خروج بريطانيا:

إتخذت بريطانيا بإختيار أغلب مواطنيها قرارا يسير عكس التاريخ عبر الخروج من الإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يبحث فيه أغلب دول العالم عن تعميق التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها بل وتوسيعه، وقد طرح موضوع الخروج البريطاني من الإتحاد العديد من التساؤلات حول أهمية التكتلات الدولية للوقوف أمام قوة العولمة الإقتصادية والثقافية والحفاظ على الحد الأدنى من القوة والسيادة، كما أن خروج بريطانيا انعكاسات على بريطانيا والإتحاد الأوروبي والعالم تتمثل في ما يلي:

أولاً- انعكاسات خروج بريطانيا على بريطانيا نفسها:

- ◆ مباشرة عقب التصويت على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، ردت الأسواق المالية العالمية بشكل حاد، مع تراجع الجنيه بأكثر من 10% عند نقطة واحدة، ليصل إلى أدنى مستوى له أكثر من 30 عاماً، فإن الشكوك الناجمة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد تكون سلبية على المدى الطويل تأثير على الأسواق العالمية، بالنظر إلى الوتيرة الفاترة للإنتعاش الإقتصادي العالمي الحالي.¹
- ◆ تشير دراسات مختلفة إلى أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيخفض الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بين -1.3% و -5.5% سنويا على المدى القصير (2020) وبين -1.2% و -7.5% سنويا على المدى الطويل (2030)، تقديرات خسارة الدخل السنوية لكل أسرة في المملكة المتحدة تتراوح بين 600 جنيه استرليني (حوالي 900 دولار) و - 20000 جنيه إسترليني (حوالي 7500 دولار أمريكي).²
- ◆ لن يكون نصف مليون عامل بريطاني في أوروبا بعيدين عن التغييرات الجارية، فهم سيعانون من مشكلة فرق العملات بالإضافة إلى شروط إقامة جديدة، كما أن بريطانيا باتت مهددة بعقوبات أوروبية صارمة منعاً من إنفصال دول أخرى، وفي حال تمت العقوبات فستشهد بريطانيا ظروفًا إقتصادية صعبة.
- ◆ ومن أشد التبعات خطراً على بريطانيا هو إنفصال سكوتلندا، ورغم أن التصويت الذي جرى عام 2014 منع الإنفصال عن بريطانيا، إلا أن خروج الأخيرة من الإتحاد الأوروبي رفع وتيرة

¹ Oliver Patel , Christine Reh , **Brexit: The Consequences for the EU's** ,UCL European institute Constitution Unit Briefing Paper,2016, p1.

² James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix ,**Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union** , Congressional Research Service, 14July 2016,p2.

أصوات الانفصال عن بريطانيا في أسكتلندا وذلك لأن مصلحة أسكتلندا تتمثل في البقاء مع الإتحاد الأوروبي لأن هذا الإتحاد يمول المزارعين الأسكتلنديين مباشرة، وصرح أكثر من مسؤول أسكتلندي عن إستمرار التعاون مع الإتحاد بمعزل عن قرار بريطانيا، وهذا يشير إلى أن أسكتلندا وضعت قدمها الأولى على طريق الانفصال.¹

- ◆ سمحت عضوية الإتحاد الأوروبي للمواطنين البريطانيين بالعيش والعمل بحرية في دول الإتحاد الأوروبي الأخرى دون تأشيرات، ومع مغادرة بريطانيا للإتحاد الأوروبي، قد يحتاج الشعب البريطاني الآن إلى تأشيرات لزيارة، فضلا عن الإضطرار إلى تحمل تكاليف السفر الإضافية، هناك أيضا عدم اليقين حول مصير عدد كبير من المسؤولين البريطانيين الذين يعملون في المؤسسات الأوروبية، وخاصة في بروكسل.
- ◆ كانت بريطانيا تعاني من عدم إنسجام قرارات الإتحاد الأوروبي مع المصالح البريطانية، وكانت في كثير من الأحيان مضطرة لقبول هذه القرارات والتعامل معها كونها عضوة في الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يجعل الانفصال وسيلة لحفظ المصالح البريطانية.
- ◆ حين تنترك بريطانيا النادي الأوروبي تصبح ليست دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، سيعني عليها أن تعيد التفاوض بشأن العديد من الإتفاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، ستفقد إمكانية الوصول إلى السوق الواحدة من ناحية أخرى، ولن تساهم في ميزانية الإتحاد الأوروبي، و تحررها من هذه المتطلبات، ستكون قادرة على تحديد أي مستوى من الواردات كما أنها ستواجه أيضا تعريفات تصديرية أعلى على بعض السلع ولن تتمكن من الوصول إليها إلى السوق الواحدة.²

ثانيا-إنعكاسات خروج بريطانيا على الإتحاد الأوروبي:

يعتبر خروج بريطانيا أقوى ضربة تلقاها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وخاصة أن القرار البريطاني يأتي في أحلك الظروف التي يمر بها الإتحاد الأوروبي، من أزمة اللاجئين إلى الأزمة الاقتصادية في اليونان مروراً بالأزمة الأوكرانية، كل هذه المشاكل تطلب المزيد من التعاون والتنسيق، ولهذا فخرج بريطانيا من الإتحاد يصعب المهمة على باقي الدول وخاصة الكبيرة وذات النفوذ كألمانيا وفرنسا.

¹Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations ,Report Arab Center for Research and Policy Studies , July 2016,p3.

²**UNITED KINGDOM SELECTED ISSUES** ,International Monetary Fund, IMF Country Report No 16/169, June 2016, p8.

وتشير الأدلة إلى ما يلي¹:

- ◆ عند تحديد موقفه من التفاوض بشأن شروط خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، سوف يمزق الإتحاد الأوروبي بين سياسة تجنب "تأثير العدوى" والحتمية الإقتصادية لصفقة سريعة ومواتية لبريطانيا.
- ◆ على المدى القصير، في حين يتم التفاوض على الإنسحاب، قد تختار المملكة المتحدة لفك الإرتباط صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، مع الآثار السياسية المحتملة.
- ◆ على المدى الطويل، سيؤدي خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى تغيير ميزان القوى في الإتحاد الأوروبي، ومن المرجح بشكل خاص لتعزيز القوى الحماية والديمقراطيين الإجتماعيين. ويمكن أن يكون موقف ألمانيا أيضا تقويتها.
- ◆ فإن الإتحاد يواجه نوعا جديدا من التحدي: رحيل واحد من أكبر وأهم الدول الأعضاء.
- ◆ بريطانيا هي ثالث دولة عضو في الإتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان، وتشكل 12.76% من مجموع السكان الإتحاد الأوروبي، وهذا يجعل المملكة المتحدة عنصر مؤثرا في مجلس الأوروبي الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي.
- ◆ إن أعضاء منطقة اليورو الذين لهم صلات وثيقة مع المملكة المتحدة في التجارة والتمويل هم الأكثر تأثر بخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، مع أيرلندا ومالطا وقبرص ولكسمبرغ وهولندا وبلجيكا.
- ◆ سيخسر الإتحاد الأوروبي خامس أكبر إقتصاد في العالم وثاني أكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي، كانت لبريطانيا المساهمة في ميزانية الإتحاد الأوروبي أقل بقليل من 8.5 مليار جنيه إسترليني في عام 2015، وشكلت التجارة مع الإتحاد الأوروبي 44.6% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع و 53.2% من وارداتها من السلع والخدمات في عام 2014.²

ثالثا-إنعكاسات خروج بريطانيا على العالم: تتمثل في مايلي:

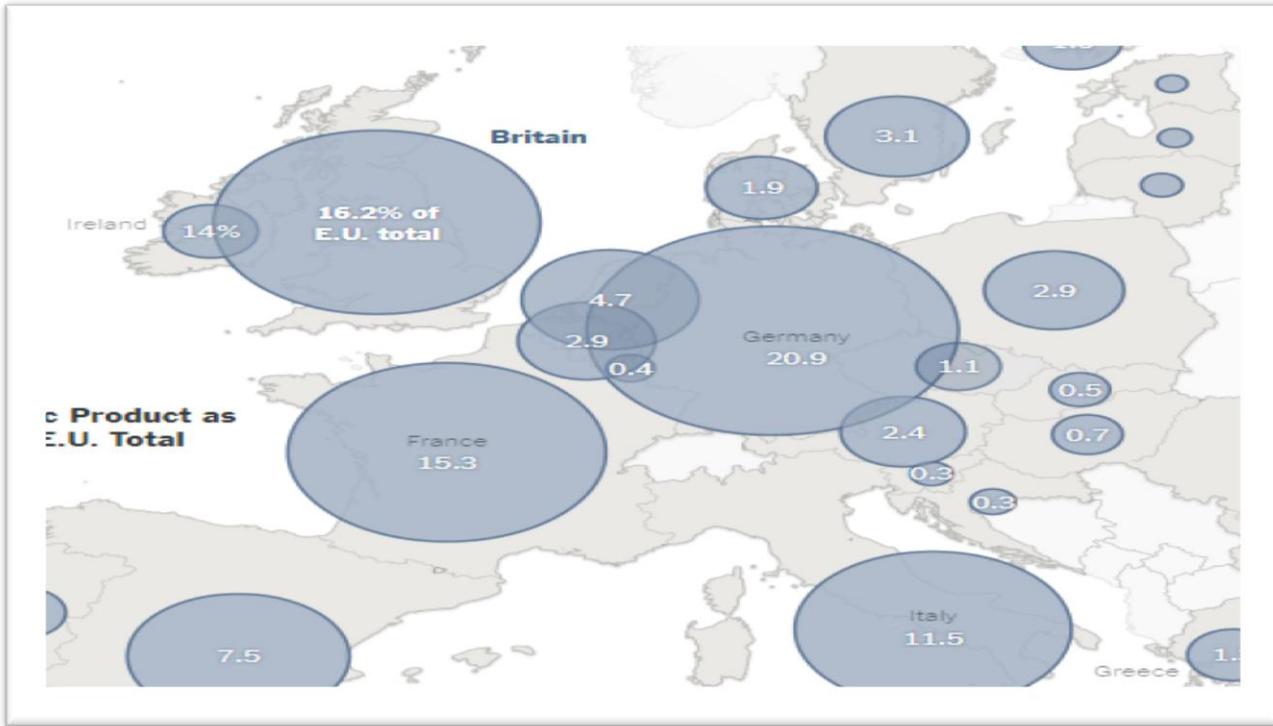
- ◆ وفي أعقاب الإعلان عن الإستفتاء، إستجابات الأسواق المالية العالمية إنخفضت بعض أسواق الأسهم بنسبة تصل إلى 7% من حيث القيمة (داو جونز الصناعي وانخفض المتوسط بمقدار 600 نقطة، أو 3.5%)، محوريا ما يقرب من 3 تريليون دولار من قيمة الأسهم.
- ◆ الطلب على الأوراق المالية في الخزنة الأمريكية، والتي غالبا ما تكون ملاذا آمنة الإستثمارات خلال حلقات من عدم إستقرار السوق.

¹ Oliver Patel , op cit , p 1-7.

² James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix , op cit ,p4.

- ◆ بدأت بعض البنوك الأمريكية والأوروبية وغيرها من البنوك الأجنبية مقرها لندن إعادة النظر في وجودهم في المملكة المتحدة بسبب المخاوف من أن بريطانيا خارج الإتحاد الأوروبي.
 - ◆ يؤثر خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على التحركات في أسعار الصرف، فإن العملات الآمنة، ولا سيما الدولار، يمكن أن تؤثر على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، فالدولار بمثابة العملة الاحتياطية العالمية بحكم الواقع، مما يسهل العديد من الدولية الاقتصادية.
 - ◆ ويمكن أن يؤدي الانخفاض المترافق في قيمة الجنيه وتقدير الدولار إضافة إلى الضغوط الاقتصادية على كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة، مختلف المركزية
 - ◆ هروب رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة إلى أصول الملاذ الآمن يمكن أن يزيد من إضافة إلى الاقتصاد التحديات التي تواجه الاقتصادات المتقدمة والناشئة والتي يمكن أن تضيق سلباً إلى العالم.
 - ◆ أن السياسة العامة الأمريكية لا تشجع أبداً على انفصال بريطانيا، وذلك لأن لندن تعتبر المروج الأول للسياسات الأمريكية في الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن خروج بريطانيا سيقبل من النفوذ الأمريكي في الإتحاد الأوروبي.
 - ◆ من جهة أخرى كانت أمريكا تتعامل مع الدول الأوروبية ككتلة واحدة، ولكن بعد انفصال بريطانيا سيتحتم على الأمريكيين إقناع البريطانيين بشكل منفصل عن الأوروبيين، بالإضافة إلى أن أمريكا قلقة من نمو بريطانيا بشكل كبير ودخولها إلى الساحة السياسية الدولية بشكل أكثر فاعلية، وهذا يعني أن واشنطن قد تصبح أمام خصم سياسي جديد بالإضافة إلى الخصم الروسي.
 - ◆ في حال تدهورت العلاقات الأوروبية-البريطانية فإن العلاقات الروسية البريطانية ستكون أمام فرصة أكبر للنمو.
 - ◆ تنتظر الشعوب العربية والإسلامية إلى تفكك الإتحاد الأوروبي بعين إيجابية نتيجة ما لاقته هذه الشعوب من مصائب جراء سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية والإسلامية.
- الشكل الموالي يوضح أهمية الاقتصاد البريطاني بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

الشكل رقم (4-14): بريطانيا تمثل سدس الاقتصاد الإتحاد الأوروبي



Source: KARL RUSSELL and JASMINE C, **Fallout From Britain's Exit :Markets, Immigration and Trade**, The New York Times, The New York, 23JUNE 2016,p1.

الشكل يوضح لنا ان بريطانيا تمثل حوالي سدس إقتصاد الإتحاد الأوروبي، وهو تقريبا نفس ما شكلته كاليفورنيا وفرجينيا في الولايات المتحدة ، أن بريطانيا تساهم بـ 16.2 % من الناتج المحلي للإتحاد الأوروبي أي تحتل المرتبة الثانية بعد ألمانيا مقارنة مع بقية الأعضاء فهي لها أهمية كبيرة لدى الإتحاد الأوروبي، ويعد خروج بريطانيا ضربة قوية للإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: خطة الإصلاح الإقتصادي والنقدي من أجل تكامل حقيقي

إعتماد اليورو كعملة واحدة هو واجب منصوص عليها في معاهدات الإتحاد الأوروبي، عدة بلدان من الإتحاد الأوروبي قد إعتمدت اليورو وحدة العملة متكاملة، و هذه دول تشكل منطقة اليورو ، لديها سياسة نقدية واحدة أجرته البنك المركزي الأوروبي (ECB) ، إن دول الإتحاد الأوروبي التي ليست جزءا من منطقة اليورو تحتفظ بنفسها للعملات وإجراء سياساتها النقدية، وبالتالي، درجة التكامل الاقتصادي في الإتحاد الاقتصادي والنقدي لم تكتمل بعد، للوصول الكل ان التكامل الإقتصادي يحتاج إلى كل دول الإتحاد الأوروبي للإنضمام منطقة اليورو وتنسيق السياسات المالية، بما في ذلك الضرائب، والسياسات الإقتصادية الأخرى، ومع ذلك، جاءت قواعد جديدة الإدارة الإقتصادية في الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ

في 13 ديسمبر 2011، وكخطوة رئيسية نحو أقرب للتكامل الإقتصادي، وتعزيز هذه القواعد مراقبة وتنسيق المالية والإقتصادية سياسات لجميع دول الإتحاد الأوروبي.¹

أن مسار التقشف لم يكن قادرا على حل الأزمة الأوروبية والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند دعا إلى إعادة فتح النقاش حول إصلاح الهيكل في منطقة اليورو.

الفرع الأول: خطة إصلاح الإتحاد النقدي الأوروبي الأول (2012-2015)

في ديسمبر 2012، في ذروة أزمة الديون السيادية الأوروبية ، والتي كشفت عن وجود عدد من نقاط الضعف في بنية الإتحاد النقدي الأوروبي، تقريرا بعنوان " نحو الإتحاد الإقتصادي والنقدي الحقيقي " صدر عن الرؤساء الأربعة للمجلس، الأوروبي لجنة والبنك المركزي الأوروبي ومجموعة اليورو، وأوضح التقرير خارطة الطريق لتنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان إستقرار وسلامة الإتحاد الإقتصادي والنقدي:

من خلال تعزيز الميزانية المراقبة تحت ميثاق الإستقرار والنمو، وإدخال إجراءات جديدة في مجال الإختلالات في الإقتصاد الكلي، ووضع إطار للتعامل مع البلدان التي تعاني من صعوبات مع الإستقرار المالي، والقدرة على إستخلاص النتائج حول فعالية الأنظمة محدودة بسبب قصر عمل التجربة، مع حزمة ستة دخلت حيز التنفيذ في نهاية عام 2011 و حزمة إثنان في منتصف عام 2013.

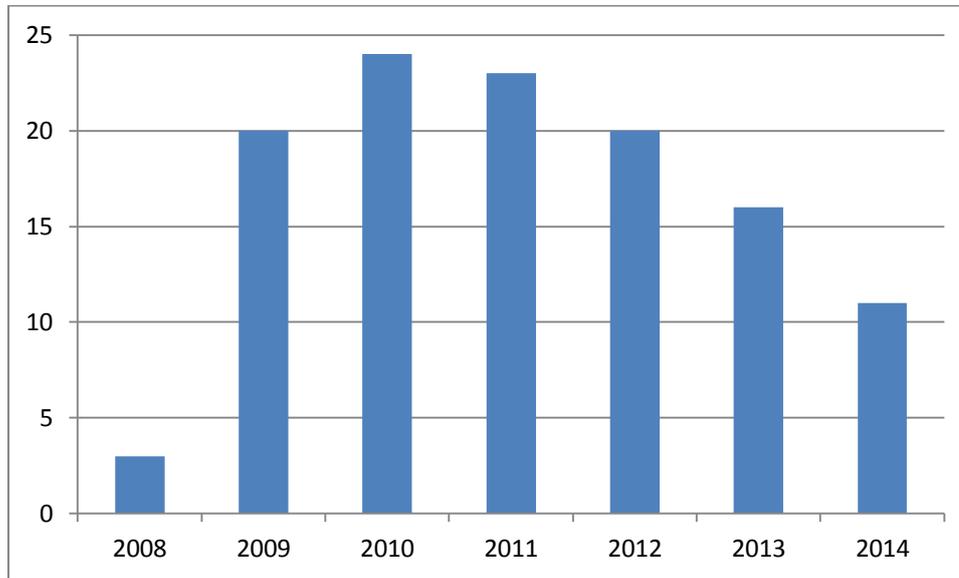
وعموما، فإن الهدفين الرئيسيين للإصلاحات حزمة ستة وحزمة إثنين المراقبة المالية في منطقة :²

- المراقبة ودعم الميزانية بجعلها أكثر تكامل وإستمرارية، عبر آلية العقوبات مكثفة.
- مراقبة إضافية للدول الأعضاء في منطقة اليورو لضمان تصحيح العجز المفرط EDP والتكامل المناسب لتوصيات سياسة الإتحاد الأوروبي في إعداد الميزانية الوطنية.
- والشكل الموالي يوضح دخول دول الإتحاد نظام العجز المفرط:

¹ European commission , , **ONE CURRENCY FOR ONE EUROPE**, Economic and Financial affairs, Luxembourg,2015,p1.

² Report by: Jean-Claude Juncker, in close cooperation with Donald Tusk, Jeroen Dijsselbloem ,Mario Draghi,and Martin Schulz, Completing Europe's Economic and Monetary Union,p3.

الشكل (4-15): دول الإتحاد تحت نظام العجز المفرط EDP



Source: EUROPEAN COMMISSION, **Economic governance review, Report on the application of Regulations (EU) n° 1173/2011, 1174/2011, 1175/2011, 1176/2011, 1177/2011, 472/2013 and 473/20131**, Brussels, 28.11.2014, P13

فالشكل يوضح لنا أن الدول الأعضاء اتخذت الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وبطريقة دائمة، عن طريق زيادة نطاق وتواتر المعلومات التي يتعين تقديمها إلى اللجنة وإلى المجلس لاستعراضها في سنة 2008 التي تعاني عجز في ميزانياتها واختلالات في المؤشرات الكلية تصل حوالي 2 دول، لكن في الفترة 2009-2010 تضاعف عدد الدول من 20 إلى 24، أما سنة 2011، 23 من أصل 27 دولة عضو كانت تخضع لإجراءات العجز المفرط بحلول عام 2014 في نهاية اوت، انخفض هذا الرقم إلى 11 من أصل 28 ، في ظل هذا النظام فقد تمت اعتماد آلية إنذار للكشف المبكر عن الاختلالات الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي، تتم وفق إصدار تقارير معينة لكل دولة بناء على المعلومات التي قدمت ودراسة المجلس والمفوضية الأوروبية، فقد صدر تقرير بالنسبة لإيطاليا إذ أن المفوضية الأوروبية ستوجه تحذيرا إلى إيطاليا مع احتمال أن تواجه إجراء تأديبيا من قبل الإتحاد الأوروبي لعدم تخفيضها دينها العام الضخم مثلما تشترط قوانين الإتحاد الأوروبي ما لم تطبق روما إجراءات لخفض العجز مثلما وعدت، أظهرت أن الدين العام الإيطالي سيصعد إلى أعلى مستوى له من 132.8% في سنة 2016 إلى 133.3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2017 ، وتقول قواعد الإتحاد الأوروبي إنه يجب على إيطاليا بدلا من ذلك خفض دينها بواقع 3.6% من إجمالي الناتج المحلي سنويا، وضع مزيد من الضغوط على روما للوفاء بتعهدات قدمتها في رسالة إلى المفوضية الأوروبية في السابع من فيفري 2017، متعهدا بأن تخفض إيطاليا العجز الهيكلي بواقع 0.2% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام من خلال إجراءات سيتم إقرارها بحلول نهاية افريل 2017، والإجراء التأديبي الذي قد

يتم اتخاذه ضد إيطاليا في ماي 2017 إذا لم يتم تطبيق هذه الإجراءات تسمى إجراء للعجز المفرط، وقد ينتهي من الناحية النظرية بفرض غرامات على إيطاليا، وقد إعتمدت اللجنة أيضا إقتراحا لتنفيذ قرار المجلس للنمسا لدفع غرامة قدرها 29.8 مليون يورو للتحريف بعض البيانات الدين الحكومي، بعد التحقيق والتبادلات مع السلطات النمساوية، وقد وجدت اللجنة أن إهمال خطير من الجهات الحكومية من أرض سالزبورغ أدى إلى تحريف في الإخطارات الإحصائية لعامي 2012 و 2013 من بيانات العجز والديون النمسا للفترة 2008-2012، تم تصحيحه في أبريل 2014، كما ان هناك تقارير أخرى تخص كل دولة والإختلالات التي لازالت تعاني منها مع التوصيات المقترحة.

الفرع الثاني: خطة إصلاح الإتحاد النقدي الأوروبي الثاني (2015-2025):

في جوان 2015، اعلن تقرير متابعة بعنوان " إستكمال الإتحاد الإقتصادي والنقدي في أوروبا " غالبا ما يشار إليها بإسم " تقرير رؤساء خمس " صدر عن رؤساء المجلس ، المفوضية الأوروبية ، البنك المركزي الأوروبي ، مجموعة اليورو و البرلمان الأوروبي، وأوضح التقرير خارطة طريق لمزيد من تعميق الإتحاد الإقتصادي والنقدي، تهدف إلى ضمان حسن سير الإتحاد النقدي والسماح للدول الأعضاء أن تكون أفضل إستعدادا للتكيف مع التحديات العالمية:²

* **المرحلة 1 "جويلية 2015 - جوان 2017":** يجب أن يكون الإتحاد النقدي الأوروبي أكثر مرونة من خلال الإعتماد على الصكوك القائمة وتحقيق أفضل إستفادة ممكنة من المعاهدات القائمة، وبعبارة أخرى، "تعميق الممارسة، و تعميق الإتحاد الإقتصادي عن طريق ضمان دفعة جديدة للتلاقي وفرص العمل والنمو في منطقة اليورو بأكملها، نحو إنشاء إتحاد إقتصادي حقيقي يضمن كل إقتصاد يحتوي على الميزات الهيكلية لتحقيق الإزدهار في الإتحاد النقدي.من خلال:

* **البناء الكامل للإتحاد مصرفي ، يتم عن طريق:**

- وضع آلية تمويل جسر للصندوق قرار واحد (SRF) .
- الإلتفاق المشترك على مخطط للتأمين على الودائع الأوروبية (EDIS) .
- تحسين فعالية وسيلة لإعادة رسملة البنوك مباشرة في آلية الإستقرار الأوروبي .

¹ الاعتماد المراجع التالية:

-European Commission - Press release **European Semester Winter Package: review of Member States' progress towards economic and social priorities**, Brussels, 22 February 2017, .p2-6
-<https://www.alaraby.co.uk/01/01/2017>.

²بالاعتماد على المراجع التالية:

-https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_and_Monetary_Union_of_the_European_Union,01/01/2017.
-Jean-Claude Juncker ,Donald Tusk ,another's, **op cit**, p5

* إطلاق جديد إتحاد أسواق رأس المال : بنائه بما يلي:

- تحسين فرص الحصول على التمويل لجميع الشركات في جميع أنحاء أوروبا المشاريع و الإستثمار، و خاصة الصغيرة والمتوسطة والمشاريع طويلة الأجل.
- زيادة وتنوع مصادر التمويل من المستثمرين في الإتحاد الأوروبي وجميع أنحاء العالم.
- جعل أسواق رأس المال تعمل بشكل أكثر فعالية من خلال ربط المستثمرين وأولئك الذين يحتاجون إلى التمويل بشكل أكثر كفاءة، سواء داخل الدول الأعضاء وعبر الحدود.
- جعل أسواق رأس المال أكثر مرونة من خلال التكامل و تعميق أسواق السندات والأسهم تقاسم المخاطر وخاصة عبر الحدود، و أيضا بطريقة أفضل حماية ضد خطر الصدمات النظامية في القطاع المالي الوطني.
- تعزيز مجلس المخاطر النظامية الأوروبي ، بحيث تصبح قادرة على الكشف عن المخاطر التي تهدد القطاع المالي ككل.

* إطلاق مجلس استشاري جديد مجلس المالية الأوروبية:

- مجلس المالية الأوروبية مجلس إستشاري جديد ينسق ويكمل عمل المجالس الإستشارية المالية المستقلة وطنيا .

* تعزيز الرقابة البرلمانية كجزء من الفصل الدراسي الأوروبي .يتم عن طريق تحقيق:

- المناقشة العامة في البرلمان الأوروبي لأول مرة على مسح النمو السنوي للثم على التوصيات الخاصة بكل بلد.
- التفاعلات المنتظمة بين المفوضين والبرلمانات الوطنية، والتوصيات الخاصة بكل بلد و الميزانيات الوطنية.
- التشاور المنتظم أكثر من قبل الحكومات البرلمانات الوطنية والشركاء الاجتماعيين قبل تقديم الاصلاح الوطني وبرامج الاستقرار.
- زيادة مستوى التعاون بين البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية.

* تعزيز توجيه مجموعة اليورو

- إتخاذ خطوات نحو التمثيل الخارجي الموحد في منطقة اليورو: بإدماج الإتفاقات الحكومية الدولية في إطار قانون الإتحاد الأوروبي، وهذا يشمل معاهدة الإستقرار والتنسيق والحوكمة ، والأجزاء ذات الصلة ، والإتفاق الحكومي الدولي المعني صندوق قرار واحد.

في هذه المرحلة يتم استخدام القائمة الصكوك والمعاهدات الحالية لتعزيز القدرة التنافسية والتقارب الهيكلي، وتحقيق السياسات المالية المسؤولة على المستوى الوطني ومنطقة اليورو، وإستكمال الإتحاد المالي وتعزيز المساءلة الديمقراطية.

*** المرحلة الثانية:** سيتم توحيد إنجازات المرحلة الأولى على أساس التشاور مع مجموعة من الخبراء، فإن المفوضية الأوروبية بنشر ورقة بيضاء في ربيع عام 2017، والتي تجري تقييما للتقدم المحرز في المرحلة الأولى، والخطوط العريضة في مزيد من التفاصيل والخطوات والإجراءات التالية اللازمة لإتمام الإتحاد الإقتصادي والنقدي في المرحلة الثانية، ومن المتوخى هذه المرحلة الثانية لتشمل¹:

* آلية الاستقرار الأوروبي: يجب أن يتم نقل لتصبح جزءا من القانون معاهدة الإتحاد الأوروبي تطبيق تلقائيا لجميع الدول الأعضاء في منطقة اليورو، وهو أمر ممكن القيام به في الفقرات الموجودة المعاهدة الحالية للإتحاد الأوروبي، من أجل تبسيط إدارته وإضفاء الطابع المؤسسي.

* التدابير بعيدة المدى " مؤشر معايير التقارب " ، والخزينة لمنطقة اليورو، ذات طابع قانوني أكثر إلزاما، ويمكن أيضا أن يتم الإتفاق على إستكمال الهيكل الإقتصادي والمؤسسي في الإتحاد النقدي الأوروبي، لغرض جعل عملية التقارب أكثر إلزاما.

* تقدم كبير نحو " مؤشر المعايير التقارب المشتركة الجديدة" يركز في المقام الأول على أسواق العمل، والقدرة التنافسية، وبيئة الأعمال، الإدارة العامة، وبعض جوانب السياسة الضريبية ويشار إلى أن " آلية امتصاص الصدمة الاقتصادية "، والتي سيتم إعتماها ل منطقة اليورو بإعتباره العنصر الأخير من هذه المرحلة الثانية، اما الفكرة الأساسية وراء " آلية امتصاص الصدمة الاقتصادية "، هو أن يتم تشغيلها لإمتصاص الصدمات ضمن برنامج دعم أزمة الإقتصاد الكلي المشروط.

* في منطقة اليورو تم تأسيس "صنع القرار المشترك على الميزانيات الوطنية" و "تعزيز تنسيق السياسات الإقتصادية "أي من الضرائب وسياسات التوظيف، خطة العمل الوطنية في كل دولة من الدول الأعضاء - التي نشرت كجزء من برنامج الإصلاح الوطني السنوي.

في هذه المرحلة سيتم إطلاق إجراءات بعيدة المدى لجعل عملية التقارب أكثر إلزاما، من خلال مجموعة من المعايير المتفق عليها عادة للتقارب، التي من شأنها أن تكون ذات طابع قانوني، فضلا عن خزينة منطقة اليورو.

¹ Jean-Claude Juncker ,Donald Tusk ,another's, op cit, p5

* المرحلة الثالثة بحلول عام 2025: الوصول إلى المرحلة النهائية من "الإتحاد الإقتصادي والنقدي العميق والحقيقي"، من خلال النظر أيضا إحتتمالات التغييرات المحتملة لمعاهدة الإتحاد الأوروبي¹:

* **الإتحاد الإقتصادي**: التركيز على التقارب والرخاء والتماسك الإجتماعي، مزيد من الجهود لإستكمال سوق واحد بما في ذلك عن طريق تحفيز حركة اليد العاملة وربما زيادة المواعمة الضريبية؛ وتعزيز التنسيق بين السياسات الإصلاحات الرئيسية، والعلاقات التعاقدية بين الدول الأعضاء ولجنة الإستراتيجيات الإقتصادية مع المساءلة أمام الأوروبيين البرلمان والبرلمانات الوطنية.

* **الإتحاد المالي**: إستكمال الإتحاد المصرفي بالإشراف المركزي للبنك بقيادة البنك المركزي الأوروبي، في إطار لتمكين الإدارة السليمة بيئيا من إستخدام إعادة الرسملة المصرفية المباشرة؛ والتأمين على الودائع المشتركة، وبناء إتحاد أسواق رأس المال ، وضمان سليم ومتكامل للسياسات المالية، نحو الإتحاد المالي من شأنه أن يوفر الإستدامة المالية والإستقرار المالي، باستخدام آليات لتحسين الانضباط والتنسيق سياسة مالية، في بداية الدعم المؤقت للبلدان التي تقوم بإصلاحات هيكلية ولكن على المدى الطويل، كأداة للتعامل مع الصدمات الإقتصادية الخاصة بكل بلد؛ وإمكانية تبادل الديون، لخلق قدرة مالية جديدة لمنطقة اليورو.

* **الإتحاد السياسي** : تعزيز مبدأ المساءلة الديمقراطية والشرعية والدعم المؤسسي لإتحاد النقدي الأوروبي الذي يوفر الأساس لكل ما سبق من خلال المساءلة الحقيقية والديمقراطية والشرعية والتعزيز المؤسسي.

في هذه المرحلة كل الخطوات سوف تكون عميقة وحقيقية بشكل كامل من أجل الإتحاد الإقتصادي والنقدي EMU حقيقي ومعمق ، توفير مكان مستقر ومزدهر لجميع مواطني الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي التي تشترك في عملة موحدة، تجذب الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للإلتزام إذا كانوا على إستعداد للقيام بذلك.

للتحضير للإنتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، تقوم اللجنة بتقديم ورقة بيضاء في ربيع 2017 تحدد الخطوات المقبلة اللازمة، بما في ذلك التدابير القانونية لإستكمال الإتحاد الإقتصادي والنقدي في المرحلة الثانية، وهذا يتبع نموذج من ورقة بيضاء جاك ديلور لعام 1985 من خلال سلسلة من الإجراءات.

¹European Union Committee, 'Whatever it takes': the Five Presidents' Report on completing Economic and Monetary Union, 13th Report of Session 2015–16, Published by the Authority of the House of Lords, the United Kingdom, 3 May 2016, p8 .

وشدد مؤتمر قمة اليورو في أكتوبر 2014 أن زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية هو ضروري لضمان سير حسن للإتحاد الاقتصادي والنقدي ، ودعا إلى العمل لإستمرار في وضع آليات محددة لأقوى السياسات الاقتصادية التنسيق والتقارب و التضامن و لإعداد الخطوات المقبلة على تحسين الإدارة الاقتصادية في منطقة اليورو، وهو يعتمد على تقرير نحو الإتحاد الاقتصادي والنقدي الحقيقي ما يسمى ب تقرير أربعة رؤساء مخطط الإتحاد الاقتصادي والنقدي EMU العميق والحقيقي للجنة من عام 2012، والتي تبقى مراجع ضرورية لإستكمال الإتحاد الاقتصادي والنقدي، وهو يعكس مداولات الشخصية والمناقشات من الرؤساء الخمسة، و يركز على منطقة اليورو، كما أن الدول التي تشترك في العملة تواجه تحديات مشتركة ومصالح ومسؤوليات محددة، نحو الإتحاد الاقتصادي والنقدي أعمق هي مفتوحة لجميع الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.¹

¹ European Commission, **Five Presidents' Report sets out plan for strengthening Europe's Economic and Monetary Union as of 1 July 2015**, , Brussels, 22 June 2015, p 2-3.

الخلاصة

شهد العالم بشقيه المتقدم و النامي أزمات تعددت سماتها واختلقت أثارها، بل وإتسمت الأزمات بالعالمية وصارت أكثر إنتشارا من ذي قبل بسبب معدلات الإرتباط المرتفعة بين الإقتصاديات الدولية، وفي هذا السياق تم إعتبار التكتلات من طرف البعض أحد أهم المساهمات التي يمكن أن تخفف من حدة الإختلالات، وتعمل آليات الحماية والعلاج اللازمة للتحكم في الأزمات، وفي هذا الصدد تعددت الآراء حول هذا الطرح بين من يسانده، ومن يعتبر التكتلات لا تعدو كونها آلية وقناة إضافية تدعم عمليات إنتشار العدوى وتدويل الأزمات.

وفي ظل هذه التحليلات نجد أن تجربة الإتحاد الأوروبي وتعامله مع أزمة اليونان خير دليل على دور التكتل في معالجة الأزمات، وفي نفس الوقت نشرها، حيث بنفس القدرة بالغة الخطورة على نقل الأزمات بين الدول الأعضاء نجد آليات الحد من الأزمات الإقتصادية وحسرها إذ أن جهود التعاون داخل الإقليم قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، حيث كشفت الأزمة اليونانية التي هددت الإتحاد النقدي الأوروبي وتقهره إلى مراحل سابقة واضعة إياه أمام أكبر وأشد اختبار عرفه خلال مسيرته التكاملية، وبينت الأزمة وجود اختلالات هيكلية عميقة تنطوي عليها الإتفاقيات المؤسسة للإتحاد الأوروبي، كما كشفت عدم كفاية شروطها لتحقيق تكامل متوازن ومستدام، لذا على الإتحاد الأوروبي في المرحلة القادمة تعميق تكامله الإقتصادي وذلك بإنتهاج سياسات إقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع صفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته من الدول، في الوقت الذي صرحت بريطانيا الخروج من الإتحاد ، فقد أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن قرار 52 % من البريطانيين ترك الإتحاد الأوروبي جعل من أنصار الإتحاد يزدون إصرارا على المضي قدما في الإتحاد وتعميقه بل وتوسيعه بشراكات أخرى، وتدخل الأحداث الآن مجال ما بعد الصدمة من قرار الخروج، حيث أثبتت أوروبا أن الإتحاد يمكن أن يتجاوز في توسعه وقوته المجال الإقليمي الجغرافي المباشر الذي تتشكل منه، وصولا إلى أميركا الشمالية، أي إلى كندا.

وفي الأخير يعد التباطؤ السريع للنمو الإقتصادي سببا ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، و نتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى، لقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال عام 2011 بصورة أكبر وفاقمت من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي، وبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة اليورو في إطار محاولتها التوصل إلي حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات بإستمرار حالة الإضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالإلتزامات الديون لدي بعد الإقتصاديات الأكبر داخل منطقة اليورو، أدت في هذا السياق السياسات المالية النقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو

والتوظيف، الأمر الذي أدى بالتالي إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي.

يمكن القول أن الوحدة النقدية الأوروبية تعتبر التجربة الرائدة على المستوى العالمي وقد شهدت نجاح في السنوات العشر الأولى من عمرها فقد تطورت من 11 عضواً إلى 17 عضو من دول الإتحاد الأوروبي إلى ثمانية والعشرين ولعب البنك المركزي الأوروبي دوراً كبيراً في الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي الأوروبي من خلال إدارته للسياسة النقدية الموحدة، لكن أزمة الديون السيادية التي إنفجرت في المنطقة بداية من نهاية 2009 تضع البنك المركزي الأوروبي ومنه دول منطقة اليورو في تحد كبير لمعالجته ورغم الخطوات التي إتخذتها دول الإتحاد لمواجهة هذه الأزمة إلا أن بوادر نهايتها لم تظهر بعد بل إن المخاوف تعززت من إنتقال الأزمة إلى دول أخرى دول الجوار وخاصة الدول المصدرة للنفط، ولهذا نقول أن منطقة اليورو كلما سارعت في حل الأزمة كلما كان أحسن لها.

الخاتمة العامة

إذن في حال تعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة مالية أو إقتصادية، فإن الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال الداعمة لذلك (الأسواق المالية، والتبادلات التجارية، الإستثمارات البنينة)، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الإقتصاديات فيما تعلق بالإقليمية الجديدة، فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة، قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة إتحاد جمركي أو سوق مشتركة، أو في إطار إتحاد نقدي، كلما كان الحجم الإقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت إحصائية انتقال الأزمات وشدتها، وإتساع نطاق تأثيرها داخل الإقليم المتكامل، كما يسهم في ذلك مستويات الإفتتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الإفتتاح العالمي، أو الإقليمي.

في حين ضربت أوروبا أزمة صيرفة عام 2008، كان أكبر ضحاياها اليونان، إيرلندا، قبرص، إسبانيا، والبرتغال، إضافة إلى تأثير فرنسا وإيطاليا بشكل كبير، وفي 2013 عانت القارة العجوز من أزمة أخرى نتيجة تباطؤ الإنتاج وإرتفاع نسب البطالة، قبل أن تضرب اليونان مجدداً أزمة زادت من الشكوك حيال قدرة العملة الموحدة، اليورو، على البقاء، غير أن أكبر إنكاسة عرفها مسار الوحدة الأوروبية تتمثل في حدث تصويت المواطنين البريطانيين على إستفتاء شعبي بتاريخ 23 جوان 2016 على خيار الخروج من الإتحاد الأوروبي، الذي شكل صدمة كبرى لدى القادة الأوروبيين.

ويظهر من بين الأسباب والتفسيرات لأزمات أوروبا المتلاحقة، ضعف المنظومة النقدية المحلية لدى أعضاء الإتحاد، مقابل الإحتفاظ بسياسات خاصة، الأمر الذي أدى إلى تشوه المنظومة المالية، إلى جانب هشاشة معايير "الإستقرار" و"حزم النمو" التي يفرضها الإتحاد، والتي أثبتت فشلها في مواجهة الأزمات المحلية والعالمية، يأتي في المرتبة الثانية ضعف الإنسجام في التنافسية والإنتاجية والعمالة بين أعضاء منطقة اليورو، وقصور التزامن بين الدورات الإقتصادية لها، مثلاً، أدى تحويل العملة من الدراخما إلى اليورو في اليونان إلى رفع مستوى الأجور للعمالة، إلا أن الإنتاجية بقيت في مستوياتها، الأمر الذي جعل من الإنتاج غير مجد إقتصادياً، نفذ الإتحاد عدداً من الإصلاحات منذ 2008 لمواجهة تلك الأسباب وغيرها، وأطلق عدداً من الحزم الإقتصادية في سبيل المعالجة وتحقيق الإستقرار، كما أنشأ إتحاداً مصرفياً لتنسيق السياسات النقدية، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي لا زالت تتراجع في دول جنوب أوروبا خصوصاً، إن الأزمة الإقتصادية في أوروبا لا يمكن تناولها خارج سياق الإقتصاد العالمي، حيث المنافسة على أشدها بين دول كبرى وقوى إقتصادية جديدة، إلى جانب الأزمات التي يعاني منها شركاء إقتصاديون لأوروبا، سياسياً وإقتصادياً، والإضطرابات السياسية والأمنية في مناطق مختلفة في العالم تؤثر على طرق التجارة وأسعار البضائع الإستراتيجية، علاوة على الإعتمادية الأوروبية في الطاقة على الإستيراد.

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج وإقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات

★ الفرضية الأولى " تلعب التكتلات الاقتصادية الإقليمية دورا ممانعا ضد إنتشار الأزمات الاقتصادية لحماية الدول الأعضاء "، وقد تبين من خلال الدراسة عدم صحة الفرضية، فتوصلنا من خلال دراسة الحالة أن الإتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي كان سببا في إنتشار الأزمة داخل أعضائه، لضعف تنسيق السياسات داخل التكتل، و كذا إختلاف مستوى النمو الإقتصادي لدى الدول الإتحاد الأوروبي .

★ الفرضية الثانية" لم تؤد أزمة منطقة اليورو إلى تراجع الإتحاد الأوروبي كقوة إقتصادية عالمية "، وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية، الإتحاد الأوروبي يشكل أنجح أنموذج للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رغم تراجع معدلات التجارة الدولية للإتحاد الأوروبي والإستثمار، وضعف النمو الإقتصادي، بقي يحتل المرتبة الأولى عالميا إقتصاديا.

★ الفرضية الثالثة " تساهم الخطط المشتركة المحكمة والمدروسة من طرف أعضاء التكتل الإقتصادي الواحد على تقليص من حدة آثار الأزمات الاقتصادية "، وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية، فقد تباينت فاعلية الخطط المشتركة على حسب وضعية وحدة الأزمة لدى كل دولة أوروبية، فاستطاعت ألمانيا الخروج من الأزمة من خلال تطبيق خطط المفوضية والبنك المركزي الأوروبي، أما اليونان مازالت تعاني من حدة الأزمة رغم المساعدات المالية والسياسات النقدية المشددة.

★ أما الفرضية الرابعة "لا تعتبر أزمة منطقة اليورو من العوامل الأساسية لخروج بريطانيا من التكتل، وقد تبين من خلال الدراسة صحة الفرضية ، فالفكرة كانت مطروحة قبل الأزمة ، فبريطانيا كانت لها دوافع الخروج من قبل الأزمة ، لكن الوقائع الأخيرة كانت سببا لتعلن الخروج من الإتحاد.

النتائج

➤ الأزمة الاقتصادية هي تغيير مفاجئ يحدث سواء على مستوى السلع او الإنتاج أو المنافسة التي تكون في الإطار الإقتصادي، من شأنها خلق آثار سلبية على إقتصاد دولة أو مجموعة من الدول وهو ما يؤدي الي تراجع الإقتصاد فيها، وعلى إقتصاد التكتلات الاقتصادية الإقليمية لن تكون منعزلة عن آثارها ، يرجع للزيادة الكبيرة في الصلات والروابط الناتجة عن صدمة محدّدة لبلد واحد أو مجموعة من البلدان، وإلى إفرزات العولمة على الأنظمة الاقتصادية والمالية وما تتميز به من سرعة إنتشارها بفعل ظاهرة العدوى التي ترجع إلى الروابط الاقتصادية بين الدول وهذا من خلال قنوات تأثيرها على الإقتصاد العالمي، المتمثلة في التجارة وعملة المحورية الدولية

الدولار، الصدمات على الصعيد العالمي والهزات العشوائية، ومدى تنسيق السياسات الاقتصادية على مستوى التكتل.

➤ وتنتشر عدوى الأزمات الاقتصادية من خلال أربع وحدات وهي: القطاع الحقيقي والبنوك والأسواق المالية والمؤسسات غير المالية وتشير إلى بنوك الدولة التي تزاوّل نشاطها على نطاق دولي وذلك في دولتين والآليات الرئيسية لانتقال الأزمة:

- إنتقال العدوى من قطاع حقيقي في دولة إلى القطاع الحقيقي في الدولة اخرى ومن أهم القنوات الحقيقية الصفقات التجارية .

- إنتقال العدوى من قطاع حقيقي في الدولة إلى القطاع الحقيقي في الدولة اخرى من خلال بنوك تزاوّل نشاطها على نطاق دولي.

- إنتقال العدوى من خلال تفاعل المؤسسات المالية .

- إنتقال العدوى من خلال التفاعلات بين البنوك المتعاملة دوليا والأسواق المالية .

- إنتقال العدوى من خلال التفاعلات بين الأسواق المالية والمؤسسات المالية .

- إنتقال عدوى الأسواق المالية من خلال المؤسسات غير إنتقال العدوى في الأسواق المالية من خلال البنوك .

➤ التكتلات الاقتصادية الإقليمية وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الإتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لكن هذا مرتبط بمدى قدرتها على تصدي الازمات الاقتصادية و التنسيق السياسات الاقتصادية مع دول الأعضاء.

➤ تشكيل فضاءات اقتصادية قارية عملاقة وفضاءات اقتصادية تابعة ، متعددة الأقطاب في إطار نظام عالمي تهيمن عليه ثلاث كتل اقتصادية كبرى مع حلفائها وإتباعها الإقليميين المتمثلة في الإتحاد الأوروبي والنافتا وجنوب شرق آسيا بقيادة اليابان ، ويرتبط الفضاء الاقتصادي بثلاثة عناصر هي:

◆ التجانس بين الأجزاء المكونة للفضاء الاقتصادي معايير القوة الشرائية ودرجة التقدم الاقتصادي والتجاري وغيرها ؛

◆ وجود خطة تشكل برنامجاً يتمتع بصفة الالزام؛

◆ الإستقطاب الذي يؤمن التكامل بين أجزاء الفضاء بشكل يعكس تزايد حجم تبادلاتها مع بعضها البعض ومع الأقطاب المهيمنة؛

➤ أن الإتحاد الأوروبي يشكل أنجح أنموذج للتكتلات حيث أصبح يشكل وحدة سياسية من خلال مختلف المؤسسات المنبثقة عنه إضافة إلى إستقلالية هذه المؤسسات ، والتي تعمل بشكل مستقل

عن الدول، وتعتبر منطقة اليورو من بين أبرز إنجازات الإتحاد الأوروبي فمن خلال توحيد العملة كانت كإنبلافة جديدة للإتحاد وشكلت نجاحا إقتصاديا كبيرا فأصبحت اليورو تنافس الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية ، كانت أزمة الديون السيادة كالرياح التي حاولت العصف بكل الإنجازات التي حققها هذا الإتحاد فكانت بدايتها في اليونان ولم تلبث حتى إنتشرت الأزمة داخل منطقة اليورو ودول الإتحاد الأوروبي على حد سواء، فشكلت تهديد خطير للمنطقة من خلال جملة المؤشرات التي أبرزت مدى تأثير الأزمة بمنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي خاصة مع تزايد إنخفاض مستوى النمو الإقتصادي لمنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي كانت دلالة واضحة على مدى خطورة هذه الأزمة وضرورة التصدي لها.

➤ أن الأزمة شكلت فعلا تحدي لمنطقة اليورو والإتحاد الأوروبي لمدى قدرته على الحفاظ على هذا التكتل ، في ظل المشاكل الإجتماعية والسياسية التي خلفتها الأزمة الإقتصادية ،وفي نفس الوقت كانت إختبار لدول الإتحاد الأوربي فقد برز ذلك من خلال تكاتف جهود دول الإتحاد مع بعضهم البعض من خلال التنسيق القائم بينهم سواء كان من خلال الدعم المادي المقدم للدول المتأثرة أو من خلال مختلف القرارات الناتجة عن الأزمة ذلك عن طريق إنشاء صندوق الإنقاذ الأوروي وغيرها من القرارات المشتركة.

➤ إنتشار برامج التقشف الإقتصادي في الإتحاد الأوروبي، للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، مستويات الإنفاق العام بكافة أشكاله، مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العامة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثارا سلبية على النمو ومن ثم فرص إستعادة النشاط الإقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج سوف تؤدي إلى إستمرار إرتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول.

➤ تراجع الثقة بالعملة الأوروبية ، فأزمة اليونان أثرت على إحتياجات الدول من عملة اليورو .

➤ إنخفاض حجم التجارة الدولية للإتحاد الأوروبي، خاصة الدول المتوسطية ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير في النشاط التجاري الأوروي.

➤ أدت أزمة الركود في الإتحاد الأوروبي إلى ضعف التجارة والإنتاج في عام 2013 ، وإرتفاع معدلات البطالة في دوله، بإستثناء ألمانيا، إلى جانب عدم اليقين بشأن التوقيت المتعلق بتخفيض الحوافز المالية في الولايات المتحدة، مما ساهم في التقلبات التي شهدتها الدول النامية خلال النصف الثاني من عام 2013 ، بالأخص في بعض الإقتصادات الناشئة التي تعاني من عدم توازن كبير في موازين حساباتها الجارية.

➤ تعيش منطقة اليورو على وقع أزمات مختلفة منذ عدة سنوات، حيث تعاني من ركود كما تراجعت معدّلات النمو الإقتصادي فيها، أن منطقة اليورو ستكون محكومة في 2017 بـ 5 تحديات كبرى، تشمل تراجع الإستثمار بسبب عدم وضوح الرؤية، وعودة التضخم المالي

لمستويات أعلى من المستهدف، ما سيتسبب في إضعاف القدرة الشرائية، إضافة إلى الأضرار المنتظرة جراء ارتفاع أسعار الفائدة، مع استمرار المخاوف بسبب أزمة المصارف الإيطالية، وإستئناف المفاوضات حول الديون اليونانية.

➤ إن الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة سيف ذو حدين حيث ساهمت في تخفيف آثار الأزمة من جهة ومن جهة أخرى خلقت فجوى إقتصادية إجتماعية وسياسية كبيرة خاصة في ظل مطالبة كلا من اليونان الخروج من منطقة اليورو والعودة إلي عملتها الأصلية الدراخما، وبريطانيا التي سوف تجري إنتخابات لتحديد مصيرها في البقاء أو الخروج من الإتحاد بسبب أنه أصبح يشكل تهديد لهم بسبب الأزمة الإقتصادية التي تعرض لها دول الإتحاد فأصبحت هناك أزمة ثقة ما بين الإتحاد والدول المشكلة له والتي بإمكانه أن تسفر عن إنهيار هذا الكيان.

➤ إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ستكون له تداعيات سلبية على كيان الإتحاد وعلى بريطانيا على حد سواء، وفي جميع المستويات، فرغم صمود الإتحاد الأوروبي للأزمات والتحديات الكبرى التي عرفها خاصة منذ الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 2008 فإن الأعوام القليلة المقبلة سوف تكون عسيرة على الإتحاد، وتباطؤ إقتصادي وإنخفاض في قيمة عملة اليورو تجاه باقي العملات الرئيسية الأخرى، وتراجع أوروبا الموحدة، وفقدان قوتها على المسرح العالمي، في ظل نظام دولي إنتقالي يعرف تغيرا ملحوظا في هيكله وتفاعلاته.

➤ لقد أدى ضعف المنظومة النقدية المحلية لدى أعضاء الإتحاد، مقابل الإحتفاظ بسياسات خاصة، إلى جانب هشاشة معايير "الإستقرار" و"حزم النمو" التي يفرضها الإتحاد، والتي أثبتت فشلها في مواجهة الأزمات المحلية والعالمية.

➤ تعاني منطقة اليورو من ضعف الإنسجام في التنافسية والإنتاجية والعمالة بين أعضاء المنطقة، وهذا راجع إلى إختلاف مستويات النمو الإقتصادي بين دول المنطقة فهي تضم دول قوية مثل بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، لوكسمبورغ، الدانمارك، إيرلندا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، النمسا ودول ضعيفة فلندا، السويد، قبرص، تشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بلغاريا ورومانيا، اليونان، كرواتيا.

➤ بعد إندلاع الأزمة الإقتصادية والمالية، إتخذ الإتحاد الأوروبي إجراءات غير مسبوقة لتحسين إطار الإدارة الإقتصادية للإتحاد النقدي الأوروبي إعتماذ آليات جديدة لمنع الإختلالات الإقتصادية وتحسين تنسيق السياسات الإقتصادية، المنصوص عليها خارطة طريق لتعميق الإقتصادي و الإتحاد النقدي.

الاقتراحات:

❖ يتعين على الإتحاد الأوروبي الإلتزام برقابة أشد وترتيبات مؤسسانية للمساعدات المشروطة التي يمكن أن تعطى لليونان وغيرها من الدول التي تعاني أزمات مالية..

- ❖ هناك إختلالات في بناء منطقة اليورو، إذ أن عملة موحدة تامة الشروط تتطلب بنكا مركزيا وسلطة مالية مشتركة تتولى إستقطاع ضريبة الأفراد في دول المنطقة، و في نفس الوقت لا يمكن لعملة موحدة أن يكون لها بنك مركزي من غير أن يكون لها إدارة خزينة موحدة.
- ❖ ضرورة وجود شفافية مطلقة بين الدول الأعضاء وعدم اللجوء للتستر على أو التهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الإقتصادية غير الحقيقية وهي الخطوة الأولى لضمان نجاح وإستمرارية اليورو.
- ❖ يعتبر تقليص الفجوات بين الأداءات الإقتصادية لدول الإتحاد ضروري، ذلك أن التكتل الإقتصادي الذي يضم إقتصادات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضة لإنتشار العدوى بين أعضائه.
- ❖ تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك وضع الإطار المالية الضروري، وهو الأمر الذي كان من الواجب أن يتم مع بداية إنشاء اليورو.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم أبو العلا، وآخرون، الأزمة المالية والعالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية و إصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
3. احمد عبد الرحمن احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، 2001.
4. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
5. احمد ماهر، إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
6. أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة و النشر، مصر، 2001 .
7. اسامة المجدوب، العولمة والإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 2001.
8. إكرام عبد الرحيم،_التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي "العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة"، عربية للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2002.
9. إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008.
10. جمال الناصر مانع، التنظيم الدولي "النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة"، دار العلوم ، عنابة- الجزائر، 2006.
11. توفيق محب خلة ،التطور وإقتصاديات الموارد-دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية وإقتصاديات موارد عناصر الإنتاج، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
12. جلال جويده القصاص، الأزمات الاقتصادية العالمية وعلاجها من المنظور الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
13. حسن عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
14. حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
15. حسين بن طاهر، مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين، قسنطينة- الجزائر، 2010.
16. ديان كول، ترجمة نادر إدريس التل، إدارة الإقتصاد العالمي، دار الكتاب الحديث، عمان، 2001.
17. روبرت أي غروس ،تعريب إبراهيم يحي الشهابي، إستراتيجية العولمة، مكتبة كيبكان، الرياض، 2011.

18. رفعت السيد العوضى، إسماعيل علي بسيوني، الإندماج والتحالف الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2007.
19. رمزي زكي، الإقتصاد العربي تحت الحصار "دراسات في الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيرها في الإقتصاد العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1989.
20. رمزي محمود، الأزمات المالية والإقتصادية في ضوء الرأسمالية و الاسلام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
21. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
22. سامح نجيب، الأزمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الإشتراكية للنشر، مصر، 2008.
23. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق"، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1994.
24. شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي، عمان، 2008.
25. صفوت قابل، الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
26. صلاح الدين حسن السيبي، الإتحاد الأوروبي والعملية الموحدة "اليورو" ،عالم الكتب، القاهرة، 2003.
27. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1990 .
28. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، 2009.
29. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم "عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
30. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية "أزمة SUB-PRIME"، ليجند للنشر، الجزائر، 2009 .
31. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
32. عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث سبتمبر 11، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
33. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات" دراسة في الواقع الإقتصادي للبلدان المتحولة"، اليازوري العلمية، الاردن، 2016.
34. عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة، الأردن، 2008.

35. عدنان أبو قحف، الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006 .
36. عرفان نقي الحسيني، " التمويل الدولي"، دار للنشر، الأردن، 1999.
37. علي عبد الفتاح ابو شرار، الإقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، دار الميسرة، عمان، 2007.
38. علي القزويني، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004 .
39. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصل، أبوظبي، 2002.
40. فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الإقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996.
41. فرج عبد الفتاح فرج، الإقتصاد الإفريقي" قضايا التكامل والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
42. فريد راغب النجار، الأزمة المالية الإصلاح المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
43. فريد راغب النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة الحقائق-الآثار التجارية والمصرفية - التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، 2004 .
44. كامل بكري، الإقتصاد الدولي "التجارة الدولية و التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
45. محمد إبراهيم عبد الرحيم، المتغيرات العالمية للمنظمات - الخصخصة - العولمة-الإقتصاد المعرفي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2007.
46. محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات، مكتبة المدبولي، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
47. محسن أحمد الخضري، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
48. محمد طاقة، مآزق العولمة، دار الميسر، عمان، 2006.
49. محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار فارس، الأردن، 2002.
50. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، 2008.
51. مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية. (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1993.
52. مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات و السياسات"، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.
53. مورد خاي كريانين، تعريب "محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية"، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ، الرياض، 2007.

ثانيا : المؤتمرات والندوات والبحوث العلمية

54. أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد ، التكامل الأوروبي و مواجهة الأزمة المالية: النقائص و الحلول المقترحة ، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
55. أسماء دردور، نسرين بن زواي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
56. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.
57. إنتظار أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق استراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية قراءة إستراتيجية، ملتقى اليورو وإقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18/20 أفريل 2005.
58. بلقاسم زايري، هواري بلحسن، تحليل إمكانيات التكامل الإقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية والحديثة للتكامل الإقتصادي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الإقتصادي العربي الواقع والآفاق"، الأغواط، 17-19 افريل 2007.
59. بولعيد بلوج، التكتل الإقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة، التكامل الإقتصادي بين دول المغرب العربي" واقعه، مقوماته، ومعوقاته، قيامه"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.
60. حسن محمد الرفاعي، دور الفكر الإقتصادي الإسلامي في إدارة "الأزمة الاقتصادية الراهنة"، مؤتمر "الأزمة المالية العالمية، وكيفية معالجتها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي"، جامعة الجنان - طرابلس، لبنان، 2009.
61. رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
62. رضوان سوامس ، الهادي بوقفلول ، الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004.
63. زكريا طاحون، "بيئات ترهقها العولمة -الإقتصادية-السياسية-الثقافية-الإجتماعية" ، جمعية مكتب العربي للبحوث والبيئة، 2003 .

64. زايدي عبد السلام ، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية "، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول: " الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية " ،بخميس مليانة ، يومي 06/05 ماي 2009 .
65. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 20/21 أكتوبر 2009.
66. عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي وإستقراره في ظل الأزمات المالية والعولمة المالية، المؤتمر العلمي العشر "الإقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، لبنان، ديسمبر 2009.
67. عقبة عبد اللوي، نور الدين جوادي، الأزمات المالية سجل التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، عمان - الأردن، ديسمبر 2010.
68. عمار مصطفىاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية أسبابها ونتائجها، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية...مفهومها أسبابها وانعكاساتها، المركز الجامعي الوادي، 03/02/2009.
69. عمر خضيرات، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان-الأردن، 1/2 ديسمبر 2010.
70. عمر ياسين ، محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الإقتصاد الإسلامي منها، كلية اربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن، المجلة الاردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، 2011.
71. عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي في ظل أزمة الديون الأوربية"، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
72. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، مارس 2009.
73. كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية "تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال-التحديات-الفرص-الآفاق-، جامعة الأزرقاء-الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.
74. كمال رزيق، حسن توفيق ،تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق"، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر 2009.

75. محمد طاقة، حسين عجلان، المآزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث المشترك بين جامعة الآساء الخاصة-الأردن و كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 28-28 أبريل 2009.
76. مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس-سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
77. مصطفى عبد اللطيف ، بن سانية عبد الرحمان، تحليل منطق إقتصاديات الأسواق المالية ودورية الأزمات الاقتصادية الرؤية... ومنطلق الحل، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
78. موساوي عمر، عدنان محريق، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، جامعة حمه لخضر الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
79. نور الدين جوادي، مقارنة نظرية حول: "أزمة قروض الرهن العقاري" الأمريكية، اليوم الدراسي حول: الأزمة المالية العالمية... مفهوما أسبابها وإنعكاساتها، المركز الجامعي الوادي، 03/02/2009.
80. وهيبة حلومي، مصطفى بلمقدم، سعاد بوزيدي، تفاعل التكتلات الاقتصادية ومستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الإقتصادي العربي الواقع والآفاق"، الأغواط، 17-19 افريل 2007.

الرسائل و الأطروحات

81. أمال قحايرية ، الوحدة النقدية الأوروبية -الإشكاليات و الآثار المديونية الخارجية على دول الجنوب -، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
82. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الأخضر، باتنة-الجزائر، 2007.
83. الزوبير خليفي، العملة الأوروبية الموحدة وإنعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري ، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علو التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
84. أوكيل نسيمة، " الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها -مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا، " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.

85. إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار_المعالجات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمينتس العالمية، قسم الإقتصاد العام، العراق، 2011.
86. أيت بشير، " الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي ، دراسة الأزمتين المكسيكية والأسبوية " أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2001.
87. جعفر عدالة، توسيع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأوروبية-المغربية، أطروحة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص علاقات دولية،، جامعة الجزائر، 2007-2008.
88. جمال عمورة ، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 - 2006.
89. سعدوني محمد، الوحدة النقدية وإشكالية تكامل أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015.
90. سكيحة حملاوي، واقع التكتلات الإقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة، أطروحة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.
91. نوال شحاب ، أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، أطروحة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009-2010.
92. عبد الرحمان بن ساعد، إنعكاسات الأزمات المالية على إستقرار النظام النقدي الدولي، أطروحة ماجستير في علوم التسيير-تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2008/2009.
93. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط، الجزائر، 2007.
94. عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وأثارها على الدول النامية، أطروحة الماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة-الجزائر، 2008.
95. لبنه جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات وإختلاف النتائج، أطروحة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الإقتصاد قسم الإقتصاد والتخطيط، جامعة تشرين، سوريا، 2004.
96. محمد الشريف منصور، إمكانية إدماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، رسالة دكتوراه في الإقتصاد -تخصص إدارة الأعمال-كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2009.

97. مصطفى بن عامر، أثر الأزمات المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية "تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010/2011.

98. نادية العقون، العولمة الإقتصادية والأزمات المالية: الوقاية و العلاج" دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012/2013 .

99. هيثم يوسف، محمد عويضة، كينز والكساد الكبير قراءة في الأزمة 1929 والأزمة الحالية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مارس 2010.

رابعاً: المجلات والدوريات

100. إبراهيم مزبود ، قنوات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية، العدد1، افريل2014.

101. أحمد البرصان، نافتا: أكبر تكتل إقتصادي في العالم الجديد.. هل يجذب المصرفية الإسلامية، صحيفة الإقتصادية، العدد6350، 01 مارس2011.

102. أحمد كرم، أزمة أوروبا اقتصادية مالية.. سياسية واليورو" سيبقى ولن يتحول إلى مرجع"، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، 01سبتمبر2010.

103. أحمد طلفاح ،الأزمات المالية وازمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، 2000.

104. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد81، مارس 2009.

105. أسوار براس، الدولار يهيمن بالديون، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014.

106. ا ف ب، د ب ا، بريطانيا تختار مغادرة الإتحاد الأوروبي محدثة زلزالاً... وكامبيرون يعلن إستقالته، صحيفة الوسط، البحرين، العدد 5039، 24 جوان2016.

107. إيهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا {الكوميسا} في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندي، مجلد142-143، العدد الحادي عشر، السودان، جويلية 2011 .

108. أيمن محمد إبراهيم هندي، محددات أزمة العملة في مصر: يوليو2001،المجلة العلمية لكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد03، القاهرة، 2007.

109. حمد طبيب، مشروع الوحدة الأوروبية والمعوقات، مجلة الوعي جامعية -فكرية- ثقافية، لبنان، العدد303-304، مارس/أفريل 2012.

110. باري ايشنجرين، إختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، جوان 2009.
111. تشينسيا التشيدي، دانييل غروس، أزمة اليورو: هل ستفقد الى حوكمة أنجع وأقوى، الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط، عمان، 2012.
112. حميد الجميلي، العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والإحتكار الجديدة، مجلة المنتدى - منتدى الفكر العربي، المجلد 28، العدد 207، ماي -أوت 2013.
113. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا الأسيان نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"،مجلة شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر، العدد السادس، 2009.
114. سنان سوادي، التكتلات الاقتصادية العالمية، مجلة الوحدة، العدد 8631، السودان، 10 مارس 2016.
115. رضا الشكدلي، الإقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، تونس، 01 سبتمبر 2010.
116. رضا مقدم، التاريخ يشير إلى التكامل لتجاوز الأزمات الطاحنة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد 1، مارس 2014.
117. زياد محمد الغامدي، تأثير على إقتصادنا، مجلة العربية، السعودية، العدد 464، 1 جويلية 2015.
118. عابد شريط، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الإقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 48-49، 2009-2010.
119. عبد الرحمن تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات إقتصادية، الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.
120. عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثاني، جوان 2012.
121. عبد الصمد خلدون، الأزمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، جامعة الجنان، لبنان، المجلد الثاني، العدد 1، 15 مارس 2016.
122. عبد العلي جبيلي، فيتالي كرمارينكو، بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا هل تعوم عملاتها أم تربطها بعملة أخرى؟، في مجلة تمويل التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، عدد 1، مارس 2003.
123. عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 - 2008"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مباح، عدد 05، ورقلة، ديسمبر 2016.

124. علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة" المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، عدد 07، ورقة، 2009 - 2010.
125. علي عواد الشريعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، العدد8،المجلد 2، وهران-الجزائر، ماي واوت 1999.
126. غليليرمو أوربتر مارتينير، "ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش في آسيا؟" مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 1998.
127. فرانكلين ديلائو روزفيلت، العاطلون عن العمل في أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،المجلد52،العدد1، مارس 2015.
128. فيديريكو شتاينبرغ، دول الإتحاد الأوروبي المتوسطة في مواجهة أزمة اليورو، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان، 2012.
129. كيفن يورتنسهيوي أورورك، إلى اين يتجه اليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 51،العدد1،مارس2014.
130. لقمان معزوز، شريف بودرين، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا إستقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، العدد 09، ورقة، 2011.
131. ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات والدراسات، جامعة عمار تليجي، العدد 3، الأغواط، 2008.
132. ماريك بيلكا، أزمة إختبار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46،العدد2،جوان2009.
133. محمد أبركان، الإتحاد الأوروبي.. من التكتل والإندماج إلى الضعف والتفكك، صحيفة دليل الريف، المغرب، 27جوان 2016.
134. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية «حول إستراتيجيات منع الأزمات وإدارتها»، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم17،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية،جدة،2000.
135. محمد بن بوزيان، سمية زيرار، غنتشار عدوى الأزمات المالية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد الثامن، ديسمبر 2010.
136. معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية "نماذج وقنوات الإنتقال"، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،البحرين،ديسمبر2014.
137. مصطفى العبد الله، الأزمات والدورات الإقتصادية، الموسوعة العربية، المجلد الثاني، 2009.
138. ناجي توني، "الأزمات المالية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية" جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد التاسع والعشرون، ماي 2004.

139. نسيمه حاج موسي، فاطمة الزهراء علوي، أثر أزمة الرهن العقاري على البورصات العربية خلال الفترة 2007-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 08، 2010.
140. هوزيه مورينو، ريكادو دافيكو، التدفقات إلى أوروبا الشرقية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 3، سبتمبر 2009.
141. هيثم جعفر، نظرية الفضاءات الاقتصادية "الأبعاد الجيو-اقتصادية"، مجلة الجماهيرية، حلب، العدد 12335، 2007/05/06.
142. ولد محمد عيسى، محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية "دراسة حالة الكوميسا"، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح، العدد 10، ورقلة، 2012.
143. يوري داداوشي، "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة"، الصندوق النقد الدولي، مجلة تمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000.
144. الأزمة المالية تضع وحدة الإتحاد الأوروبي على المحك، صحيفة العرب، 2008/12/23.

رابعاً: تقارير ونشريات المؤسسات

145. حمدي الطباع، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو: الأبعاد والتداعيات والعبر المستخلصة، منتدى إتحاد رجال العمال للإقتصاد العربي، بيروت، 29 مارس 2012.
146. خوسيه ماريا غارسيا الفاريس كوكه، التجارة والسياسات المحلية في الإقتصاد المفتوح، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مواد تدريبية" من قبل المركز الوطني السوري للسياسات الزراعية NAPC بدعم من مشروع الفاو الإيطالي GCP/SYR/006/ITA، كانون الأول 2003، ص 16.
147. رفعت السيد العوضى، إسماعيل علي بسيوني، الاندماج والتحالف الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، ط 2، 2007.
148. نيفين حسين، تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على إقتصاد الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2016.
149. هالة أحمد الأمين، التكتلات الاقتصادية منظومة الكوميسا والسودان، نقطة تجارة السودانية، إدارة الترويج والدراسات والإستثمار قسم الدراسات، التقرير الثالث والعشرون، جوان 2009.
150. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ميزان للتنمية ولمدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، التقرير الحادي والعشرون للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ماي 2014.
151. تقرير الامم المتحدة، آفاق الاقتصاد الدولي خلال عامي 2012-2013.
152. الآفاق الاقتصادية العالمية وبرنامج العمل اللائق مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة، الدورة 316، جنيف، 1-6 نوفمبر 2012.
153. تقرير الأمم المتحدة، حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012، 2012.
154. تقرير المدونة السامية للتخطيط، الميزانية التوقعية لسنة 2013، المملكة المغربية، جانفي 2013.

155. التقرير الإقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الإقتصادية والمالية، المملكة المغربية، 2011.
156. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، نظرة عامة على الإقتصاديات الدول العربية خلال 2009، صندوق النقد العربي، أبوضبي، العدد 30، 2010.
157. صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الإقتصاد العالمي، جوان 2011.
158. التقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 47، المملكة السعودية، 2011.
159. صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الإقتصاد العالمي، جويلية 2013.
160. صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الإقتصاد العالمي، جانفي 2015.
161. الخبير المالية، رؤية الأسواق-التوقعات المستقبلية للعام 2014، المملكة العربية السعودية، جانفي 2014.
162. تقرير مراجعة السياسة التجارية - المكسيك، قطاع التجارة الخارجية" إدارة سياسات التجارة الخارجية"، وزارة الإقتصاد الإمارات العربية المتحدة، 2017.
163. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير حول: الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية، دائرة الدراسات، جويلية 2015.
- ب-المراجع باللغة الفرنسية:

Les ouvrages:

164. Irin Bund , **histoire crises financieres 19 eme journées international d'économie Monitaire et bancaire** , Lyon, 6et7 Juin 2002.

Les rapports

165. Bulletin de FMI du 13 Février 1995 "Aide exceptionnelle du FMI au Mexique.
166. Irin Bund , **histoire crises financieres 19 eme journées international d'économie Monitaire et bancaire** , Lyon, 6et7 Juin 2002.
167. M.Aglietta, **une analyse des perturbation récentes in revue problème économique**, n°2541-2542 , 5-12 Novembre 1997.
168. RAPPORT ANNUEL SUR L'ÉTAT DE LA FRANCE EN 2014 , **Avis du Conseil économique, social et environnemental sur le rapport présenté par Mme Hélène Fauvel**, rapporteure au nom de la section de l'économie et des finances, décembre 2014 .
169. Precedence DE LA RÉPUBLIQUE،sommet de Paris pour Mediterranean ،13/07/2008.

ج-المراجع باللغة الانجليزية

The books

170. Ricardo Argüello, C..**Economic Integration. An Overview of Basic Economic Theory and other Related Issues** ,Centro Editorial Universidad del Rosario, Bogotá, D.C, Colombia 2000.

171. Mona Kamal, **The Experience of the European Monetary Union in the Coordination of Monetary and Fiscal Policies**, Queen Mary, University of London, December 2010.

Reports, conferences and scientific research

172. African Development Bank, **Development Center of the Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Program, African Economic Outlook 2014: Global Value Chains and Africa's Industrialisation** (Tunis ;Paris ;New York: AfDB, OECD and UNDP, 2014).
173. Animesh Singh, **Dasgupta Saint, A Brief Analysis of the Impact of NAFTA on the United States and Mexico**, Peter's College,15 November 2011.
174. ANNUAL REPORT2016, **European Stability Mechanism**, Luxembourg, 30 March 2017 .
175. ASEAN Annual Report 2014-2015, The ASEAN Secretariat, Jakarta, July 2015,p42
176. Foreign Direct Investment and MSME Linkages, ASEAN Investment Report 2016, **The ASEAN Secretariat United Nations Conference on Trade and Development**,2016.
177. BJÖRN HACKER, **On the Way to a Fiscal or a Stability Union?**, The Plans for a Genuine Economic and Monetary Union, December 2013.
178. Directorate-General For Economic And Financial Affairs, European Economy, **The Impact Of The Global Crisis On Neighboring Countries Of The Eu**, Belgium, Occasional Papers 48 June 2009.
179. Directorate-General for Economic and Financial Affairs, EUROPEAN ECONOMY, **THE EU S NENGHBOURIG ECONOMIES: MANAGING POLICIES IN A CHALLENGING GLOBAL ENVIRONMEENT**, OCCASIONAL PAPERS 160,OUGUST2013.
180. Barcelona Process: Union for the Méditerranéen «Final déclaration «Marseille, 3-4 novembre 2008, p06.RAPPORT ANNUEL SUR L'ÉTAT DE LA FRANCE EN 2014 , **Avis du Conseil économique, social et environnemental sur le rapport présenté par Mme Hélène Fauvel**, rapporteur au nom de la section de l'économie et des finances, décembre 2014.
181. EUROPEAN COMMISSION, **Economic governance review**, Report on the application of Regulations (EU) n° 1173/2011, 1174/2011, 1175/2011, 1176/2011, 1177/2011, 472/2013 and 473/20131, Brussels, 28.11.2014.
182. European Commission - Press release ,**European Semester Winter Package: review of Member States' progress towards economic and social priorities**, Brussels, 22 February 2017.
183. European Union Committee, **'Whatever it takes': the Five Presidents' Report on completing Economic and Monetary Union**,13th Report of Session 2015–16,Published by the Authority of the House of Lords,the United Kingdom, 3 May 2016.
184. European commission , **ONE CURRENCY FOR ONE EUROPE**, Economic and Financial affairs, Luxembourg, 2015.
185. Eurostat statistics-explained, **Intra-EU_trade_in_goods_-recent_trends**, January 2017.
186. EUROPEAN COMMISSION,Directorate-General Trade Statistical Guide,June 2017,p21
187. Eurostat ,**newsrelease euroindicators,annual inflation up to 2.0 % in the euro area up to 1.9% in the eu**,45/2017-16 march2017.
188. European Commission, Directorate-General for Trade, European Union, Trade in goods with EFTA European Free Trade Association,16/11/2017.

189. European Commission, **Five Presidents' Report sets out plan for strengthening Europe's Economic and Monetary Union as of 1 July 2015**, Brussels, 22 June 2015.
190. European Commission, **Towards a More Effective Transparent and Responsible Trade and Investment Policy**, European Union, 2015.
191. Jean-Claude Juncker ,Donald Tusk ,another's, **Completing Europe's Economic and Monetary Union**, European Commission ,October 2014.
192. Joint Declaration of the Paris Summit for the Mediterranean, Paris, 13 July 2008.
193. KARL RUSSELL and JASMINE C, **Fallout From Britain's Exit :Markets, Immigration and Trade**, The New York Times, The New York, 23JUNE 2016.
194. OECD ECONOMIC SURVEYS, EUROPEAN UNION , OECD, June 2016, 2016.
195. Sean Woolfrey , **The political economy of regional integration in Africa" Common Market for Eastern and South Africa (COMESA) Report"** , embassy of Sweden, January 2016.
196. UNITED KINGDOM SELECTED ISSUES 'International Monetary Fund, IMF Country Report No 16/169, June 2016.
197. M.ANGELES VILLARREAL,IAN F.FERGUSSON ,**The North American Free Trade Agreement (NAFTA), Congressional Research Service**, United States of America, May 24, 2017.
198. Oliver Patel , Christine Reh ,Brexit: The Consequences for the EU's ,UCL European institute Constitution Unit Briefing Paper,2016.
199. James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix ,Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, Congressional Research Service, 14July 2016.
200. Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations ,Report Arab Center for Research and Policy Studies , July 2016.
201. **40years of partnership EU-ASEAN TRADE AND INVESTMENT 2017**, Mission of the European Union to ASEAN,Jakarta,2016/2017.
202. PANORAMA OF THE EUROPEAN UNION, **The European Neighborhood Policy:Key indicators a comparison with the European Union**, February 2007.

د-المراجع الالكترونية:

203. عادل خليفة، تطور العلاقات العربية الأوروبية بين الطموح والتردد، الغرفة التجارية العربية البلجيكية

الكسمبورجية:

<http://www.ablcc.org/news>, consulté le:06/06/2016.

204. ريمي محمود، قصة اليونان مع الاتحاد الأوروبي منذ البداية وحتى الآن:

<https://www.dailyfx.com>, consulté le:06/06/2016.

205. الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية،العربي الجديد:

<https://www.alaraby.co.uk>, consulté le:06/06/2016.

206. تحذيرات من تداعيات أزمة اليونان على منطقة اليورو في المستقبل، كتابات اقتصادية دليلا الى ظواهر

الاقتصاد ومؤشراته، الاثنين، 17 اوت 2015:

<http://kitabateconomy.com/index.php>, consulté le:06/06/2016.

207. بيانات الوزارة المالية اليونانية،2010،متاح على الموقع:

http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html,consulté le:01/01/2016.

208. Transatlantic Economic Council Facilitators' Report to Stakeholders 30 November 2016;
http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2016/december/tradoc_155192.pdf, consulté le:06/12/2016
209. <http://www.egynews.net>, consulté le: 01/01/2016
210. http://www.naftanow.org/about/default_en.asp, consulté le:01/01/2016
211. <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2014/12/6>, consulté le: 01/01/2016.
212. http://www.naftanow.org/about/default_en.asp, consulté le:01/01/2016.
213. <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures>, consulté le:01/01/2016.
214. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cv_t.htm, consulté le:01/01/2016
215. <http://www.journalismnetwork.eu/> consulté le:06/06/2016
216. <http://www.ansamed.info>, consulté le:06/06/2016.
217. <http://www.enpi-info.eu>, consulté le:06/06/2016
218. <https://openmediahub.com/ar/eu-basics/european-neighbourhood-policy>, consulté le:06/06/2016.
219. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cv_t.htm, consulté le:06/06/2016.
220. <https://en.wikipedia.org/wiki>, consulté le:06/12/2016.
221. <http://arabic.euronews.com/2015/04/17/the-world-s-largest-free-trade-zone-is-coming-what-will-it-mean>, consulté le:01/07/2016
222. <http://www.startimes.com/f.aspx?t=33277804>, consulté le:01/01/2016.
223. <http://www.arabfund.org/Datasite1pdfjaerjaer201205.pdf>, consulté le:06/07/2016.
224. <http://ec.europa.eu>, consulté le:01/02/2017.
225. http://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/IntraEU_trade_in_goods_-_recent_trends, consulté le:01/02/2017..
226. <http://eur-lex.europa.eu/legal-content>, consulté le:31/12/2016
227. <http://www.bbc.com/arabic/world-39426459>, consulté le:01/08/2017.
228. <https://www.alaraby.co.uk>, consulté le:01/01/2017.
229. <https://www.egynews.net/346406>, consulté le:10/03/2017.
230. <http://arabic.cctv.com/2016/09/11/VIDEL5NChbFUVoUsODTWcBVM160911.shtml>, consulté le:01/01/2017.
231. <http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/6707683.html>, consulté le:01/01/2017.
232. <https://www.mihfadati.com>, consulté le:01/01/2017.
233. http://www.esteri.it/mae/ar/politica_estera/aree_geografiche/rapp_euroatlan#anchor3, consulté le:01/01/2016.
234. http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2013/december/tradoc_151969.pdf, consulté le: 01/10/2017.
235. <http://ec.europa.eu/trade/policy/accessing-markets/investment>, consulté le:01/01/2017.
236. <http://www.youm7.com/story/2016/6/24/6>, consulté le:01/01/2017.

